جامعة قاصدي مرباح ورقلة

المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية

دورية أكاديمية نصف سنوية محكمة

تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة

تهتم بنشر الأبحاث و الدرسات المتعلقة بالعلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

العدد 5 / ديسمبر 2016 - ايداع القانوني رقم : 2014/5483 ـ ردمد : 2392/5302

مطبعة قاصدي مرباح ورقلة

Algerian Review Of Economic Development
ARED
Number 5 / Dec 2016

Kasdi Merbah University Of Ouargla

Algerian Review Of Economic Development

ARED

Semi-annual peer - reviewed academic review

Issued by kasdi merbah university of ouargla

Concerned with publishing the researches and studies in the fields of economic and commercial sciences and management

Number 5 / Decembre 2016 - legal deposit N ° 5483-2014 - ISSN : 2392/5302

Printed In Kasdi Merbah University Of Ouargla

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية

Algerian Review of economic development
ARED

دورية أكاديمية نصف سنوية محكمة

تصـــــدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلـــــة

Semi-annual peer-reviewed academic review
Issued by Kasdi Merbah University of ouargla

تهتم بنشر الأبحاث و الدراسات المتعلقة بالعلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير

العدد الخامس/ ديسمبر 2016

ايداع القانوني رقم : Dépôt légal N° 5483/2014 ردمد : ISSN 5302/2392

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية

مدير المجلة : أ. د/ حليلات محمد الظاهر (مدير الجامعة)

مديـــر النشـــر: د/ عبد القادر خليفة

رئيس التحرير: أ.د/ نوال بن عمارة

نائب رئيس التحرير: د/ عبد الحق بن تفات

أعضاء هيئة التحرير :

د.بولرباح غريب	د,أحمد رمزي صياغ	أ.د. شريفة رفاع	أ.د. محمد زرقون
د.العربي عطية	د.محمد لحسن علاوي	د. الحاج عرابة	د. أمينة مخلفي
د. سمير بلال	د.عبد الرزاق مولاي لخضر	د. بوعلام بوعمار	د. رشيد مناصرية

الهيئة العلمية :

أ.د/ صالح صالحي ،جامعة سطيف1

أ.د/ ابراهيم بختي، جامعة ورقلة

أ.د / محمد عبد الحليم عمر، جامعة طيبة (السعودية)

أ.د/عبد المجيد قدي ، جامعة الجزائر3

أ.د / عمر الكتاني ، جامعة محمد الخامس اكدال (المغرب)

أ.د/ مداني بن بلغيث ، جامعة ورقلة

أ.د/ عمار عماري ، جامعة سطيف1

أ.د / ظاهر شاهر القشي ، جامعة جدارا (الأردن)

أ.د / مرجان محمد، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ماليزيا)

أ.د / محمد سعد ، جامعة بريستول (المملكة المتحدة)

أ.د / عيسى بهدي ، جامعة ورقلة

أ.د /عبد الغني دادان، جامعة ورقلة

أ.د/ علي كساب ، جامعة الجزائر3

أ.د/ محمد شيخي ، جامعةورقلة

أ.د/ محمدجموعي قريشي ،جامعة ورقلة

أ.د/ التيجاني بالرقي ، جامعة سطيف1

أ.د / محمد أوضبجي، جامعة القاضي عياض (المغرب)

أ.د/ ناصرسليمان، جامعة ورقلة

أ.د/ حمدي عبد العظيم ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية (مصر)

أ.د/ محمد حمزة بن قرينة ، جامعة ورقلة

أ.د/ ناصر يوسف، الجامعة الإسلامية العالمية (ماليزيا)

أ.د/ اعمر عزاوي ،جامعة ورقلة

أ.د/ هشام حوري ، جامعة نيس (فرنسا)

أ.د.هواري سويسي ، جامعةورقلة

أ.د/ أحمد لعمى، جامعة ورقلة

أ.د / مسعود بوضياف ، جامعة المنار (تونس)

أ.د/ عبد الوهاب دادان ، جامعة ورقلة

أ.د / أحمد بن عيشاوي ، جامعة ورقلة

أ.د/ سعيد بوهراوة ، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ماليزيا)

أ.د / طارق حماد عبد العال ، جامعة عين شمس (مصر)

أ.د/ الطيب داودي ، جامعة بسكرة

أ.د/ محمد قويدري، جامعةالأغواط

أ.د / خليل محمود الرفاعي ، جامعة البلقاء التطبيقية (الأردن)

أ.د/ مسعود صديقي ، جامعة ورقلة

أ.د/ الياس بن ساسي جامعة ورقلة

أ.د/ ألهام يحياوي ، جامعة باتنة

أ.د / مليكة زغيب ، جامعة قسنطينة

أ.د/ عبد المنعم محمد الطيب، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية (السودان)

أ.د / بشير مازوز (كندا)

أ.د محمد التهامي طواهر جامعة الجزائر 3

معلومات الاتصال بالمجلة

جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر –

مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي

موقع الانترنت :http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/acceill/algerian-review-of-economic-development

البريد الالكتروني : revue.lepem@gmail.com

التعريف بالمجلة

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مجلة أكاديمية نصف سنوية محكمة أسست عام 2014، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتنسيق مع مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر.

تُرسم سياسة النشر في المجلة بالتنسيق بين الهيئة العلمية للمجلة و المجلس العلمي للكلية و مجلس مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي وهيئة تحرير المجلة ، ويرتكز الخط التحريري للمجلة على دراسة أهمية الإصلاح المؤسساتي واقتراح سياسات لتعزيز المؤسسات و مبادئ الحوكمة وآلياتها وتطوير أُطر تنظيمية تدعم فرص الاستثمار،وتأهيل الاقتصاديات النامية لمواجهة تحديات وانعكاسات العولمة الاقتصادية.

تُعنى المجلة بنشر الدراسات والأبحاث النظرية والتطبيقية المتَّسمة بالأمانة العلمية والإضافة النقدية في حقول الاقتصاد والتجارة والتسيير، كما تهتم بنشر المراجعات والآراء للإصدارات العربية والأجنبية الحديثة والتعريف بها وتقارير المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات التخصص. وهي منبر مفتوح لكل الباحثين الجادين في تخصصات الاقتصاد والتسيير والتجارة باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية.

Indexing & Archiving

Algerian Review of economic development is indexed in following international databases:

http://pakacademicsearch.com/publishers

http://generalimpactfactor.com/searchresults.php

http://indianscience.in/pubs/journalDetails.php?journal_id=709

http://theopendirectory.org/index.php/246-algerian-review-of-economic-development-ared

http://www.daij.org/journal-detail.php?jid=133

http://www.researchbib.com/?action=editLogin&url=%2F%3Faction%3DviewJournalDetails%26issn%3D21701121%26uid%3Dr4eca5

https://pbn.nauka.gov.pl/journals/49607

http://www.publishersglobal.com/directory/publisher-profile/21987/

http://www.uifactor.org/JournalDetails.aspx?jid=3649

http://www.journalqer.com/index.php?numBegin=11&num=11&begin=90&af=naj

http://www.drji.org/Search.aspx?q=REVUE%20DES%20SCIENCES%20SOCIALES%20ET%20HUMAINES&id=0

http://www.journalindex.net/?qi=Revue+des+Sciences+Sociales+et+Humaines

http://eiop.or.at/cgi-bin/eurolink.pl?keywords=Algerian+Review+of+Economic+Development+%28ARED%29&cmd=Quick+Search

http://miar.ub.edu/ISSN/5302-2392

http://www.iseek.com/iseek/search.html?l=en&query=Algerian+Review+of+Economic+Development+%28ARED%29&sbl=2&bk=&spc=&as=UR0vWpEqOuOAJqjhb82xBfdO7UBFyO1Q

http://www.bing.com/search?q=Revue+des+Sciences+Sociales+et+Humaines&qs=n&form=QBLH&filt=all&pq=revue+des+sciences+sociales+et+humaines&sc=0-0&sp=-1&sk=

http://www.jourinfo.com/Journals/ARED.html

http://oaji.net/journal-detail.html?number=1606

http://www.entireweb.com/#q=Algerian+Review+of+Economic+Development+(ARED)&of=0&md=web&ts=1421824241256

http://gaudeamusacademia.com/groups/6554195:Group:62932?xg_source=msg_appr_group

http://www.israjif.org/single.php?did=2392-5302

http://www.efita.org/Agriculture/Agribusiness/Algerian-Review-of-Economic-Development-ARED-details-31050.html

http://www.entireweb.com/#q=Algerian+Review+of+Economic+Development+(ARED)&of=0&md=web&ts=1421824241256

http://www.scipio.ro/home

http://www.citefactor.org/journal/index/12096/algerian-review-of-economic-development-ared#.VYp4xlLtO1t

http://impactfactor.pl/czasopisma/28914

http://www.cosmosimpactfactor.com/page/journals_details/51.html

http://www.researchimpactfactor.com/applied_journal_list.php

http://www.cosmosimpactfactor.com/page/journals_details/51.html

قواعد النشر في المجلة

1 – ترسل الأبحاث والمقالات في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني للمجلة المدون أدنـــاه، ويشـــترط أن يكون البحث مكتوبًا ببرنامج Microsoft Word بنسق RTF (نوع الخط بالعربيـــة : Simplified Arabic حجم ، مقاسه : 12، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط : Times New Roman، مقاسه : 12)؛ وإذ يُفتـــرَض أن يكون حجم البحث المقدَّم للمجلة في حدود 20 صفحة بما فيها المصـــادر والهـــوامش و الجـــداول والرســـوم التوضيحية، و ترقيم صفحاته وعناوينه الفرعية ينبغي أن تكون متسلسلة وواضحة أيضًا.

2 – بالنسبة إلى هوامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سم، ومن اليمين 2.6 سم، ومن اليسار 1.5 ســـم؛ بينما المسافة بين الأسطر 0.88 سم. ضرورة التقيد بالنموذج المتَّبَع في الأبحاث المنشورة في المجلة: .

3 - توضع قائمة الهوامش والإحالات والمراجع والمصادر في آخر البحث، وتُرقَّم بالتسلسل كما جـــاءت فـــي متن البحث.

4 - مادة النشر تكون موثقة على النحو الآتي:

- بالنسبة إلى الكتب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر (الناشر)، مكان النشر، الطبعة، سنة النشـــر، رقم الصفحة.

- بالنسبة إلى المجلة : اسم المؤلف، "عنوان المقال"، اسم المجلة (مكان النشـــر)، العـــدد، المجلـــد، ســـنة النشر، رقم الصفحة.

- بالنسبة للمواقع الالكترونية : اسم المؤلف، عنوان المقال، تاريخ التصفح، عنوان الموقـــع الالكترونـــي كامل.

5 – يرفق مع كل مقال ملخصين أحدهما بلغة المقال و الآخر باللغة الإنجليزية بحيث لا يزيد عن 10 أسطر ، و كلمات دالة لا تقل عن خمس ترتب حسب ورودها في المقال .

6 – تخضع جميع البحوث للتحكيم ويتم إعلام الباحث بقرار الهيئة العلمية.

7 - يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء بعض التعديلات الشكلية التي تراها ضرورية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها.

8 - المجلة غير ملزمة بإعلام صاحب البحث عن أية مخالفة لقواعد النشر، ولا ترد الأبحاث لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

9 - تُعبر مضامين المقالات في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

10 - ترسل المقالات وتوجه المراسلات إلى البريد الإلكتروني: revue.lepem@gmail.com

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 05 / ديسمبر 2016

الفهـــــرس

أثر الدعم التنظيمي على جودة الخدمات الصحية - دراسة ميدانية بمستشفى الأم والطفل بتقــرت-، باديس بوخلوة & سهيلة قمو 1

النمذجة بالمعادلات البنائية وتطبيقاتها في بحوث التسويق -، محمد بداوي 21

اختبار كفاءة أسواق الأوراق المالية العربية عند المستوى شبه القوي- دراسة حالة سوق عمان المالي -، حكيمة بوسلمة 37

دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي - دراسة حالة بنك البركة الجزائري -، مختار بونقاب 45

إشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية: مقاربة ميدانية تحليلية-، غانية نذير & صلاح الدين قدري 59

تقييم الأداء البيئي في المؤسسات النفطية - دراسة حالة مركب نفطي "حوض بركاوي -، أمينة مخلفي& نور الهدى محجوبي 73

أثر البعد التنظيمي للثقافة على تنفيذ الإستراتيجية في المؤسسة - دراسة حالة بعض المؤسسات المتوسطة الصناعية الجزائرية-، علاء الدين خبابة 87

الفوارق الإقليمية وعمليات التكامل الاقتصادي في البلدان العربية -، بوبكر كحلة & نوال بن عمارة 107

الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية خميس خليل 121

التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية - حالة البلدان العربية المصدرة للنفط -، موسى باهي & كمال روابنية 133

الفروقات العالمية البينية في القياس والتقرير عن اندماج الأعمال في الأنظمة المحاسبية الأساسية - دراسة مقارنة بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية -، تيجاني بالرقي & هدى بصير 153

تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية -دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والاقتصادية للفترة 1929 -2008 -، عقبة عبد اللاوي & لطفي مخزومي& عصام جوادي 167

المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر منيرة سلامي 183

تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر -، العمرية لعجال & محمد يعقوبي 203

Pour quelle liaison entre le chômage et l'inflation ? Cas de l'économie Algérienne (1985-2012)
Leila KHAOUANI & Zahira BEDJAOUI 1..... 1

أثر الدعم التنظيمي على جودة الخدمات الصحية
دراسة ميدانية بمستشفى الأم والطفل بتقرت

The effect of Organizational Support on quality of health services
applied study on hospital of mother and child in Touggourt

باديس بوخلوة
جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر
badi070@yahoo.fr

سهيلة قمو
جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر
souhilabadi@gmail.com

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر الدعم التنظيمي على جودة الخدمات الصحية بالتطبيق على مؤسسة صحية عامة وهي مستشفى الأم والطفل بتقرت، بالإضافة إلى التعرف على الاختلاف في تصور عينة الدراسة حول جودة الخدمات الصحية في المؤسسة، بحيث يعزى هذا الاختلاف إلى الجنس، العمر، التحصيل العلمي وعدد سنوات الخبرة، وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الاستبانة التي شملت (55) فقرة لعينة مكونة من (97) موظفا. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها : يوجد اهتمام متواضع بالدعم التنظيمي كفلسفة (54%)، حيث أن هناك ممارسة متوسطة لأبعاده (العدالة التنظيمية، سلوك القادة لمساندة المرؤوسين، المشاركة في اتخاذ القرارات، الدعم و تأكيد الذات لدى العاملين))، بالإضافة إلى أن مستوى الخدمات الصحية كان حسنا (65%) من وجهة نظر العاملين وذلك من خلال أبعادها المتمثلة في : الاعتمادية ، الاستجابة، الملموسية والتعاطف. كما بينت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر ايجابي للدعم التنظيمي على جودة الخدمات الصحية المقدمة، وخلصت الدراسة إلى أن تحسين الجودة في الخدمة الصحية يقتضي بالضرورة تبني مفهوم الدعم التنظيمي.

الكلمات المفتاحية : جودة، خدمة، دعم تنظيمي، صحة، مستشفى.

Abstract:

This study aimed to revealing the effect of organizational support on the quality of health services, application on a public health entreprise (hospital of mother and child) in Touggourt; in addition to investigating the significant statistical differences in the perception of the study sample about the quality of health services level due to sex, age, education and experience. After executing the analysis of questionnaire which included (55) paragraphs for (97) employees; the study concluded that : There is a modest organizational support interest in philosophy (54%). there is moderate application for its dimensions (organizational justice, the behavior of the leaders in support of subordinates, participate in decision-making, support and assertiveness among workers). the level of health services was well (65%) from the perspective of workers through its dimensions : reliability, responsiveness, tangibility and empathy. There is a positive effect of organizational support on the quality of health services provided, and the study concluded that quality improving in the health service necessarily requires the adoption of the concept of organizational support

Key words : quality, service, organizational support, health, hospital

تمهيد :

تتضمن أدبيات الإدارة مجالا خصبا من النظريات والبحوث الميدانية التي تسعى إلى فهم العلاقة بين الموظفين والمنظمات التي يعملون بها، وقد شهدت السنوات الأخيرة موجة من الاهتمام بمدى الصلة بين كثير من اتجاهات الموظفين المرتبطة بالعمل، ومن ضمن أبرز المتغيرات التي أخذت الدراسات السلوكية تسلط الأضواء عليها ما يعرف بالدعم التنظيمي، والذي يعتبر من المفاهيم الإدارية الحديثة في أدبيات الإدارة بشكل عام،كذلك فإن من بين الاتجاهات التي حازت على اهتمام الباحثين موضوع جودة الخدمات الصحية، نظرا لزيادة اهتمام الطالبين لمثل هذه الخدمات بالجودة اللازمة.

ينبثق مفهوم الدعم التنظيمي من نظرية التبادل الاجتماعيSocial Exchange والمنفعة المتبادلة Benefits Exchange وقد ساهمت هذه النظريات في تفسير الدافع الكامن وراء الاتجاهات والسلوكيات المتبادلة بين الأفراد والجماعات، وقد كان للباحث Eisenberger المساهمة الأكبر في مجال تطبيق هاتين النظريتين وتوظيفهما لأجل بيان وتفسير العلاقة بين المنظمة والموظفين العاملين فيها، حيث يبنون إدراكات عامة عن نوايا المنظمة واتجاهاتها نحوهم، ومن بينها المعتقدات العامة التي تتحدث عن مدى تقدير المنظمات التي يعملون بها لإسهاماتهم فيها واهتمامها بمصلحتهم وهذا ما يسمى بالدعم التنظيمي.

من جهة أخرى لقد لاقى موضوع جودة الخدمة اهتماما كبيرا في أوساط منظمات الخدمة خصوصا إذا تعلق الأمر بالخدمات الصحية، حيث أن الارتقاء بجودتها يعتبر أحد التحديات التي تسعى المؤسسات الصحية إلى الوصول إليها و خلق ميزة تنافسية تميزها عن غيرها .

واستنادا إلى الدعم الذي تقدمه المنظمة فإن رد الموظفين على ما يدركونه من دعم إيجابي يتمثل في بذل المزيد من الجهد لتحسين الأداء في العمل فضلا عن إحساس العاملين بأنهم مدينون للمنظمة.

لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى تأثير الدعم التنظيمي في مستشفى الأم والطفل بتقرت على جودة الخدمات الصحية من وجهة نظر العاملين. ولمعالجة هذا ا لموضوع من جانبيه النظري والميداني، فقد ارتأينا الاعتماد على خطة العمل التالية :

أوّلا : الإطار العام للدراسة ؛

ثانيا : الإطار النظري والدراسات السابقة ؛

ثالثا : إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها.

أولا- الإطار العام للدراسة :

1. إشكالية الدراسة : مما تقدم تنبثق إشكالية البحث في صيغتها الآتية :

- إلى أي مدى يؤثر الدعم التنظيمي على جودة الخدمات الصحية في مستشفى الأم والطفل بتقرت ؟

وقد انبثقت أسئلة فرعية من التساؤل الرئيسي هي كالتالي :

- ما هو مستوى الدعم التنظيمي في مستشفى الأم والطفل بتقرت ؟

- ما هو مستوى جودة الخدمات الصحية في مستشفى الأم والطفل بتقرت ؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد الدعم التنظيمي (العدالة التنظيمية، سلوك القادة لمساندة المرؤوسين،المشاركة في اتخاذ القرارات،الدعم وتأكيد الذات لدى العاملين) على جودة الخدمات الصحية في المؤسسة ميدان الدراسة؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تصور العاملين في مستشفى الأم والطفل بتقرت حول جودة الخدمات الصحية تعزى إلى العوامل الديمغرافية (الجنس، العمر، التحصيل العلمي وعدد سنوات الخبرة) ؟

2. فرضيات الدراسة : في ضوء الإشكالية السابقة يمكن صياغة فروض البحث كما يلي :

الفرضية الرئيسية : الدعم التنظيمي ليس له أثر إيجابي على جودة الخدمات الصحية في مستشفى الأم والطفل بتقرت .
وتتدرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية :

- مستوى الدعم التنظيمي في مستشفى الأم والطفل متوسط.
- مستوى جودة الخدمات الصحية في مستشفى الأم والطفل متوسط كذلك.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد الدعم التنظيمي (العدالة التنظيمية، سلوك القادة لمساندة المرؤوسين، المشاركة في اتخاذ القرارات، الدعم و تأكيد الذات لدى العاملين) على جودة الخدمات الصحية في مستشفى الأم والطفل بتقرت.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تصور العاملين في مستشفى الأم والطفل بتقرت حول جودة الخدمات الصحية تعزى إلى العوامل الديمغرافية (الجنس، العمر، التحصيل العلمي، عدد سنوات الخبرة).

3. أهداف البحث : انطلاقا من الإشكالية المطروحة فإنها تهدف إلى التعرف على درجة الدعم التنظيمي في مستشفى الأم والطفل بتقرت ومستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة فيه، وكذا أثر الدعم التنظيمي على جودة الخدمات الصحية ، كما تهدف إلى معرفة ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في تصور أفراد عينة الدراسة حول جودة الخدمات الصحية في المؤسسة تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، التحصيل العلمي وعدد سنوات الخبرة).

4. أهمية الدراسة : تنبثق أهمية الدراسة من ضرورة التوصل إلى فهم أعمق لما يسمى بالدعم التنظيمي والتعرف على مدى إدراك الإدارة وتطبيقها لهذا المتغير الإداري السلوكي، من خلال رد الموظفين على ما يدركونه من دعم إيجابي من طرف مؤسستهم تجاههم و إحساسهم بأنهم مدينون لها، وهذا ما يدعو إلى التأكيد على المعايير (العدالة التنظيمية، سلوك القادة لمساندة المرؤوسين، المشاركة في اتخاذ القرارات، الدعم و تأكيد الذات لدى العاملين) الأكثر فاعلية وتأثيرا على جودة الخدمات الصحية، وهذا يمنح المديرين ترشيدا أكثر لقراراتهم وسلوكاتهم.

5. نموذج الدراسة : يمكن من خلال نموذج الدراسة الافتراضي الاستدلال على طبيعة التأثيرات القائمة بين متغيرات الدراسة :

يتمثل المتغير التابع في جودة الخدمات الصحية ، ويتمثل المتغير المستقل في المعايير (العدالة التنظيمية، سلوك القادة لمساندة المرؤوسين، المشاركة في اتخاذ القرارات، الدعم و تأكيد الذات لدى العاملين) وتضم المتغيرات الديمغرافية : (الجنس، العمر، التحصيل العلمي وعدد سنوات الخبرة)

6. منهجية الدراسة :

1.6. أسلوب وأدوات جمع البيانات : لقد استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل التعرف على تأثير أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع. ولقد تم تصميم استبانة تحاول الإجابة على أسئلة الدراسة بموضوعية، وتغطي هذه الاستبانة متغير الدراسة المستقل والمتغير التابع.

3.2. مجتمع الدراسة وعينتها : يتكون مجتمع الدراسة من مجموع العاملين في مستشفى الأم والطفل بتقرت بكافة مستوياتهم ووظائفهم التي يشغلونها والبالغ عددهم (275) موظفا، وفقا لإحصائيات مصلحة الموارد البشرية في المؤسسة في جوان 2016. من بين هذا المجتمع تم اختيار عينة قدرها (148) فردا وهذا بالاعتماد على جدول Uma) (Sekran[1]، ، تم اختيارهم باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة.

4.3. مصادر جمع البيانات : لقد اعتمدنا على مصدرين رئيسين لجمع البيانات : المصادر الثانوية وتشمل الدراسات والأبحاث النظرية والميدانية السابقة في الكتب والدوريات والمجلات المحكّمة والإنترنت ذات العلاقة بالدعم التنظيمي وجودة الخدمات الصحية، والمصادر الأولية من خلال تصميم وتطوير استبانة خاصة بمتغيرات الدراسة.

4.4. توزيع وإدارة الاستبانة : تم توزيع (148) استبانة على العاملين في مختلف دوائر ومصالح المؤسسة، استرجع منها (109)

استبانة استبعد منها (12) استبانة غير صالحة للتحليل الإحصائي، وعليه فإن الاستبانات المعتمدة بلغت (97) استبانة.

4.5. أداة الدراسة : بغية الحصول على البيانات والمعلومات من أفراد مجتمع الدراسة تطلب الأمر تصميم استبانة خصيصا لهذا الغرض وذلك بناءا على فرضيات الدراسة ومتغيرها التابع (جودة الخدمات الصحية) ومتغيرها المستقل (الدعم التنظيمي).

وتتكون هذه الاستبانه من جزأين على النحو التالي :

الجزء الأول : الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة وتشمل (الجنس، العمر، التحصيل العلمي، عدد سنوات الخبرة والموقع الوظيفي).

الجزء الثاني : الدعم التنظيمي (المتغير المستقل) : يتضمن (27) فقرة تقيس الدعم التنظيمي في المؤسسة، وذلك من خلال ما يلي : العدالة التنظيمية: ويضم (7 فقرات) - سلوك القادة لمساندة المرؤوسين: ويضم (7 فقرات)- المشاركة في اتخاذ القرارات : ويضم (7 فقرات) - الدعم و تأكيد الذات لدى العاملين: ويضم (6 فقرات).

الجزء الثالث : جودة الخدمات الصحية (المتغير التابع) : يتضمن (28) فقرة تقيس جودة الخدمات الصحية في المؤسسة، وذلك من خلال ما يلي :

- الاستجابة : وتضم (7 فقرات) – الاعتمادية: وتضم (7 فقرات)- التعاطف: وتضم (7 فقرات) - الملموسية: وتضم (7 فقرات).

تجدر الإشارة إلى أننا استخدمنا مقياس (L1KERT SCALE) الخماسي في أداة الدراسة، حيث منحت الدرجات (1،2،3،4،5) إلى (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقا) وذلك لغايات التحليل الإحصائي.

4.6. الطرق الإحصائية المستخدمة : تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج (SPSS) واعتمدت عملية التحليل على :

- قياس الاعتمادية من خلال معامل كرونباخ- ألفا وهي قيمة مقبولة ومعبرة عن صدق وثبات أداة الدراسة.
- مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرارات، المتوسطات الحسابية، الانحرافات البعدية) لوصف خصائص عينة الدراسة.
- تحليل الانحدار المتعدد ومعامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع.
- اختبار (F-TEST) و(T-TEST) التي استخدمت في اختبار الفرضيات.
- تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA)

4.7. حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : أجريت هذه الدراسة على مستشفى الأم والطفل بتقرت ولاية ورقلة.
- الحدود الزمانية : أجريت الدراسة خلال العام 2016.
- الحدود الموضوعية : نتائج الدراسة تعتمد على دقة إجابات المبحوثين ومدى صدق المعايير المستخدمة في أداة جمع البيانات.
- الحدود البشرية : شملت الدراسة جميع العاملين في مستشفى الأم والطفل بتقرت.

ثانيا- الإطار النظري والدراسات السابقة : نحاول في هذا القسم تقديم إطار نظري مفاهيمي لكل من الدعم التنظيمي وجودة الخدمات الصحية، وذلك قصد الوقوف على الخلفية النظرية وتمحيص الدراسات السابقة والاستفادة منها في الإجابة عن تساؤلات إشكالية الدراسة.

1. الدعم التنظيمي : يمثل المورد البشري حجر الأساس في تحقيق أهداف أي مؤسسة، لذلك على المؤسسات أن تقوم بتلبية حاجات ورغبات عامليها لتحسين أدائهم، أي أن المؤسسة تبني فلسفة دعم مواردها البشرية وهو ما يسمى بالدعم التنظيمي.

1.1. مفهوم الدعم التنظيمي : يعرف Eiseberger (1990) الدعم التنظيمي بأنة الدرجة التي يدرك فيها الفرد أن المنظمة تهتم به وتثمن مجهوداته ومساهماته وتعتني به وترعاه، كما أن الموظف يميل إلى تقدير الجهود والمكافآت المقدمة من المنظمة وينظر إلى ذلك بأن المنظمة تقدر مساهمة الموظفين وتهتم برفاهيتهم.[2]

ويعرف كذلك على أنه : إدراك الفرد أن المنظمة تقدر إسهاماته والنتائج المترتبة عن جهده ومدى اهتمامها برفاهيته.[3]

ويعرف كذلك على أنه : السياسات والإجراءات التنظيمية التي تتبناها الإدارة العليا للمنظمة للتخفيف على العاملين.[4]

من خلال التعريفات السابقة : يمكن تعريف الدعم التنظيمي على أنه جميع أشكال المساعدات المادية والمعنوية التي تمنحها المنظمة بشكل طوعي للعاملين بها، والتي تتمثل في صورة اهتمام المنظمة للعاملين وبزيادة رفاهيتهم وتقديرها لهم، والذي ينعكس بدوره على جهود العاملين لتحقيق أهداف المنظمة.

2.1 أبعاد الدعم التنظيمي: تتعدد أبعاد الدعم التنظيمي ومن أهمها ما يلي :

- العدالة التنظيمية : وهي الدرجة التي تحدد بها القواعد والإجراءات واللوائح وتطبيقها وإعطائه ما يستحق بعدالة تشعر الموظف بالأمان والالتزام في آن واحد[5]. ويمكن تعريف العدالة التنظيمية بأنها "الطريقة التي يحكم من خلالها الفرد على عدالة الأسلوب الذي يستخدمه المدير في التعامل معه على المستويين الوظيفي والإنساني"[6]

كما يمكن تعريف العدالة التنظيمية بأنها "الطريقة التي تعكس عدالة المخرجات وعدالة الإجراءات المستخدمة في توزيع تلك المخرجات[7]"

ونظرا لأهمية العدالة التنظيمية ركز علماء الإدارة الحديثة اهتمامهم على الكثير من الظواهر المتعلقة بمفهوم العدالة كاختبارات التوظيف، والأجور المتكافئة وأدى بهم إلى اعتبار العدالة التنظيمية أحد المكونات الأساسية للهيكل الاجتماعي والنفسي للمنظمة، حيث تعتبر العدالة التنظيمية قيمة اجتماعية ونمطاً اجتماعياً، يؤدي غيابه إلى مخاطر جسيمة تهدد المؤسسة والفرد معاً، إذ أن إدراك العاملين لعدم توافر العدالة يؤدي بهم إلى ممارسات سلوكية سلبية، كنقص الولاء للمنظمة والنية في تركها، وزيادة معدل دوران العمل، إضافة إلى سلوكيات الانتقام الموجهة نحو المؤسسة أو قادتها[8].

- سلوك القادة لمساندة المرؤوسين : إن العلاقة التبادلية بين رب العامل والعامل لا تعتمد فقط على الجوانب الشخصية مثل النقود والخدمة والمعلومات وإنما أيضاً على المواد الاجتماعية الشعورية مثل الاحترام والتقدير والتوافق والدعم. ويشير الدعم القيادي إلي درجة المساندة والاحترام والتأييد التي يدركها التابع من رئيسه الحالي في المنظمة، ويستند هذا المفهوم إلى نظرية مسار الهدف (Path Goal theory) والتي ترى أن الدعم القيادي يمد التابعين بالإرشاد والتوجيه ومعاملاتهم بحياد وعدالة ويأخذ في الاعتبار مدخلاتهم ويقدرها[9]. كما تشير نظرية التبادل الاجتماعي إلى أن الشعور بالرضا الوظيفي يرجع إلى شعور العاملين بوجود دعم قيادي يمكن إدراكه عن طريق اجتهاد القائد في تحديد المسارات للمرؤوسين وتقديم العون لهم لإتمام المهام المختلفة وتقديم الحوافز والتأثير الإيجابي، مما ينعكس في صورة التزام لدى المرؤوس فيبادل ذلك بإنفاق الوقت وتكريس الجهد والفكر لإنجاز تعليمات القائد وتحقيق أهداف التنظيم[10].

- المشاركة في اتخاذ القرارات : عملية اتخاذ القرارات هي الطريقة المنظمة لمواجهة المواقف والمشكلات في أثناء العمل عن طريق توفير المعلومات الكافية وإيجاد البدائل المناسبة واختيار البديل الأكثر مناسبة من بينها، في سبيل تحقيق الهدف المرغوب حسب الموقف وظروفه[11]. يستمد النظام قوته وتماسكه واستمراره من مدى مشاركة أفراده في صناعة القرارات الذي يحقق المنفعة والفائدة لطرفي العلاقة وهي المنظمة والمرؤوس مع عدم الإخلال بالرؤية المستقبلية للمنظمة، وهذا يعتمد على مدى دعم النظام وتحريك دوافع الموظفين لتحقيق هذه المعادلة على دافعية العاملين لتأدية هذه العمليات والسعي إلى انجازها بأفضل طريقة ممكنة، فانه لابد من دعم المنظمة لهم وتحقيق دافعيتهم للعمل عن طريق إشراكهم في عملية صنع القرارات[12].

- دعم وتأكيد الذات لدى العاملين : يشير تقدير الذات إلى أي مدى يكون العامل راضياً عن نفسه وعن المهام المكلف بها داخل المنظمة. ولقد فرق الباحثين بين دعم وتأكيد الذات لدى العاملين، ودعم وتأكيد الذات المرتبط بمهام محددة، ذلك أن تأكيد الذات لدى العاملين يرتبط بالكيان العام والشامل للفرد طول فترة تواجده داخل المنظمة، بينما يشير تأكيد الذات المرتبط بمهام محددة بأن ذلك الذي ينتهي بمجرد الانتهاء من نشاط أو مهمة معينة أو دور محدد داخل المنظمة[13].

يشير دعم وتأكيد الذات إلى اعتقاد العاملين بالمنظمة أن بمقدورهم تلبية وتحقيق احتياجاتهم عن طريق المشاركة الإيجابية في أدوار متنوعة في المنظمة، كما أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين متغيرات متعدد مثل تنويع المهارات، الاستقلالية، التغذية العكسية، تحديد المهام،أهمية الوظيفة، الهيكل التنظيمي المتكامل، ودعم وتأكيد الذات لدى الأفراد. وخلصت نتائج إحدى الدراسات إلى وجود علاقة هامة وإيجابية بين تأكيد الذات وبين الالتزام التنظيمي، حيث أظهرت أن الموظفين الذين لديهم مستويات عالية من تأكيد الذات هم أكثر التزاماً لمنظماتهم من زملائهم ذوي المستويات المنخفضة من تأكيد الذات.

- الثقة التنظيمية : تعد الثقة التنظيمية من العوامل الرئيسية لنجاح واستمرار المنظمات وهي مدى ثقة المرؤوسين بشفافية ووضوح وعدالة المنظمة في إعطائهم حقهم كاملا دون نقصان وتتزايد ثقة المرؤوسين في المنظمة كلما كان هناك دعما لها يحقق ويشبع الدافعية للعمل والانجاز والإبداع[14].

- الحوافز : لا يوجد سلوك دون دافع يكمن وراءه، لذا وجب تحريك تلك الدوافع عن طريق الحث والإثارة من خلال أدوات ووسائل معينة يطلق عليها الحوافز. ومن هنا تأتي التفريق بين الدوافع والحوافز، فالدوافع تمثل الطاقات الكامنة لدى الفرد أو التي، تدفعه ليسلك سلوك معين ، أي هي القوة الداخلية التي تعمل معينا تدفعه ليسلك سلوكا داخل الفرد وتدفعه للبحث عن شيء محدد بما ييسر له رسم غاياته وتسهل له عملية التكيف مع ظروف البيئة الخارجة. أما الحافز فهو المثير الخارجي الذي يحرك في نفس الفرد الدوافع للقيام بعمل معين، والصلة بين الدافع والحافز صلة وثيقة كالتي تربط المثير والاستجابة. ولهذا يمكن القول أن العوامل والمتغيرات التي تحث الفرد على التصرفات بطريقة معينة، تقلل أو تزيد من سرعة هذا التصرف يطلق عليها اسم الحوافز. وعادة تستخدم المنظمة أكثر من نوع من الحوافز، ويختلف ذلك بالنسبة للفرد الواحد حسب تدرجه الوظيفي ومدة عمله ومكانته ومستواه الإداري، وتؤثر أيضا إمكانات المنظمة وفلسفتها في نوع الحافز الممنوح، وتبقى المسؤولية على إدارة المنظمة لاختيار تصنيفات الحوافز المناسبة[15].

3.1 أهمية الدعم التنظيمي : يترتب على الدعم التنظيمي فوائد متبادلة بين العاملين والمنظمة وبين هذه الفوائد ما يلي[16] :

- يساعد الدعم التنظيمي في بناء الالتزام التنظيمي للعاملين.
- يزيد من دافعية الأفراد للإنجاز وتحقيق أهداف المنظمة .
- إيجاد رؤية مشتركة بين أهداف المنظمة العامة وأهداف العاملين الخاصة، وكلما زاد الدعم التنظيمي زاد ارتباط الأهداف مع بعضها البعض.

- تقليل الآثار السلبية لبعض سلوكيات وتصرفات الأفراد العاملين داخل المنظمة، فلقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين إدراك الدعم التنظيمي وظاهرة الغياب.

- يساعد على توفير بيئة عمل مناسبة تقود لتقليل معدلات التدوير الوظيفي الطوعي الذي يقوم به العاملون ويستثنى من ذلك العاملون الذين في بداية أو نهاية عملهم.

- ينمي درجة الالتزام الوظيفي والاستغراق الوظيفي والرضا عن المكافآت فقد أثبتت دراسة (Micheah and danna 1999) وجود ارتباط ايجابي بين الدعم التنظيمي والمتغيرات مثل الالتزام الوظيفي والاستغراق الوظيفي، فكلما زاد درجة الدعم الوظيفي المقدمة للعاملين زاد لديهم درجة الالتزام الوظيفي وجعلهم راضين عن المكافآت التي يتلقونها.

- يخلق موظفين ذوي قدرة على الإبداع في العمل في ظل التنافس الهائل بين المنظمات في بيئة الأعمال، فحين يشعر العامل أن المنظمة تقدم له الدعم التنظيمي الذي يتمناه، فإنه يسعى للنهوض بهذه المنظمة من خلال العمل الإبداعي والابتكاري.

2. الخدمات الصحية وجودتها : لقيت الخدمات الصحية في العصر الحاضر اهتماما كبيرا والذي ينبع أساسا من المفهوم العام للخدمات على الرغم من أنها تنفرد بخصائص عن غيرها من الخدمات.

1.2. مفهوم الخدمات الصحية : لقد عرف الباحثون جودة الخدمات الصحية بصيغ مختلفة لكنها تتفق في المعنى، ومن هذه التعاريف ما يلي :

تعرف على أنها الخدمات العلاجية، الاستشفائية، والوقائية، التي يقدمها أحد أفراد الفريق الطبي إلى فرد واحد أو أكثر من أفراد المجتمع.[17]

كما تعرف على أنها ذلك الفرق الذي يفصل العميل عن الخدمة، والجودة التي يحس بها بعد استعماله للخدمة، أو بعد تقديمها له [18]

كما تعرف كذلك على أنها مجموعة من الخدمات الوقائية التي إذا تم تطبيقها تجنب الأفراد الإصابة بالعديد من الأمراض وتشمل التغذية السليمة والكشف الطبي الدوري الشامل والوقاية من الأمراض المعدية والأمان والإسعافات الأولية والعناية بالجسم والمحافظة عليه للأفراد المعاقين والأسوياء وتوفير الأجهزة والأدوات التعويضية للأفراد المعاقين والخدمات العلاجية[19]

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الخدمة الصحية على أنها: مجمل الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية، وجميع الجهات المختصة وذلك قصد المحافظة على صحة وسلامة الإنسان.

2.2. جودة الخدمات الصحية : لقد زاد اهتمام طالبي الخدمة بالجودة، خصوصا في مجال الخدمات الصحية، والتي تقوم على مجموعة من المبادئ والأفكار حيث يمكن لأي مؤسسة خدماتية أن تطبقها من أجل تحقيق أحسن أداء ممكن، والمؤسسة الصحية كغيرها من المؤسسات تسعى لتطبيق هذه المبادئ والأفكار للحصول على الجودة.

هناك عدة تعاريف مقدمة من أجل تعريف جودة الخدمة الصحية منها :

تعرف جودة الخدمة على أنها: حسب لي جون lee et jones هي تطبيق و توفير جميع الخدمات الصحية الضرورية بما يتوافق مع العلوم و التقنيات الطبية الحديثة لتلبية جميع حاجات السكان [20]

كما تعرف على أنها: تعني تقديم خدمات صحية أكثر أماناً وأسهل منالاً وأكثر إقناعاً لمقدميها وأكثر ارضاءا للمستفيدين منها بحيث تتولد في المجتمع نظرة إيجابية إلى الرعاية الصحية المقدمة .[21]

وتعرف كذلك على أنها: مجموعة الإجراءات الموضوعة للتأكد من القدرة على ضمان تحقيق مستويات عالية من جودة الخدمة الصحية المقدمة إلى المرتادين إلى المنظمات الصحية.[22]

من خلال ما سبق يمكن تعريف جودة الخدمة الصحية على أنها : التزام المؤسسات الصحية بتقديم خدمات وفق المستوى المطلوب، والذي يضمن لها تنافسية جيدة مع غيرها من المؤسسات.

3.2. أبعاد جودة الخدمات الصحية : هناك الكثير من الأدبيات التي تناولت أبعاد جودة الخدمات بشكل عام ومنها الأبعاد الطبية ولغايات هذا البحث فقد تم التركيز على الأبعاد التي تناولها كوتلر حيث أكد وجود خمسة أبعاد لجودة الخدمة بشكل عام ،و أن المرضى يعتمدون في تقييمهم للخدمة الصحية المقدمة لهم على أساس مستوى و نوعية الخدمة معتمدين على نفس الأبعاد الخمسة و هي :[23]

- **الاعتمادية :** القدرة على الأداء في إنجاز ما تم تحديده مسبقا وبشكل دقيق.
- **الاستجابة :**المساعدة الحقيقية في تقديم الخدمة إلى المريض.
- **الأمان أو الضمان :** هي السمات التي يتسم بها العاملون من معرفة وقدرة على تقديم الخدمة.
- **التعاطف :** درجة الرعاية والاهتمام الشخصي بالمريض.
- **الملموسية :**وتتمثل بالقدرات والتسهيلات المادية والتجهيزات والأفراد ومعدات الاتصال.

3. الدراسات السابقة : سيتم استعراض الدراسات السابقة للباحثين في مجال الدعم التنظيمي وجودة الخدمات الصحية.

1.3. الدعم التنظيمي :

- دراسة إسكندر، أثر إدراك العاملين للدعم التنظيمي على الشعور بالانتماء والأداء الوظيفي – دراسة تطبيقية على قطاع البنوك العامة المصرية، هدفت هذه الدراسة إلي بحث مدى وجود علاقة تأثير بين بعض المتغيرات الديموغرافية وبين إدراك العاملين للدعم التنظيمي، كما يهدف إلى قياس مدى تأثير إدراك العاملين للدعم التنظيمي على شعورهم بالانتماء وعلى أدائهم الوظيفي. وقد تم تطبيق هذا البحث على عينة مكونة من (355) مفردة من العاملين بالبنوك العامة المملوكة للدولة المصرية من خلال الاعتماد على أسلوب الاستقصاء.وكانت أهم نتائج هذه الدراسة :

- وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين فئات المتغيرات الديموغرافية (النوع– العمر – مدة الخدمة) وإدراك العاملين بالبنوك للدعم التنظيمي، ويرجع ذلك إلي ارتفاع إدراك الذكور للدعم التنظيمي مقارنة بالإناث، والإدراك المرتفع لذوي فئة العمر 50سنة فأكثرللدعم وأيضا للإدراك المرتفع لأصحاب مدة الخدمة 20سنة فأكثر للدعم التنظيمي المطبق بالبنوك.

- هناك علاقة ارتباط طردية بين الدعم التنظيمي وبين الانتماء التنظيمي بكل متغيراته (العاطفي– الاستمراري – المعياري.)

- تبين من التحليل أن شعور العاملين بالبنوك بكل من الانتماء العاطفي والانتماء الاستمراري وكذلك الانتماء المعياري يتأثر بالدعم التنظيمي كما يتأثر أيضاً أدائهم الوظيفي بالدعم التنظيمي المطبق بالبنوك العامة.

– دراسة علياء حسني علاء الدين، أثر الدعم التنظيمي في أداء الشركات وسلوك المواطنة التنظيمية دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية في مدينة سحاب 2013،

هدفت الباحثة في هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الدعم التنظيمي في أداء الشركات وسلوك المواطنة وقد توصلت إلى النتائج التالية :

– وجود تأثير معنوي ذو دلالة معنوية للدعم التنظيمي بأبعاده في سلوك المواطنة التنظيمية وأداء الشركات الصناعية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

– وجود تأثير معنوي ذو دلالة معنوية لسلوك المواطنة التنظيمية في أداء الشركات الصناعية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

– وجود تأثير معنوي ذو دلالة معنوية للدعم التنظيمي في أداء الشركات بوجود سلوك المواطنة التنظيمية في الشركات الصناعية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

- دراسة احمد ديب محمد ماضي، اثر الدعم التنظيمي على تنمية الاستغراق الوظيفي لدى العاملين في مكتب غـزة الإقليمي التابع للأنروا 2014،

وقد هدفت الباحثة في هذه الدراسة إلى التعرف على اثر الدعم التنظيمي على تنمية الاستغراق الـوظيفي لـدى العاملين في مكتب غزة الإقليمي التابع للأنروا، وتحديد وسائل الدعم التي يقدمها المكتب الإقليمي والبحث عن معوقات استخدام الدعم التنظيمي، وقد توصلت الطالبة إلى النتائج التالية :

– وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدعم التنظيمي وتنمية الاستغراق الوظيفي لدى العـاملين فـي مكتـب غـزة الإقليمي الاونروا بدرجة متوسط ومقبول، كما بينت الدراسة وجود فروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حـول المجالات مجتمعة معا تعزى إلى الدائرة التي يعمل بها الموظفون وإلى سنوات الخبرة فقط.

- دراسة محمود عبد الرحمن الشنطي، دور الدعم التنظيمي كمتغير معدل في العلاقة بين الضغوط الوظيفية والأداء الوظيفي 2014، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء الوظيفي للممرضين العـاملين فـي المستشـفيات الحكومية الفلسطينية بقطاع غزة والتعرف على مستوى الضغوط الوظيفية التي يتعرضون لها و كذلك الكشف عن مدى وجود علاقة بين الضغوط الوظيفية والأداء الوظيفي للممرضين بالإضافة إلى التحقق من تأثير الدعم التنظيمي كمتغيـر معدل في العلاقة بين الضغوط الوظيفية والأداء الوظيفي، وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية :

– إن أداء أفراد العينة أي الممرضين في المستشفيات الحكومية في قطاع غزة كان متوسـطا، حيـث بلـغ المتوسـط الحسابي (3.47) كما أوضحت النتائج أن أفراد العينة يتعرضون لحجم كبير من الضغوط حيث بلغ المتوسط الحسـابي للضغوط الوظيفية (3.82) كما أظهرت النتائج أن الضغوط الوظيفية تؤثر سلبا على الأداء الوظيفي، وهذا يعنـي أنـه كلما زاد معدل الشعور بالضغوط الوظيفية كلما انخفض مستوى الأداء الوظيفي.

- دراسة Pascal Paillé(2013) .إدراك المرؤوسين لدعم المدراء وعلاقته بالتأييد والثقة والالتزام والنتائج،

هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من المنفعة المتبادلة بين التنظيم والموظفين في ظل تطبيق أساليب الـدعم الدافعـة إلى العمل مثل الالتزام والثقة التنظيمية في مستوى الأداء وقد طبقت هذه الدراسة على (219) من موظفي الدولة في كندا وكان من نتائجها زيادة مستوى الأداء بزيادة نسبة الدعم المنفذ من قبل المنظمة بحيث يزيد معها الالتـزام والثقـة التنظيمية مما ينعكس ايجابيا.

- دراسة),.Erat .Erdil, Kitaoci 2012. تأثير الدعم التنظيمي والعدالة على الالتزام التنظيمي ومعدل ترك العمل دراسة تجريبية على الجامعات التركية الرسمية

وهدفت الدراسة إلى لدراسة تأثير الدعم التنظيمي والعدالة التنظيمية على الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي ومعدلات ترك العمل لدى الأكاديميين في الجامعات التركية الحكومية، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

– العدالة التوزيعية لها تأثير ايجابي على الالتزام العاطفي والالتزام المعياري، وتأثير سلبي على معدلات ترك العمـل، وليس تأثير ايجابي على الالتزام الاستمراري.

– العدالة الإجرائية لها تأثير ايجابي على الالتزام المعياري وتأثير سلبي على معدلات ترك العمل، وليس لهـا تـأثير ايجابي على الالتزام الاستمراري والعاطفي.

– الدعم التنظيمي له تأثير ايجابي على الالتزام العاطفي والمعياري، وتأثير سلبي على معدلات ترك العمل، وليس لـه تأثير على الالتزام الاستمراري.

3.2. الدراسات السابقة المتعلقة بجودة الخدمات الصحية :

- دراسة وفاء علي سلطان، أبعاد جودة الخدمات الصحية من وجهة نظر المستفيدين منها، 2012،

هدفت الدراسة إلى معرفة وتقييم مستوى الخدمات الصحية المقدمة إلى المستفيدين في المستشفيات الأهلية في محافظة البصرة من خلال قياس أبعاد جودة هذه الخدمات والمتمثلة في الملموسية والاعتمادية والاستجابة والأمان والتعاطف والفندقة،وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- تباين نسب اتفاق المبحوثين حول توفر أبعاد جودة الخدمات الصحية في المستشفيات الأهلية، تباين المستشفيات قيد البحث في أبعاد جودة الخدمات الصحية.

- دراسة صفاء محمد هادي الجزائري وآخرون، قياس و تقييم جودة الخدمات الصحية دراسة تطبيقية في مستشفى الفيحاء العام البصرة 2010،

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اهتمام إدارة المستشفى بموضوع جودة الخدمات الصحية المقدمة للمستفيد، وابرز الصعوبات التي تواجه إدارة المستشفى خلال تقديمها خدماتها وذلك بهدف تذليلها وتقليص أثارها السلبية بما يحقق المنفعة المتبادلة لإدارة المستشفى والمستفيد، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تحديث للملموسية للأجهزة والمعدات والمستلزمات الطبية المستخدمة حاليا في المستشفى مسايرة للتطور الحاصل في مجال الخدمات الصحية، كما أنه لم يكن هناك التزام بالاعتمادية من قبل إدارة المستشفى، وعدم وفائها بوعودها للمريض في مجال تقديم الخدمات الصحية والعلاجية وتوفير البيئة الملائمة بالمستوى المطلوب.

- دراسة دريدي أحلام، دور استخدام نماذج صفوف الانتظار في تحسين جودة الخدمات الصحية دراسة حالة المؤسسة العمومية للصحة الجوارية ببسكرة 2013، هدفت الدراسة إلى تبيين الفائدة التي يمكن أن تعود على المؤسسات الصحية من استخدام صفوف الانتظار كأحد أساليب بحوث العمليات ،كما هدفت إلى توفير نموذج لحل جميع المشاكل المشابهة من خلال دراسة كمية دقيقة لجميع محددات الظاهرة وذلك لتمكين إدارة المؤسسات الصحية من تحسين قراراتها بشأن ظاهرة الانتظار، بعيدا عن القرارات العشوائية التي لا تخضع لأي أساس علمي، وقد توصلت الدراسة إلى تقديم بديل لتحسين الوضع الحالي الموجود في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية ببسكرة حيث ساهم هذا البديل في تحسين جميع مؤشرات الأداء.

- دراسة كل من، camilleri & o'callaghan ,1998 التي ركزت على قياس جودة الخدمات الصحية بين بعض المستشفيات العامة والخاصة في مالطا وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن عنصري المهنية في الرعاية الصحية، ودرجة الاهتمام الشخصي التي يوليها جهاز المستشفى للمريض يعدان أهم مؤشرين لجودة الخدمات الصحية في المستشفيات العامة والخاصة على حد سواء. ومن المثير جدا في هذه الدراسة أن يعطي المرضى في المستشفيات العامة أهمية اكبر لمتغير " السعر " للحصول على الخدمة الصحية إذ جاء في المرتبة الثالثة مقارنة بنظائرهم في المستشفيات الخاصة الذين اعتبروا هذا المتغير في المرحلة الأخيرة من بين العناصر المحددة لجودة الخدمة.

كما بينت الدراسة أن بعض المرضى في المستشفيات العامة يشتكون من ارتفاع أسعار الخدمات الصحية في المستشفيات الخاصة، في حين يرى البعض الأخر أنهم قد دفعوا ضرائب للحكومة ومن حقهم التمتع بخدمة الرعاية الصحية مجانا في المستشفيات العامة وبجودة مرضية تكفيهم من عناء التوجه للحصول على هذه الخدمة في المستشفيات الخاصة.

- دراسة Berry &Prasuroman تعتبر هذه الدراسة الأكثر قبولا حول تحديد أبعاد جودة الخدمة حيث توصل هؤلاء الباحثون إلى تطوير عشرة أبعاد أساسية وهي التي تحدد جودة الخدمة وفقا لإدراك المستهلك، وهذه الأبعاد تشمل الجوانب المادية الملموسة، الاعتمادية، درجة الاستجابة، الاتصالات الفعالة مع العملاء، المصداقية، كفاءة وقدرة

موظف، الخدمة، اللياقة والاحترام في التعامل، الأمانة، فهم ومعرفة الباحثون بتخفيض الأبعاد السابقة إلى خمسة وهي الملموسية، الاعتمادية ، الضمان، الاستجابة، التعاطف.

3.3. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة : من خلال عرضنا لأهم الدراسات و التي تناولت متغيري دراستنا الحالية المتمثلين في الدعم التنظيمي وجودة الخدمة الصحية، وتنوع و تعدد الجوانب التي تم فيها التطرق إلى موضوع الدعم التنظيمي وربطه بجوانب أخرى، مما يوضح أن هذا الموضوع يعد مجالا خصبا للدراسة والبحث، وسنورد بعض الملاحظات حول الدراسة الحالية والدراسات السابقة نذكر منها :

- الدراسة الحالية تركز على استعراض واقع الدعم التنظيمي في مؤسسات صحية عامة وتأثير هذا الأخير على جودة خدماتها.

- الدراسة الحالية تهدف إلى التعرف على الدعم التنظيمي بأبعاده (العدالة التنظيمية، سلوك القادة، المشاركة في اتخاذ القرار، دعم وتأكيد الذات لدى العاملين) وأثرها على جودة الخدمة الصحية، أما الدراسات السابقة فتهدف إلى متغيرات أخرى.

- أبعاد الدعم التنظيمي المستعملة في هذه الدراسة المتمثلة في (العدالة التنظيمية، سلوك القادة لمساندة المرؤوسين، المشاركة في اتخاذ القرارات، الدعم و تأكيد الذات لدى العاملين) أما الدراسات السابقة فقد استعملت بعض الأبعاد الأخرى.

- الدراسات التي تم الاطلاع عليها تركز على البحث في إشكالية مفهوم الدعم التنظيمي وأهم تأثيراته والنتائج المترتبة عليه في القطاعات الخدمية على وجه التحديد وهو أيضا ما يتشابه مع الدراسة الحالية.

- أغلب الدراسات التي تم التطرق إليها تناولت تأثير الدعم التنظيمي في قطاعات خدمية مختلفة، ولم تتناول القطاع الذي يتم التطرق إليه في هذه الدراسة والتي ركزت على تأثير الدعم التنظيمي على جودة الخدمات الصحية وبالضبط في المؤسسات الصحية، كما أن الدراسات السابقة تمت في دول مختلفة ومناطق مختلفة أما الدراسة الحالية تمت بالمؤسسة الصحية العامة في تقرت ولاية ورقلة .

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الأدوات المستخدمة في الدراسة حيث في جميع الدراسات تم استعمال الاستبيان وتم تحليل بياناته من خلال برنامج الحزمة الإحصائية spss وهي نفس الأدوات المستعملة في الدراسة الحالية.

ثالثا- إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها : بعد العرض النظري الذي قمنا من خلاله بالتعرف على الجوانب النظرية للدعم التنظيمي بأبعاده التي تعود بالنفع على المؤسسة الخدمية، وتعرفنا أيضا على الخدمات الصحية التي تعتبر من الخدمات الضرورية التي تقدمها المؤسسة الصحية، لذلك سنحاول في هذا المحور الكشف عن مدى مساهمة الدعم التنظيمي في تحسين جودة الخدمات الصحية، حيث نقوم بالربط بين الدراسة النظرية والواقع العملي وذلك من خلال التطبيق على مؤسسة صحية هي مستشفى الأم والطفل بتقرت واستخلاص النتائج المتعلقة بالدراسة .

1. صدق وثبات أداة القياس :

1.1. صدق الأداة : لقد استخدمت الاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات اللازمة للبحث باعتبارها من أدوات البحث العلمي المناسبة التي تحقق أهداف الدراسة الوصفية، للحصول على معلومات وحقائق مرتبطة بواقع معين، وتم القيام بتصميم الاستبانة في صورتها الأولى بالاستفادة من الجانب النظري واستبانات الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ثم عرضت على ذوي الاختصاص للاستفادة من ملاحظاتهم ومقترحاتهم، وبعد التأكد من وضوح العبارات وفهمها ومن أن الاستبانة تقيس ما صممت لقياسه فعلا، تم إخراجها في شكلها النهائي، وقد صممت الاستبانة في جزأين، الأول بغرض الحصول على معلومات شخصية عن المستجوبين، وقد شملت الجنس، العمر، التحصيل العلمي، عدد سنوات الخبرة، والموقع الوظيفي في المؤسسة. أما الجزء الثاني فقد اشتمل على البيانات الأساسية للدراسة والتي

صيغت في شكل محاور جاءت في صيغة عبارات مستخلصة من الأدبيات النظرية والتطبيقية، ويحتوي هذا الجزء على (55) فقرة.

2.1. ثبات الأداة : الثبات يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة. لقد تم اختبار ثبات أداة القياس عن طريق اختبار (ألفا كرونباخ) حيث يعطينا صورة عن الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان كافة. ويوضح الجدول (01) قيم ثبات أداة القياس لمتغيرات الدراسة، حيث كان معامل ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة الكلية (91,2%) حيث أنها أعلى من النسبة الدنيا (60%) وهذا يعكس ثبات أداة القياس إلى حد بعيد، بمعنى أن هناك اتساق داخلي كبير بين فقرات الاستبيان.

2. اختبار و تحليل فرضيات الدراسة يأتي اختبار الفرضيات من أجل تأكيد العلاقة السببية أو الارتباط بين المتغيرات والتي يسهل اختبارها على شكل فرض صفري أو بديل وبالتالي قبول أو رفض فرضية ما. لقد تم اعتماد قاعدة القرار التالية لاختبار الفرضيات :

قبول H0 : إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)

رفض H0 : إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)

1.2. اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الأولى : لمعرفة درجة الدعم التنظيمي ومستوى جودة الخدمات الصحية لهم تم الاعتماد على طول الفئات كالتالي : (من 1 إلى 1,80 درجة ضعيفة جدا، من 1,80 إلى 2,60 درجة ضعيفة، من 2,60 إلى 3,40 درجة متوسطة، من 3,40 إلى 4,20 درجة حسنة، من 4,20 إلى 5 درجة كبيرة).

- بينت النتائج في الجدول (02) أن درجة الدعم التنظيمي في المؤسسة كانت متوسطة بدلالة وسطه الحسابي (3,14) بانحراف بعدي (0,61)، وأن جميع أبعاد الدعم التنظيمي كانت متوسطة، حيث بلغ أعلاها بعد المشاركة في اتخاذ القرارات بدلالة وسطه الحسابي (3,34) بانحراف معياري (0,69)، يليها بعد الدعم وتأكيد الذات لدى العاملين بدلالة وسطه الحسابي (3,31) بانحراف معياري (0,69)، يليها بعد العدالة التنظيمية بدلالة وسطها الحسابي (2,97) بانحراف معياري (0,72)، وأن أقل درجة تطبيقا هو بعد سلوك القادة بدلالة وسطه الحسابي (2,94) بانحراف معياري (0,86)، أما بخصوص

الانحراف المعياري للأبعاد الأربعة فقد بلغت أكبر قيمة لها (0,86) وأقل قيمة (0,69) مما يعني أن تشتت أو تباعد آراء المستجوبين ليس كبيرا بل آراؤهم متقاربة إلى حد بعيد فيما يخص أبعاد الدعم التنظيمي.

وبناءا عليه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على أن : " مستوى الدعم التنظيمي في مستشفى الأم والطفل بتقرت متوسط" وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى.

2.2. اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثانية : بينت النتائج في الجدول (02) أن مستوى جودة الخدمات الصحية للعاملين في المؤسسة كان حسنا بدلالة وسطه الحسابي (3,62) بانحراف بعدي (0,53)، وأن أبعاد جودة الخدمات الصحية كانت متقاربة، حيث بلغ أعلاه بعد الملموسية بدلالة وسطه الحسابي (3,71) بانحراف معياري (0,87)، يليه بعد الاعتمادية بدلالة وسطه الحسابي (3,61) بانحراف معياري (0,65)، يليه بعد الاستجابة بدلالة وسطه الحسابي (3,55) بانحراف معياري (0,76)، يليه بعد التعاطف بدلالة وسطه الحسابي (3,54) بانحراف معياري (0,65)، والذي يعتبر أقل درجة تطبيقا. أما بخصوص الانحراف المعياري للأبعاد الأربعة فقد بلغت أكبر قيمة لها (0,87) وأقل قيمة (0,65) مما يعني أن تشتت أو تباعد آراء المستجوبين ليس كبيرا بل آراؤهم متقاربة إلى حد بعيد فيما يخص أبعاد جودة الخدمات الصحية. وبناءا عليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن : " مستوى جودة الخدمات الصحية في مستشفى الأم والطفل بتقرت متوسط "، وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية.

3.2. اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثالثة والفرضيات الجزئية المنبثقة عنها : تنص الفرضية على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأبعاد الدعم التنظيمي (العدالة التنظيمية، المشاركة في اتخاذ القرار، سلوك القادة، دعم وتأكيد الذات) على جودة الخدمات الصحية في مستشفى الأم والطفل بتقرت.

لقد تم الاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد، حيث نجد من مطالعتنا لنتائج تحليل البيانات عن طريق برنامج (spss) ما يلي :

1.3.2. اختبار وتحليل الفرضية الجزئية الأولى (أثر العدالة التنظيمية على جودة الخدمات الصحية) :

يتضح من خلال الجدول (03) أن مستوى دلالة قيمة F تساوي (0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) وهذا يعني قبول معادلة الانحدار لتفسير التغير الحاصل في جودة الخدمات الصحية ، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البدىلة H1 التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للعدالة التنظيمية على جودة الخدمات الصحية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ونلاحظ أيضا أن العلاقة بين العدالة التنظيمية وجودة الخدمات الصحية موجبة بمعنى أن زيادة التركيز على العدالة التنظيمية يزيد من جودة الخدمات الصحية للعاملين، ويفسر ما مقداره (15%)من التباين في المتغير التابع (جودة الخدمات الصحية).

كما يتضح من خلال الجدول (04) أن مستوى دلالة قيمة t تساوي (0.000) المقابلة لقيمة Béta، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) وهذا يعني أن جودة الخدمات الصحية له أثر ذو دلالة إحصائية على مستوى جودة الخدمات الصحية ، ويمكن كتابة معادلة الانحدار كالتالي : جودة الخدمات الصحية = 0,291 × العدالة التنظيمية + 2,754

2.3.2. اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثانية (أثر سلوك القادة على جودة الخدمات الصحية) : من خلال نتائج تحليل التباين للانحدار المبينة في الجدول (05)، نجد أن مستوى دلالة قيمة F تساوي (0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يعني قبول معادلة الانحدار لتفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (جودة الخدمات الصحية). وبناءا عليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لسلوك القادة على جودة الخدمات الصحية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

ونلاحظ أيضا بأن العلاقة بين بعد سلوك القادة وجودة الخدمات الصحية كانت موجبة، بمعنى أن زيادة التركيز على بعد سلوك القادة يزيد من جودة الخدمات الصحية ، ويفسر ما مقداره (25%) من التباين في المتغير التابع (جودة الخدمات الصحية) اعتمادا على قيمة R^2 .

من خلال النتائج المبينة في الجدول (06) تظهر قيمة الإحصائي t ومستوى الدلالة الخاصتين باختبار دلالة قيمة Beta، حيث أن مستوى دلالة قيمة t تساوي (0,000) المقابلة لقيمة Beta أقل من مستوى الدلالة المحددة بـ (0,05) وهذا يعني أن المتغير المستقل (بعد سلوك القادة) له أثر ذو دلالة إحصائية على جودة الخدمات الصحية . ومن خلال الجدول (06) يمكن كتابة معادلة الانحدار التالية : جودة الخدمات الصحية = 0,302 × سلوك القادة + 2,734

3.3.2. اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثالثة (أثر المشاركة في اتخاذ القرارات على جودة الخدمات الصحية) :

من خلال نتائج تحليل التباين للانحدار المبينة في الجدول (07)، نجد أن مستوى دلالة قيمة F تساوي (0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يعني قبول معادلة الانحدار لتفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (جودة الخدمات الصحية). وبناءا عليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجودتأثير ذي دلالة إحصائية للمشاركة في اتخاذ القرارات على جودة الخدمات الصحية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ونلاحظ أيضا بأن العلاقة بين بعد المشاركة في اتخاذ القرارات وجودة الخدمات الصحية كانت موجبة، بمعنى أن زيادة التركيز على بعد سلوك القادة يزيد من جودة الخدمات الصحية ، ويفسر ما مقداره (27%) من التباين في المتغير التابع (جودة الخدمات الصحية) اعتمادا على قيمة R^2 .

من خلال النتائج المبينة في الجدول (08) تظهر قيمة الإحصائي t ومستوى الدلالة الخاصتين باختبار دلالة قيمة Beta، حيث أن مستوى دلالة قيمة t تساوي (0,000) المقابلة لقيمة Beta أقل من مستوى الدلالة المحددة بـ (0,05) وهذا يعني أن المتغير المستقل (بعد المشاركة في اتخاذ القرارات) له أثر ذو دلالة إحصائية على جودة الخدمات الصحية . ومن خلال الجدول (08) يمكن كتابة معادلة الانحدار التالية : جودة الخدمات الصحية = 0,403 × المشاركة في اتخاذ القرارات + 2,267

4.3.2. اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الرابعة (أثر الدعم و تأكيد الذات لدى العاملين على جودة الخدمات الصحية) : من خلال نتائج تحليل التباين للانحدار المبينة في الجدول (09)، نجد أن مستوى دلالة قيمة F تساوي (0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يعني قبول معادلة الانحدار لتفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (جودة الخدمات الصحية). وبناءا عليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتأكيد الذات لدى العاملين على جودة الخدمات الصحية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ونلاحظ أيضا بأن العلاقة بين بعد تأكيد الذات لدى العاملين وجودة الخدمات الصحية كانت موجبة، بمعنى أن زيادة التركيز على بعد سلوك القادة يزيد من جودة الخدمات الصحية ، ويفسر ما مقداره (22%) من التباين في المتغير التابع (جودة الخدمات الصحية) اعتمادا على قيمة R^2 .

من خلال النتائج المبينة في الجدول (10) تظهر قيمة الإحصائي t ومستوى الدلالة الخاصتين باختبار دلالة قيمة Beta، حيث أن مستوى دلالة قيمة t تساوي (0,000) المقابلة لقيمة Beta أقل من مستوى الدلالة المحددة بـ (0,05) وهذا يعني أن المتغير المستقل (بعد تأكيد الذات لدى العاملين) له أثر ذو دلالة إحصائية على جودة الخدمات الصحية . ومن خلال الجدول (10) يمكن كتابة معادلة الانحدار التالية : جودة الخدمات الصحية = 0,360 × تأكيد الذات لدى العاملين + 2,423

5.3.2 اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الخامسة (أثر أبعاد الدعم التنظيمي مجتمعة على جودة الخدمات الصحية) :

من خلال نتائج تحليل التباين للانحدار المبينة في الجدول (11)، نجد أن مستوى دلالة قيمة F تساوي (0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يعني قبول معادلة الانحدار لتفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (جودة الخدمات الصحية). وبناءا عليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للدعم التنظيمي على جودة الخدمات الصحيةعند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ونلاحظ أيضا بأن العلاقة بين الدعم التنظيمي وجودة الخدمات الصحية كانت موجبة، بمعنى أن زيادة التركيز على الدعم التنظيمي يزيد من جودة الخدمات الصحية ، ويفسر ما مقداره (33%) من التباين في المتغير التابع (جودة الخدمات الصحية) اعتمادا على قيمة R^2 .

من خلال النتائج المبينة في الجدول (12) تظهر قيمة الإحصائي t ومستوى الدلالة الخاصتين باختبار دلالة قيمة Beta، حيث أن مستوى دلالة قيمة t تساوي (0,000) المقابلة لقيمة Beta أقل من مستوى الدلالة المحددة بـ (0,05) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الدعم التنظيمي) له أثر ذو دلالة إحصائية على جودة الخدمات الصحية. ومن خلال الجدول (12) يمكن كتابة معادلة الانحدار التالية : جودة الخدمات الصحية = 0,497 × الدعم التنظيمي + 2,050

وبناءا عليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه : " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد الدعم التنظيمي (العدالة التنظيمية، سلوك القادة لمساندة المرؤوسين، المشاركة

في اتخاذ القرارات، الدعم و تأكيد الذات لدى العاملين) على جودة الخدمات الصحية في مستشفى الأم والطفل بتقرت"، وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

4.2 اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الرابعة والفرضيات الجزئية المنبثقة عنها : تنص الفرضية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تصور العاملين في مستشفى الأم والطفل بتقرت حول جودة الخدمات الصحية تعزى إلى العوامل الديمغرافية (الجنس، العمر، التحصيل العلمي، عدد سنوات الخبرة والموقع الوظيفي).

لقد تم الاعتماد على اختبار (T-test) وتحليل التباين الأحادي، حيث نجد من مطالعتنا لنتائج تحليل البيانات ب (spss) ما يلي :

1.4.2. اختبار وتحليل الفرضية الجزئية الأولى (اختبار الفروق في جودة الخدمات الصحية تبعا لمتغير الجنس) :

يشير الجدول (13) الذي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (T) ومستوى دلالتها على أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات العاملين على المتغير التابع (جودة الخدمات الصحية) تعزى إلى متغير الجنس، لأن مستوى دلالة قيمة (t) أقل من مستوى الدلالة المحددة (0.05) ، حيث كانت تلك الفروقات لصالح الذكور بحوالي (0,27) بدلالة وسطها الحسابي الذي بلغ (3,83) في حين بلغ لفئة الإناث (3,56). وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بالنسبة لإجابات العاملين حول جودة الخدمات الصحية تعزى إلى متغير الجنس، وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الجزئية الأولى.

2.4.2. اختبار وتحليل الفرضية الجزئية الثانية (اختبار الفروق في جودة الخدمات الصحية تبعا لمتغير العمر) :

يشير الجدول (14) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات العاملين تعزى إلى متغير السن فيما يتعلق بمستوى جودة الخدمات الصحية، حيث أن مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة (F) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية المحددة (0,05)، وهذا يعني أنه لا توجد أي فروق في تصور العاملين حول جودة الخدمات الصحية تعزي إلى متغير العمر. وعليه فإن الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بالنسبة لإجابات العاملين حول جودة الخدمات الصحية تعزى إلى متغير العمر" هي فرضية مقبولة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الجزئية الثانية.وقد يفسر ذلك على أن أفراد المؤسسة في جميع الفئات العمرية تجمعهم ظروف متشابهة وبيئة عمل واحدة تجعل نظرتهم لجودة الخدمات الصحية لا تختلف عن بعضهم.

3.4.2 اختبار وتحليل الفرضية الجزئية الثالثة (اختبار الفروق في جودة الخدمات الصحية تبعا لمتغير المؤهل العلمي) : يشير الجدول (15) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات العاملين تعزى إلى متغير المؤهل العلمي فيما يتعلق بمستوى جودة الخدمات الصحية، حيث أن مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة (F) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية المحددة (0,05)، وهذا يعني أنه لا توجد أي فروق في تصور العاملين حول جودة الخدمات

الصحية تعزي إلى متغير المؤهل العلمي. وعليه فإن الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لإجابات العاملين حول جودة الخدمات الصحية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي "هي فرضية مقبولة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الجزئية الثالثة.

4.4.2. اختبار وتحليل الفرضية الجزئية الرابعة (اختبار الفروق في جودة الخدمات الصحية تبعا لمتغير سنوات الخبرة) : يشير الجدول (16) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات العاملين تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة فيما يتعلق بمستوى جودة الخدمات الصحية، حيث أن مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة (F) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية المحددة (0,05)، وهذا يعني أنه لا توجد أي فروق في تصور

العاملين حول جودة الخدمات الصحية تعزي إلى متغير عدد سنوات الخبرة. وعليه فإن الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لإجابات العاملين حول جودة الخدمات الصحية تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة "هي فرضية مقبولة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الجزئية الرابعة.

كخلاصة ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تصور العاملين في مستشفى الأم والطفل بتقرت حول جودة الخدمات الصحية تعزى إلى متغير العمر، المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة. بينما توجد فروق في تصور العاملين حول جودة الخدمات الصحية تعزى إلى الجنس، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الفرعية الرابعة.

خلاصة :

في ظل التحديات التي أصبحت تطوق المؤسسات بصفة عامة والمؤسسة الخدمية خاصة أصبح ولابد على مسيري المؤسسات أن يوفروا السبل التي بها يحافظون على متعامليهم، ونظرا لأن عملية الاتصال كبيرة بين مقدم الخدمة والمستفيد منها فكان لابد على هذه المؤسسات الاهتمام بمقدمي الخدمة ومعرفة حاجاتهم ورغباتهم ومحاولة تلبية كل مطالبهم حتى يتحقق رضاهم ومن ثم تقديم أحسن الخدمات، وهذا لا يكون إلا بتبني مفهوم الدعم التنظيمي الذي يعتبر فلسفة تسييرية متميزة داخل المؤسسة الخدمية لأنه يقوم على تطوير وتحسين الجودة وتحقيق رغبات وحاجات الزبائن انطلاقا من تحقيق وتلبية رغبات العمال.

ولأهمية هذا الموضوع الذي أصبح مطلبا في أغلب المؤسسات عامة والخدمية منها خاصة، فقد قمنا بتطبيق موضوع الدعم التنظيمي في مجال الخدمات الصحية وجعله محل دراستنا بإقرانه بدراسة ميدانية على المستشفى المتخصص الأم والطفل بتقرت، وكان التركيز في الدراسة على أثر الدعم التنظيمي على جودة الخدمات الصحية.

نتائج الدراسة :يعتبر بحثنا هذا محاولة لمعرفة درجة مساهمة الدعم التنظيمي في تحسين جودة الخدمات الصحية حيث توصلنا للنتائج التالية :

- بالرغم من أن النتائج بصورتها العامة أكدت أن مستوى الأهمية لأبعاد الدعم التنظيمي لعينة الدراسة والخاصة بعمال المستشفى المتخصص الأم والطفل كان متوسطا، وقد كانت درجة الموافقة في مجمل أبعاد الدعم التنظيمي قد وقعت ضمن الموافقة المتوسطة، وكانت على النحو التالي: متغير العدالة التنظيمية أولا بمتوسط 2,9794، تم سلوك القادة بمتوسط حسابي بلغ 2,9411 ، والمشاركة في اتخاذ القرار بمتوسط 3,3476، وأخيرا بعد الدعم وتأكيد الذات لدى العاملين بـ 3,3110 ، أما المتوسط العام لأبعاد الدعم التنظيمي فكان 3,1448 حيث وقعت كلها ضمن مدى المقياس (2.6-3.4) إلا أن مستوى سلوك القادة والعدالة التنظيمية نجدها أقل من المتوسط العام للدعم التنظيمي.

- بالرغم من أن النتائج بصورتها العامة أكدت أن مستوى الأهمية لمتغير جودة الخدمات الصحية لعينة الدراسة كان حسنا ، حيث وقعت معظمها ضمن مدى المقياس (3,4 – 4,2)، وكانت على النحو التالي : متغير الاستجابة أولا بمتوسط 3,5519، ثم الاعتمادية بمتوسط حسابي بلغ 3,6140 ، والتعاطف بمتوسط 3,5422، وأخيرا بعد الملموسية 3,7158

، بينما المتوسط العام لأبعاد جودة الخدمات الصحية بلغ 3,6273 إلا أن مستوى الملموسية والاعتمادية نجدها أعلى من المتوسط العام لجودة الخدمات الصحية.

- نجد أن جميع أبعاد الدعم التنظيمي (العدالة التنظيمية، سلوك القادة لمساندة المرؤوسين، المشاركة في اتخاذ القرارات، الدعم وتأكيد الذات لدى العاملين) لها أثر إيجابي على جودة الخدمات الصحية في مستشفى الأم والطفل بتقرت. بمعنى أن زيادة التركيز على أبعاد الدعم التنظيمي يزيد من جودة الخدمات الصحية، لذا ينبغي التركيز على الرفع من مستوى العدالة التنظيمية، وكذا تحسين علاقة الرؤساء بالمرؤوسين، بالإضافة إلى زيادة إشراك العاملين في اتخاذ القرار وصولا إلى تمكين العاملين، وأخيرا تعزيز الروح المعنوية للعاملين وتأكيد الذات لديهم.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تصور العاملين في مستشفى الأم والطفل بتقرت حول جودة الخدمات الصحية تعزى إلى متغير العمر، المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة. بينما توجد فروق في تصور العاملين حول جودة الخدمات الصحية تعزى إلى الجنس، لذا وجب البحث عن سبب اختلاف الرؤى بين الذكور والإناث فيما يتعلق بجودة الخدمات الصحية.

التوصيات : على ضوء النتائج المتحصل عليها يمكن الخروج بالتوصيات التالية :

- ✓ المحاولة الجادة لمسيري المؤسسة الصحية لفهم وإدراك الدعم التنظيمي واعتباره فلسفة لتحقيق النجاح والتميز لذا وجب عليها مراجعة سياستها وإعطاء هذا المتغير نوعا من الاهتمام.
- ✓ ضرورة تطبيق الدعم التنظيمي لمعرفة حاجات ورغبات العاملين والعمل على تلبيتها لتحقيق جودة الخدمة التي يقدمونها.
- ✓ ضرورة تفعيل الأبعاد الأكثر تشجيعا للعاملين من أجل تقديم خدمة متميزة.
- ✓ ينبغي التركيز على الرفع من مستوى العدالة التنظيمية في المؤسسة ميدان الدراسة.
- ✓ تحسين علاقة الرؤساء بالمرؤوسين، بالإضافة إلى زيادة إشراك العاملين في اتخاذ القرار وصولا إلى تمكين العاملين.
- ✓ وأخيرا تعزيز الروح المعنوية للعاملين وتأكيد الذات لديهم.

ملحق الجداول

الجدول (1) : قيم ثبات أداة القياس (كرونباخ – ألفا)

المتغير	عدد الفقرات	قيمة معامل كرونباخ – ألفا
الدعم التنظيمي	27	0.907
جودة الخدمات الصحية	28	0.815
مجموع المتغيرات	55	0.912

الجدول (2) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة

	Mean	Std. Deviation
العدالة التنظيمية	2,9794	,72668
سلوك القادة	2,9411	,86842
المشاركة في اتخاذ القرارات	3,3476	,69096
الدعم و تأكيد الذات	3,3110	,69457
الاعتمادية	3,5519	,76976
الاستجابة	3,6140	,64599
الملموسية	3,5422	,65450
التعاطف	3,7158	,87801
الدعم التنظيمي	3,1448	,61503
جودة الخدمات الصحية	3,6273	,53438

لجدول رقم (03) : تحليل

التباين لأثر العدالة التنظيمية على جودة الخدمات الصحية

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3,765	1	3,765	15,392	,000[a]
	Residual	20,793	85	,245		
	Total	24,558	86			

$R = 0,39$ $R^2 = 0,15$

الجدول (4) : معاملات معادلة خط الانحدار ما بين جودة الخدمات الصحية و الرضا

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficientstandardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	2,754	, ,229		12,035	,000
العدالة التنظيمية	,291	,074	,392	3,923	,000

الجدول رقم (05) : نتائج تحليل التباين لتأثير بعد سلوك القادة على جودة الخدمات الصحية

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة	النتيجة
الانحدار	6,248	1	6,248	29,006	,000[b]	رفض الفرضية الصفرية
البواقي	18,310	85	,215			
المجموع	24,558	86				

حيث أن : معامل التحديد $R^2 = 0,25$ الارتباط $R = 0,50$

الجدول (06) : جدول معادلة خط الانحدار ما بين بعد سلوك القادة وجودة الخدمات الصحية

المصدر	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	مستوى الدلالة
الثابت	2,734	,173		15,783	,000
سلوك القادة	,302	,056	,504	5,386	,000

الجدول رقم (07) : تحليل التباين لتأثير بعد المشاركة في اتخاذ القرارات على جودة الخدمات الصحية

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة	النتيجة
الانحدار	6,828	1	6,828	32,736	,000[b]	رفض الفرضية الصفرية
البواقي	17,730	85	,209			
المجموع	24,558	86				

حيث أن : معامل التحديد $R^2 = 0,27$ الارتباط $R = 0,52$

الجدول (08) : جدول معادلة خط الانحدار ما بين بعد المشاركة في اتخاذ القرارات وجودة الخدمات الصحية

المصدر	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	مستوى الدلالة
الثابت	2,267	,243		9,338	,000
المشاركة في اتخاذ القرارات	,403	,070	,527	5,722	,000

الجدول رقم (09) : تحليل التباين لتأثير بعد الدعم و تأكيد الذات للعاملين على جودة الخدمات الصحية

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة	النتيجة
الانحدار	5,466	1	5,466	24,337	,000[b]	رفض الفرضية الصفرية
البواقي	19,092	85	,225			
المجموع	24,558	86				

حيث أن : معامل التحديد $R^2 = 0,22$ الارتباط $R = 0,47$

الجدول (10) : جدول معادلة خط الانحدار ما بين بعد تأكيد الذات لدى العاملين وجودة الخدمات الصحية

المصدر	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	مستوى الدلالة
الثابت	2,423	,249		9,723	,000
تأكيد الذات لدى العاملين	,360	,073	,472	4,933	,000

الجدول رقم (11) : تحليل التباين لتأثير أبعاد الدعم التنظيمي مجتمعة على جودة الخدمات الصحية

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة	النتيجة
الانحدار	8,178	1	8,178	42,441	,000[b]	رفض الفرضية الصفرية
البواقي	16,380	85	,193			
المجموع	24,558	86				

حيث أن : معامل التحديد $R^2 = 0,33$ الارتباط $R = 0,57$

الجدول (12) : جدول معادلة خط الانحدار ما بين الدعم التنظيمي وجودة الخدمات الصحية

المصدر	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	مستوى الدلالة
الثابت	2,050	,247		8,315	,000
تأكيد الذات لدى العاملين	,497	,076	,577	6,515	,000

الجدول (13) : نتائج اختبار (T) لمستوى جودة الخدمات الصحية تبعا لمتغير الجنس

	الجنس	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة	النتيجة (الدلالة الإحصائية عند 0,05)
جودة الخدمات الصحية	ذكر	21	3,83	0,53	2,049	0,044	رفض الفرضية الصفرية
	أنثى	76	3,56	0,52			

الجدول (14) : نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر متغير السن على مستوى جودة الخدمات الصحية.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة	النتيجة (الدلالة الإحصائية عند 0,05)
جودة الخدمات الصحية	بين المجموعات	1,274	2	0,402	1,421	0,247	قبول الفرضية الصفرية
	داخل المجموعات	23,284	95	0,283			
	مجموع التباين	24,558	97				

الجدول (15) : نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر متغير المؤهل العلمي على مستوى جودة الخدمات الصحية.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة	النتيجة (الدلالة الإحصائية عند 0,05)
جودة الخدمات الصحية	بين المجموعات	1,274	2	0,402	1,421	0,247	قبول الفرضية الصفرية
	داخل المجموعات	23,284	95	0,283			

الجدول (16) : نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر متغير عدد سنوات الخبرة على مستوى جودة الخدمات الصحية.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة	النتيجة (الدلالة الإحصائية عند 0,05)
جودة الخدمات الصحية	بين المجموعات	0,653	3	0,218	0,755	0, 522	قبول الفرضية الصفرية
	داخل المجموعات	23,905	94	0,288			
	مجموع التباين	24,558	97				

المصدر: الجداول مُعَدة بالاعتماد على نتائج التحليل باستخدام برنامج SPSS

الهوامش و المراجع:

[1] - **Sekran** ,Uma. research methods for business, 2nd edition , John wiley and sons, INC, NewYork, USA, 1993,P253.

[2] - **علياء** حسني علاء الدين نوح، أثر الدعم التنظيمي في أداء الشركات و سلوك المواطنة التنظيمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الشرق الأوسط ،2013 ،ص: 09 .

[3] **محمود** عبد الرحمن الشنطي، دور الدعم التنظيمي كمتغير معدل في العلاقة بين الضغوط الوظيفية والأداء الوظيفي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد 3، ص: 121 .

[4] **خالد** يوسف الزعبي، مدى تأثير الدعم التنظيمي والاجتماعي في ضغوط العمل، مجلة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، العدد 1، 2012، ص: 280 .

[5] **-مضاوي** محمد الشعلان، الدعم التنظيمي المدرك لدوافع العمل لدى موظفات الإدارات بكلية الآداب بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمان، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 3، العدد 12، 2014، ص: 154.

[6] **Greenberg**, J.," Organizational Justice: Yesterday, Today and Tomorrow", Journal of Management , Vol. 16, (1990), p20.

[7] - **Farh**, J. "Imputes for actions: A cultural analysis of justice and organizational citizenship", Administrative Science Quarterly, Vol. 15, (1997), p25.

[8] - **Miles** ,A.J.," The cumulative Effects of Justice Perceptions", TheJournal of Applied Management, Vol. 2, No. 1, (2000). p.12.

[9] - **Eisenberger**, R., Armeli, S., Rexwinkel, B., Lynch, P. D., & Rhoades, L, "Reciprocation of perceived organizational support", Journal of Applied Psychology, Vol. 86, (2001), P. 42.

[10] **Settoon**, Randall P., Bennett Nathan & Liden, Robert C., "Social Exchange in Organization: Perceived Organizational Support,Leader- Member Exchange, and Employee Reciprocity", Journal of Applied Psychology, Vol. 81, No. 3, (1996), p 219.

[11] - **العديلي** ناصر، "السلوك الإنساني والتنظيمي: منظور كلي مقارن"، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1995، ص 476.

[12] - **مضاوي** محمد الشعلان، مرجع سابق، ص 155.

[13] **Brockner**, J. (1988) "Self – Esteem at work, Research theory and practice", Lexington, Mass: D.C. Health & Co,(1998), P.151.

[14] - **مضاوي** محمد الشعلان، مرجع سابق، ص 156.

[15] - المرجع نفسه، ص156.

[16] **-أحمد** ديب محمد ماضي، أثر الدعم التنظيمي على تنمية الاستغراق الوظيفي لدى العاملين في مكتب غزة الإقليمي التابع للأنروا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية غزة، 2014، ص: 11- 12 .

[17] **عبد الحميد** شاعر، الرعاية الصحية الأولية، ط1، دار اليازوري، عمان الأردن، 2000 ، ص: 11.

[18] **G.Tocquer** ,M. Langlois ," le marketing des services. Le défi relationnel", éd dunod, paris, 1992, p45.

[19] *uqu.edu.sa/page/AR/43541* ، 19:43، 2016/02/23

[20] **A.Jacquerye**, la qualité des soins infirmiers, Lmplantation, Evaluation, Accreditation Editions Maloine, 1999, p247.

[21] **أكرم** أحمد الطويل ، إمكانية إقامة أبعاد جودة الخدمات الصحية، دراسة في مجموعة من المستشفيات في محافظة نينوى العراق، ص: 6 .

[22] https://www.facebook.com/?ref=tn_tnmn

[23] **صلاح** محمود ذياب ، قياس جودة الخدمات الطبية المقدمة في المستشفيات الحكومية الأردنية من منظور المرضى و الموظفين ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية المجلد العشرين العدد الأول ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة عمان الأردن ، ص74 .

النمذجة بالمعادلات البنائية وتطبيقاتها في بحوث التسويق

Modeling by structural equations and their applications in Marketing research

محمد بداوي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، الجزائر
Badamoh80@yahoo.fr

ملخص :
إن استخدام نماذج المعادلات البنائية في علم الإدارة وخاصة في مجال التسويق، يمثل محور منهجي وتجريبي واعد لتطوير نظرية الادارة من خلال مجموعة من الأساليب والتقنيات المتقدمة، لذلك تركز هذه المقالة أساسا على شرح فائدة هذه الأساليب في صحة الإجراءات والنماذج السببية، ومواصفات البنى النظرية ودراسة العلاقات في وقت واحد.
بعد تقديم لمحة عامة عن قواعد وإجراءات تحقيق نموذج المعادلات البنائية في الجزء الأول، حاولنا أن نشرح تطبيق هذه الطرق في ميدان التسويق في الجزء الثاني ، حيث اقترحنا مثال توضيحي حول دور مهارات التفاوض في زيادة المبيعات في المؤسسة، لهذا الغرض تم إجراء دراسة مكونة من 120 زبون في شركة الهاتف النقال وكالة الأغواط وذلك من أجل تأكيد نموذج السببية في مجال الخدمات.

الكلمات المفتاحية : النموذج البنيوي، نموذج القياس ، التقدير، جودة التسوية ، طريقة المربعات الصغرى

Abstract:
The use of structural equation models in management science, especially in marketing, is a methodological and empirical promising axis and innovative direction toward development of the theory, based on a set of approaches and advanced techniques. Therefore, this article mainly focuses on explaining the value and interest of these second generation methods in the validation of measures and causality models, and the specification of the theoretical constructs and relationships studied simultaneously. After presenting an overview on the conceptual basis and procedure of carrying out a structural equation model, the second part of this article attempts to expose the common practice of the methods adopted by researchers in marketing. It seems important to propose concrete and illustrative example dealing with the study of the role of negotiation skills to increase sales in the enterprise. Finally, an investigation was made to 120 respondents in order to validate a causal model in services

Keywords: structural model, measurement model, estimation, fit indices , OLS

تمهيد :

إن تطور أي علم كان لن يتأتى إلا بتطوير مناهجه وأساليبه، ومواكبته بكل صغيرة وكبيرة بما يحدث من حوله، وعلم الإدارة كباقي العلوم، قد تطور بصورة رهيبة منذ أن ادخلت الأساليب العلمية في مناهجه، حتى باتت معالجة ظواهره تتسم بنوع من الدقة.

والتسويق هو أحد فروع الإدارة قد تأثر باستخدام هذه الأساليب العلمية خاصة الإحصائية، وتعتبر المعادلات البنائية، إحدى هذه الأساليب التي مكنت من إعطاء بعد واسع في تفسير الظواهر والحالات المعقدة.

فالنمذجة بالمعادلات البنائية (SEM) هي منهجية إحصائية تقدم مجموعة من الاجراءات مثل باقي الطرق و الاساليب الاحصائية مثل تقنية الانحدار المتعدد، التحليل العاملي وتحليل التغاير... ، فهي تستخدم لاختبار نموذج نظري بتطبيق سلسلة من معادلات الانحدار و استخدامه يوفر امكانية جيدة لتحليل النماذج التفسيرية للظواهر الاجتماعية والاقتصادية و غيرها من الظواهر التي تنطوي على متغيرات متعددة و معقدة.

إن تقنيات النمذجة السببية (Modélisation Causale) وبالأخص المعادلات البنائية ترتكز على دراسة التباين المشترك (التغاير (La Covariance) (وقد عرفت هذه الدراسة انتشارا واسعا من قبل الباحثين في علم الإدارة منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي ، إن مفهوم السببية حسب أفلاطون (428-347 ق. م) يعني بالعلاقة بين حدث يسمى السبب وحدث أخر يسمى النتيجة، بحيث يكون الثاني نتيجة الأول، وهكذا ترتبط السببية إلى الرغبة في المعرفة والسعي لمعرفة الحقيقة.

إن المعادلات البنائية بالمتغيرات الكامنة طورت بعناية في كثير من التخصصات نذكر منها العلوم الاجتماعية، إدارة الأعمال ، بحوث التسويق، هذه الأخيرة بفضل المعادلات البنائية مثلا نستطيع تفسير عملية قياس رضى أو وفاء الزبائن

و تتحدد مشكلة هذه الدراسة في إبراز أهمية تطبيق المعادلات البنائية في بحوث التسويق، وينجر وفق هذه الإشكالية تساؤلا رئيسا نحاول الإجابة عليه وهو :

ما هي الأسس التي تبنى عليها هذه الطريقة ؟ وكيف يتم استخدامها في بحوث التسويق؟

أما هدف الدراسة فيتمثل في التعرف على النمذجة بالمعادلات البنائية ومحاولة إبراز تطبيقاتها في ميدان بحوث التسويق.

- الإطار المفاهيمي:إن نماذج المعادلات البنائية ذات المتغيرات الكامنة ترتكز على عدد معين من المفاهيم وسنتطرق إلى نوعين من المعادلات:

1- طريقة PLS .

2- طريقة LisreL .

وقبل الخوض في تحليل هذين النوعين وجب تحديد بعض المفاهيم.

1-1- أنواع المتغيرات: هناك تصنيفات للمتغيرات نذكر منها:

1-1-1- المتغيرات الكامنة: Les Variables Latents: هي متغيرات غير ملاحظة، ويتم قياسها بشكل غير مباشر (تأخذ شكل بيضوي أو دائري) حيث نلجأ لقياسها باستخدام المتغيرات المقاسة[1] .

1-1-2- المتغيرات الظاهرة المقاسة: Les Variables Manifestes.

و هي متغيرات ظاهرة يمكن قياسها مباشرة (تأخذ شكل مستطيل)[2]، ولتوضيح ذلك نأخذ الأمثلة التالية:

- حجم مبيعات مؤسسة ما.
- التكاليف المباشرة لمنتوج ما.

وهكذا فإن كل متغير من المتغيرات الظاهرة المشاهدة يمثل مؤشر واحد للمتغير الكامن، ولذلك عادة ما يستخدم الباحثون أدوات مختلفة لقياس المتغير الكامن او مجموعة من المتغيرات المشاهدة للاستدلال عليه لتحقيق قدر أكبر من الدقة في قياسه[3].

1-1-3- المتغيرات الخارجية: Variables Exogènes.

هي متغيرات مستقلة بدون متغير سببي سابق، فهي تؤثر ولا تتأثر بأي متغير داخل النموذج، مثل أخطاء القياس وأي متغير مستقل داخل النموذج يؤثر ولا يتأثر[4].

1-2- نموذج القياس أو النموذج الخارجي: Le Modèle De Mesure Ou Modèle Externe

هو نموذج فرعي من النموذج الكلي يبين العلاقة بين المتغيرات الكامنة والظاهرة[5](أنظر الشكل1)

1-3- نموذج البنيوي أو النموذج الداخلي: Le Modèle structurel Ou Modèle interne

هو كذلك نموذج فرعي من النموذج الكلي يبين العلاقة بين المتغيرات الكامنة[6](أنظر الشكل1)

الشكل رقم 1: أنواع المتغيرات

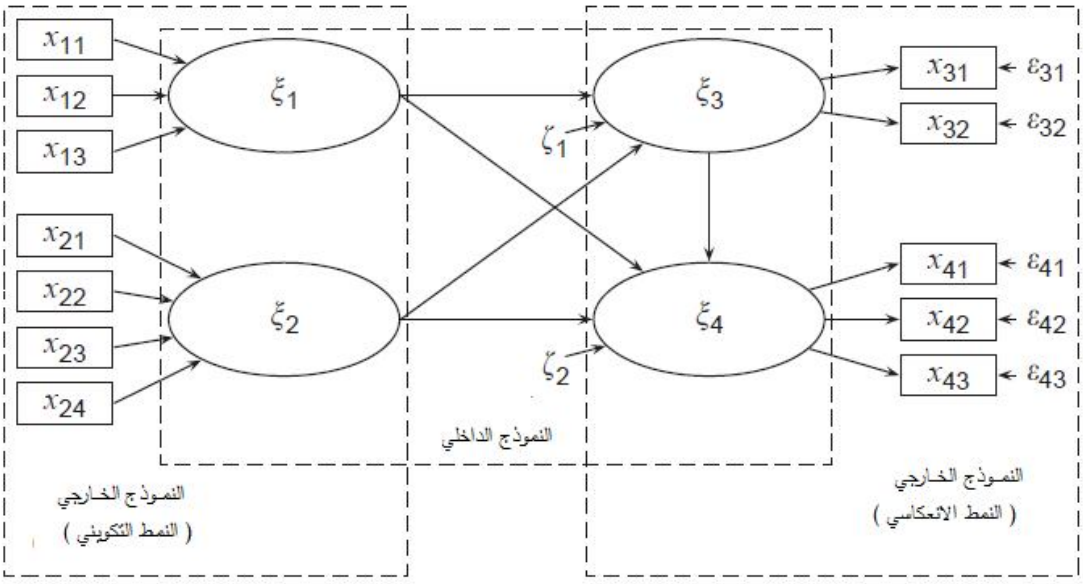

Source: Henseler, Jörg; Ringle, Christian M.; Sinkovics, Rudolf R . (2009). The use of partial least squares path modeling in international marketing, Advances in International Marketing, 20 (10): 277-319.

2- أنواع النماذج المستخدمة في المعادلات البنائية: هناك عدة نماذج مستخدمة في المعادلات البنائية أشهرها نوعين وهما:

- نموذج PLS.
- نموذج LisreL.

2-1- النموذج الأول: المربعات الصغرى الجزئية (Partiel Least Squares)

وفقا لهذا الأسلوب عملية التقدير تتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى، حيث تقسم معلمات النموذج إلى مجموعات جزئية وتتم باستخدام الانحدار البسيط والمتعدد، ويستخدم الأسلوب التكراري في تقدير لمجموعات الجزئية، وهذا توسيع لمفهوم النقطة الصامدة (Point fixe) ، وقد طور **Wold** هذه الطريقة في سنوات 1965-1973-1980 [7]، وتجدر الإشارة في أن الانحدار وفق طريقة PLS هو مزيج ما بين تقنية الانحدار المتعدد ل y على x و طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية (ACP) لـ x [8]

2-1-1- طبيعة نموذج PLS:

هناك ثلاثة أنماط اكثر استخداما في النمذجة بطريقة PLS والمبينة في الشكل1.

أولا: النمط الانعكاسي: كل متغير مقاس مرتبط بمتغيره الكامن بواسطة الانحدار البسيط[9]

ويمكن كتابته وفق الصيغة التالية: $X_{kj} = \pi_{kj}\xi_k + \varepsilon_{kj}$

أخطاء القياس للمتغيرات المقاسة: ε_{kj} ،

مع القيود التالية: $cor(\xi_{ij}, \xi_k) = 0, \quad \forall i \quad k = 1.....k, \quad \forall j = 1....p_k$

$cor(\xi_{ij}, \xi_{LM}) = 0, \quad \forall i, j, L, \quad m = 1.....p_k, \quad (i, j) \neq (L, m) \forall \quad k = 1.....k$

ثانيا: النمط التكويني: أنظر الشكل 1

وهو أقل استخداما من الأول حيث نفرض أن كل متغير كامن هو توليفة خطية مع متغيراته المقاسة المنـــاظرة لـــه[10]

ويأخذ الصيغة التالية: $\xi_k = \sum_j W_{kj} X_{kj} + \delta_k$

δ_k : شعاع الأخطاء ونفرض متوسطه صفر وغير مرتبط مع المتغيرات الظاهرة.

أما النمط الثالث فهو مزيج بين النمطين الأول و الثاني.

2-1-2- التمثيل البياني La présentation Graphique.

حيث يتم تمثيلها وفق مخطط المسار (**Path Diagram**)، نعتبر نموذج بأربعة متغيرات كامنـــة مرتبطـــة، كـــل متغير كامن مرتبط بمتغيرين مقاسين، ونوضح ذلك وفق الشكل الاتي :

الشكل رقم 2 : التمثيل البياني لنموذج PLS

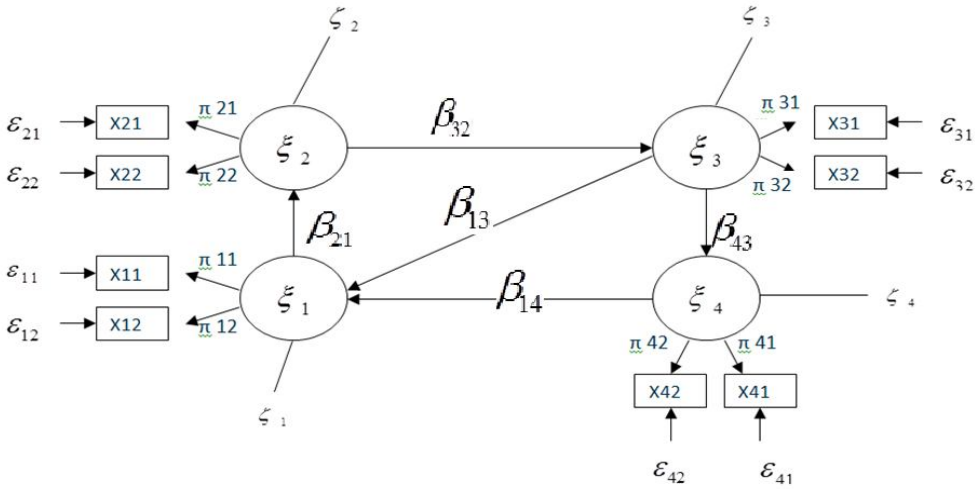

المصدر: نموذج من تصور الباحث

الشكل السابق يقدم المعادلات البنائية ويعرف وفق المعادلات الآتية:

لدينا أربعة متغيرات كامنة $\xi_1, \xi_2, \xi_3, \xi_4$تتمثل كما يلي:

$$\xi_1 = \beta_{13}\xi_3 + \beta_{14}\xi_4 + \zeta_1, \quad \xi_3 = \beta_{32}\xi_2 + \zeta_3$$

$$\xi_2 = \beta_{21}\xi_1 + \zeta_2, \quad \xi_4 = \beta_{43}\xi_3 + \zeta_4$$

المتغيرات المقاسة المرتبطة بالمتغيرات الكامنة الداخلية (Endogènes) معرفة كما يلي:

$$X_{kj} = \pi_{kj}\xi_k + \varepsilon_{kj}, \quad \begin{cases} k = 1,2,3,4 \\ j = 1,2 \end{cases}$$

2-1-3- اختبار النموذج: وفقا لمدخل PLS لا توجد مؤشرات عامة تسمح بالحكم على جودة النموذج، لأنه لا توجد دالة أمثلة (Fonction à optimiser) مثل نموذج lisreL، ولكن يمكن أن نعرف ثلاث مستويات لاختبار النموذج (جودة النموذج الخارجي، جودة النموذج الداخلي، جودة كل معادلة بنائية).

نبدأ باختبار الشراكية test de communauté، فشراكية المتغير المقاس ل Xpq متغير هو مربع الارتباط أي $com_{pq} = cor^2(X_{pq}, \xi_q)$ لكل مجمع Bloc مؤشر للشراكية وهو متوسط مربع الارتباطات بين كل متغير مقاس في المجمع مع متغيره الكامن المرتبط معه $com_q = \frac{1}{p_q}\sum_{p=1}^{p_q} cor^2(X_{pq}, \xi_q)$

أما اختبار الوفرة (test de redondance) فيقيس جودة النموذج البنائي لكل مجمع داخلي P، ونأخذ بعين الاعتبار نموذج القياس ويحسب كما يلي: $Redondance = com \times R^2(y_p, \{les\ y_p \quad qui \text{ expliquent } \quad y_q\})$

R^2 معامل التحديد يقيس جودة النموذج الداخلي ويحسب كل متغير داخلي وفق دالة المتغيرات الكامنة المفسرة .

أما اختبار Gof (Goodness of fit)

وهو مؤشر عام ويعرف كما يلي: $Gof = \sqrt{\overline{communauté} \times \overline{R^2}}$

2-2- النموذج الثاني طريقة تحليل نسبة التباين المشترك

Méthode par l'analyse de la structure de covariance (Lisrel)
(LI near Structural Relationship (LisreL))

نشأت هذه الطريقة في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، من طرف السويديين كارل جورسكورج وداق شوربوم (Karl joreskog et dag sorbom) وتم استخدام هذا النموذج في ميدان التربية ثم عمم على باقي العلوم[11] ، حيث أن هذا النموذج مقدم كحالة خاصة من التحليل ببنية التباين المشترك (La covariance) مؤلف من التحليل بالمسارات وهذا ما يطلق عليه البناءات السببية، وبالتحليل العاملي الذي يبين العلاقات بين المتغيرات الكامنة و مؤشراتها[12] ، إن استخدام هذا النموذج قد طور منذ ظهور البرمجيات الإحصائية نذكر منها برنامج Lisrel 1996 من طرف جورسكورج أو برنامج EQS من طرف Benther أو برنامج Amos[13].

2-2-1- عرض النموذج: سوف يتم تمثيل المتغيرات الكامنة عموما الداخلية (Endogènes) والخارجية (Exogènes) بشكل منفصل، ولدينا نوعين من المعادلات

1- بالنسبة لنموذج القياس فتكون المعادلات كما يلي: $\begin{aligned} X &= \Lambda_x \xi + \delta \\ Y &= \Lambda_y \xi + \varepsilon \end{aligned}$

2- بالنسبة للنموذج البنيوي : $\eta = B\eta + \Gamma\xi + \zeta$

وفيما يلي نستعرض بعض الرموز المستخدمة في طريقة LisreL وهي[14] :

η : متغيرات كامنة داخلية وهي التي تفسر من طرف متغير أو عدة متغيرات كامنة.

ξ : متغيرات كامنة خارجية مفسرة وغير الداخلية.

y: متغيرات مقاسة نسبية مع المتغيرات الكامنة الداخلية.

x: متغيرات مقاسة نسبية مع المتغيرات الكامنة الخارجية.

ε : أخطاء القياس المرتبطة بالمتغير y.

δ : أخطاء القياس المرتبطة بالمتغير x

Λ_y : مصفوفة المعاملات الرابطة بين y و η والتي تسمى التشعبات (Loading) ونرمز لها ب π

Λ_x : مصفوفة المعاملات الرابطة بين xو ξ والتي تسمى التشعبات (Loading) ونرمز لها ب π

Θ_ε : مصفوفة التباين المشترك ل ε

Θ_δ : مصفوفة التباين المشترك ل δ

ζ : أخطاء القياس للمتغيرات الكامنة الداخلية.

B: مصفوفة المعاملات البنائية للعلاقات بين المتغيرات الكامنة الداخلية.

Γ : مصفوفة المعاملات البنائية للعلاقات بين المتغيرات الكامنة الداخلية والخارجية.

Φ : مصفوفة التباين المشترك ل ξ (ksi).

Ψ : مصفوفة التباين المشترك ل ζ (zeta).

في ظل القيود التالية:

ε و η غير مرتبطين — δ و η غير مرتبطين

ξ و δ غير مرتبطين — ε و ξ غير مرتبطين

ε و δ و ζ غير مرتبطين

p+q: عدد المتغيرات الظاهرة المقاسة.

n: عدد المشاهدات.

Σ : مصفوفة تباين - تغاير بالنسبة لبيانات المجتمع.

S: مصفوفة تباين- تغاير بين المؤشرات المقاسة (بيانات العينة).

C: مصفوفة تباين- تغاير التي تولدت عن النموذج المفترض.

Φ : مصفوفة التباين المشترك (التغاير) ل ξ .

Ψ : مصفوفة التباين المشترك ل ζ .

تستخدم عملية التقدير المألوفة في تقدير معلمات نموذج LisreL، وحسب جورسكورج 1967 فصيغ المعادلات البنائية تكون على النحو الاتي[15] :

$$\eta = B\eta + \Gamma\xi + \zeta \ldots\ldots\ldots(1) \vdots B \in R^{m\times m}$$

$$Y = \Lambda_y \eta + \varepsilon \ldots\ldots\ldots\ldots(2) \vdots \Gamma \in R, \quad \eta \in R^{m\times 1}, \xi \in R^{n\times 1}$$

$$X = \Lambda_x \xi + \delta \ldots\ldots\ldots\ldots(3) \vdots \det(I - B) \neq 0$$

يمكن إعادة كتابة هذه المعادلات بشكل أوضح على النحو الآتي:

(النموذج البنائي) $\eta_{(m\times 1)} = B_{(m\times m)} * \eta_{(m\times 1)} + \Gamma_{(n\times m)} * \xi_{(n\times 1)} + \zeta_{(m\times 1)}$

(نموذج القياس)
$$Y_{(p\times 1)} = \Lambda_{y(p\times m)} * \eta_{(m\times 1)} + \varepsilon_{(p\times 1)}$$
$$X_{(q\times 1)} = \Lambda_{x(q\times n)} * \xi_{(n\times 1)} + \delta_{(q\times 1)}$$

ملاحظة: $\eta_{(m\times 1)}$ شعاع عمودي ، $B_{(m\times m)}$ مصفوفة مربعة ، $\xi_{(n\times 1)}$ شعاع عمودي وهكذا دواليك.

في أول وهلة، يتكون نموذج LisreL من المعادلتين(2) و(3) داخل المعادلة البنائية (1) ويمكن تكوين النموذج الخطي LisreL على النحو الأتي:

نأخذ $\Lambda_x = \Lambda_y = 1, \quad m = n = p = q = 1, \quad B = 0, \quad \zeta = 0$ ، فرضية نموذج LisreL تكون بأخذ $E(\xi) = E(\eta) = 0$ ، من خلال هذا النموذج لا نستطيع حل المعادلات بشكل عادي، وبهذا الصدد توجد طرق تكرارية لتقدير المعلمات، على العموم يستلزم هذا بناء مجموعة من المعادلات[16] ، هذه المنهجية تتطلب تعريف مصفوفة **تباين- تغاير** Matrice variance- covariance مساوية للقيمة النظرية valeur théorique لمصفوفة تباين-تغاير، عناصر المصفوفة تباين-تغاير النظرية هي دوال غير خطية لمعلمات $\Lambda_x, \Lambda_y, \Gamma$ و كذلك مصفوفة تباين-تغاير بالنسبة ل $\varepsilon, \delta, \xi, \zeta$ ، و بأخذه ل B=0 نبسط الإجراءات على افتراض ان $\text{cov}(\zeta, \xi) = 0$ ، الأشعة

غير المقاسة (الكامنة) η و ξ معرفة بواسطة الأشعة المقاسة (المشاهدة) ل y و x على التوالي بواسطة نموذج القياس (التحليل العاملي)، علما أن $y \in R^{p\times 1}, x \in R^{q\times 1}$ و $\text{cov}(\delta,\xi)=0$ ، $\text{cov}(\varepsilon,\eta)=0$ و $(I-B)$ قابلة للقلب (inversible) [17]، لدينا :

$$y = \Lambda_y (I-B)^{-1}(\Gamma\xi+\zeta)+\varepsilon \text{.....(4)}$$

على افتراض ان $\Lambda_x^t\Lambda_x$ قابلة للقلب نجري تغييرا على المعدلة (3) بإدخال Λ_x^t بالنسبة للطرفين

$$\Lambda_x^t = \Lambda_x^t\Lambda_x\xi + \Lambda_x^t\delta \Rightarrow \xi = (\Lambda_x^t\Lambda_x)^{-1}\Lambda_x^t(x-\delta) \text{.....(5)}$$

نعوض(5) في (4) فنحصل على

$$y = \Lambda_y (I-B)^{-1}(\Gamma(\Lambda_x^t\Lambda_x)^{-1}\Lambda_x^t(x-\delta)+\zeta)+\varepsilon \text{.....(6)}$$

المعادلة (6) هي مكافئة للمعادلتين (3) و(4) وهو النموذج العام الذي يستنتج منه مختلف النماذج الجزئية، على سبيل المثال من خلال وضع B=0 و $\Gamma = 0$ ، المعادلة (6) تختزل إلى النموذج العاملي لـــــ y متغيرات $Y = \Lambda_y\zeta+\varepsilon$

سنحاول الحصول على مصفوفة **التباين – التغاير** من هذا النموذج ويكون هذا وفقا للشكل الآتي[18]:

$$C = \begin{bmatrix} v(x) & \text{cov}(x,y) \\ \text{cov}(y,x) & v(y) \end{bmatrix}$$

$$C = \begin{bmatrix} \Lambda_y(I-B)^{-1}(\Gamma\Phi\Gamma^t+\Psi)(I-B)^{-1}\Lambda_y^t+\Theta_\varepsilon & \Lambda_y(I-B)^{-1}\Gamma\Phi\Gamma^{-1} \\ \Lambda_x\Phi\Gamma^t(I-B)^{-1}\Lambda_y^t & \Lambda_x\Phi\Lambda_x^t+\Theta_\delta \end{bmatrix}$$

تستخدم طريقة الجوزاية العظمى Maximum de vraisemblance لتقدير المعلمات paramètres النموذج المفترض وذلك بغية الوصول الى أقصى تقليص للفروق بين عناصر المصفوفة **تباين-تغاير** التي يرمز لها ب S وقيم العناصر التي تناظرها في مصفوفة التباين تغاير التي تولدت عن النموذج المفترض والتي يرمز لها ب C [19].

2-2-2- تقدير معالم النموذج (Estimation des paramètres de modèles (LisreL)

إن المصفوفة C التي سنقوم بتقديرها انطلاقا من مصفوفة **تباين-تغاير** الإمبريقية التي نطلق عليها S سنبحث عن $\hat{C}$ و S التي يجب أن تكونا الأقرب باتجاه الدالة المحسنة[20] التي لها للخصائص التالية:

$F(S,C)$ هي عبارة عن جداء سلمي (Produit scalaire)

$$F(S,C) \geq 0$$

$$S = C \Leftrightarrow F(S,C) = 0$$

$F(S,C)$ مستمرة على S و C

وبافتراض أن البيانات موزعة توزيعا طبيعيا فنستخدم أشهر الطرق لتقدير معالم النموذج وهي طريقة الجوازية العظمى (ML) إن المقدر (ML) يسمح بتدنئة الدالة.

$$F_{ML} = Ln|C| - Ln|S| + tr(C^{-1}S) - P \text{ ، حيث } P = tr(\hat{C^{-1}}S)$$

وهناك طرق أخرى تستخدم لتقدير معالم النموذج وهي حسب جورجسكوج ما يلي[21]:

1- طريقة المربعات الصغرى غير المرجحة Méthode de moindres carrées non pondérés .

$$U = \frac{1}{2}tr(S-C)^2$$

2- طريقة المربعات الصغرى المعممة Méthode de moindres carrées généralisé

$$G = \frac{1}{2}tr(I-S^{-1}C)^2$$

3- طريقة المربعات الصغرى المرجحة Méthode de moindres carrées pondérés

$$F_{ADF/WLS} = (S-C)^t W^{-1}(S-C)$$

المصفوفة w هي مصفوفة الأوزان وتتألف من تغايرات عناصر S.

2-2-3- التمثيل البياني représentation graphique:

مثلها مثل طريقة PLS، سيتم تمثيلها وفق مخطط المسار path diagram، ونعتبر نموذج بأربعة متغيرات كامنة ومرتبطة كل متغير كامن مرتبط بمتغيرين مقاسين.

الشكل رقم 3:التمثيل البياني لنموذج LisreL

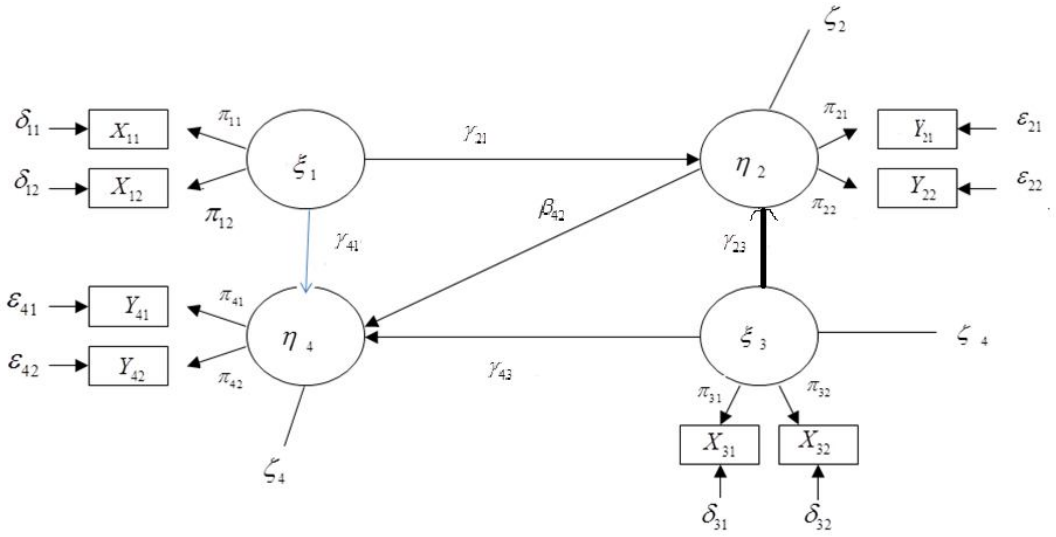

المصدر: نموذج من تصور الباحث

ان الشكل السابق يقدم المعادلات البنائية ويكون تعريفها كالآتي:

لدينا متغيرين كامنين داخليين Endogènes، η_2, η_4 حيث

$$\eta_2 = \gamma_{21}\xi_1 + \gamma_{23}\xi_3 + \zeta_2$$
$$\eta_4 = \gamma_{41}\xi_1 + \gamma_{43}\xi_3 + \beta_{42}\eta_2 + \zeta_4$$

أما المتغيرات المقاسة بالنسبة للمتغيرات الكامنة الخارجية Exogènes فتعرف كما يلي:

$$X_{kj} = \pi_{kj}\xi_k + \delta_{kj}, \quad \begin{cases} k = 1,3 \\ j = 1,2 \end{cases}$$

أما المتغيرات المقاسة بالنسبة للمتغيرات الكامنة الداخلية فهي كما يلي[22]:

$$\gamma_{kj} = \pi_{kj}\eta_k + \xi_{kj}, \quad \begin{cases} k = 2,4 \\ j = 1,2 \end{cases}$$

2-2-4- اختبار النموذج : نقدم اهم المؤشرات وهي كما يلي :

أولا : اختبار عام للنموذج Test de validation globale du modèle

اذا كان النموذج المدروس مضبوط اذن $(n-1)F(S,\hat{C}) = \chi^2(Df)$

Df = nb de covariance – nb de paramétré درجات الحرية ، تكون هذه القيمة دالة (النموذج مطابق للبيانات)عندما تكون النسبة $\frac{\chi^2}{Df} \leq 3$ ، أو (p-value >α)(α :0.05 او 0.01[23])، هذا في حالة حجم العينة كبير (اكبر من 200) ، أما اذا كان حجم العينة ما بين 100 و200 فيستحسن ان تكون النسبة اقل من 2.5، أما اذا كان حجم العينة أقل من 100 فيستحسن ان تكون النسبة اقل من 2[24].

ثانيا : مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA)

$$\mathbf{RMSEA} = \sqrt{\frac{\chi_t^2 - df}{n-1}} = \sqrt{\frac{\frac{\chi_t^2}{df} - 1}{n-1}} = \sqrt{\frac{f}{df} - \frac{1}{n-1}}$$

اذا ساوت القيمة 0.05 فأقل ذلك يدل على ان النموذج يطابق البيانات ، اما اذا كانت هذه القيمة ل 0.08 فـذلك يدل على ان النموذج يطابق البيانات بدرجة كبيرة ، واذا زادت عن 0.08 فيدل هذا على رفض النموذج [25].

ثالثا: جودة التسوية La Qualité d'Ajustement (GFI)

$$\text{GFI} = 1 - \frac{tr(W^{-\frac{1}{2}}(S - \hat{C})W^{-\frac{1}{2}})^2}{tr(W^{-\frac{1}{2}}SW^{-\frac{1}{2}})^2}$$

W تمثل مصفوفة الاوزان تتبع طريقة استخدام التقدير ، فبالنسبة ل LisreL-ML $S = \hat{C}$ ، وبالنسبة ل LisreL-GLS فان $W = S$ ، ان GFI يعطي نسبة المعلومات المفسرة للمصفوفة S ويقع في المجال $[0,1]$ [26]، وبذلك ينـاظر معامل التحديد في نموذج الانحدار المتعدد .

امبريقيا النموذج يكون مقبول اذا كانت هذه القيمة تساوي 0.95 و عموما إذا كانت هذه القيمة $GFI \geq 0.9$ فـيمكن أن نعتبر هذا النموذج ملائم [27].

رابعا: جودة التسوية المعدلة La Qualité d'Ajustement ajustée (AGFI)

تعطى كالتالي: $\text{AGFI} = 1 - \left[\frac{n(n+1)}{2df}\right][1 - \text{GFI}]$

يكون النموذج مقبول اذا كانت هذه القيمة تساوي 0.9 ، وعموما إذا كانت هذه القيمة أكبر من 0.85 يمكن أن نعتبر هذا النموذج ملائم[28] .

خامسا : مؤشر جودة التسوية المعياري أو مؤشـر بنتلـر بونيـت Qualité d'ajustement normée (Bentler-Bonett NFI)

يعطى كما يلي $NFI = \frac{\chi_0^2 - \chi_t^2}{\chi_0^2}$

حيث χ_0^2 يمثل مربع كاي للنموذج الصفري ، χ_t^2 يمثل مربع كاي للنموذج المستهدف (النموذج المختبر)، النمـوذج عموما مقبول اذا كانت هذه القيمة أكبر او تساوي 0.9 [29].

سادسا: مؤشر جودة التسوية غير المعياري Indice d'ajustement non normée (NNFI)

يطلق عليه كذلك نموذج **تيكير - لويس Tucker-Lewis (TLI)**

يعطى كما يلي $NNFI = \frac{\frac{\chi_0^2}{df_0} - \frac{\chi_t^2}{df_t}}{\frac{\chi_0^2}{df_0} - 1}$

النموذج عموما مقبول اذا كانت هذه القيمة أكبر او تساوي **0.9[30].**

سابعا: مؤشر المطابقة المقارن Indice comparatif d'ajustement (CFI)

يعطى كما يلي $CFI = \frac{(\chi_0^2 - df_0) - (\chi_t^2 - df_t)}{(\chi_0^2 - df_0)}$

يقارن بين النموذج المدروس مع النموذج المناظر له في حالة الاستقلالية بين المتغيـرات الظـاهرة ، النمـوذج عموما مقبول اذا كانت هذه القيمة أكبر او تساوي **0.9 [31].**

2-3- مقارنة بين طريقتي PLS و LisreL

قلنا سلفا ان طريقة LisreL تقدر بواسطة طريقة الجوازية العظمى (ML) لجملة المعادلات البنائية، كل متغير مقاس يكتب على شكل دالة بواسطة متغيره الكامن $X_{jh} = \lambda_{jh}\xi_j + \varepsilon_{jh}$ ، المعامل الاول λ_{j1} يثبت ب 1 والباقي يقدرون بواسطة (ML) وذلك بافتراض ان المتغيرات المقاسة تتبع التوزيع الطبيعي المتعدد (multi normale) .

أما خوارزمية PLS فتتم التقديرات جزء بجزء، بالنسبة للمتغيرات الكامنة فعملية التقدير تتم بواسطة الطرق التكرارية بين التقدير الخارجي و التقدير الداخلي، فالتقدير الخارجي للمتغيرات الكامنة توحد (standardisées) وتقدر بواسطة توليفة خطية مع متغيراتها الظاهرة ، فيما يخص التقدير الداخلي نعتبر عند تقدير المتغيرات الكامنة وجود ارتباط ، القيمة الابتدائية (valeur initiale) لمعاملات الانحدار مساوية الى ± 1 كدالة ارتباط بين المتغيرات الكامنة ، أو بين المتغيرات الكامنة ومتغيراتها المقاسة المرتبطة بها ، المعادلات البنائية تقدر بواسطة الانحدار المتعدد(OLS)[32].

والجدول التالي يقدم مقارنة بين الطريقتين:

جدول رقم 01: مقرنة بين طريقتي **PLS و LisreL**

المعيار	**PLS**	**LisreL**
الهدف	موجه نحو تحقيق التوقعات	موجه نحو تقدير المعلمات
المنهجية	ترتكز على التباين	ترتكز على التباين المشترك (التغاير)
المتغيرات الكامنة (VL)	توليفة خطية مع متغيراتها المقاسة (VM)	توليفة خطية مع جميع المتغيرات المقاسة (VM)
العلاقات بين VL و VM	نوع المؤشرات عاكسة او تكوينية	نوع المؤشرات عاكسة
المثالية	التنبؤ بدقة	دقة المعلمات
الجودة داخل النموذج	النموذج الخارجي جيد لان VL محتواه في فضاء متغيراتها المقاسة VM	النموذج الداخلي جيد لان VL مقدرة في فضاء مطلق
الفرضيات	بعد واحد (عاكس)	التوزيع المتعدد للبيانات + بعد واحد
تعقيد النموذج	كبير (مثال VL100 ، VM1000)	معتدلة او منخفضة (اقل من100 VM)
حجم العينة الاقل المسموح به	30-100 حالة	200-800 حالة
معالجة البيانات المفقودة	NIPALS[1]	ML

المصدر : - saporta ; stan ,op, cit.

أما عن استخدامات النموذجين فبالنسبة ل PLS فكثير ما تستخدم في التسويق، أما عن نموذج LisreL، فيستخدم في علم الاجتماع، علم النفس....

4- **مثال تطبيقي في التسويق:** تم استخدام بيانات افتراضية بدراسة حول دور مهارات التفاوض في زيادة مبيعات وولاء زبائن شركة الهاتف النقال ، حيث يتكون حجم العينة من 120 زبون و من خلال استجوابهم حول مهارات التفاوض لدى رجال البيع الشركة ودرجة ولائهم ، وهذا ملخص حول المتغيرات :

- **المتغير الأول:** مهارات تفاوض رجال البيع (متغير مستقل).
- **المتغير الثاني:** مبيعات الشركة (متغير تابع).
- **المتغير الثالث:** الولاء الزبائن(متغير تابع).

كما تم استخدام مقياس ليكرت ذو ثلاث درجات لتقييم إجابات الزبائن، من اجل تسهيل عملية المعالجة تم إعطاء أوزان وهي كما يلي :

- موافق: (3)

[1] **NIPALS** (**N**onlinear estimation by **I**terative **PA**rtial least **S**quares, (Wold, 1966)).

- محايد: (2)
- غير موافق: (1)

3-1- مشكلة الدراسة: نظراً للتطور الحاصل في سوق الاتصالات والتغيّر السريع في تكنولوجيا الاتصال، وجب على كل مؤسسة الاستعداد الجيد لمواجهة الأوضاع التنافسية والصمود أمام تصفيات هذا التطور.

ومواكبة لهذا تعمل مؤسسة الهاتف النقال في السوق الجزائرية جاهدةً لتحسين عملية التفاوض لدى رجال البيع من أجل الحصول على ولاء زبائنها لعلاماتها التجارية، فقد توصلت إلى أنّ مصدر ربحها و استمراريتها يرتكز على تطوير مهارات رجال البيع، ومن أجل معرفة هل تساهم مهارات التفاوض رجال البيع في التأثير على زيادة المبيعات وزيادة ولاء زبائن الهاتف النقال ، تم صياغة التساؤل الرئيسي فيما يلي :

إلى أي مدى يمكن أن تساهم مهارات التفاوض لدى رجال البيع في تحسين وزيادة المبيعات و ولاء زبائن شركة الهاتف النقال ؟

و أنبثق من هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية وهي كما يلي:

1- هل يوجد تأثير معنوي لمهارات التفاوض لدى رجال البيع في زيادة مبيعات شركة الهاتف النقال ؟

2- هل يوجد تأثير معنوي لمهارات التفاوض لدى رجال البيع في زيادة ولاء زبائن شركة الهاتف النقال ؟

3- هل يوجد تأثير معنوي لولاء زبائن على زيادة مبيعات شركة الهاتف النقال ؟

في ضوء الدارسات السابقة و مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضية الرئيسية تليها الفرضيات الجزئية:

3-2- الفرضية الرئيسية : تساهم مهارات التفاوض لدى رجال البيع في زيادة مبيعات و ولاء زبائن شركة الهاتف النقال.

3-3- الفرضيات الجزئية:

- **الفرض الأول: (H0)** لا يوجد تأثير معنوي لمهارات التفاوض لدى رجال البيع في زيادة مبيعات شركة الهاتف النقال عند مستوى معنوية 5%.
- **الفرض الثاني : (H0)** لا يوجد تأثير معنوي لمهارات التفاوض لدى رجال البيع في زيادة ولاء زبائن شركة الهاتف النقال عند مستوى معنوية 5% .
- **الفرض الثلث : (H0)** لا يوجد تأثير معنوي لولاء زبائن على زيادة ربحية شركة الهاتف النقال عند مستوى معنوية 5% .

3-4- نموذج الدراسة : وأقترح الباحث نموذجاً يحقق الأهداف التالية:

- توضيح مهارات تفاوض رجال البيع من رؤية الزبون و التي تحدد علاقته بالشركة فتجعله يبقي على نيته بعدم التحول وقد تمثلت أبعاد التفاوض من منظور الزبون عدد من المهارات و المتضمنة :

أ - مهارات الاتصال ، ب - المعرفة بالمنتوج ، ت – الشخصية ، ث – التفاوض ، ج – الثقة ،ح - الاعتمادية .

- التعرف على نواحي القصور في عملية التفاوض لدى مقدمي الخدمة في شركة الهاتف النقال.

- التعرف على مدى ولاء زبائن شركة الهاتف النقال من خلال عملية التفاوض التي يقوم بها رجال البيع ، أما عن النموذج المقترح للبحث فهو كالاتي :

شكل رقم 4:النموذج المقترح للبحث

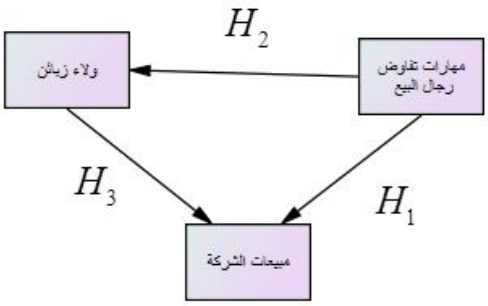

المصدر: من فرضيات نموذج الدراسة

3-5- متغيرّات البحث: بعد صياغة الفرضيات يمكن توضيح متغيرات الدراسة كما يلي:

الفرض الأول:

المتغير المستقل : مهارات التفاوض لدى رجال البيع .

المتغير التابع : مبيعات شركة الهاتف النقال.

الفرض الثاني:

المتغير المستقل : مهارات التفاوض لدى رجال البيع .

المتغير التابع : ولاء زبائن شركة الهاتف النقال.

الفرض الثالث:

المتغير المستقل :ولاء زبائن شركة الهاتف النقال.

المتغير التابع :ربحية شركة الهاتف النقال.

5- **اختبار فرضيات الدراسة:** تم تطبيق برنامج Lisrel لفحص النموذج السببي العام (اختبـــار الفرضـــية العامـــة) ، وتطبيق برنامج SPSS AMOS لفحص الفرضيات الجزئية.

3-6- اختبار الفرضية العامـــة : تمت معالجة بيانات الدراسة باستخدام برنامج Lisrel (نسخة 9.2) ، حيث تحصلنا على الشكل رقم (5)

الشكل رقم 5 : النموذج السببي 1

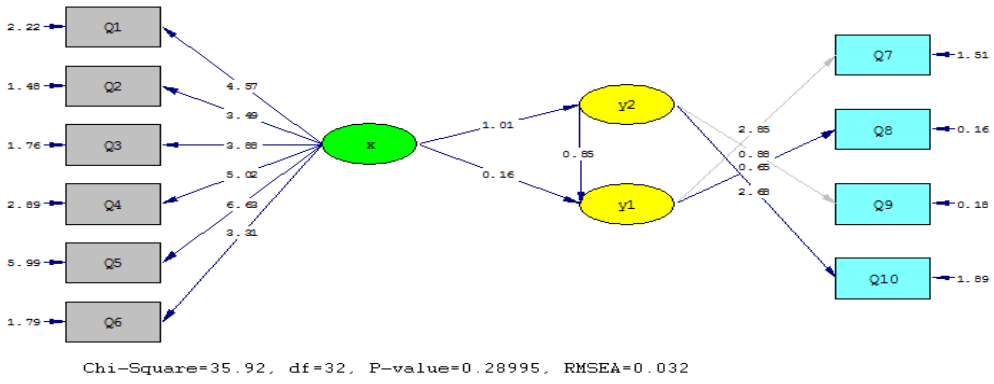

المصدر: من مخرجات Lisrel بناء على النموذج المفترض

حيث تمثل المتغيرات (x : مهارات تفاوض رجال البيع) ، (y1 : مبيعات ش. الهاتف النقـــال)، (y2 : ولاء الزبائن) ، ونلخص أهم المؤشرات في الجدول الاتي :

الجدول رقم 2 : أهم المؤشرات

المؤشر	$\frac{\chi^2}{df}$	*GFI*	*AGFI*	*RMSEA*	*NFI*	*CFI*
القيمة	1.122	0.94	0.91	0.032	0.982	0.998

المصدر: من مخرجات Lisrel بناء على النموذج المفترض

أما تفسير النتائج فنوجزها فيما يلي: يشير الجدول رقم (1) إلى أن النموذج البنيوي يقدم أحسن تســوية ، لأن النسبة $\frac{\chi^2}{df}$ هي في حدود المعقول حيث أن أفضل نسبة كما أشرنا إليها سابقا هي أقل من 2.5 للعينات ما بـــين 100 و200 مفردة . أما المؤشرات : *GFI* ، *AGFI*، *NFI*، *CFI* ، فكذلك تعد جد حسنة لأنها أكبر من 0.9 ، أمـــا مؤشر *RMSEA* ، فهو بدوره جيد لأن قيمته أقل من 0.1 .

وبالتالي نأخذ بصحة الفرضية العامة القائلة : **تساهم مهارات التفاوض لدى رجال البيع فـــي زيـــادة مبيعـــات وزيادة ولاء زبائن شركة الهاتف النقال.**

3-7- اختبار الفرضيات الجزئية: تمت معالجة بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS AMOS (نسخة 22)، حيث تحصلنا على الشكل رقم (6)

الشكل رقم 6 : النموذج السببي 2

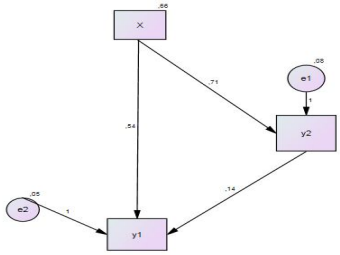

المصدر: من مخرجات spss Amos بناء على النموذج المفترض حيث تمثل المتغيرات (x : مهارات تفاوض رجـــال البيع) ، (y1 : مبيعات ش. الهاتف النقال)، (y2 : ولاء الزبائن) ، ونلخص اختبار T في الجدول رقم (2) الـــذي يقدم مدلولية مهمة للارتباطات السببية بين (x : مهارات تفاوض رجال البيع) و (y1 : الربحية ش. الهاتف النقال) و (y2 : ولاء الزبائن).

الجدول رقم 3 :

الفرضيات الجزئية	قيمة T	المد لولية sig	اختبار الفرضية الصفرية (H_0)
الفرض الأول (X, Y_1)	7.838	0.000	رفض H_0
الفرض الثاني (X, Y_2)	17.78	0.000	رفض H_0
الفرض الثالث (Y_2, Y_1)	21.44	0.000	رفض H_0

المصدر: من مخرجات spss Amos بناء على النموذج المفترض

نبدأ بالفرضية الجزئية الأولى القائلة : **لا يوجد تأثير معنوي لمهارات التفاوض لدى رجال البيع في زيادة مبيعات شركة الهاتف النقال عند مستوى معنوية 5%** ، وبالرجوع الى الجدول السابق فقد تم رفض H_0 وبالتالي قبول H_1 أي **يوجد تأثير معنوي لمهارات التفاوض لدى رجال البيع في زيادة مبيعات شركة الهاتف النقال عند مستوى معنوية 5%.**

فيما يخص الفرضية الجزئية الثانية القائلة: **لا يوجد تأثير معنوي لمهارات التفاوض لدى رجال البيع في زيادة ولاء زبائن شركة الهاتف النقال عند مستوى معنوية 5%** ، وبالرجوع الى الجدول السابق فقد تم رفض H_0 وبالتالي قبول H_1 أي **يوجد تأثير معنوي لمهارات التفاوض لدى رجال البيع في زيادة ولاء زبائن شركة الهاتف النقال عند مستوى معنوية 5% .**

أخيرا الفرضية الجزئية الثالثة القائلة : **لا يوجد تأثير معنوي لولاء زبائن على زيادة مبيعات شركة الهاتف النقال عند مستوى معنوية 5%**، وبالرجوع الى الجدول السابق فقد تم رفض H_0 وبالتالي قبول H_1 أي **يوجد تأثير معنوي لولاء زبائن على زيادة مبيعات شركة الهاتف النقال عند مستوى معنوية 5%**.

الخلاصة :

النمذجة بالمعادلة البنائية هي إحدى الطرق الإحصائية الحديثة حيث يتم النظر الى الظاهرة المدروسة من خلال بناء نموذج قياس يتضمن مجموعة من المؤشرات الدالة عليه واختبار مدى صدق هذا النموذج، حيث تتم عملية تحديد علاقات التأثير والتأثر بين المتغيرات المكونة للدراسة .

وفي هذا السياق فأن استخدام هذه الطريقة في علم الإدارة عموما وبحوث التسويق خصوصا له شروط ومتطلبات يجب مراعاتها و إتباعها من قبل الباحث .

تم تطبيق هذا الأسلوب من خلال المثال الافتراضي المقدم في ميدان التسويق و كان الهدف من هذه النمذجة في دراسة دور عملية التفاوض في زيادة المبيعات وولاء شركة الهاتف النقال ، و القيام بتوضيح العلاقات الموجودة والمؤثرة بين المتغيرات المكونة لمهارات التفاوض لدى رجال البيع مع وفاء زبائن شركة الهاتف النقال ، وكذلك تأثير ولاء زبائن الهاتف النقال على زيادة مبيعات الشركة الهاتف النقال ، و بعد هذه الدراسة الإمبريقية تم قبول بصحة فرضيات الجانب الميداني .

الهوامش والمراجع :

[1] - SKRONDAL, ANDERS ;RABE-HESKETH , SOPHIA . (2007) . Latent Variable Modelling: A Survey, Board of the Foundation of the Scandinavian Journal of Statistics , 34(1) : 712–745 .

[2] - Tenenhaus , Michel. (1998) . La régression PLS : théorie et pratique , paris, Technip .

[3] - الهنداوي، فتحي ياسر المهدي، (2007)، منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية في الإدارة التعليمية، مجلة التربيـــة والتنميـــة، مصر ، العدد 40، ص:5.

[4] - Henseler, Jörg; Ringle, Christian M.; Sinkovics, Rudolf R . (2009). The use of partial least squares path modeling in international marketing, Advances in International Marketing, 20 (10): 277-319.

[5] - Kwong , Ken ; Wong , Kay . (2013) . Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) Techniques Using Smart PLS , Marketing Bulletin , 24(1):1-32.

[6] - Kwong , Ken ; Wong , Kay ,op cit.

[7] - Fornell , claes; bookstein, fred, (1982), Two structural equation models LisreL and PLS applied to consumer exit voice theory , Journal of marketing research , 19(4): 440-452.

[8] - Tenenhaus , Michel. (1999) . L'apprche PLS , Revue de statistique appliquée , 47(2) : 5-40.

[9] - Jackbowing, Emanuel. (2012). les modèles d'équations structurelles à variables latentes cours des statistiques multivariées approfondie, centre d'étude et de recherche en informatique et communication – Cédric - .

[10] - Jackbowing, Emanuel. (2007). contribution aux modèles d'équations structurelles à variables latentes, thèse doctorat soutenue publiquement à l'université de paris, p :27.

[11] - Hooper, D., Coughlan, J., Mullen, M. (2008). Structural Equation Modelling: Guidelines for Determining Model Fit, Electronic Journal of Business Research Methods , 6(1), 53-60.

[12] - Oestermark .R ; Aaltonen. J. (1995). the structural relationship between financial rations and capital asset pricing , journal of systems sciences, 26(5) : 1129-1152.

[13] - Roussel, patrice ; wacheux, frédéric , Management des ressources humaines: Méthodes de recherche en sciences humaines et sociales , de boeck, Bruxelles, 2005 .

[14] - Fox, John. (2006). An Introduction to Structural Equation Modelling, Department of Politics and International Relations ESRC Oxford Spring School.

[15] - Oestermark .R ; Aaltonen ,op, cit.

[16] - Gillard, Jonathan. (2010). An overview of linear structural models in errors in variables regression, REVSTAT - statistical journal, 8(6):57-80.

[17] - Oestermark ; Aaltonen ,op, cit.

[18] - Gillard, 2010, op, cit.

[19] - تيغرة ، أمحمد بوزيان ، التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي، دار المسيرة ،عمان ، (2012) ، ص:118.

[20] - jackbowing , 2007,op, cit.

[21] - Joreskorg, karl. 1978.structural analysis of covariance and correlation matrices, psychometrika, 43 (4): 443-477.

[22] - Saporta, Gilbert ; stan, valentina. (2015). une comparaison expérimentale entre les approches PLS et LisreL, cedric .cnam.fr.

[23] - De Carvalho, Jackson ; Chima, Felix O . (2014). Applications of Structural Equation Modeling in Social Sciences Research, American International Journal of Contemporary Research, 4(1): 6-11 .

[24] - jackbowing ,2012,op, cit.

[25] - StataCorp. (2013). Stata: Release 13, Statistical Software , College Station, Texas, TX: StataCorp LP.

[26] - jackbowing ,2007,op, cit.

[27] - Schermelleh-Engel , Karin; Moosbrugger , Helfried ; Müller , Hans . (2003).Evaluating the Fit of Structural Equation Models: Tests of Significance and Descriptive Goodness-of-Fit Measures , Methods of Psychological Research , 8(2): 23-74.

[28] - Schermelleh-Engel et al. ,op, cit.

[29] - Tenenhaus 2015 ,op, cit.

[30] - Hoyle, Rick. H. (2012). Handbook of structural equation modeling, New York , Guilford print book.

[31] - Jackson , Dennis L. ; Gillaspy, Jr, J. Arthur; Purc-Stephenson , Rebecca .(2009). Reporting Practices in Confirmatory Factor Analysis: An Overview and Some Recommendations , Psychological Methods , 14 (1): 6–23.

[32] - saporta ; stan ,op, cit.

اختبار كفاءة أسواق الأوراق المالية العربية عند المستوى شبه القوي: دراسة سوق عمان المالي

Testing efficiency of Arab stock markets at semi-strong level - a study of Amman Financial Market

حكيمة بوسلمة
جامعة باتنة 1، الجزائر
Rahemaalgerie@yahoo.com

ملخص:
هدفت هذه الدراسة إلى اختبار كفاءة أسواق الأوراق المالية العربية عند المستوى شبه القوي وبالتحديد سوق عمان المالي، وذلك من خلال معرفة مدى تأثر أسعار الأسهم في هذا السوق بالمعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة فيه باستخدام أسلوب دراسة الحدث الذي يعالج تأثير حدث معين أو مجموعة من الأحداث على أسعار الأسهم.
وقد توصلت الدراسة إلى عدم كفاءة سوق عمان المالي عند المستوى شبه القوي لأن أسعار الأسهم المتداولة فيه لا تستجيب للمعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة للشركات وإنما تتأثر بعوامل أخرى.

الكلمات المفتاحية: أسواق الأوراق المالية، كفاءة الأسواق، المستوى شبه القوي، أسعار الأسهم، سوق عمان المالي.

Abstract :
This study aims at testing efficiency of Arab stock markets at semi-strong level through exploring the impact of informations contained in the published financial reports for companies listed in Amman financial market on stock prices using event study method that addresses the impact of a particular event or group of events on stock prices.
The study found inefficiency of Amman Financial Market at the semi-strong level because the stock prices do not respond to the informations contained in the published financial reports for companies but affected by other factors.

Key words: securities markets, market efficiency, semi-strong level, stock prices, Amman Stock Exchange.

تمهيد :

تعتبر أسواق الأوراق المالية آلية يتم من خلالها إيجاد قنوات لتجميع مدخرات الوحدات الاقتصادية والأفراد الذين ليس لديهم الخبرة الفنية أو الوقت لإدارة استثماراتهم وتوجيه هذه المدخرات إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني عجز في الموارد المالية لإقامة مشاريع جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، مما يؤدي إلى زيادة كل من الادخار والاستثمار وما يترتب على ذلك من زيادة معدل النمو الاقتصادي.

كذلك يؤدي وجود سوق الأوراق المالية إلى تخصيص كفء للموارد المالية، فالوحدات الاقتصادية أو الأفراد الذين يكون لديهم فائض من الأموال يمكنهم من خلال هذا السوق المفاضلة بين البدائل المختلفة والمخاطر التي يتعرض لها كل بديل، مما يؤدي إلى توجيه الأموال لأفضل استخدام.

ولكي تستطيع أسواق الأوراق المالية أداء وظيفتها التمويلية والاستثمارية على أكمل وجه يجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة والفعالية، حيث يتم اتخاذ قرارات الاستثمار فيها على أسس سليمة ترتكز على توفر نظام فعال للمعلومات تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة في الأوقات المناسبة وبالتكلفة المناسبة ليتمكن المستثمرون من اختيار أفضل البدائل المتاحة للاستثمار.

ونظراً لاعتماد كفاءة أسواق الأوراق المالية بما فيها الأسواق العربية على المعلومات التي تتوفر في أي وقت وبشكل مستقل سواء تمثلت تلك المعلومات في التقارير المالية، أو معلومات بثتها وسائل الإعلام، أو تمثلت في السجل التاريخي لسعر السهم في الأيام والأسابيع والسنوات الماضية. فإنه يصبح من المتوقع أن تكون حركة الأسعار عشوائية، حيث تتجه صعوداً مع الأخبار السارة ونزولاً مع الأخبار غير السارة. وفي ظل المنافسة المتوقعة بين المتعاملين للحصول على تلك المعلومات فلن يتمكن أي منهم من تحقيق أرباح غير عادية نتيجة حصوله على المعلومات أو تحليلها قبل الآخرين.

ولأن سوق عمان المالي يعتبر من الأسواق العربية التي حظيت باهتمام العديد من المستثمرين والمتعاملين في الأسواق المالية، فقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار كفاءته عند المستوى شبه القوي من خلال معرفة مدى تأثر أسعار أسهم الشركات المدرجة فيه بالمعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة.

وفي سياق ذلك جاءت مشكلة الدراسة مصاغة في السؤال الرئيسي التالي: **"هل يعتبر سوق عمان المالي من الأسواق العربية التي تتصف بالكفاءة عند المستوى شبه القوي؟".**

ولاختبار كفاءة سوق عمان المالي عند المستوى شبه القوي صيغت الفرضية الرئيسية التالية:

لا تتأثر أسعار الأسهم في سوق عمان المالي بالمعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة للشركات.

1- الإطار النظري للدراسة: بدأ الاهتمام بكفاءة أسواق الأوراق المالية نتيجة لقيام العديد من المختصين بتحليل المعلومات الواردة إلى هذه الأسواق بهدف التوصل إلى القيمة السوقية التي تعكس القيمة الحقيقية للأوراق المالية. ويمكن وصف سوق الأوراق المالية بالكفاءة إذا كانت أسعار الأسهم المتداولة فيه تعكس تماماً المعلومات المتوفرة، بحيث تتفاعل هذه الأسعار على الفور وبطريقة غير متحيزة مع أي معلومة جديدة، مما يؤدي إلى صعوبة تحقيق أرباح غير عادية بالاعتماد على تلك المعلومات.[1]

ويعرف السوق المالي الكفء بأنه: "السوق الذي تعكس أسعار الأوراق المالية المتداولة فيه (خاصة الأسهم) كل المعلومات المتاحة، وبالتالي فإن هذه الأسعار تكون عادلة ومعبرة عن القيمة الحقيقية للورقة المالية".[2] أو هو: "السوق الذي تستجيب فيه أسعار الأوراق المالية للمعلومات الجديدة بسرعة كبيرة".[3] ووفقاً لذلك فإنه في ظل السوق الكفء يتم استيعاب كافة المعلومات من قبل المتعاملين في السوق بشكل سريع. حيث يعكس سعر السهم المصدر من قبل أي منشأة كافة المعلومات المتاحة عنها.

وبالتالي فإن القيمة السوقية للسهم في ظل السوق الكفء هي قيمة عادلة تعكس تماماً قيمته الحقيقية التي ينتج عنها عائد يكفي لتعويض المستثمر عن المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها نتيجة الاستثمار في ذلك السهم. كذلك يعكس سعر السهم توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية وبشأن المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب.[4]

وهنا يبرز دور الاتجاه الحديث في الإفصاح الذي يقضي بضرورة نشر كل المعلومات الملائمة من خلال التقارير المالية، بحيث تعكس هذه المعلومات الأداء العادل والموضوعي للمنشأة المدرجة في السوق. وهذه المعلومات تُمكن المستثمر من تقدير القيمة السوقية للأوراق المالية، والتي تتعادل مع القيمة الحقيقة لها، وبالتالي لا يمكن لأي من المستثمرين أن يحقق عائداً غير عادي.

أما عدم كفاءة سوق الأوراق المالية فتعني أن الأسعار لا تستجيب بسرعة للمعلومات الجديدة، إضافة إلى حصول بعض المستثمرين على معلومات عن المنشأة التي يتم تداول أسهمها، مما يؤدي بهم إلى تحقيق أرباح غير عادية على غرار المستثمرين الآخرين.[5]

واستناداً على ما سبق يمكن القول أن كفاءة سوق الأوراق المالية تتطلب توفر قدر عالي من المرونة تسمح بسرعة استجابة أسعار الأوراق المالية خاصة الأسهم لكل معلومة جديدة ترد إلى السوق. ونظراً لأن المتعاملين في هذا الأخير في تنافس دائم للحصول على المعلومات سواء كانت محاسبية أو غير محاسبية من مصادر مختلفة، فإنه من الصعب عليهم تحقيق مكاسب غير عادية اعتماداً على معلومات معينة بسبب تعادل القيمة السوقية للأوراق المالية مع قيمتها الحقيقية.

ونظراً للدور الذي تؤديه المعلومات سواء المحاسبية منها أو غيرها في الحكم على كفاءة سوق الأوراق المالية. فقد تم تقسيم السوق الكفء في ضوء المعلومات المتاحة إلى ثلاث أشكال هي:

- **الشكل الضعيف: Weak Form** وفقاً لهذا الشكل فإن أسعار الأوراق المالية تعكس المعلومات التاريخية أي التطور التاريخي للتغيرات الطارئة على أسعار الأسهم وعلى حجم التعاملات في الماضي. مما يترتب عليها عدم قدرة أي مستثمر تحقيق أية أرباح غير عادية عن طريق التنبؤ بالأسعار المستقبلية بناءً على هذه المعلومات التاريخية لأن تلك المعلومات انعكست بالأسعار الحالية للأسهم كما أنها متوفرة لدى أغلب المتعاملين في سوق الأوراق المالية بتكلفة منخفضة جداً وبالتالي لن تفيد في تحقيق أي ربح غير عادي. ويرتكز الشكل الضعيف لكفاءة سوق الأوراق المالية على نظرية الحركة العشوائية للأسعار التي تفترض عدم إمكانية التنبؤ بسعر السهم اعتماداً على المعلومات التاريخية المتاحة، لأن التغيرات السعرية المتتالية مستقلة عن بعضها البعض.[6]

ولأن الأسعار في المستقبل مستقلة عن الأسعار التاريخية بحيث تأخذ شكلاً عشوائياً يرتبط بورود معلومات جديدة إلى السوق وليس بوجود معلومات تاريخية، فإنه لا يمكن للمستثمرين تحقيق أرباح غير عادية من تحليل الحركة التاريخية للأسعار. وهذا ما أكدته العديد من الدراسات التي اختبرت الشكل الضعيف لكفاءة سوق الأوراق المالية، والتي توصلت إلى تحقق هذا المستوى من الكفاءة سواء في الأسواق المتقدمة أو الأسواق الناشئة.[7]

وعلى غرار ذلك أجريت عدة دراسات على أسواق الأوراق المالية العربية لاختبار كفاءتها عند هذا المستوى، وتوصلت معظمها إلى عدم كفاءة هذه الأسواق لعدة أسباب نذكر منها:[8]

- ضعف الضوابط الرقابية والمحاسبية خاصة المتعلقة منها بالإفصاح المحاسبي؛
- قلة حجم التداول في الأوراق المالية وانخفاض السيولة (ضيق الأسواق)؛
- سيطرة كبار المتعاملين على هذه الأسواق وتأثيرهم على أسعار الأسهم المتداولة فيها؛
- ضعف التنظيم الفني في معظم أسواق الأوراق المالية العربية.

- **الشكل شبه القوي: Semi-Strong Form** يشير هذا الشكل إلى أن أسعار الأوراق المالية لا تعكس فقط المعلومات التاريخية الخاصة بأسعار تلك الأوراق، بل تعكس كذلك كافة المعلومات المتاحة للجمهور في زمن معين. والتي تشمل التقارير المالية المنشورة، المعلومات المتعلقة بإصدار أسهم جديدة، توزيعات الأرباح أو أي معلومات أخرى تتعلق بالاقتصاد ككل أو بظروف الصناعة أو المنشأة نفسها. بحيث تؤدي سرعة استجابة أسعار الأسهم للمعلومات المتاحة إلى صعوبة تحقيق أي مستثمر لعائد متميز على حساب الآخرين.

ويعتبر هذا الشكل أكثر المستويات اتفاقاً مع الاستخدامات المحاسبية، لأن المعلومات المحاسبية تمثل جزءاً هاماً من المعلومات العامة المتاحة للمتعاملين في سوق الأوراق المالية.[9]

وقد أجريت العديد من الدراسات العلمية لاختبار مدى سرعة استجابة أسعار الأوراق المالية لأي معلومات جديدة مثل الأرباح والتوزيعات، الإعلان عن اتباع أساليب جديدة عند إعداد التقارير المالية، أو استجابة الأسعار للإصدارات

الجديدة.[10]

- **الشكل القوي: Strong Form** يعني هذا الشكل أن أسعار الأوراق المالية تعكس كافة المعلومات المتاحة، سواء كانت معلومات عامة متاحة للجمهور أومعلومات خاصة. حيث لا يمكن لأي مستثمر تحقيق أرباح غير عادية حتى لو امتلك معلومات داخلية عن المنشأة.[11] ويقصد بهذه الأخيرة المعلومات المتاحة فقط لفئة معينة كإدارة المنشأة وكبار المتعاملين في الأسهم، أو تلك التي يصل إليها المحللون من خلال ما يمتلكونه من كفاءة وخبرة في التحليل.

إلا أن الواقع العملي يوفر لكبار الموظفين والمساهمين في المنشأة إمكانية الوصول للمعلومات الخاصة بها قبل إعلانها بشكل رسمي بفترة كافية، وهو ما يمنحهم أفضلية على غيرهم في تحقيق أرباح غير عادية. مما دفع ببعض البلدان إلى إصدار قانون يعاقب كبار العاملين الذين يستغلون المعلومات الخاصة بمنشأتهم لتحقيق أرباح غير عادية.[12]

ومن جانب آخر يصعب إثبات هذا المستوى من كفاءة سوق الأوراق المالية نظراً لصعوبة تحديد طبيعة المعلومات الداخلية (الخاصة) لأنها غير متاحة للجمهور، وبالتالي لا يمكن دراسة مدى تأثيرها على أسعار الأوراق المالية.[13]

يتضح من خلال ما سبق أن السوق الكفء في مستواه الضعيف لم يلق قبولاً من المحللين الماليين، وذلك لصعوبة تحديد أسعار الأوراق المالية في الفترة الحالية في ضوء المعلومات التاريخية فقط دون أخذ بقية المتغيرات (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) بعين الاعتبار.

كما أن السوق الكفء في مستواه القوي يصعب تحقيقه نظراً للشروط اللازمة لتحققه خاصة ما يتعلق منها بضرورة توفر المعلومات لجميع المتعاملين في السوق في وقت واحد ودون تكلفة، وكذلك وجود تماثل بين المتعاملين في السوق من ناحية فهم المعلومات المتاحة واستيعابها والاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

أما عن المستوى شبه القوي لكفاءة السوق فقد لقي قبولاً من جانب عدد كبير من الباحثين والمحللين نظراً لعدم تجاهله لأثر المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية السنوية أو الدورية على أسعار الأوراق المالية. ولهذا الغرض اهتمت العديد من الدراسات باختبار المستوى شبه القوي لكفاءة السوق من حيث مدى منفعة المعلومات المحاسبية المنشورة لمتخذي القرارات الاستثمارية.

2- تحليل نتائج الدراسة الإختبارية:

2-1- منهجية الدراسة:

- **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات المساهمة المنتمية لقطاع الصناعة والبالغ عددها 68 شركة مدرجة في سوق عمان المالي إلى غاية ديسمبر 2014. أما عينة الدراسة فتتمثل في الشركات التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- أن تكون مدرجة في السوق الثاني لمدة لا تقل عن 4 سنوات؛
- أن لا تكون قد أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة وأن يتم تداول أسهمها بصورة منتظمة ونشطة؛
- ألا تكون هذه الشركات قد لجأت للاندماج أو لتحويل نشاطها لمدة لا تقل عن 4 سنوات.

مصادر جمع البيانات: بهدف الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الجانب النظري للدراسة تم الاعتماد على عدة مصادر ثانوية منها: الكتب والدوريات العلمية والمقالات سواء العربية منها أو الأجنبية، إضافة لمواقع الانترنت التي يمكن الاستفادة منها في الحصول على بعض المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

أما البيانات الأولية للدراسة فقد تم الحصول عليها من خلال الإطلاع على موقع سوق عمان المالي لمعرفة تأثير نشر التقارير المالية للشركات المدرجة على أسعار الأسهم، ومن ثم تحديد مدى كفاءة هذا السوق عند المستوى شبه القوي للكفاءة.

- **الأساليب المستخدمة:** لاختبار فرضية الدراسة تمت الاستعانة بأسلوب دراسة الحدث (Event Study) باعتباره المنهج

الذي يستخدم لقياس أثر حدث معين أو مجموعة من الأحداث على أسعار الأسهم. حيث تبدأ دراسة الحدث بفرضية أن هناك حدث معين في وقت معين له أثر على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية يظهر في شكل تغير في هذه الأسعار.

كذلك استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية منها: الوسط الحسابي، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار Paired Sample T-test بالاعتماد على مستوى دلالة (5%) الذي يقابله مستوى الثقة (95%) لتفسير نتائج الاختبارات.

2-2- تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

- **قياس كفاءة سوق عمان المالي**:بهدف التعرف على مدى كفاءة سوق عمان المالي استُخدم أسلوب دراسة الحدث من خلال تحديد يوم الحدث الذي يتمثل في تاريخ نشر التقارير المالية للشركات المدرجة فيه وفترة الحدث التي تُمثل 10 أيام قبل وبعد تاريخ نشر هذه التقارير، ومن ثم تم استخراج أسعار أسهم كل شركة وتحديد الوسط الحسابي لها قبل وبعد تاريخ نشر التقارير المالية وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك فرق بين متوسط أسعار الأسهم قبل نشر التقارير المالية ومتوسط أسعار الأسهم بعد نشرها.

ويتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم01 أن الوسط الحسابي لأسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق عمان المالي بعد تاريخ نشر التقارير المالية يختلف عن الوسط الحسابي لها قبل نشر التقارير، حيث انخفضت أسعار أسهم 15 شركة وسجلت 9 شركات الأخرى ارتفاعاً في أسعار أسهمها رغم تحقيق بعضها لخسائر تتجاوز تلك المحققة في السنة الماضية. أما الشركات التي انخفضت أسعار أسهمها فقد حققت بعضها أرباح تفوق ما حققته سابقاً، مما يعني أن أسعار أسهم الشركات في سوق عمان المالي لا تتأثر بالمعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة.

وللتأكد من صحة ذلك وتحديد ما إذا كان هذا التغير في أسعار الأسهم بعد نشر التقارير المالية يعبر فعلاً عن استجابة الأسعار للمعلومات المفصح عنها مما يعني كفاءة سوق عمان المالي في شكلها شبه القوي، أو أن هذا التغير ناتج عن عوامل أخرى ليس لها علاقة بنشر التقارير المالية للشركات لا بد من تحديد مدى معنوية هذا الفرق ودلالته الإحصائية من خلال اختبار الفرضية.

جدول رقم (01): متوسط أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق عمان المالي قبل وبعد نشر التقارير المالية

أسعار الأسهم	الشركات المدرجة في سوق عمان المالي							
	ش 1	ش 2	ش 3	ش 4	ش 5	ش 6	ش 7	ش 8
قبل نشر التقارير	0,795	1,887	1,035	0,493	1,812	0,777	0,457	0,348
يوم نشر التقارير	0,79	1,91	1,13	0,47	1,92	0,76	0,44	0,33
بعد نشر التقارير	0,785	1,927	1,24	0,465	1,917	0,752	0,463	0,322
-	ش 9	ش10	ش11	ش 12	ش13	ش14	ش15	ش16
قبل نشر التقارير	0,451	1,835	0,791	1,002	0,912	1,395	2,736	0,607
يوم نشر التقارير	0,42	1,85	0,8	0,99	0,86	1,39	2,78	0,58
بعد نشر التقارير	0,37	1,921	0,814	0,942	0,852	1,371	2,665	0,549
-	ش17	ش18	ش19	ش20	ش21	ش22	ش23	ش 24
قبل نشر التقارير	0,259	0,457	1,6	0,649	0,695	0,503	0,371	0,625
يوم نشر التقارير	0,26	0,44	1,55	0,66	0,69	0,51	0,37	0,62
بعد نشر التقارير	0,248	0,416	1,508	0,648	0,687	0,517	0,386	0,639

- **اختبار صحة الفرضية: تمت صياغة فرضية الدراسة كما يلي:**

H_0 : لا تتأثر أسعار الأسهم في سوق عمان المالي بالمعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة للشركات.

وقد استهدفت هذه الفرضية معرفة مستوى كفاءة سوق عمان المالي من خلال تحديد مدى تأثير المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار أسهم الشركات المدرجة فيه. ولمعرفة نوع الاختبارات التي

يمكن اعتمادها لاختبار هذه الفرضية لا بد من تحديد طبيعة توزيع البيانات التي تعتمد عليها باستخدام اختبار التوزيع الطبيعي، حيث تكون قاعدة القرار فيه قبول إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من (0.05) والعكس إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أصغر من (0.05)[14]، والجدول الآتي يبين نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (02): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المتغيرات	سوق عمان المالي		
	قيمة (Z) المحسوبة	درجات الحرية(n)	مستوى الدلالة
متوسط أسعار الأسهم قبل نشر التقارير المالية	0,846	24	0,11
متوسط أسعار الأسهم بعد نشر التقارير المالية	0,851	24	0,18

يتبين من النتائج الواردة في الجدول رقم (02) أن متوسط أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق عمان المالي قبل وبعد نشر التقارير المالية موزعة توزيعاً طبيعياً، لأن قيمة مستوى دلالة (Z) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة $\{(Sig_1) = (0,11) > (0,05)\}$ وكذلك $\{(Sig_2) = (0,18) > (0,05)\}$.

وبناء على نتائج التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار Paired Sample T-test للتأكد من صحة الفرضية وتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أسعار الأسهم قبل نشر التقارير المالية ومتوسط أسعار الأسهم بعد نشرها، والجدول الآتي يبين نتائج هذا اختبار.

جدول رقم (03): نتائج اختبار Paired Sample T-test

أسعار الأسهم	قيمة **(T)** المحسوبة	مستوى الدلالة	قاعدة القرار
متوسط أسعار الأسهم قبل وبعد نشر التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي.	0,275	0,786	قبول H_0

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن مستوى دلالة **(**T) المحسوبة لمتوسط أسعار الأسهم قبل وبعد نشر التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة $\{Sig\ (T) = (0,786) > (0,05)\}$، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أسعار الأسهم قبل نشر التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي ومتوسط أسعارها بعد نشر هذه التقارير.

استناداً على ما سبق، ولأن قاعدة القرار تقضي برفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من (0,05) فإنه تقبل الفرضية العدمية التي تنص على أنه: " لا تتأثر أسعار الأسهم في سوق عمان المالي بالمعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة للشركات". مما يعني أن سوق عمان المالي لا يتصف بالكفاءة عند المستوى شبه القوي لأن التغير الحاصل في أسعار الأسهم لا يعكس استجابة هذه الأخيرة للمعلومات المفصح عنها في التقارير المالية المنشورة للشركات. وقد تعزى أسباب ذلك إلى:

- عدم إدراك المتعاملين في سوق عمان المالي لأهمية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة فيه؛
- ضعف الإجراءات الرقابية وعدم قيام الهيئات المعنية بأداء دورها الرقابي على أكمل وجه، مما يؤدي إلى تسرب المعلومات الواردة في التقارير المالية للشركات قبل نشرها؛
- قلة حجم التداول في الأوراق المالية في سوق عمان المالي؛
- سيطرة كبار المتعاملين عليها وتأثيرهم على أسعار الأسهم المتداولة فيه؛
- تأثر أسعار الأسهم في سوق عمان المالي على غرار باقي أسواق الأوراق المالية العربية بعوامل أخرى غير المعلومات المنشورة في التقارير المالية كالمضاربة وغيرها.

الخلاصة:

ترتبط كفاءة أسواق الأوراق المالية بمدى سرعة تأثر أسعار الأوراق المالية المتداولة فيها خاصة الأسهم بالمعلومات المتاحة والمتوفرة لدى جمهور المتعاملين بحيث تؤدي قدرة السوق على عكس أية معلومات جديدة على أسعار الأوراق المالية إلى تقييمها بقيمتها الحقيقية. غير أن مستوى كفاءة هذه الأسواق ودرجة تحققها تختلف باختلاف المعلومات المتوفرة للمتعاملين فيها، حيث يتطلب المستوى الضعيف للكفاءة توفر معلومات عن أسعار الأسهم وحجم تداولها، في حين يتطلب المستوى شبه القوي إضافة إلى ذلك توفر معلومات عن الظروف الاقتصادية العامة، ظروف الصناعة، التقارير المالية للمنشأة وغيرها من المعلومات، أما المستوى القوي فيتطلب توفر كل المعلومات سواءً التاريخية، أو العامة أو الخاصة.

وفي الوقت الذي يصعب فيه تحقيق المستوى القوي لكفاءة أسواق الأوراق المالية أثبتت بعض الدراسات العلمية التي أجريت في الأسواق المتقدمة والناشئة إمكانية تحقق المستوى الضعيف والمستوى شبه القوي لكفاءة السوق على عكس الأسواق العربية، حيث أثبتت نتائج هذه الدراسة أن سوق عمان المالي لا يتصف بالكفاءة عند المستوى شبه القوي وهذا ما يتفق مع نتائج سابقاتها من الدراسات التي أجريت في أسواق الأوراق المالية العربية.

ومن أجل رفع مستوى كفاءة أسواق الأوراق المالية العربية لابد من قيام الهيئات المسؤولة في هذه الأسواق بـــ:

- توفير المعلومات للمتعاملين في هذه الأسواق بسرعة وفي الوقت المناسب، لأن تأخيرها يقلل من فوائدها ويدفع المتعاملين لمحاولة الحصول عليها بطرق أخرى؛
- توفير قدر كافي من المعلومات يساعد على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة مبنية على أسس سليمة.

الهوامش والمراجع:

[1] Gagan Deep Sharma, Mandeep Mahendru, "Efficiency Hypothesis of the Stock Markets: A Case of Indian Securitie", International Journal of Business and Management, Vol. 4, No. 3, March, 2009, p. 137.

[2] Eugene F. Fama, "Efficient Capital Markets: A Review of Theory and Empirical Work", The Journal of Finance, Vol. 25, No. 2, May, 1970, p. 383.

[3] Siti Rahmi Utami, "Efficient Market Hypothesis: Evidence from Indonesia Stock Exchange (IDX)", Finance & Accounting Journal, Vol. 1, No. 1, December, 2009, p. 1.

[4] منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في الاستثمار، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص. 6.

[5] دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص. 202.

[6] Khoa Cuong Phan, Jian Zhou, "Market efficiency in emerging stock markets: A case study of the Vietnamese stock market", Journal of Business and Management, Vol.16, Issue 4, April, 2014, p.62.

[7] نذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

- Jae H. Kim, Abul Shamsuddin, "Are Asian stock markets efficient? Evidence from new multiple variance ratio tests", Journal of Empirical Finance, Vol. 15, 2008, pp. 518–532.
- Muhammad Nawaz et al., "Testing the Weak Form Efficiency of Islamabad Stock Exchange (ISE)", Journal of Developing Country Studies, Vol.4, No.11, 2014, pp. 79- 86.

[8] من هذه الدراسات:

- محمد عبده محمد مصطفى، "دراسة اختبارية لكفاءة سوق الأسهم في دولة الإمارات العربية المتحدة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 3، 2001، ص ص. 335- 382.

- نضال أحمد الفيومي، "أثر خصائص الأسواق الناشئة على اختبارات الكفاءة: دراسة تطبيقية على بورصة عمان"، مجلة دراسات للعلوم -الإدارية، المجلد 30، العدد 2، 2003، ص ص. 322- 334.
- سليمان موصلي، حازم السمان، "دراسة الكفاءة السعرية لسوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 2، 2013، ص ص. 151- 169.
- سام سعد محمد، "عشوائية حركة الأسعار ومستوى كفاءة السوق المالي: حالة سوق عمان للأوراق المالية"، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 2، 2014، ص ص. 417- 423.

[9] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت، 1990، ص. 375.

[10] للمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات ونتائجها، انظر:

- منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006، ص ص. 508- 510.
- Gagan Deep Sharma, Mandeep Mahendru, Op. Cit., p. 138.

[11] A.Q Khan and Sana Ikram, "Testing Semi-Strong Form of Efficient Market Hypothesis in Relation to the Impact of Foreign Institutional Investors' (FII's) Investments on Indian Capital Market", International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol.1, No.4, December, 2010, p.374.

[12] عاطف وليم اندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص ص. 160، 161.

[13] إلدون هندريكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص. 160.

[14] سليم أبو زيد، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجية SPSS، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، 2010، ص. 246.

دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي

- دراسة حالة بنك البركة الجزائري

The role of Islamic financial engineering in risk management for Islamic financing forms

A case study of Al Baraka Bank Algeria

مختار بونقاب

جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر

moukhtar8@gmail.com

ملخص:

تهدف الدراسة للتعرف على مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري، ومن أجل ذلك، تم التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر والهندسة المالية الإسلامية. وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر والهندسة المالية الإسلامية، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، لأننا بصدد الوقوف على آليه إدارة مخاطر صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمهـــا: تســـاهم الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري. لكن هذه المساهمة تقتصر فقط على صيغ البيوع مثل المرابحة والإجارة.

الكلمات المفتاحية : صيغ التمويل الإسلامي، إدارة المخاطر، الهندسة المالية الإسلامية، المصداقية الشرعية، الكفاءة الاقتصادية.

Abstract:

This study aims to recognize the contribution of Islamic financial engineering in risk management for Islamic financing forms of Al Baraka Bank Algeria. Therefore, the various concepts related to risk management and Islamic financial engineering are surveyed. The descriptive analytical method was followed since it is appropriate to display the concepts that are associated with risk management and Islamic financial engineering, a case study method has been adopted because we are going to get on the mechanism of risk management for Islamic Financing Forms of Al Baraka Bank Algeria. The main results of this study are: the Islamic financial engineering contributes to risk management for Islamic Financing Forms of Al Baraka Bank Algeria. But this contribution is only limited to the sales formats such as Murabaha and Ijara.

Key words: Islamic Financing Forms, risk management, Islamic financial engineering, credibility legitimacy, economic efficiency .

تمهيد:

شهد العالم عام 2008 أزمة مالية عالمية مدمرة عصفت بعديد المؤسسات الماليـــة، ففـــي الولايـــات المتحـــدة الأمريكية لوحدها أفلس أكثر 100 مصرف يتقدمهم مصرف ليمان براذر (رابع أكبر مصرف في و.م.أ)، ولازالت هذه الأزمة تلقي بآثارها السلبية على القطاعين المالي والاقتصادي على حد سواء، حتى بعد مرور خمـــس ســـنوات علـــى

بدايتها. لكن المتابع لمسيرة المصارف الإسلامية التي لم تتجاوز أربعة عقود يقف مندهشا أمام المناعة الذاتية والقوية لهذه المصارف تجاه هذه الأزمة، حيث خرجت منها بأقل الخسائر بالمقارنة مع نظيرتها التقليدية.

تتميز المصارف الإسلامية كما قلنا آنفا بمناعة ذاتية تجعلها قادرة على مواجهة المخاطر والميل إلى الاستقرار بفضل منتجاتها التي تقوم على الأصول الحقيقية لا الوهمية، وصيغها التمويلية الفعلية لا الصورية، هذا الكلام لا غبار عليه من الناحية النظرية، لكن الواقع يكشف عديد المخاطر التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي من بينها: مشكلة السيولة بشقيها، إدارة فائض السيولة ونقص السيولة، اعتماد التمويل على عمليتي المرابحة والتورق، حيث تكاد هذين الصيغتين تكونان النشاط الرئيسي للاستثمار بالمصارف الإسلامية، إذ بلغت في بعضها نسبة 90% ، ضعف التمويل بالصيغة المشاركة، فالتجربة العملية تظهر تدني نسبة المشاركة والتي لا تتعدى نسبتها في بنوك مصر والخليج والأردن 3% . وعلى هذا الأساس فإن الصناعة المصرفية الإسلامية تعاني من ضعف نظامها الخاص بإدارة المخاطر.

ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإيجاد منتجات وأدوات مالية مبتكرة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية لإدارة مخاطر التمويل الإسلامي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا أساسيا وهو الهندسة المالية الإسلامية، التي أصبح بقاء وتطور المؤسسات المالية الإسلامية عموما والمصارف الإسلامية خصوصا مرهونا بها بشكل كبير، علما أن هذه المؤسسات تمثل الشريان الأساسي الذي يزود الاقتصاد والمجتمع بالتمويل المطلوب، هذا جهة. ومن جهة أخرى فإن المتابع للأحداث والأزمات التي يشهدها الاقتصاد العالمي يستنتج أن هذا الأخير أصبح في أمس الحاجة إلى منتجات، بدائل وحلول مالية جديدة تنتشله من الطوفان المالي الذي وقع فيه وهذا ما توفره الهندسة المالية الإسلامية.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الإشكاليات الجزئية يمكن طرحها كالتالي:

- فيما تتمثل مخاطر صيغ التمويل التي تواجه المصارف الإسلامية؟
- كيف تتم معالجة مخاطر صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري؟

فرضيات الدراسة: انطلاقا من الاشكاليات السابقة فإن هذه الدراسة تقوم على اختبار الفروض التالية:

- تتمثل مخاطر صيغ التمويل الإسلامي في مخاطر الأدوات التمويلية القائمة على الملكية والمديونية؛
- تتم معالجة مخاطر صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري من خلال مجموعة من المنتجات المطورة من قبل الهندسة المالية الإسلامية.

أهداف الدراسة: يمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مختلف مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية؛
- الوقوف على تطبيقات مخرجات الهندسة المالية الإسلامية في مجال إدارة مخاطر ببنك البركة الجزائري.

منهج الدراسة: تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر والهندسة المالية الإسلامية، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، لأننا بصدد الوقوف على آليه إدارة مخاطر صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري.

1- إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية

1-1. إدارة المخاطر: "تتضمن إدارة المخاطر بالمصارف القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف، قياسها، حصر آثارها المترتبة عليها، ومن ثم ابتكار الحلول واختيار الحل المناسب لمعالجتها، وتهدف عملية إدارة المخاطر بالمصرف إلى تمكينه من تحقيقه أهدافه بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

1-1-1. تعريف إدارة المخاطر: هي" تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، تحديدها، قياسها، مراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليهما من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر".[1]

1-1-2. **أساليب التعامل مع المخاطر:**يوجد الكثير من الأساليب التي تعتمدها المصارف في تعاملها مع المخاطر التي تواجهها، يمكن تلخيصها كما يلي:

1-1-2-1. تجنب المخاطر: يرفض الفرد أو المؤسسة أحيانا قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة. ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع المصرف عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.

1-1-2-2. تقليل المخاطر: لتقليل المخاطر تقوم المؤسسة المالية حسب هذا الأسلوب برصد سلوك القروض من أجل معرفة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا، وتقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم التي يجري تصميمها لذلك الغرض.[2]

1-1-2-3. نقل المخاطر: يتم مواجهة الخطر حسب هذه الطريقة بتحويله إلى طرف آخر، نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف، مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء. ويعتبر التأمين من أهم وسائل نقل المخاطرة وأكثرها انتشارا، حيث تقوم شركات التأمين بتعويض الأفراد والمنشآت المعرضين لخطر معين عن الخسارة المادية المحتملة التي لحقت بهم نتيجة حدوث الخطر المؤمن منه وذلك مقابل مبلغ محدد مقدما يسمى قسط التأمين.

وبدورها تستعمل المصارف التقليدية هذا الأسلوب لنقل المخاطر التي تواجهها إلى المتعاملين معها، ويظهر ذلك جليا في القروض التي تقرضها لعملائها، حيث أن هذه المصارف لا تتحمل أي خسارة قد تحدث لقروضها، فالعميل مطالب بسداد أصل القرض زائد الفوائد المترتبة عليه سواء ربح أو خسر.

1-1-2-4. التجزئة وتنويع المخاطر: ويقصد بها تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء في وقت واحد لتحقق مسبب الخطر، وذلك بجانب التنوع بالنسبة لكل جزء من الأجزاء في الحالات التي تسمح بذلك بما يحقق انتشارا للمخاطر على المستوى المالي أو الجغرافي، كل ذلك بشرط قابلية وحدة المخاطر (الشيء المعرض للخطر) للتجزئة.

1-1-2-5. التحوط: يختلف التحوط عن التأمين في كونه نقل للمخاطر مع التنازل عن امكانية الربح.[3]

1-1-2-6. المشاركة في تحمل المخاطر: بخلاف فكر إدارة المخاطر في الاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على نقل المخاطر من طرف إلى أخر، فإن فكر إدارة المخاطر في الاقتصاد الإسلامي يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، الذي بموجبه يتم تقاسم المخاطر بين مختلف الاطراف المساهمة في العملية.

1-1-3. **أهمية إدارة المخاطر:** تعتبر إدارة المخاطر ذلك الفرع من علوم الإدارة، وتكم اهميتها فيما يلي:[4]

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية أموال المودعين، الدائنين والمستثمرين؛
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستويات؛
- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر؛
- حماية صورة المصرف بتوفير الثقة لدى المودعين، والدائنين، والمستثمرين، بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.

2-1. **مخاطر صيغ التمويل الإسلامية:** تواجه المصارف الإسلامية عديد المخاطر المرتبطة بصيغها التمويلية، ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى مخاطر صيغ التمويل القائمة على المديونية ومخاطر صيغ التمويل القائمة على الملكية.

1-3-1. مخاطر صيغ التمويل القائمة على المديونية (مخاطر صيغ البيوع)

تضم مخاطر صيغ التمويل القائمة على المديونية كل من: مخاطر المرابحة، مخاطر الإجارة، مخاطر الاستصناع ومخاطر السلم.

1-3-1-1. **مخاطر صيغة المرابحة:** تعرف مخاطر المرابحة بأنها: "المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة استخدام صيغة المرابحة في التمويل الإسلامي مع العميل بسبب عدم الالتزام بالعقد مثل الوعد بالشراء أو بأي صورة أخرى".[5]

وتنشأ مخاطر المرابحة من عدة مصادر يمكن ايجازها كما يلي[6]:

- الرجوع في الوعد نتيجة عدم إلزامية وعود الآمر بالشراء في حالة الأخذ بعدم إلزامية الوعد، وبالتالي فإن المصرف مضطر لبيع السلعة في السوق لطرف آخر، مما يعرضه لمخاطر انخفاض السعر (مخاطر السوق)؛
- تعرض السلع للتلف وهي لا تزال في ملكية المصرف؛
- رفض السلعة بسبب عدم مطابقتها للمواصفات أو لوجود عيب فيها؛
- تخلف العميل عن السداد عمدا لعدم وجود عقوبات تأخير أو عدم التسديد بسبب إفلاس أو اعسار العميل.

1-3-1-2. مخاطر صيغة الإجارة : تعرف مخاطر الإجارة بأنها "مخاطر يتعرض لها أحد أطراف صيغة الإجارة وهما إما المصرف أو العميل عند بيع لمنافع خدمة أو سلعة معينة تكون هي الناتج النهائي لمشروع استثماري بسبب عوامل طبيعية للسوق أو التقدم التكنولوجي أو بسبب إخلال تنفيذ العقد الذي بينهما". فمخاطر صيغة الإجارة تكون عند المؤجر أكثر من المستأجر.[7]

يتحمل المصرف الإسلامي جميع الالتزامات والمخاطر المتعلقة بالأصول المؤجرة، بما فيها الالتزامات المتعلقة بإصلاح الأضرار والتلفيات، التي تحدث للأصول المؤجرة، الناجمة عن الاستخدام أو الظروف الطبيعية وليس عن سوء استخدام المستأجر أو تفريطه.

وتنشأ مخاطر الإجارة من عدة مصادر يمكن ايجازها كما يلي[8]:

- فقدان أو تلف الأصل، نتيجة السرقة، سوء الاستعمال أو الحروب والكوارث والاضطرابات؛
- مخاطر الإعطاب، حيث إن الأعطال تكون في مسؤولية المؤجر؛
- مخاطر التسويق؛
- رفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء مدة العقد؛
- التأخر أو عدم الالتزام بسداد الأقساط الإيجارية.

1-3-1-3. **مخاطر صيغة الاستصناع:** تعرف مخاطر الاستصناع بأنها "المخاطر التي يتعرض لها المصرف الإسلامي نتيجة قيامه بتمويل الشيء المستصنع بصيغة الاستصناع حسب الاتفاق مع العميل".

عند الدخول في عقد الاستصناع يقوم المصرف الإسلامي بدور من يقوم بالبناء والمقاول والصانع والمورد، ولما كان المصرف غير متخصص في هذه المجالات كلها، فهو يعتمد على مقاولين من الباطن، وهو ما يعرضه إلى مخاطر من ناحيتين، إحداهما تتعلق بتخلف العميل عن تسديد مستحقات المصرف، والأخرى يتعلق بتسليم الشيء المستصنع.[9]

وتنشأ مخاطر الاستصناع من عدة مصادر يمكن ايجازها كما يلي:

- يمكن أن يفشل الطرف الآخر (الصانع) في تسليم الشيء المستصنع للمصرف في موعده أو يسلمه مخالف للمواصفات المتفق عليها؛

- عجز العميل عن السداد بالكامل، أو فشله في سداد مستحقات المصرف في آجال استحقاقها؛
- إذا اعتبر عقد الاستصناع عقدا غير ملزم، وفق بعض الآراء الفقهية، فقد تكون هناك مخاطر الطرف الآخر الذي قد يعتمد على عدم إلزامية العقد فيتراجع عنه؛[10]
- تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع؛
- تلف الشيء المستصنع تحت يد المصرف قبل تسليمه للمستصنع.[11]

1-3-1-4. **مخاطر صيغة السلم:** تعرف مخاطر السلم بأنها "المخاطر التي يتعرض لها المصرف الإسلامي نتيجة قيامه بتمويل المسلم فيه (البضاعة) بصيغة السلم حسب الاتفاق مع العميل". وهي صيغة نادرة التطبيق وذلك نظرا للمخاطر التي تكتنفها، خاصة في القطاع الزراعي.

ويمكن تلخيص أهم المخاطر التي تتعرض لها صيغة التمويل بالسلم كما يلي[12]:

- عدم التزام العميل بتسليم السعلة في الوقت، الكمية أو المواصفات المتفق عليها في العقد؛
- عدم تغطية العائد من السلم للتكلفة؛
- مخاطر خارجة عن إرادة أطراف العقد مثل الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية التي تؤثر سلبا على المحاصيل، وتجعل فرض الالتزام بشروط عقد بيع السلم أمرا صعب المنال.[13]

1-3-2. مخاطر صيغ التمويل القائمة على الملكية (صيغ المشاركة في الربح والخسارة)

تضم مخاطر صيغ التمويل القائمة على الملكية كل من: مخاطر المشاركة ومخاطر المضاربة.

1-3-2-1. **تعريف مخاطر صيغتي المشاركة والمضاربة :** وهي المخاطر التي يتعرض لها المصرف الإسلامي نتيجة تعاقده بدفع رأس المال إلى المضارب أو المشارك لاستخدامها في صيغ التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة مثل صيغة المشاركة أو المضاربة، وذلك بناءً على ثقة المصرف في أمانته وقدرته على أداء العمل المنتج للربح، وهما عقدان من عقود الأمانة الذي لا يتطلب الرهن أو الضمانات، لذلك فهي ذات مخاطر عالية.[14]

1-3-2-2. **أهم مخاطر صيغتي المشاركة والمضاربة:** ويمكن ذكر أهم المخاطر التي تتعرض لها صيغتي المشاركة والمضاربة كما يلي:

- خطر عدم الالتزام الأخلاقي يعتبر من أهم المخاطر التي تعاني منها صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، وقد اعتبر بعض الكتاب هذا الخطر بانه المشكلة الأساسية لنموذج المصارف الذي لا يعمل بالفائدة؛[15]
- سوء الانتقاء الناتج من تباين المعلومات المتاحة للمصرف حول العميل، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم معرفة المصرف بأخلاقيات المضارب أو اختيار المصرف للعملاء الأقل قدرة على الوفاء بالتزاماتهم؛
- سوء الإنفاق أو مخالفة شروط التمويل وهي مخاطر يتعرض لها المصرف نتيجة قيام العميل بإنفاق الموارد المالية التي حصل عليها من المصرف في غير أغراضها المخصصة لها؛[16]
- عدم دفع الشريك نصيب المصرف من الأرباح أو التأخير في دفعها؛
- تلف البضاعة تحت يد المضارب؛
- المخاطر الناتجة عن خسارة الشركة أو كون الربح الفعلي أقل من المتوقع؛
- المخاطر الناتجة عن تجاوز المدة الكلية للتمويل دون إتمام الصفقة؛[17]
- عدم وجود ضمانات على صيغة المضاربة، وليس للمصرف حق التدخل في إدارة المشروع كشرط لصحة صيغة المضاربة، مما يجعل يد المضارب مطلقة في عملية الإدارة، هذا إذا اخذنا في عين الاعتبار عدم وجود معايير دقيقة يمكن بها إثبات تعدي المضارب وتقصيره في حقوق المصرف، مما يرفع من درجة مخاطر هذه الصيغة؛[18]
- طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي والمضارب المتمثلة في مبدأ أمانة المضارب وعدم تحمله لخسائر المشروع بكون الخسارة تقع على عاتق المصرف الإسلامي.[19]

2- الهندسة المالية الإسلامية

2-1. **تعريف الهندسة المالية الإسلامية:**يعرف **فينرتي** الهندسة المالية بأنها "التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وعمليات مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل".[20]

ومن هنا فالهندسة المالية الإسلامية تعني "التصميم والتطوير والتنفيذ لمنتجات وأدوات مالية مبتكرة، من أجل إيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية".

وعلى هذا الأساس فالهندسة المالية الإسلامية تتضمن ما يلي:

- ابتكار أدوات مالية جديدة؛
- ابتكار منتجات تمويلية جديدة؛
- ايجاد حلول مبتكرة لمشاكل التمويل؛
- يجب أن يكون الابتكار متوافق مع الشريعة الإسلامية.

2-2. خصائص الهندسة المالية الإسلامية:تتميز الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص أهمها:

2-2-1. المصداقية الشرعية: تعني المصداقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي قدر الإمكان، فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى الوصول لحلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر المستطاع؛

2-2-2. الكفاءة الاقتصادية: تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصداقية الشرعية بخاصية أخرى مناظرة لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية وهي الكفاءة الاقتصادية، وينبغي لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية وأن تتجنب المساعدة في زيادة الآثار الاقتصادية[21]، ويمكن زيادة الكفاءة الاقتصادية لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة في تحمل المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وكذا تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسرة؛[22]

2-2-3. الابتكار الحقيقي بدل التقليد: يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعا حقيقيا وليس صوريا كما في أدوت الهندسة المالية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية هو ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار؛[23]

2-3. أسس ومبادئ الهندسة المالية الإسلامية

2-3-1. أسس الهندسة المالية في الإسلام:تضمنت الشريعة الإسلامية الأسس الضرورية لقيام الهندسة المالية الإسلامية، ودليل ذلك قوله ﷺ **((**من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا، ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئا**))**.[24] هذا الحديث يمثل الأساس الأول في الحث على الإبداع والابتكار الذي ينفع المسلمين ويحقق المصلحة الشرعية،[25] أي أنه يدعوا إلى إيجاد الحلول للمشاكل المختلفة المالية وغير المالية طالما كانت في مصالح العباد، أيضا الدعوة للاجتهاد وضرورة مواصلته تعتبر من الموجهات الإسلامية القيمة التي تدعو إلى التجديد باستمرار ضمانا لحسن الأداء، وبالتالي المنافسة بإيجابية في سوق الخدمات المالية وأيضا في غيره من المسائل الحياتية للمجتمع المسلم.[26]

قلنا آنفا يجب أن يكون الابتكار والإبداع في إطار القواعد والضوابط التي وضعها الشارع الحكيم، لهذا نبه الحديث إلى خطورة الابتكار الضار غير المشروع، إذ يتحمل الشخص في هذه الحالة مثل أوزار من تبعه، فالحديث ينبه على القاعدة الاقتصادية المعروفة (ارتباط العائد بالمخاطرة) وكلما كان العائد المحتمل أكبر، كلما كانت الخسارة المحتملة أكبر، فكما أن فضل الابتكار النافع كبير، فكذلك وزر الابتكار الضار.[27]

2-3-2. الأسس العامة للهندسة المالية الإسلامية

2-3-2-1. تحريم الربا والغرر: يقصد بالربا في اللغة الزيادة، وهو في الشرع الزيادة على أصل المال من غير عقد تبايع[28]. أما كلمة الغرر في اللغة فتعني الخطر والجهالة[29]، ومن أمثلة بيع الغرر البيوع المجهولة كبيع السمك في الماء والطير في الهواء، وما كان له ظاهر يغري المشتري وباطن مجهول، فالغرر إذن هو ما كان مجهول العاقبة والذي لا يدري أيحصل أو لا، وهو يكون في المبيع وفي ثمنه، والغرر يغتفر فيما بابه البر والإحسان، ويؤثر فيما بابه المعاوضات.[30]

2-3-2-2. حرية التعاقد: يقصد بحرية التعاقد إطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرون، وبالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيد واحد، وهو ألا تشتمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشارع، وحرمها كأن يشتمل العقد على الربا، أو نحوه مما حرمته الشريعة الإسلامية، فما لم تشتمل تلك العقود على أمر محرم بنص أو بمقتضى القواعد العامة المقررة التي ترتفع إلى درجة القطع واليقين، فإن الوفاء بها لازم، والعاقد مأخوذ بما تعهد به، وإن اشتملت العقود على أمر حرمه الشارع فهي فاسدة، أو على الأقل لا يجب الوفاء بالجزء المحرم منها.[31]

2-3-2-3. التيسير ورفع الحرج: والمراد من التيسير التسهيل، بمعني أن يقوم بها من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة، والمراد من الحرج الضيق، فإذا صار العبد في حالة لا يستطيع معها القيام بالعبادة على النحو المعتاد فإن الله سبحانه وتعالى يرخص له في أدائها حسب استطاعته، ويظهر أثر هذه القاعدة واضحا في التكاليف الشرعية، فالله جل وعلا لم يفرض على المؤمنين من العبادات إلا ما وسعهم، ففي مجال المعاملات نجد القاعدة مطردة حيث جعل الله سبحانه باب التعاقد مفتوحا أمام العباد وجعل الأصل فيها الإباحة، ولم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل.[32]

2-3-2-4. التحذير من بيعتين في بيعة واحدة: تقوم الهندسة المالية الإسلامية أيضا على أساس أخر وهو النهي عن بيعتين في بيعة واحدة، وقد قلنا سابقا أن الابتكار في الهندسة المالية ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لا بد أن يكون هذا الاختلاف متميزا إلى درجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة والمثالية، لذا فلا بد أن تكون الأداة أو الآلية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات السائدة تحقيقه، فإذا كان مجموع بيعتين يساوي بيعة واحدة من نوع آخر، فلا معنى للجوء إلى البيعتين سوى الالتفاف على الأنظمة التي تمنع تلك البيعة الواحدة أو تقيدها[33]، ومن صور بيعتين في بيعة نجد: بيع العينة، وهو أن يبيع شيئا من غيره بثمن مؤجل ويسلمه إلى المشتري، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بثمن نقد أقل من ذلك القدر.[34]

2-3-2-5. ابتكار الحلول: يقول الفقهاء الأصل في المعاملات والعقود الحل والاباحة، وهذا يقتضي دراسة أصول المحرمات في المعاملات المالية لأنها ضيقة بعكس دائرة الحلال فهي واسعة، مما يحرر الفكر ويطلق العنان للمهندسين الماليين لكي يبتكروا الحلول المناسبة ويطوروا المنتجات المالية الإسلامية.[35]

2-3-2-6. المشاركة في الربح والخسارة: هذا المبدأ مستمد من قوله عليه الصلاة والسلام "الخراج بالضمان" ومن القاعدة الشرعية (الغنم بالغرم)، وتعني أن الحق في الحصول على العائد يرتبط بالمسئولية عن تحمل الخسارة. واستناداً إلى هذه القاعدة يقوم التمويل الإسلامي على الربط بين العائد وبين المسئولية عن الملكية، وهذا خلافاً للتمويل بالقرض الربوي الذي يقوم على الفصل بين الحق في الحصول على عائد، والمسئولية عن الملكية أو عن تحمل

الخسارة. فالمقرض رغم ملكيته للقرض لكنه غير مسئول عن الخسارة، وفي الوقت نفسه يكون مستحقاً للعائد. ومن هنا فمبدأ المشاركة في الربح والخسارة هو مبدأ عام في جميع صيغ التمويل فلا سبيل للحصول على العائد بغير الملكية وتحمل المسئولية عنها.

3- إدارة مخاطر صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري

3-1. معالجة مخاطر صيغ التمويل القائمة على المديونية (صيغ البيوع)

سنتطرق فيما يلي لمجموعة من الحلول التي يطبقها المصرف لمعالجة مخاطر صيغ التمويل القائمة على المديونية، وهي كالتالي: المرابحة، الإجارة، الاستصناع والسلم.

3-1-1. معالجة مخاطر صيغة المرابحة: يقوم المصرف بمعالجة مخاطر صيغة المرابحة لكل حالة كما يلي:

3-1-1-1. المخاطر التعاقدية: يأخذ المصرف بإلزامية الوعد بالشراء لمعالجة المخاطر التعاقدية الخاصة بالطرف الآخر، حيث تنص المادة الثانية من عقد المرابحة، على أن العميل يلتزم بشراء السلع محل أمر الشراء من المصرف بنفس المواصفات المذكورة في الفاتورة أو الفواتير الملحقة بها.

3-1-1-2. عدم مطابقة السلع للمواصفات: حسب المادة الثانية من العقد، فإن العميل يلتزم بعدم الرجوع على المصرف بخصوص أي عيب أو خلل في هذه السلع، بالإضافة إلى ذلك يعتبر العميل المسؤول الوحيد فيما يخص نوعية ومواصفات البضاعة محل العقد، وكذلك مطابقتها للقوانين والقواعد والتنظيمات المعمول بها.

3-1-1-3. مخطر تعرض السلع للتلف قبل وفاء العميل بالدين المستحق للمصرف: تنص المادة السابعة من العقد على أن العميل يلتزم بتأمين السلع محل العقد ضد كافة المخاطر مع إعطاء المصرف الحق في ان يحل محله في قبض أي تعويضات في حالة حدوث أي حادث.

3-1-1-4. المخاطر الائتمانية ومخاطر التخلف عن تسديد الأقساط: يلجأ المصرف هنا إلى مجموعة من الحلول نذكر أهمها كالتالي:

- حسب المادة السادسة من العقد، فإنه يحق للمصرف أن يفرض على المدين المماطل غرامة تأخير على المبلغ المستحق غير المدفوع في الآجال المتفق عليها بالنسبة المنصوص عليها في الشروط المصرفية السارية المفعول لدى بنك البركة الجزائري عن كل شهر تأخير بغض النظر عن الوسائل الاخرى التي يمنحها له القانون لتحصيل دينه؛
- يلتزم العميل بتقديم كافة الضمانات العينية والشخصية التي يطلبها المصرف، لضمان تسديد مبلغ التمويل محل العقد بما في ذلك نسبة الربح، النفقات والمصاريف الأخرى، وهذا ما أكدت عليه المادة التاسعة من العقد.

3-1-2. معالجة مخاطر صيغة الإجارة (الاعتماد الايجاري): يقوم المصرف بمعالجة مخاطر صيغة الإجارة من خلال ما يلي:

3-1-2-1. المخاطر التعاقدية: حسب المادة الرابعة من عقد الاعتماد الايجاري، يلتزم المستأجر بعدم العدول عن استئجار الأصول المنقولة من المصرف لأي سبب كان وكل عدول عن الاستئجار من قبل المستأجر يمكن أن يؤدي إلى تطبيق أحكام المادة الخامسة عشر من نفس العقد.

3-1-2-2. عدم مطابقة الأصول المنقولة للمواصفات: بموجب التوكيل المنصوص عليه في العقد، فإن المادة الرابعة من نفس العقد تنص على أن المستأجر يعتبر مسؤولا عن مطابقة الاصول المنقولة للمواصفات أو صلاحيتها للاستعمال ويتحمل تبعات أي خلل بهذا الشأن باعتباره متعديا او مقصرا في أداء الوكالة.

3-1-2-3. الصيانة الدورية والاصلاحات الضرورية: يلتزم المستأجر بالتكفل بالصيانة الدورية للأصول المنقولة وبإجراء الاصلاحات الضرورية لها أثناء تنفيذ العقد، وهذا ما نصت عليه المادة السابعة من العقد.

3-1-2-4. مخطر تعرض الأصول المنقولة للأضرار طيلة مدة الايجار: حسب المادة الثامنة من العقد يوكل المستأجر بتأمين الأصول المنقولة وتجديد التأمين طيلة مدة الايجار ضد كافة المخاطر على نفقة المصرف ولفائدته.

3-1-2-5. المخاطر الائتمانية ومخاطر التخلف عن تسديد الأقساط: يلجأ المصرف هنا إلى مجموعة من الحلول مذكورة في المادة الثانية عشر من العقد، يمكن أن نلخصها كالتالي:

- في حالة تأخر المستأجر عن سداد أي قسط من الأقساط في أجله تحل باقي الأقساط وتصبح جميعها حالة الأداء؛
- يترتب على التأخير في الدفع تسديد المستأجر لغرامة تأخير حسب النسبة المنصوص عليها في الشروط المصرفية؛
- يسمح المستأجر للمصرف صراحة بأن يقتطع من أي حساب مفتوح باسمه المبالغ المستحقة للمصرف بموجب هذا العقد، كما يلتزم المستأجر باكتتاب سندات أو سفاتج لأمر البنك بقيمة الإيجارات المستحقة.

3-1-3. معالجة مخاطر صيغة الاستصناع

أولا: حالة بنك البركة الجزائري صانع

يعتمد المصرف مجموعة من الحلول والاجراءات لمواجهة مخاطر الاستصناع يمكن التعرض لأهمهما كما يلي:

- **المخاطر التعاقدية:** حسب المادة الثالثة من عقد الاستصناع، يلتزم المستصنع (العميل) بأن يشتري من الصانع المصنوعات المبينة في طلب التمويل والملف المرفق بهذا العقد.
- **عدم المطابقة للمواصفات:** يحق للطرف الأول (المصرف) تكليف مقاول أو صانع أو أكثر لصنع المصنوعات حسب الشروط والمواصفات المتفق عليها مع المستصنع، كما يحق للطرف الأول في حالة مخالفة شركة المقاولات للشروط المتفق عليها وعدم الوصول إلى اتفاق لحل الخلاف مما يؤثر على العمل استبدالها والتعاقد مع شركة أخرى لإكمال تنفيذ المشروع مع مراعاة امتداد مدة تسليم المشروع.
- **المخاطر الائتمانية ومخاطر التخلف عن تسديد الأقساط:** يلجأ المصرف في هذه الحالة إلى مجموعة من الحلول، يمكن تلخيصها كالتالي:

- يتم إنجاز المصنوعات مقابل تسديد المستصنع للثمن المبين في ملحق الشروط الخاص بهذا العقد وجدول التسديد واللذان يعدان جزء لا تتجزأ منه (المادة الرابعة)؛
- يلتزم المستصنع بتخصيص كافة الضمانات العينية والشخصية التي يطلبها الصانع ضمانا لتنفيذ التزامات المستصنع اتجاهه (المادة الحادية عشر)؛
- يلتزم المستصنع بتأمين العقار أو العقارات المخصصة كضمان لدين الاستصناع ضد كافة المخاطر على نفقته الخاصة (المادة الثالثة عشر)؛

- **مخطر فسخ العقد:** حسب المادة الثانية عشر من العقد، يصبح مبلغ الدين مستحق الاداء فورا، ويُفسخ العقد تلقائيا في حالة عدم احترام المستصنع لأي شرط من شروط العقد.

ثانيا: حالة بنك البركة الجزائري مستصنع

يعتمد المصرف مجموعة من الحلول والاجراءات لمواجهة مخاطر الاستصناع يمكن التعرض لأهمهما كما يلي[36]:

- **مخطر تأخر الصانع في تسليم الشيء المستصنع (الشرط الجزائي):** تنص المادة السابعة من العقد على ان الصانع يلتزم بتسليم المشروع في الأجل المنصوص عليه في العقد، وهنا يتحمل الصانع تبعات أي تأخر في تسليم المشروع أو المصنوعات.
- **مخطر تغير الأسعار بعد تحديدها:** لتفادي هذا المخطر قام المصرف بتثبيت ثمن الاستصناع وذلك في المادة الثامنة من العقد، حيث تنص على ان الثمن المتفق عليه لإنجاز المشروع او المصنوعات هو ثمن إجمالي ونهائي وعليه فإنه لا يحق لأحد الطرفين طلب تعديله تحت أي ظرف.

- **التخلف عن تسديد الالتزامات المالية:** تنص المادة الثامنة من العقد بأن دفع ثمن المشروع أو المصنوعات يكون على أقساط حسب تقدم الأشغال.
- **مخطر إخلال العميل بأحد الالتزامات التعاقدية:** يحتفظ المصرف (المستصنع) بحقه في إكمال المشروع أو المصنوعات بنفسه أو عن طريق عميل آخر في حالة إخلال الصانع بأحد الالتزامات التعاقدية المنصوص عليها في العقد وهو ما نصت عليه المادة الاولى من العقد.

3-1-4. معالجة مخاطر صيغة السلم :يتم معالجة مخاطر صيغة السلم كما يلي:

3-1-4-1. مخاطر متعلقة بتسليم السلع: يقوم المصرف بمعالجة هذه المخاطر من خلال اعتماد الحلول التالية:

- حسب المادة الرابعة من عقد التمويل بالسلم، فإن العميل يلتزم بتسليم السلع محل العقد إلى المصرف أو إلى أي شخص موكل من طرفه، ومهما يكن من أمر فإن تسليم وتسلم السلع يكون بموجب سند تسليم، يذكر فيه بوضوح كمية، مواصفات وقيمة السلع المسلمة والمستلمة؛
- يلتزم العميل بدفع غرامة تأخير عندما يتأخر في تسليم السلع محل التعاقد بدون مبرر مقبول، وهذه الغرامة محددة في الشروط المصرفية الخاصة بالمصرف (المادة السابعة).

3-1-4-2. المخاطر الائتمانية المتعلقة بتسليم السلع وتحصيل مبلغ التمويل: يلجأ المصرف في هذه الحالة إلى مجموعة من الحلول، يمكن تلخيصها كالتالي:

- في حالة التأخر غير المبرر في تسليم السلع وفي حالة إخلال العميل بأي شرط من شروط هذا العقد، يصبح رأسمال السلم مستحق الأداء فورا وكليا مضافا إليه نسبة الربح المستحقة على البيوع التي ينجزها العميل للسلع موضوع هذا العقد، فضلا عن غرامات التأخير المستحقة (المادة السابعة)؛

3-1-4-3. مخطر فسخ العقد: حسب المادة التاسعة، يُفسخ هذا العقد ويطالب العميل برد رأسمال السلم المشار إليه في المادة الثانية وكذا هامش الربح العائد للمصرف في حالة ثبوت بيعه للسلع محل العقد، وفي حالة عدم احترامه لأي بند من بنود هذا العقد وبصفة خاصة في الحالات التالية:

- في حالة عدم تسليم السلع محل العقد في الآجال المنصوص عليها في المادة السادسة؛
- في حالة التوقف عن التجارة، الإفلاس، التسوية القضائية، التوقف عن النشاط أو التوقف عن الدفع؛
- في حالة ما إذا كان العميل محل متابعة قضائية من شأنها إعاقة تسديده لرأسمال السلم.

3-2. معالجة مخاطر صيغ التمويل القائمة على الملكية (صيغ المشاركة في الربح والخسارة)

نشير هنا إلى أن بنك البركة الجزائري كان يتعامل في بداية نشاطه بصيغة المضاربة، حيث وقع عقوده الأولى مع عملائه (06 تمويلات منحت كانت في شكل مضاربة). لكنه لم ينجح فيها ودخل في منازعات قضائية مع أصحاب هذه العقود، إضافة إلى التناقص التدريجي لنسبة التعامل بصيغة المشاركة من سنة لأخرى. ويمكن تلخيص أهم الإجراءات والحلول التي يعتمدها المصرف كما يلي:

3-2-1. المخاطر الأخلاقية ومسؤوليات العميل: يقوم المصرف بمعالجة هذه المخاطر من خلال اعتماد الحلول التالية:

- يلتزم العميل باستخدام رأسمال المشاركة في تمويل العمليات المشار إليها في طلب وملف التمويل المرتبط به، بالإضافة إلى ذلك يبقى العميل ويظل المسؤول الوحيد على نوعية ومواصفات السلع أو المواد الممولة بموجب هذا العقد، بحيث لا يحق له الاحتجاج أو الرجوع أمام المصرف فيما يخص هذا الموضوع (المادة الثالثة من عقد المشاركة)؛

- في حالة تقصير العميل في التزاماته التعاقدية وبصفة عامة في أي حالة من حالات الفسخ المتضمنة في المادة الثالثة عشر من العقد، يحق للطرف الأول (المصرف) وقف العمل بهذا العقد، وعليه يصبح رأسمال المشاركة مستحقا حالا، مضافا إليه هوامش الربح المتضمنة في حسابات الاستغلال التقديرية المشار إليها في التمهيد (المادة الثانية عشر)؛
- يتعهد العميل بأن يقيد كل عمليات المشاركة وإيداع جميع إيراداتها لدى المصرف وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعتبر اختلاسا لإيرادات واموال الشركة يتحمل العميل مسؤوليتها (المادة الرابعة عشر)؛
- يحق للمصرف أن يطلب من العميل أي مستند ذي علاقة بالمشاركة، كما يحق له أن يجري رقابة، تفتيش أو معاينة في عين المكان أو على المستندات الخاصة بالعملية أو العمليات محل هذه المشاركة، ويلتزم العميل بتسهيل مهمة المصرف ويقدم له أي مستند أو معلومة لها علاقة بالعمليات المشار إليها (المادة الخامسة عشر)؛
- يلتزم العميل بتقديم كافة الضمانات العينية والشخصية التي يطلبها المصرف، وذلك لتفادي حالات التعدي والتقصير التي يتسبب فيها العميل.

3-2-2. مخاطر أخرى: يقوم المصرف بمعالجة هذه المخاطر من خلال:

- يرخص العميل للطرف الأول صراحة بأن يسحب من حسابه المفتوح لدى المصرف المبالغ المستحقة في إطار عقد المشاركة؛
- يتحمل العميل لوحده كافة المصاريف، الحقوق والأتعاب بما في ذلك اتعاب الموثقين والمحامين والمحضرين القضائيين وجميع المصاريف الأخرى المذكورة في المادة السابعة عشر، وكذا مصاريف الإجراءات التي يتخذها المصرف لتحصيل مبلغ التمويل الخاص بهذا العقد أو المترتبة عنه حالا ومستقبلا، وذلك بأن يدفعها مباشرة أو باقتطاعها من حسابه أو حساباته المفتوحة لدى المصرف.

التحليل والمناقشة: إن كل خطر تتعرض له كل صيغة من صيغ التمويل يعالجها المصرف من خلال الاجراءات المنصوص عليها في مواد العقود التي يتعامل بها، وبالتالي نستطيع القول بأن بنك البركة الجزائري يحتاط كثيرا لمتخلف المخاطر التي تواجه صيغه التمويلية، بالإضافة إلى ذلك ومن خلال ما سبق نجد أن المصرف يطبق الكثير من الحلول والمنتجات التي طورتها الهندسة المالية، بمعنى أن الهندسة المالية الإسلامية تساهم في إدارة مخاطر صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري. لكن هذه المساهمة تقتصر فقط على صيغ البيوع مثل المرابحة والإجارة، حيث نجد الكثير من الاجراءات والحلول المطبقة في هذا المجال، بينما تقل الحلول المطبقة في إدارة مخاطر المشاركة وتنعدم في مجال المضاربة، حيث تشير المطبوعات الإعلامية للمصرف إلى عدم وجود هذه الصيغة في التمويلات التي يقدمها، وحسب بنك البركة الجزائري يعود سبب عدم اعتماده على صيغتي المضاربة والمشاركة، للمخاطر العالية التي تكتنف هاتين الصيغتين، ومن هنا يمكننا القول بأن سياسة إدارة المخاطر بالمصرف فعالة في إدارة مخاطر صيغ البيوع وغير فعالة في إدارة مخاطر صيغ التمويل القائمة على الملكية، مما يستوجب على المصرف القيام بمجهودات معتبرة لابتكار الحلول وتطوير المنتجات بهدف إدارة مخاطره بشكل فعال.

أظهرت الأزمة المالية العالمية 2008 فشل الفكر المصرفي التقليدي (الربوي) في إدارة مخاطر المصارف، حيث أفلست العديد من المصارف ومنيت اخرى بخسائر فادحة، بينما لاحظنا تماسك الكثير من المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمة، وذلك بفضل مناعتها الذاتية واعتمادها على منتجات قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، هذا المبدأ هو طوق النجاة، الذي بسببه خرجت المصارف الإسلامية من هذه الأزمة بأقل الخسائر، ومن هنا زاد الاهتمام بالمصارف الإسلامية وبمبادئ منتجاتها القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، بل وهناك توجه عالمي نحو أخلقة الاقتصاد ونحو دراسة وتطبيق قاعدة "الغنم بالغرم" في المعاملات المالية والمصرفية لتقوية مناعة الأسواق المالية والنقدية ومواجهة الأزمات المستقبلية.

إن أهم مبدأ تقوم عليه إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية هو مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. لكن عند اسقاط هذا الأجير على منتجات بنك البركة الجزائري، نجد أن بعض الاجراءات التي يعتمدها المصرف تخالف قاعدة "الغنم بالغرم"، وفي الجدول الموالي نذكر بعض هذه المخالفات على سبيل المثال لا الحصر، مع ذكر رأي الفقهاء في هذه المخالفات.

الجدول رقم (01) يوضح بعض الإجراءات والمنتجات المخالفة لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة في بنك البركة الجزائري

المخالفة	رأي الفقهاء
تحميل المستأجر مسؤولية عدم مطابقة الاصول المنقولة للمواصفات وكل نزاع قد ينشأ بخصوص الأصول المنقولة مع البائع الأول باعتباره متعديا أو مقصرا في أداء الوكالة	إن ضمان العين المؤجرة يكون على المالك لا على المستأجر، وبذلك يتحمل المؤجر ما يلحق العين من غير ناشئ من تعد المستأجر أو تفريطه
إلزام المستأجر بالتكفل بالصيانة الدورية للأصول المنقولة وبإجراء الاصلاحات الضرورية لها أثناء تنفيذ العقد	تكون نفقات الصيانة غير التشغيلية على المؤجر لا على المستأجر طوال مدة الإجارة
توكيل المستأجر بتأمين الأصول المنقولة وتجديد التأمين طيلة مدة الايجار ضد كافة المخاطر	يجب أن يكون التأمين تعاونيا إسلامياً لا تجارياً، وأن يتحمله المالك المؤجر وليس المستأجر
فرض غرامة تأخير على العميل في حالة تأخره عن الدفع	إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد فلا يجوز إلزامه أي زيادة على الدين بشرط سابق أو بدون شرط، لأن ذلك ربا محرم
يعتبر العميل المسؤول الوحيد فيما يخص نوعية ومواصفات البضاعة محل عقد المرابحة، ويلتزم بعدم الرجوع على المصرف بخصوص أي عيب أو خلل في هذه السلع	تقع مسؤولية التلف قبل التسليم على المأمور، وتبعة الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم، وتوافرت شروط البيع وانتفت موانعه
يلتزم العميل بتأمين السلع محل العقد (المرابحة) ضد كافة المخاطر مع إعطاء المصرف الحق في ان يحل محله في قبض أي تعويضات في حالة حدوث أي حادث	التأمين على سلعة المرابحة مسؤولية المؤسسة في مرحلة التملك، وتقوم بهذا الإجراء على حسابها باعتبارها مالكة للسلعة وتتحمل المخاطر المترتبة على ذلك

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على:

- مجمع الفقه الإسلامي الدولي: القرار رقم 110(12/4) المتعلق بالإجارة المنتهية بالتمليك، الدورة الثانية عشرة، الرياض-السعودية، من 25 جمادى الآخرة 1421هـ إلى غرة رجب 1421هـ (23-28 سبتمبر 2000م)؛
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي: القرار رقم 133 (14/7) المتعلق بمشكلة المتأخرات في المؤسسات المالية الإسلامية، الدورة الرابعة عشرة، الدوحة-دولة قطر، 8 - 13 ذو القعدة 1423هـ، الموافق 11 – 16 كانون الثاني (يناير) 2003م؛
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي: القرار رقم: 40 - 41 (5/2 و 5/3) المتعلق الوفاء بالوعد والمرابحة للآمر بالشراء، الدورة الخامسة، الكويت-دولة الكويت، من 1- 6 جمادى الأولى 1409 الموافق ل 10 – 15 كانون الأول (ديسمبر) 1988م؛
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعيار الشرعي رقم (8) المتعلق بالمرابحة

نستطيع القول بأن بنك البركة الجزائري نجح إلى حد ما في إدارة مخاطر صيغه التمويلية بصفة عامة. لكنه يعاني من نقص كبير في أدوات إدارة مخاطر صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي ينبغي على المصرف العمل على سد هذا النقص من خلال تطبيق مخرجات الهندسة المالية الإسلامية وتطوير منتجات اخرى لإدارة مخاطره بشكل أحسن، ونعتقد بأن أفضل سياسة لإدارة مخاطر المصرف هي سياسة التنويع، وبالتالي فالمصرف مطالب بإعادة النظر في اعتماده الكبير على صيغ البيوع، بمعنى الخروج عن عالم المرابحات والدخول في عالم الأسواق والاستثمار الحقيقي، وكما قلنا آنفا فإن الأزمة المالية العالمية أثبتت فشل الادوات المصرفية القائمة على الربح الثابت المضمون، ومن هنا ينبغي على المصرف التعديل في بعض الاجراءات التي يعتمدها حتى تصبح مطابقة لمبدا المشاركة في الربح والخسارة، لأن هذا المبدأ هو الطريق الوحيد الذي يمكن المصرف من تحقيق الأرباح بأمان.

الخلاصة: تواجه المصارف الإسلامية نوعين من المخاطر، النوع الاول تشترك فيه مع نظيرتها التقليدية. أما النوع الثاني والذي يتعلق بصيغ التمويل فهو يواجه المصارف الإسلامية دون غيرها، مما دفع هذه الأخيرة إلى الاستعانة بالهندسة المالية لابتكار الحلول وتطوير المنتجات المالية القادرة على إدارة مخاطر صيغها التمويلية بشكل أفضل.

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق لمختلف المخاطر التي تواجه صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية، لهذا قمنا بالاستعانة بمنهج دراسة الحالة، للوقوف على آليه إدارة مخاطر صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري، وبعد التحليل والمناقشة خرجنا بمجموعة من النتائج نذكر أهمهما فيما يلي:

- تتمثل مخاطر صيغ التمويل الإسلامي في مخاطر الأدوات التمويلية القائمة على الملكية والمديونية؛
- تساهم الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري. لكن هذه المساهمة تقتصر فقط على صيغ البيوع مثل المرابحة والإجارة، بينما تقل الحلول المطبقة في إدارة مخاطر المشاركة وتنعدم في مجال المضاربة؛
- سياسة إدارة المخاطر ببنك البركة فعالة في إدارة مخاطر صيغ البيوع وغير فعالة في إدارة مخاطر صيغ التمويل القائمة على الملكية؛
- بعض الاجراءات التي يعتمدها المصرف في إدارة مخاطره تخالف مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

وبناءً على ما سبق، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ينبغي على المصرف التعديل في بعض الاجراءات التي يعتمدها في إدارة المخاطر حتى تصبح مطابقة لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة؛
- الحرص على تكوين الموظفين ببرامج تكوينية تتعلق بإدارة مخاطر صيغ التمويل وفلسفة العمل المصرفي الإسلامي؛
- المتابعة الجيدة للتمويلات الممنوحة للعملاء ووضعيتهم المالية بصفة دائمة ومستمرة، حتى يتمكن المصرف من اتخاذ الإجراءات اللازمة قبل وقوع العميل في حالة الإعسار والتوقف عن لتسديد؛
- الخروج عن عالم المرابحات والدخول في عالم الأسواق والاستثمار الحقيقي؛
- ينبغي على المصرف العمل على سد النقص الموجود في أدوات إدارة مخاطر صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة من خلال تطبيق مخرجات الهندسة المالية الإسلامية وتطوير منتجات اخرى لإدارة مخاطره بشكل أحسن؛
- نرجو من المصارف المركزية أن تتدخل بفاعلية لمراقبة عمليات التورق، والتأكد من سلامته من الناحية الشرعية، وكما نأمل أن يتم ضبط صيغتي المرابحة والتورق من خلال وضع سقوف محددة ومعينة لهما.

الهوامش والمراجع:

[1] The Financial Services Roundtable: Guiding Principles in Risk Management for U.S Commercial Banks (A Report of the Subcommittee and Working Group on Risk Management Principles), June 1999, p: 5.

[2] بلعزوز بن علي: استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد: 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2009، ص ص: 335، 336.

[3] نوال بوعكاز: حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2011، ص ص: 84، 85.

[4] نوال بوعكاز، مرجع سابق، ص ص: 87، 88.

[5] عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري: مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة-السعودية، 2005، ص: 137.

[6] أحمد سليمان خصاونة: المصارف الإسلامية، عالم الكتب الجديدة، ط1، عمان-الأردن، 2008، ص ص: 149، 150.

[7] عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مرجع سابق، ص: 141.

[8] فضل عبد الكريم محمد: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، تاريخ التصفح: 2016/05/11، الرابط: http://www.imtithal.com/uploaded/media/research/2hf24llqcao0g8g4g0.pdf

[9] فاطمة بن الناصر: تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2009/2008، ص: 93.

[10] Tariqullah Khan & Habib Ahmed: Risk Management (An Analysis of Issues in Islamic Financial Industry), Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah-KSA, First Edition, 2001, P: 55.

[11] أحمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص ص: 152، 153.

[12] فاطمة بن الناصر، مرجع سابق، ص: 93.

[13] ماجد محمد فهاد تربان: المصارف الإسلامية (التحديات والفرص)، ط1، دار الواضح، دبي-الإمارات، 2014، ص: 190.

[14] عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مرجع سابق، ص: 133.

[15] إلياس عبد الله أبو الهيجاء: تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية (دراسة حالة الأردن)، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، اربد-الأردن، 2007، ص: 146.

[16] عادل بن عبد الرحمن بوقري، مرجع سابق، ص: 135.

[17] فاطمة بن الناصر، مرجع سابق، ص: 94.

[18] محمد نور علي عبد الله: تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية (بين النظرية والتطبيق)، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، العدد: 195، مكة المكرمة-السعودية، 2002، ص: 59.

[19] حمزة عبد الكريم حماد: المخاطر الأخلاقية في المضاربة التي تجريها المصارف الإسلامية وكيفية معالجتها، مجلة أحكام علوم الشريعة، العدد:01، 2012، ص: 24.

[20] Finnerty, J. D: Financial Engineering in Corporate Finance (An Overview)," Financial Management", vol: 17, no: 4, 1988, pp: 14-33.

[21] عبد الكريم قندوز: صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2007/2006، ص: 113.

[22] عبد الرحيم عبد الرحمان الساعاتي: نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد II، جدة-السعودية، 1999، ص: 55.

[23] صليحة فلاق: الهندسة المالية كآلية لإدارة بعض مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، الاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، العدد الأول، المجلد الثالث، كوالالمبور-ماليزيا، يونيو2012، ص ص: 106، 107.

[24] رواه مسلم وأحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه.

[25] سامي بن إبراهيم السويلم: صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي)، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة، الكويت، 2004، ص: 12.

[26] فتح الرحمن علي صالح: أدوات سوق النقد الإسلامي، تاريخ التصفح: 2016/02/13، الرابط: http://iefpedia.com/arab/?p=7798

27 سامي بن إبراهيم السويلم: صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي)، مرجع سابق، ص: 13.

[28] أحمد الشرباصي: المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، بيروت-لبنان، 1981، ص: 190.

[29] ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة-مصر، 1981، ص ص: 3233، 3234.

[30] عبد السلام إسماعيل أوناغن: المبادئ الأساسية للتأمين التكافلي وتأصيلها الشرعي، مؤتمر التأمين التعاوني (أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه)، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، 11-13 أفريل 2010، ص: 19.

[31] محمد أبو زهرة: الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، 1976، ص: 258.

[32] محمد البلتاجي: الضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي، تاريخ التصفح: 2015/12/22، الرابط: http://www.beltagi.com/ar/?p=31

[33] سامي بن إبراهيم السويلم: صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي)، مرجع سابق، ص: 24.

[34] عبد العظيم بن بدوي الخلفي: الوجيز في فقه السنة والكتاب العزيز، ط3، المنصورة-مصر، 2001، ص: 341.

[35] Ahmed Chakir, Ali kafou: L'ingénierie financière islamique (entre les contraintes de développement et les risques de dérive), Conférence internationale sur les produits et applications innovation et l'ingénierie financière (entre l'industrie financière traditionnelle et islamique), Université Ferhat Abbas, Sétif- Algérie, 5 et 6 mai 2014, p: 5.

[36] فاطمة بن ناصر، مرجع سابق، ص: 159.

إشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية

- مقاربة ميدانية تحليلية

The problematic of sustainable development of the Fisheries sector in an empirical and analytical approach -Coastal Areas in Algeria

نذير غانية
جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي،الجزائر
salah.guedri1@gmail.com

صلاح الدين قدري
جامعة الشيخ العربي التبسي ، تبسة، الجزائر
nadhir-ghania@univ-eloued.dz

ملخص:

بعد أن أصبح قطاعا استراتيجيا، حظي قطاع الصيد البحري باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية في الجزائر، إلا أنه بالرغم من الجهود المبذولة لإسقاط أبعاد التنمية المستدامة عليه إلا أن الواقع يبين أن الوضعية السوسيواقتصادية للصيادين في تدهور مستمر مع الارتفاع المستمر لأسعار الموارد الصيدية من جهة، مع تدهور المخزون السمكي من جهة أخرى. فـــي هـــذا الإطار تحاول هذه الورقة البحثية، عن طريق دراسة تحليلية وميدانية، إلى تسليط الضوء على أهم الاختلالات الهيكلية الكامنة في قطاع الصيد البحري وبحث السبل اللازمة لتجاوز هذه الاختلالات.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الصيد البحري، الأقاليم الساحلية، الصياد، المستهلك، الجزائر.

Abstract:

After becoming a strategic sector, fishing sector received special attention by the public authorities in Algeria, however, that in spite of efforts to bring down the dimensions of sustainable development by the reality shows that the socioeconomics situation for fishermen continues to deteriorate with the constant rise in the prices of halieutic resources the one hand, with the deterioration of fish stocks on the other. In this context, this paper is trying, through analytical and field study, to highlight the most important underlying structural imbalances in the fishing sector and discuss ways to overcome these imbalances.

Key Words: Sustainable development, fishing, coastal areas, fisherman, consumer, Algeria.

تمهيد:

تظم الجزائر شريطا ساحليا يقدر بـــ 1280 كلم، ومساحة بحرية خاضعة للقضاء الـــوطني مخصصـــة للصـــيد البحري تقدر بـــ 9،5 مليون هكتار ضمن البحر الأبيض المتوسط، منها 15% خاصة بالجياب (chalutages)، وتقـــدر احتياطي الموارد الصيدية البحرية في الجزائر بـــ 500000 طن، كما أن الساحل الجزائري يحتـــوي علـــى احتيـــاطي كبير من المرجان الأحمر والإسفنج، وأكثر من 600 نوع من الطحالب التي يمكن اســـتخدامها فـــي مجـــالات عديـــدة كالزراعة والصناعة والأدوية، إضافة إلى المخزون الهائل من الثروة السمكية والمقدر بأكثر مـــن 194نـــوع، ويعتبـــر القطاع السمكي من القطاعات الهامة والحيوية للاقتصاد الوطني من حيث القدرة على المساهمة في توفير الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالإضافة إلى الموارد البحرية، تحتوي الجزائر أيضا على حوالي 100000 هكتـــار مـــن مسطحات المياه الطبيعية والاصطناعية الصالحة لتطوير أنشطة تربية الأحياء المائية والمصايد الداخلية، ومع ذلك فـــإن تثمين كل هذه الموارد تعتمد على وسائل الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج، وعلى الإطـــار التشـــريعي والمؤسســـي لاستغلالها بطريقة مستدامة. وسعيا منها لبناء اقتصاد متنوع وقوي، سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى اســـتغلال البحر وموارده لتحقيق هذا المبتغى في الأقاليم الساحلية وفي الجزائر ككل.

بناءا على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: **إلى أي مدى ساهم قطاع الصيد البحري في التنمية المســـتدامة للأقاليم الساحلية الجزائرية؟**

وكإجابة مسبقة على التساؤل الرئيسي يمكن أن نقدم الفرضية التالية: إن غياب دراسات ميدانية سوسيواقتصـــادية إضافة إلى عدم التحكم في الجانب البيواقتصادي لقطاع الصيد البحري أدى إلى عدم الوصول إلى المعادلة التـــي توفـــق بين مصالح كل من المنتج والمستهلك من جهة، وبين مصالح الموارد الصيدية والنظام الايكولوجي من جهـــة أخـــرى، وبالتالي التأثير سلبا على التنمية المستدامة للقطاع.

منهج وأدوات البحث: اعتمدنا في دراستنا على تحليل كمي للمعطيات المتاحة على المستوى الوطني (وزارة الفلاحـــة والتنمية الريفية والصيد البحري، الديوان الوطني للإحصاء)، إضافة إلى توزيع استبيان على 45 قارب صـــيد حرفـــي، وذلك خلال الفترة الممتدة من شهر جوان إلى شهر أوت 2015 ، إضافة إلى الاعتماد علـــى بعـــض نتـــائج الدراســـة الاقتصادية الاجتماعية لقطاع الصيد البحري في 14 ولاية ساحلية، والتي قامت بها وزارة الفلاحـــة والتنميـــة الريفيـــة والصيد البحري، خلال الفترة الممتدة من أفريل 2013 إلى جوان 2013، ولقد تم اعتماد المنهج الوصـــفي التحليلـــي، التاريخي عند التطرق للجوانب النظرية، والتاريخية لقطاع الصيد البحري في الجزائر؛ ولقـــد أنجـــز هـــذا العمـــل بالاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية والأجنبية من خلال الاستعانة المجـــلات، مواقـــع الأنترنيـــت، بالإضافة إلى أوراق العمل والدراسات العلمية.

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى نجاعة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدام لقطـــاع الصـــيد لبحري، وهذا في ظل غياب المقاربة الميدانية وعدم مراعاة الجانب البيواقتصادي للقطـــاع. وبالتـــالي توجيـــه التـــدخل العمومي في هذا المجال عن طريق إبراز العلاقة بين الركائز الثلاثة الرئيسية لهذا القطـــاع والمتمثلـــة فـــي: الصـــياد، المستهلك والنظام الايكولوجي البحري بصفة عامة.

I. **نتائج وتحليل:** إن البحث على المعادلة التي تعمل على التوفيق بين المنتج، المستهلك والثروة السمكية تعتبر أساس بناء أي إستراتيجية للتسيير المستدام لقطاع الصيد البحري في الجزائر، والشكل الموالي يبن التفاعل بين النقاط الأساسية للتسيير المستدام لقطاع الصيد البحري في الجزائر.

الشكل رقم1: **النقاط الأساسية للتسيير المستدام لقطاع الصيد البحري في الجزائر.**

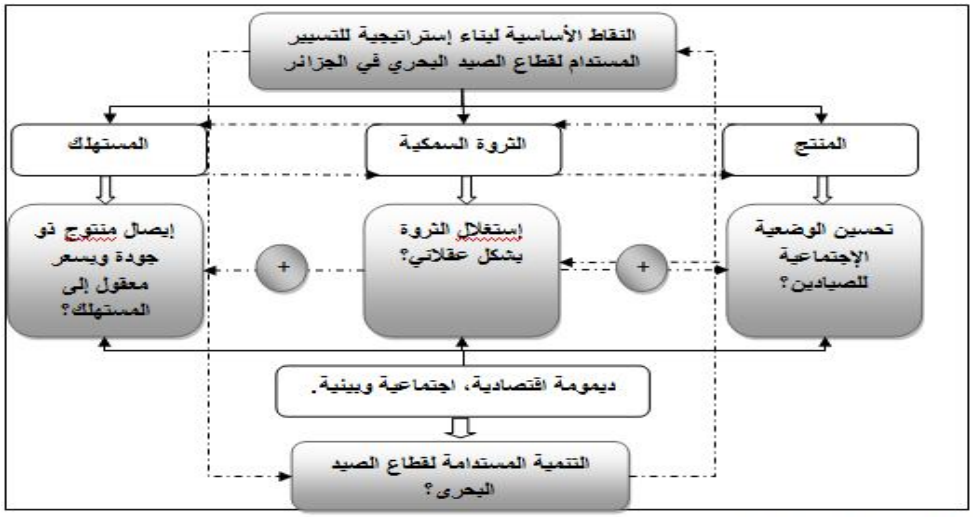

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على:

Le plan Aquapêche, Ministère de la pêche et des ressources halieutiques, 2014 ;
Chakour Saïd Chaouki, **Appui à la formulation de la stratégie nationale de développement de la pêche et de l'aquaculture 2015/2020**, Rapport du FAO, Projet PNUD-FAO, 2015.

ولتحقيق النتائج المبينة في الشكل أعلاه سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى صياغة المعادلة التي تحقق التوازن بين مختلف هذه المتغيرات عن طريق زيادة الاستثمار "ضخ وحدات صيد جديدة"، وفي ما يلي سنحاول تقييم هذا التوجه وأثره على الأهداف المرجوة.

1- أثر تطور أسطول الصيد البحري والإنتاج الصيدي على مردودية قوارب الصيد في الجزائر.

لتقييم السياسة الاستثمارية لقطاع الصيد البحري والموارد الصيدية في الجزائر وأثرها على التنمية المستدامة على القطاع، يمكن استخدام مؤشر تطور مردودية قوارب صيد.

1.1. تركيبة قاعدة البيانات.

أولا: أسطول الصيد N في السنة: ويتمثل في إجمالي وحدات الصيد المسجلة، حيث يعكس بالدرجة الأولى حجم الاستثمارات القائمة، هذه الأخيرة التي تمثل حجر الزاوية وأهم أدوات تنمية القطاع[1]، ويقوم هذا الأسطول بقنص أو استخراج الموارد البيولوجية التي تعيش في ماء البحر "وهذا ما يطلق عليه عملية الصيد"[2].

ثانيا: عدد خرجات أسطول الصيد في السنة F: سنعتمد في دراستنا على الاستبيان الاقتصادي الاجتماعي الذي قامت به وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية خلال الفترة 20ماي-20جويلية 2013، وتبين أن متوسط عدد الخرجات في الأسبوع هو 4 خرجات[3]؛ إذا افترضنا أن عدد الأسابيع في الشهر هو "4"، يصبح عدد الخرجات بالنسبة لقارب الصيد في السنة كما يلي:

$$(01): F = (4.4).12 = 192$$

ثالثا: جهد الصيد E: إن جهد الصيد يقع في صلب موضوع اقتصاد وتسيير مصايد الأسماك[4]؛ ويتمثل في عدد الخرجات التي يقوم بها إجمالي الأسطول المسجل في السنة، كما هو موضح بالمعادلة التالية:[5]

$$(02): E = H(F, N) = F.N$$

رابعا: الإنتاج الصيدي السنوي P_{ro}: وهو عبارة عن حجم الموارد المصطادة نتيجة ممارسة عملية الصيد خلال فترة معينة[6]، والمصيد له علاقة مباشرة بجهد الصيد وحجم المخزون[7].

خامسا: مردودية وحدات الصيد R_{dt}: تتمثل في حجم المصيد لكل قارب صيد في الخرجة الواحدة، والمردودية في قطاع الصيد البحري تختلف عنها في القطاع الصناعي، حيث تعظيمها يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الأسطول من

جهة وعلى المستوى البيولوجي الأمثل للثروة السمكية من جهة أخرى[8]؛ ونستطيع في هذه الحالة استخدام مؤشر تطور مردودية قوارب الصيد، كما يلي:

$$(03): R_{dt} = F(E, P_{ro}) = P_{ro} / E$$

ويمكن توضيح أثر الاستثمارات على التنمية المستدامة لقطاعي السياحة الجزائر بالاعتماد على العلاقة بين متغيرين أساسين والمتمثلان في حجم الاستثمار "انطلاقا من أسطول وجهد الصيد" من جهة، ومردودية وحدات الصيد من جهة أخرى.

2.1. أثر الاستثمار على أداء القطاع. سنحاول في ما يلي الاجابة على التساؤل التالي: هل يتسبب زيادة الاستثمار عن طريق زيادة جهد الصيد بالضرورة في زيادة الإنتاج الصيدي؟ والجدول الموالي يبين نتائج مختلف الحسابات ومعالجة قاعدة البيانات المتاحة.

أولا: إعادة تشكيل قاعدة البيانات المعالجة.

الجدول رقم 1: **نتائج معالجة قاعدة البيانات.**

العملية	-	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
(1)	**N**	-	1495	1533	1712	1817	2078	2351	2301
(2)	**F**	**خرجة**	192	192	192	192	192	192	192
(3)=(1)* (2)	**E**	**خرجة**	287040	294336	328704	348864	398976	451392	441792
(4)	**P_{ro}**	**طن**	113157	133623	134320	141528	137108	139459	157021
(5)= (3) /(4)	**R_{dt}**	**طن/ خرجة**	0.394	0.453	0.408	0.405	0.343	0.308	0.355
العملية	**-**	**الوحدة**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
(1)	**N**	-	2443	2641	2480	2563	2758	2780	2624
(2)	**F**	**خرجة**	192	192	192	192	192	192	192
(3)=(1)* (2)	**E**	**خرجة**	469056	507072	476160	492096	529536	533760	503808
(4)	**P_{ro}**	**طن**	148842	142035	130120	95168	104008	108207	102220
(5)= (3) /(4)	**R_{dt}**	**طن/ خرجة**	0.317	0.280	0.273	0.193	0.196	0.202	0.202

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية وبيانات من وزارة الفلاحة، التنمية الريفية والصيد البحري.

حاولنا في الجدول أعلاه تلخيص نتائج معالجة قاعدة البيانات انطلاقا من مختلف الحسابات، ويتبين لنا من الجدول المد المتصاعد لجهد الصيد في الجزائر، حيث ارتفع من 287040 خرجة سنة 2000 إلى 503808 خرجة سنة 2013، أي بنسبة زيادة تقدر بـ (75.51%). وفي المقابل نجد الإنتاج الصيدي المتذبذب، حيث وصل إلى 102220 طن سنة 2013 بعد أن كان 113157 طن سنة 2000، أي بمعدل نمو سالب قدر بـ (-10.69%)، الأمر الذي أثر على مردودية قارب الصيد الواحد.

ثانيا: نمذجة تطور مردودية وحدات الصيد في الجزائر.

الشكل رقم 2: **اتجاه التطور الخطي ونمذجة تطور مردودية وحدات الصيد في الجزائر بالنسبة للزمن في الجزائر للفترة(2000-2013). الوحدة(طن/خرجة)**

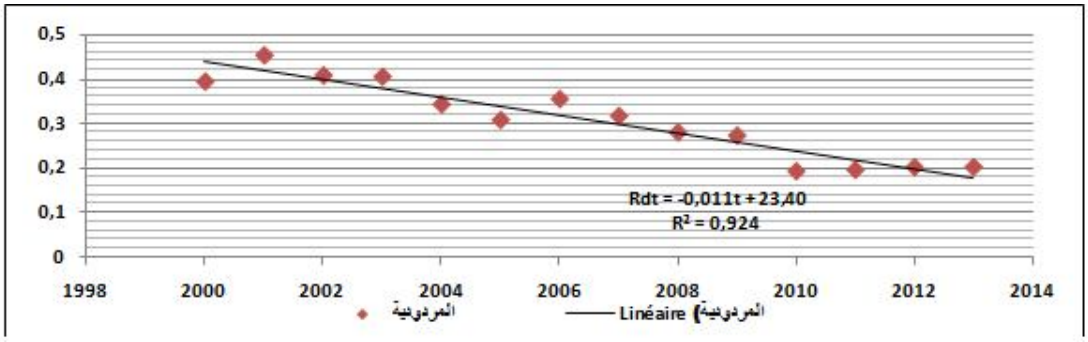

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على بيانات من وزارة الفلاحة، التنمية الريفية والصيد البحري، معالجة بـــ EXEL

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه أن متوسط مردودية قارب الصيد في الجزائر في تناقص مستمر، حيث أن ميل اتجاه التطور الخطي سلبي (-0.011)، ومعامل التحديد R^2 =0.924، الأمر الذي يجعل من الانحدار الخطي لمردودية قوارب الصيد ممثل "représentative"، هذه النتائج الأولية تبين عدم فعالية السياسة الاستثمارية وأنه لا تقابلها استجابة بالنسبة لمردودية وحدات الصيد، الأمر الذي يطرح إشكالية السياسة الاستثمارية لهذا القطاع في الجزائر؟، وعليه فإن صانعي القرار تجاهلوا خصوصيات الموارد الصيدية ومكانتها باعتبارها "مواد مشتركة"[9،10]، وأن تجاوز المستوى البيولوجي الأمثل سيؤدي إلى إنتاج متناقص في المستقبل [11،12،13].

2. **محاولة تفسير انخفاض مردودية قوارب الصيد في الجزائر:** إن تفسير انخفاض مردودية أسطول الصيد الناتج عن الانخفاض النسبي لإنتاج السمك بالجزائر يقوم على تحليل مختلف محددات الإنتاج المتمثلة في العوامل الطبيعية الحيوية والعوامل التقنية الخاصة بأدوات الصيد واليد العاملة.

1.2. **الصعوبات المرتبطة باليد العاملة:** حيث أن مستوى تكوين الصيادين يسمح باستخدام أدوات وتقنيات صيد متطورة، وبالتالي زيادة الإنتاج. والشكل الموالي يبين نسبة الصيادين الذين تبحثون على تكوين في مجال الصيد البحري.

الشكل رقم 3: **نسبة الصيادين الذين يبحثون على تكوين في مجال الصيد البحري.**

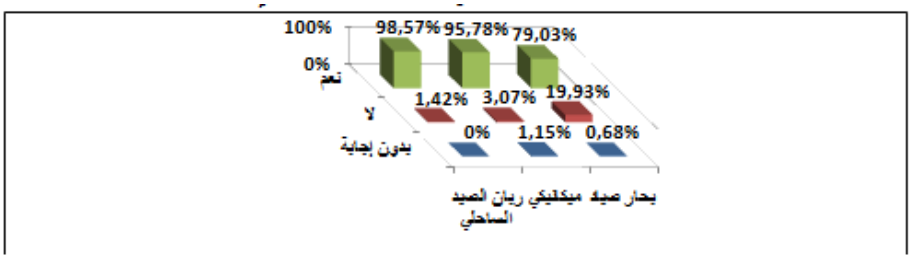

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على الدراسة الاقتصادية الاجتماعية لوزارة الفلاحة، التنمية الريفية والصيد البحري، 2013.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أغلبية المسجلين البحريين يرغبون في الحصول على تكوين في مجال الصيد البحري، خاصة بالنسبة لفئة ربان الصيد الساحلي، حيث وصلت النسبة فيها إلى 98.57%، في حين أنها كانت 95.78% و79.03% بالنسبة لفئتي الميكانيكيين والبحارة الصيادين على التوالي. وحسب دراستنا الميدانية* تبين أن التكوين في مجال الصيد البحري يرتكز فقط على الجانب الكمي، وهذا على حساب نوعية التكوين، الأمر الذي أثر على

* نتائج مقابلة ميدانية مع مجموعة من الصيادين من ولايات ساحلية مختلفة(جيجل، عنابة، سكيكدة، وهران، تلمسان، الطارف)، وذلك خلال الصالون الدولي الخامس للصيد البحري، 2013.

سيرورة وحدة الصيد وإنتاجيتها من جهة وعدم قدرة هؤلاء البحارة على استخدام معدات ووسائل صيد متطورة في حال توفرها من جهة أخرى، وعليه فإن مسؤولية البحارة الصيادين عن الضعف في إنتاج السمك بالجزائر تبقى مطروحة، حيث أن التكوين هو الطريق الأنجع لعصرنة القطاع، وعليه فالقطاع بحاجة إلى يد عاملة كفؤة وإلى مختلف التربصات لإدماج كل المستجدات والتقنيات والتكنولوجيات لجعل منظومة التكوين في قطاع الصيد البحري أكثر تجاوبا مع احتياجات المهنيين ومتطلبات الميدان.

هذه النتائج تكشف عن نقطتين رئيسيتين؛ الأولى هي غياب المقاربة التشاركية "Une Approche Participative" مع " ناس البحر" في عملية اتخاذ القرار، والثانية تتمثل في ضرورة الاستثمار في الإنسان كما يطالب بذلك الصيادين.

2.2. **الاستغلال المفرط والتلوث:** حيث يعتبر الصيد المفرط والتلوث حسب مجتمع الصيادين من أهم أسباب تدهور المردود السمكي، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 04: **أسباب تدهور المردود السمكي حسب أراء الصيادين.**

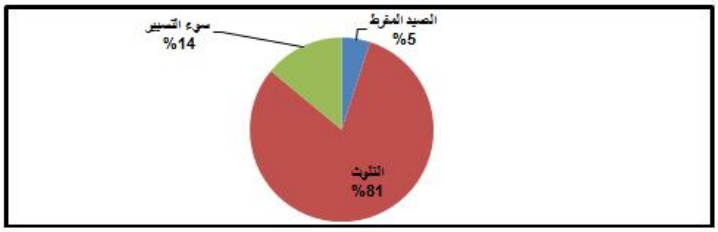

Source: Guedri Salah Eddine and Chakour Said Chaouki, **Investment and Sustainable Development of the Fisheries Sector in Algeria in the Absence of Pluridisciplinary Approaches: Results of a Prospective Approach,** revue sciences économiques et sciences des gestion, Vol 8, N15, Université de M'sila, juin 2016, p14.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن 81% من المستجوبين اعتبروا أن التلوث هو أهم أسباب تدهور المردود السمكي بالجزائر، في حين أن 5% فقط يرجعونه إلى الصيد المفرط، وعليه فالتلوث من النفايات المنزلية (قارورات، أكياس بلاستيكية...) غير القابلة للتحلل طبيعيا، بالإضافة إلى الخطر الذي تشكله الشباك المفقودة في البحر، إذ تتحول إلى فخاخ، تعتبر أول منافس للصيادين في البحر، حيث أن التلوث بمختلف أنواعه يؤدي إلى انخفاض المستوى البيولوجي الأمثل، وفي ظل جهد الصيد المتزايد "أو حتى الثابت" سوف نصل إلى مرحلة الاستغلال المفرط، وبالتالي تدهور المخزون السمكي.

3.2. **الصعوبات المرتبطة بمعدات الصيد وانعكاساتها على إنتاج السمك بالجزائر.** إن مستوى تطور أدوات وتقنيات الصيد المستعملة في الجزائر لازال محدودا، إذ غالبا ما يتم الاعتماد على وسائل صيد تعاني من ضعف مستواها التقني وبشكل لا يسمح باستغلال كل الاحتياطي السمكي الموجود بالأعماق الوعرة، وفي هذا الإطار نجد أنه هناك خلل في السياسة الاستثمارية للقطاع، حيث يتم استخدام جزء معتبر من مردودية قطاع الصيد البحري في الجزائر في تدعيم قدرات قطاعات أخرى[14]. حيث نجد أنه التكاليف لا تؤخذ بعين الاعتبار "خاصة الإهتلاكات" في مؤسسات الصيد البحري في الجزائر، الأمر الذي أثر على قدرة قوارب الصيد على استغلال مصايد جديدة وبعيدة نوعا ما، لكن في حال تدعيم قدرات وحدة الصيد عن طريق رفع جزء"نسبة" من العوائد الصيدية إلى رأسمال المؤسسة لتستخدم في تجديد وعصرنة قوارب ومعدات الصيد، الأمر الذي يسمح لهم بالصيد في أماكن أخرى بعيدة نوعا ما، هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تحسن مردودية قوارب الصيد. وفي هذا الإطار نجد أن نجاح عملية التجديد التكنولوجي في تحسين مستوى الإنتاج يبقى رهين التكوين والتدريب بالدرجة الأولى[15]. كذلك نجد في هذا الإطار أنه بعد الاستقلال وصل الإنتاج(بالنسبة للسردين) إلى 20000 طن، واليوم وصل إلى حوالي 70000 طن، أي أنه تضاعف بحوالي أربع مرات، في حين نجد الاستهلاك الذي تضاعف بحوالي 10 مرات (بسبب تضاعف عدد السكان)[16] ، الأمر الذي

يخلق عدم توافق بين العرض والطلب، ويمكن اعتبار هذا أحد أسباب الندرة (أو الانطباع بالندرة بالنسبة للتطور التاريخي)، كذلك بالنسبة لأسطول الصيد الذي تضاعف تقريبا، مما أثر على حجم المصيد بالنسبة لكل قارب.

وبالتالي فإن غياب مقاربة تشاركية بين مختلف الفاعلين في القطاع ومقاربة متعددة التخصصات، هي أهم أسباب النتائج المبينة أعلاه. وعليه، فإن قطاع الصيد البحري في الجزائر اليوم ليس بحاجة إلى استثمارات إضافية في قوارب الصيد، لكنه يحتاج إلى الاستثمار في رأس المال البشري"التكوين، vulgarisation"، الاستثمار في البحوث "فهم أفضل من أجل تسيير أفضل"، التجديد بالنسبة للقوارب ومعدات الصيد، أنظمة وتقنيات الصيد، إضافة إلى التنقيب عن مصايد أسماك جديدة واستغلالها.

3. **تطور أسعار السمك في الجزائر:** إن تحليل تطور أسعار السمك بالجزائر ستسمح لنا بالكشف عن إمكانيات القطاع وقدرته على مواجهة الطلب على المنتجات السمكية وتحديد المشاكل المختلفة التي تعترض السير الحسن لهذا النشاط الإنتاجي. عند التطرق لمسألة تطور أسعار السمك في الجزائر خلال الزمن، سوف نحاول أن نأخذ صورة كاملة عن الاتجاه العام لتطور أسعار بعض أنواع السمك في الجزائر، كما هو موضح بالجدول الموالي.

الجدول رقم 2: **تطور أسعار بعض أنواع الأسماك في الجزائر للفترة 2001-فيفري2014.**

	الوحدة	2001	فيفري 2013	جانفي 2014	فيفري 2014	2001- فيفري 2014	فيفري 2013- فيفري2014	جانفي 2014- فيفري 2014
السردين الطازج	كغ	88.16	399.89	397.67	410.78	365.95	2.72	3.30
الجمبري الأحمر Crevette rouge	كغ	607.52	1924.17	1980.23	1967.78	223.90	2.27	0.63-
سمك سلطان ابراهيمrougets	كغ	462.10	1288.93	1247.29	1311.23	183.75	1.73	5.13
اسماك السرير متعددة الألوان pageots	كغ	322.26	1088.58	1038.50	1003.09	211.27	7.85-	3.41-
سمك البياض Merlans	كغ	468.43	1257.63	1223.07	1257.09	168.36	0.04-	2.78

Source: ONS, **Indice des prix a la consommation**, publication N°219, office national des statistiques, Alger, septembre 2014, p05.

تعتبر الثروة السمكية من المصادر الرئيسية للغذاء والبروتين، حيث أنها تشكل حوالي 16% من البروتين الذي يستهلكه الإنسان، وهناك أكثر من 2 مليار شخص يستهلكون البروتين من المنتجات البحرية. وفي هذا الإطار، يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن أسعار الأسماك في الجزائر في تزايد مستمر، خاصة سمك السردين الذي يعتبر السمك الأول بالنسبة للجزائريين (يمثل 84% من إجمالي المنتوج الوطني)، حيث نجد أنه ارتفع من (88.16 دج) سنة 2001 (كمتوسط في السنة) إلى (410.78دج) في فيفري 2014، أي بنسبة زيادة تقدر بـ365.95%، وهي نسبة مرتفعة جدا؛ ونفس الشيء بالنسبة للجمبري الأحمر، سمك سلطان ابراهيم، أسماك السرير متعددة الألوان وسمك البياض التي تضاعفت خلال الفترة 2001- فيفري 2014 بالنسب التالية على التوالي: 223.90%، 183.75%، 211.27% و168.36%، الأمر الذي يدفعنا إلى تحليل تكوين هذه الأسعار على طول سلسلة التسويق للوقوف على الاختلالات المتواجدة ومحاولة اقتراح الحلول اللازمة لذلك.

أ- **تحليل أسعار الإنزال، وتطور إنتاج أسماك السطح الصغيرة[1] "السردين" في الجزائر.**

الشكل الموالي يبين العلاقة بين إنتاج سمك السردين وسعره خلال الفترة (2001-2013):

الشكل رقم 5: العلاقة بين تطور أسعار سمك السردين وإنتاجه في الجزائر (2001-2013)، باعتبار 2001 هي سنة الأساس.

[1]- تم التركيز على أسماك السطح الصغيرة نظرا لأهميتها في اقتصاد الصيد البحري الجزائري، حيث أنها تمثل حوالي 84% من إجمالي الإنتاج الصيدي الوطني. إضافة إلى توفر البيانات التي تسمح بدراسة إشكالية تكون أسعار السمك، ويمكن إسقاط ذلك على باقي المنتجات الصيدية الأخرى.

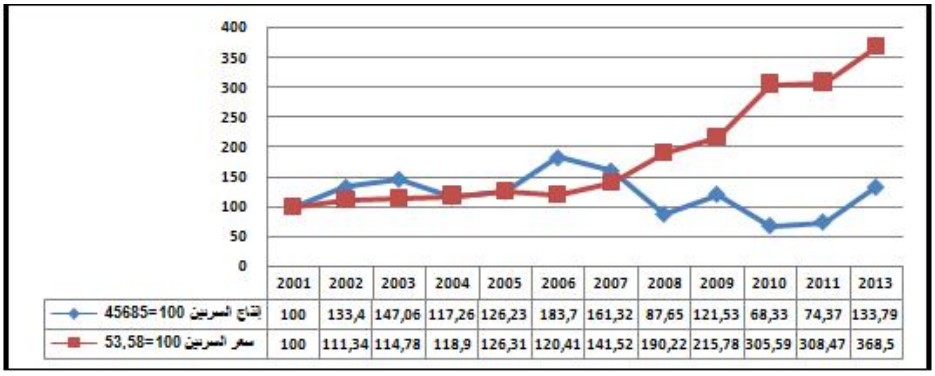

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013
إنتاج السردين 100=45685	100	133,4	147,06	117,26	126,23	183,7	161,32	87,65	121,53	68,33	74,37	133,79
سعر السردين 100=53,58	100	111,34	114,78	118,9	126,31	120,41	141,52	190,22	215,78	305,59	308,47	368,5

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على بيانات من وزارة الفلاحة، التنمية الريفية والصيد البحري.

من الشكل أعلاه يتبين لنا التذبذب في إنتاج سمك السردين والذي يقابله المد المتصاعد لسعره عند الإنزال"سعر الوكيل". هذه الزيادة كانت لها أثار مباشرة على سعر ومستوى استهلاك الفردي، حيث نجد أن السعر يتناسب طرديا مع الإنتاج في الكثير من السنوات، خاصة وأن النهج المحاسبي يعتبر غائب لدى وحدات الصيد في الجزائر، حيث يتحدد السعر غالبا بعوامل أخرى خارجة عن قانون السوق[17]. إضافة إلى ذلك فعند مقارنة أسعار الإنزال مع أسعار بيع المنتوج إلى المستهلك نجد أن الفوارق كبيرة، الأمر الذي يبين أن سعر السمك في المنبع "سعر الوكيل" يساهم بنسبة كبيرة في ارتفاع أسعاره في المصب "سعر الاستهلاك"، وبالتالي التأثير سلبا على مستوى الاستهلاك الفردي. ولمحاولة تقييم سعر السمك في المنبع "سعر الإنتاج"، سنحاول تقدير تكلفة إنتاج أسماك السطح "السردين" في الجزائر، ثم تحليل تكون الأسعار وسلسلة توزيع المنتجات الصيدية، وهذا للوقوف على أسباب هذا الارتفاع الكبير في الأسعار، وتحديد الأطراف المستفيدة من هذا الارتفاع.

ب- تحديد تكلفة انتاج 1 كغ من أسماك السطح الصغيرة "السردين": بناءا على الدراسة الميدانية ومختلف البيانات المتحصل عليها من مختلف المديريات والوزارة الوصية يمكن تقدير تكلفة إنتاج 1 كغ من أسماك السطح الصغيرة كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم 3: **تقدير تكلفة إنتاج 1 كغ من أسماك السطح الصغيرة "السردين".**

الحساب		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)= (1)+ (2)+ (3)+ (4)+ (5)
		الإهتلاك	تكلفة اليد العاملة	تكلفة التسويق "حصة الوكيل"	تكلفة الوقود	تكاليف أخرى"" حقوق استغلال المخزن، حقوق التطهير ...الخ"	**إجمالي تكاليف الإنتاج في الخرجة.**
(1)	دج/خرجة	7537.398	92008.92	8153.19	2000	1444.65	991287.23
(2)=متوسط الانتاج	كغ/خرجة	1030	1030	1030	1030	1030	1030
(3)= (1)/ (2)	دج/كغ	7.32	89.32	7.91	1.94	1.40	**107.89**
النسب المئوية لـ (3)	**(%)**	%6.78	%82.78	%7.33	%1.79	%1.29	**%100**

Source: Guedri Salah Eddine and Chakour Saïd Chaouki, **Fish trade and the constitution of its prices in Algeria: An empirical approach**, International Journal of Development Research, Vol. 05, Issue, 04, pp 4211-4215.

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن تكلفة إنتاج 1 كغ من سمك السردين يقدر بحوالي 107.89 دج، وعند مقارنته بسعر السمك عند الإنزال في المتوسط لسنة 2013 والذي يقدر بـ "206.93 دج"، فإننا نجد أن هناك زيادة تقدر بحوالي 86% مقارنة بتكلفة الإنتاج، وهي نسبة مرتفعة، هذا ما يبين أن ارتفاع السعر في المنبع يؤثر بنسبة كبيرة على سعر الاستهلاك النهائي. وهذه النتيجة تساعد على توجيه التدخل العمومي في مجال تنظيم نشاط الصيد وتحديد أدوات الرقابة وتنظيم سوق السمك في الجزائر، خاصة بالنسبة لنشاط للوكيل. وعند مقارنة تكلفة الإنتاج وسعر الإنزال بثمن بيع المنتوج للمستهلك، الذي يتراوح من 300 إلى 500 دج، نجد أن الفارق كبير جدا. كل هذه النتائج تدفعنا لتحليل قنوات تسويق الموارد الصيدية وتحديد الأطراف الأكثر استفادة من هذا الارتفاع في السعر. و يمكن أن نميز بين ثلاث سلاسل رئيسية لتوزيع السمك في الجزائر.

أولا: السلسلة الأولى: تختلف قنوات التسويق في الجزائر من منطقة لأخرى، لكن تعتبر السلسلة الطويلة أهم قناة لتوزيع المنتجات الصيدية في الجزائر، وتميز هذه السلسلة المناطق ذات الإنتاج المتوفر وبشكل منتظم، وهناك أربعة متدخلين في هذه السلسلة خلفا "للريس"[18]. ويمكن إيجازها في لشكل الموالي:

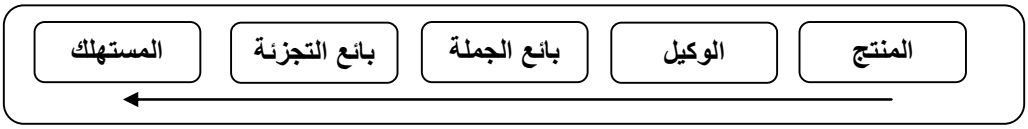

ثانيا: السلسلة الثانية: في هذه الحالة يقوم الصيادون(الريس أو أحد أفراد الطاقم)، ببيع منتجاتهم إلى بائع الجملة بدون تدخل الوكيل ليتم بعد ذلك بيعها إلى تجار التجزئة.

ثالثا:السلسلة الثالثة: في عملية تسويق السمك هناك عدة طرق، ومن بين هذه الطرق نجد تسويق منتجات البحر مباشرة من المنتج إلى المستهلك بدون وسيط[19]. في هذا النوع من السلاسل أيضا قد يقوم الصيادين ببيع منتجاتهم مباشرة إلى تجار التجزئة، وهذا النوع ليس هو السائد إلا في بعض ملاجئ الصيد (المهيئة والطبيعية) بالإضافة إلى شواطئ الرسو (les plages d'échouage) [20]، كما يلي:

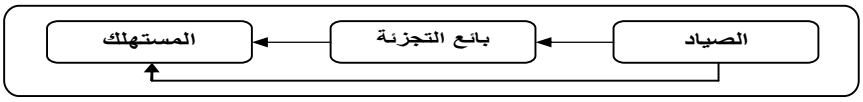

ت- تحليل تكون أسعار منتجات الصيد البحري في الجزائر. إن تكون أسعار السمك يبدأ انطلاقا من السعر الذي يحدده المنتج وصولا إلى سعر الاستهلاك، مرورا بمجموعة من الحلقات (ثلاث حلقات في ظل غياب الوكيل وأربع حلقات في وجود الوكيل)، حيث تكون هناك هوامش ربح وتكاليف ناتجة عن عملية توزيع الأسماك[21]، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار النهائية.

أولا: تحديد السعر من قبل المنتج: في حال تدخل الوكيل يصبح السعر يحدد تقريبا من طرف الوكيل، كما هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل رقم 6: **تحديد سعر السمك من قبل المنتج.**

	حالة تدخل الوكيل	حالة عدم تدخل الوكيل
طريقة الحساب *Méthode de calcul*	$CA=RT$: رقم الأعمال أو الدخل الإجمالي للصيد. Q : الكمية المباعة. RB_M: الدخل الخام للوكيل. RB_P: الدخل الخام للمنتج. PV_M: سعر بيع الوحدة بالنسبة للوكيل. $RB_P = CA - RB_M$ $= (Q.PV_M) - RB_M$	RB_P: الدخل الخام للمنتج. $CA=RT$: رقم الأعمال أو الدخل الإجمالي للصيد. Q :الكمية المباعة. PV_M: سعر بيع الوحدة بالنسبة للوكيل. $RB_P = CA = Q.PV_M$
تكوين الأسعار *Formation du prix*	المنتج P_P: سعر الوحدة للمنتج. الوكيل PV_M P_P PV_M:سعر بيع الوحدة بالنسبة للوكيل.	المنتج P_P: سعر الوحدة للمنتج.
تحديد سعر الوسطاء	تحديد سعر الوسطاء	تحديد سعر الوسطاء

Source: Chakour Saïd-Chaouki, **Economie des pêche et des ressources halieutique-une approche interdisciplinaire pour un développement durable de la pêche en Algérie**, Op.cit, pp221-222

ثانيا: تحديد سعر الوسطاء: إن تكون السعر من قبل الوسطاء يعتبر المرحلة الثانية في تكوين أسعار السمك بعد تحديد سعر المنتج، ويعتمد وسطاء سلسلة التوزيع في تحديد السعر على تكاليف التسويق وهامش الربح. وعموما، يمكن أن نميز بين حالتين لتحديد سعر المنتج، الأولى في حالة تدخل الوكيل، والثانية في حالة عدم تدخل الوكيل، كما هو مبين في الجدول الموالي.

الشكل رقم 7: **طريقة حساب وتكوين أسعار الوسطاء.**

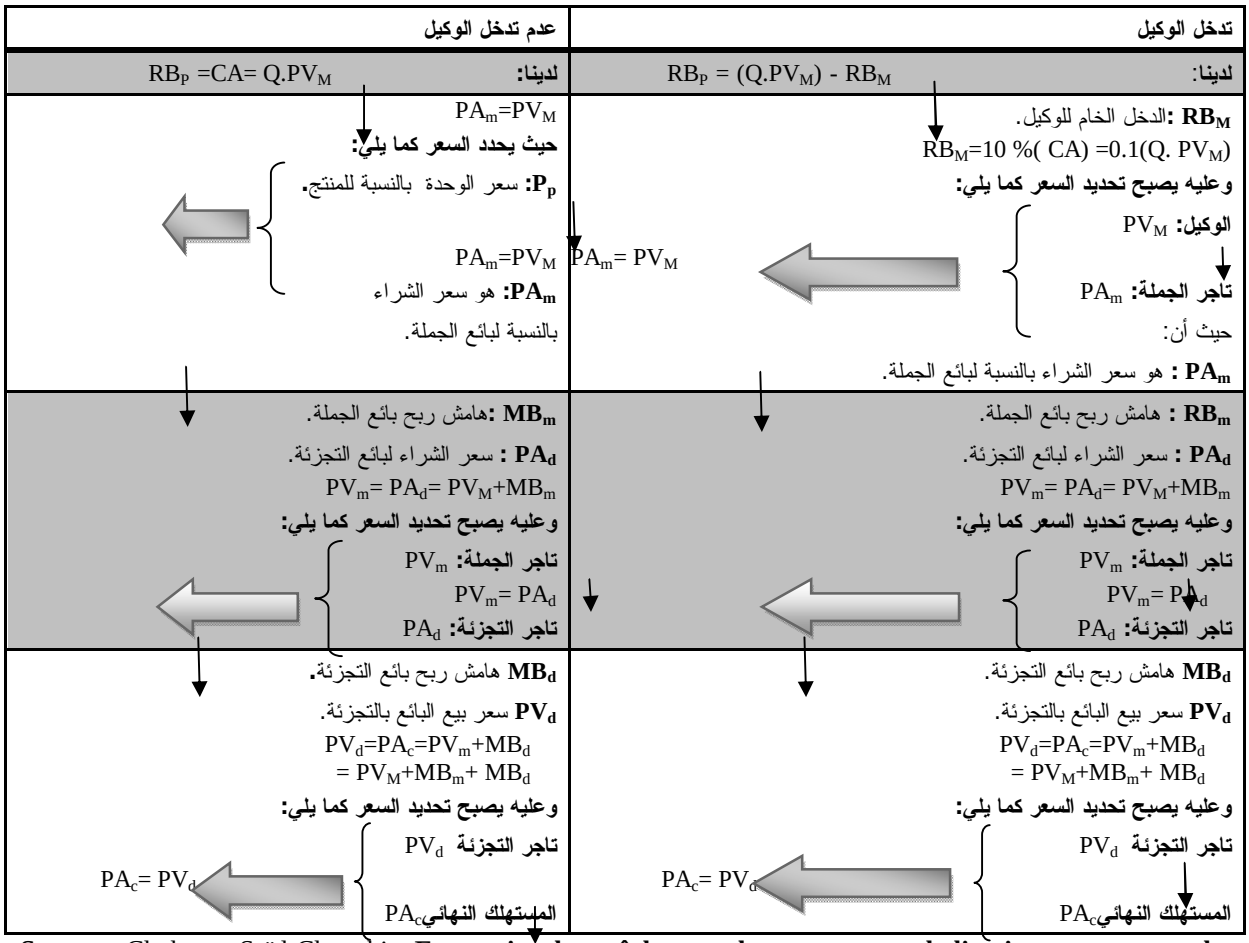

Source: Chakour Saïd-Chaouki, **Economie des pêche et des ressources halieutique-une approche interdisciplinaire pour un développement durable de la pêche en Algérie**, op.cit, pp197-198.

والجدول أعلاه يسمح بفهم أفضل لأداء سوق السمك وكذلك المتدخلين الرئيسيين في هذا السوق، حيث يتبين لنا أن سعر الوسطاء يعتمد في المقام الأول على هامش الربح الذي يحدده كل وسيط " سعر الوسيط(P_i) =سعر المنتج (P_p)+هامش الربح (MB)" من جهة وعلى التكلفة الهامشية من جهة أخرى، وعليه يصبح تحديد سعر الشراء بالنسبة للمستهلك كما يلي:

لدينا:

- **سعر بيع تاجر الجملة PV_m:** $(01): PV_m = PV_M + r_1(.PV_M / 100)$

r_1: تمثل نسبة هامش الربح الذي يأخذه تاجر الجملة.

- **سعر بيع تاجر التجزئة PV_d:** $(02): PV_d = PA_c = PV_m + r_2(.PV_m / 100)$

r_2: تمثل نسبة هامش الربح الذي يأخذه تاجر التجزئة.

بتعويض المعادلة رقم (01) في المعادلة رقم (02) نجد:

$$(03): PV_d = PA_c = PV_M + r_1(.PV_M /100) + r_2(.PV_m /100)$$

وعليه فالسعر النهائي للمنتوج يعتمد بدرجة كبيرة على هامش الربح الذي يأخذه كل من بائع الجملة وبائع التجزئة من جهة وعلى تدخل الوكيل من جهة أخرى، وبالتالي فإن تقنين النشاطات المتعلقة بتوزيع وتسويق الموارد الصيدية" إضفاء صفة الرسمية على هامش الربح بالنسبة للوسطاء"، من شأنه ضمان حقوق المتدخلين في عملية تسويق الموارد السمكية. حيث يكون هذا التقنين على أساس سعر الشراء، وهذا لأن هامش الربح الذي يحصل عليه الوسيط في كل حلقة يكون مبني على سعر الشراء المنتج من الحلقة التي تسبقها (أي إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة: هامش الربح-سعر الشراء)[22]؛ وبالتالي فتقنين هامش الربح وإلزام تاجر الجملة بتقديم فاتورات الشراء لبائع التجزئة سيساهم في إيصال المنتوج للمستهلك بسعر جيد.

ث- **أثر تدخل الوكيل على السعر النهائي للمنتوج:** إن للوكيل دور مهم للغاية في سوق السمك، حيث يلتزم بتصريف كميات السمك الواردة إليه من طرف مورديه، وهو المسؤول عن تحديد سعر البيع، وكذلك فإن هوامش الربح التي يتحصل عليها مختلف الوسطاء الآخرين "بائع الجملة وبائع التجزئة" ستكون مبنية على سعر بيع هذا الوكيل، لكن في الجزائر نجد الوكيل الذي يكون في أغلب الأحيان خارج عن القطاع، هذا ما يجعله يكتسب صفة التاجر الذي لا تهمه الاستدامة بالنسبة للنشاط، وإنما تهمه فقط كلمة "الربح"؛ إضافة إلى إعادة استثمار المداخيل الكبيرة التي يتحصل عليها من نشاط الصيد "من 10 إلى 17% من الدخل الخام" خارج القطاع الأولي، الأمر الذي يؤثر على ديمومة نشاط الصيد. ويمكن أن نوضح أثر تدخل الوكيل على السعر النهائي للمنتج في الشكل الموالي:

الشكل رقم 8: **تركيبة تكاليف إنتاج أسماك السطح الصغيرة.**

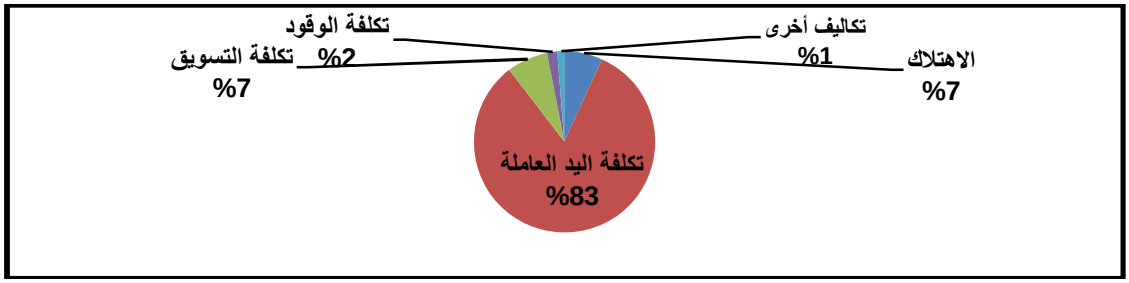

المصدر: من إعدادنا، نتائج الدراسة الميدانية، 2014-2015.

إن تحليل تركيبة تكاليف إنتاج أسماك السطح الصغيرة تبين لنا أن الوكيل يشكل 7.33% من تكلفة إنتاج سمك السردين (أي ما يقدر بحوالي "من 561519.69 دج إلى 1264796.71 دج" في السنة). الأمر الذي يؤثر على ثمن بيع المنتوج لباقي الوسطاء، وبالتالي التأثير على السعر النهائي للمنتوج.

إضافة إلى ذلك هناك عدد كبير من الوكلاء "خاصة في الجزائر العاصمة والغرب الجزائري" يقومون بتقديم مساعدات مالية للصيادين المنتجين ولتجار الجملة الذين يتعامل معهم، حتى أصبح يلقب ببنك الصيادين. الأمر الذي يجعلهم يقعون في تبعية مالية تجاه الوكيل، حيث يجبرهم إلى الخضوع لشروطه بشكل يسمح له بمراقبة قنوات تسويق السمك في كل من المنبع والمصب، ويصبح بذلك قادرا على التحكم في عرض السمك وتوجيهه بالشكل الذي يخدم مصلحته بالدرجة الأولى، وبالتالي تزداد قوته وهيمنته على سوق السمك، وفي ظل غياب نهج المؤسسة أو وحدة الإنتاج، أصبح السعر المحدد من قبل المنتج لا يستجيب للحساب الإقتصادي، مما يجعل من المنتج، ممثلا بوكيله، يكون له حسابه ومنطقه الاقتصادي الخاص في العوائد الصيدية.

فإن إعادة تنظيم مهنة الوكيل وتحديد صلاحياته، عن طريق التقليل من الدور الكبير الذي يلعبه في التحكم في سعر بيع المنتوج(PV_M). إضافة إلى إعادة رفع جزء من الدخل الكبير الذي يتحصل عليه "من 10% من رقم أعمال وحدة الصيد" إلى رأس مال المؤسسة، يعتبر أمر ضروري للتخفيف من هذا الوضع وأثاره. وعليه فالسعر النهائي للمنتوج يعتمد بدرجة كبيرة على هامش الربح الذي يأخذه كل من بائع الجملة وبائع التجزئة من جهة وعلى تدخل الوكيل من جهة أخرى.

الخلاصة:

نظرا للتوجه الاقتصادي للأقاليم الساحلية الجزائرية، فإن قطاع الصيد البحري يلعب أدوار اقتصادية واجتماعية مهمة فيها، الأمر الذي يبين الإهتمام الذي توليه السلطات العمومية في الجزائر لهذا القطاع لجعله أحد المحركات الرئيسية للتنمية المحلية فيها، ويتجلى ذلك من خلال مخطط تنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات 2020 "Aquapêche 2020"، ولكن وبالرغم من كل الجهود المبذولة إلا أن مجتمع الصيادين لازالوا يعانون من ضعف مردودية وحدات الصيد بسبب الضعف النسبي لإنتاج السمك، هذا الأخير الذي يجد تفسيره في عناصر عديدة خاصة ما هو مرتبط بوسائل وإمكانيات الصيد المادية المتاحة في قطاع الصيد البحري (الأدوات، التجهيزات والهياكل الضرورية لممارسة نشاط الصيد)، إضافة إلى التلوث الذي أثر على المستوى البيولوجي الأمثل، الأمر الذي يستدعي بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين مستوى الإنتاج في حدود ما هو متاح ومعروف اليوم من ثروة سمكية، كما يستدعي من جهة أخرى العمل على تطوير حجم الإنتاج من خلال البحث عن مصادر إنتاج جديدة. في هذا الإطار، فإن الاستثمار في قطاع الصيد البحري يبقى ضروري، لكن يجب أن يستهدف الشعبة "la filière" ككل، خاصة التكوين، التجديد، تقنيات الكشف والصيد.

النتائج: من خلال دراستنا للموضوع، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن غياب مقاربة تشاركية بين مختلف الفاعلين في القطاع ومقاربة متعددة التخصصات أثرت سلبا على التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر، حيث أن الاستثمار غير المخطط أثر سلبا على مردودية وحدات الصيد، وبالتالي على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للصيادين الحرفيين؛
- يعتبر قطاع الصيد البحري من الأنشطة المربحة ماليا، خاصة بالنسبة للسردينيات (Sardiniers) والجياب (Chalutiers)، لكن اللاعدالة في توزيع عوائده أثر سلبا على البحارة الصيادين، خاصة الحرفيين منهم؛
- إن تحليل سوق السمك بالجزائر يبين مدى الهيمنة التي يفرضها الوسطاء عليه وتلاعبهم بالعرض، إضافة غياب المقاربة المؤسساتية والنهج المحاسبي، كلها عوامل جعلت من أسعار إنتاج الموارد الصيدية تتحدد على أساس مصالح ربابنة الصيد والوكلاء بالدرجة الأولى ولا تتوقف على قانون العرض والطلب فقط؛

التوصيات: انطلاقا من النتائج المتوصل اليها في البحث، يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

- إن قطاع الصيد البحري في الجزائر اليوم ليس بحاجة إلى استثمارات إضافية في قوارب الصيد، لكنه يحتاج إلى الاستثمار في رأس المال البشري"التكوين، vulgarisation"، الاستثمار في البحوث (فهم أفضل من أجل تسيير أفضل)، التجديد بالنسبة للقوارب ومعدات الصيد، أنظمة وتقنيات الصيد، إضافة إلى التنقيب عن مصايد أسماك جديدة واستغلالها؛

- يجب على الموارد المشتركة والمتجددة أن تدار وتحوكم في إطار التنمية المستدامة، حيث أن زيادة جهد الصيد عن طريق الاستثمار في قوارب صيد جديدة يجب أن يكون في مستواه الأمثل وفي حدود ما هو متاح ومعروف اليوم من ثروة سمكية من جهة، إضافة إلى التحكم في الجانب البيواقتصادي لنشاط الصيد؛
- إن إيصال منتوج ذو جودة للمستهلك وبسعر معقول، يبقى رهين اعتماد المقاربة المؤسساتية والنهج المحاسبي بالنسبة لوحدات الصيد، إضافة إلى تنظيم السلسلة الطويلة لتسويق المنتج، خاصة تنظيم تدخل الوكيل وتحديد صلاحياته بالدرجة الأولى، فضلا عن توفير المنشآت الضرورية لتسويق المنتجات الصيدية.

الهوامش والمراجع:

[1] - OECD, **Définition de l'investissement et de l'investisseur**, 19 octobre 1995, pp02-03. disponible sur le site: www.oecd.org/daf/investment.

[2] - PAP, Pp.cit, p09.

[3] - MPRH, **Enquête socio-économique sur la population des marins pêcheurs en Algérie**, dans l'Atelier International sur l'Approche Socio-économique de la pêche et de l'aquaculture et les projets intégrés: un outil d'aide à la décision, MPRH, Alger, 20-21 janvier 2014, p39.

[4] - Dales Quires, **Fishing Effort: Its Testing, Specification, and Internal Structure in Fisheries Economics and Management**, National Marine Fisheries, Service, Southwest, Fisheries Center, journal of environmental economics and management 14, Imprint ELSEVIER, 1987, pp268-269.

[5] - Chakour Said Chaouki et Jean Boncoeur, **Un modèle Bioéconomique pour une gestion durable des pêcheries en Algérie: le modèle pêchakour**, cahier du CREAD, N 27, 2006, p55.

[6] - Nygiel Armada and Regina Bacalso, **Managing Municipal Marine Capture Fisheries in the Philippines: Context, Framework, Concepts & Principles**, By Department of Agriculture-Bureau of Fisheries and Aquatic Resources (DA-BFAR), Philippines, 2010, p75.

[7] - Nils-Arne Ekerhovd and Daniel V. Gordon, **Catch, Stock Elasticity and an Implicit Index of Fishing Effort**, Working Paper No. 25/13, Institute for Research in Economics and Business Administration, Norway, September 2013, p02.

[8] - Laura Mars Henichart et al, **Rendement maximal durable- Concept et enjeux**, dans la conférence **« Enjeux de gestion au rendement maximal durable pour les pêcheries»**, Les publications du Pôle halieutique Agrocampus Ouest, Bretagne, 31 janvier 2011, p18.

[9] - Chakour Said Chaouki, **Economie des pêche en Algérie**, Op.cit, pp223-224.

[10] - Viktoria Kahui and Claire Armstrong, Op.cit, p03.

[11] - Colin.w.Clark, **fisheries bioeconomics: why is it so widely misunderstood?**, Popul Ecol 48, University of British Columbia, Canada, 2006., p95.

[12] - WWF, **Common Fisheries Policy Reform Getting MSY Right, More Fish For Healthy Seas**, Op.cit, p01.

[13] - André E. Punt, Op.cit, pp469-483.

[14] - Chakour Saïd Chaouki, **Economie des pêche et des ressources halieutique-une approche interdisciplinaire pour un développement durable de la pêche en Algérie**, Op.cit, pp178-185.

[15] - Yves Honoré et all, **Comment accompagner l'innovation pour l'optimiser?**, publication du Fonds national d'assurance formation des salariés des exploitations et entreprises agricoles. N° 95, France, janvier-mars 2011, pp05-06.

[16] - Berrah Mounir Khaled, **Démographie Algérienne 2013**, publication N°658, Office National des Statistiques, Algérie, 2014, p05.

[17] - Christian Barrère, **Comprendre la formation des prix contemporaines: les limites de l'analyse marxienne**, publier in le capitalisme contemporain: des théorisations nouvelles?, Etude coordonnées par JC.Delamay, Recherches économiques François perroux, L'harmattan, 2002, pp03-23.

- Jean-Luc Biacabe et al, **Introduction à l'économie**, Pearson Education France, 2011, pp02-06.

[18] - Chakour Saïd Chaouki, **Economie des pêche en Algérie**, Op.cit, p193.

[19] - **Produits de la pêche et de l'aquaculture**, Fiche d'information Réglementaire sur la production et la commercialisation des produits Fermiers d'origine Animal, Fiche N°06, Ministre de l'alimentation de l'Agriculture et de la pêche, France, Novembre 2012, p10.

[20] - Akli Sahi Mohand et Bouaicha Mohamed, **La pêche Artisanal en Algérie**, document FAO Copemed, Centre National d'Etudes et de Documentation pour la pêche et des ressources halieutiques, Alger, mai 2003, p18.

[21] - Jean-Luc Biacabe et al, Op.cit, pp07-11.

[22] - Chakour Said Chaouki, **Economie de la pêche en Algérie**, Thèse de doctorat en Economie et Développement Rural, Institut National Agronomique, El Harrach, Alger, 2006, pp199-203.

تقييم الأداء البيئي في المؤسسات النفطية

- دراسة حالة المركب النفطي "حوض بركاوي-

Appraisal environment performance in the oil institution

-case study oil complex" Haoud Berkaoui"

نور الهدى محجوبي
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
com.Nouralhouda645@gmail

أمينة مخلفي
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
mekhelfi.amina@univ-ouargla.dz

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء البيئي في المؤسسات النفطية عامة من خلال دراسة حالة المركب النفطي "حوض بركاوي" وهذا باستخدام مجموعة من المؤشرات التي تعكس الوضعية البيئية للمركب، تحت عنوان **تقييم الأداء البيئي في المؤسسات النفطية دراسة حالة المركب النفطي "حوض بركاوي" الجزائر.** تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة، وعلى منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي باستخدام المنهج الاحصائي التحليلي الوصفي، حيث يعتمد المركب من خلال تقيمه لأدائه البيئي استخدام مؤشرات أهمها (مؤشر نسبة الانبعاثات الغازية، مؤشر استهلاك الموارد والطاقة، مؤشر تخزين النفايات، مؤشر التكاليف البيئية، مؤشر الرسوم البيئية ومؤشر الاستثمارات البيئية)، خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013.

وخلصت الدراسة إلى أن المركب النفطي "حوض بركاوي" مهتم بالجانب البيئي من خلال النتائج الايجابية لأغلبية مؤشرات الأداء البيئي المستخدمة في المركب واهتمامه بحماية البيئة ودمج البعد البيئي ضمن الأهداف الاستراتيجية له قصد مواجهة التحديات البيئية عند ممارسة نشاطه الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : مؤسسات نفطية، أداء بيئي، مركب حوض بركاوي، مؤشرات قياس أداء بيئي، بعد بيئي.

Abstract:

This study aims to evaluate environmental performance in oil firms through the study of Algiers oil complex called "Basin Barkawi " -case study-. Using a set of indicators that reflect the ecological status of the complex, under this title **"evaluation of environmental performance in the oil institutions, case study: oil complex "Basin Barkawi".** We adopted in this study the descriptive and analytical approach in the theoretical aspect, and used the statistical analytical descriptive method in the practical side. The complex relies to evaluate his environmental performance on some indicators like (ratio of greenhouse gas emissions, resource and energy consumption, waste storage index, index of environmental costs, environmental fees pointer and environmental investments Index) during the period 2009 to 2013.

The study concluded that the oil complex "Basin Barkawi" interested in environmental aspect through positive results for the majority of environmental performance indicators used in the complex and interest in protecting the environment and environmental dimension integration in strategic objectives has inadvertently environmental challenges in economic activity.

Keywords: Oil institution, Environment performance, Haoud Berkaoui complex, Environment performance indexes measure, Environment dimension

تمهيد : يعد النفط من مصادر الطاقة الأساسية ومصدرا لاستخراج العديد من السلع الصناعية المختلفة في العالم، وبذلك يمثل سلعة إستراتجية تتحكم في مصير اقتصاديات الدول، إلا أن الصناعة النفطية تعتبر من أهم الصناعات الملوثة للبيئة بمختلف أنواعها: تلويث الماء، تلويث الهواء وتلويث التربة.

وفي إطار حماية البيئة والمحافظة عليها، ظهرت العديد من المبادرات الدولية، خاصة من الدول الصناعية التي كانت مدركة لأخطار التلوث البيئي. فمن مؤتمر ستوكهولم 1972[1] الى مؤتمر مراكش 2016[2] اهتم بقضايا البيئة وتأثيرها على صحة الإنسان. حيث وجد ارتباط أساسي بين المؤسسات والبيئة عامة وبين المؤسسات النفطية والبيئة خاصة، إلى جانب الأليات الاقتصادية المستخدمة في حماية البيئة (كتحصيل تكاليف التلوث، بيع تصاريح التلوث وتوسيع نطاق الملكية الخاصة) والتي تساهم بدرجة كبيرة في إحداث تغيير في نشاط المؤسسات الاقتصادية، والانتقال بها من مؤسسات مسببة للتلوث إلى مؤسسات مساهمة في التنمية المستدامة. ومن ثم تسعى المؤسسات الاقتصادية على توفير سلعا وخدمات ذات كفاءات تحدث من جهة أقل أثر بيئي ممكن تحقيقه ومن جهة أخرى أقصى قيمة ممكنة لجودة الحياة. وقد استوعبت العديد من المؤسسات الاقتصادية ضرورة الاهتمام وإدراج مفهوم الأداء البيئي في نشاطها الاقتصادي وتطويره وتجديده بما يتماشى مع القرن الحالي.

إن تطبيق المؤسسات الاقتصادية لمعايير البيئية تحت مفهوم الأداء البيئي في نشاطها بغية قياس مدى نجاعة تفاعل هذا النشاط بما يتماشى مع التنمية المستدامة أمر ضروري وحتمي في القرن الحالي. إذ تعتبر عملية قياس أداء البيئي في المؤسسات عملية أساسية من العمليات الإدارية المتخذة لا تقل أهمية عن العمليات الإدارية الأخرى كاتخاذ القرار وغيرها، حيث تتم عملية قياس وتقييم الأداء البيئي بمجموعة من المؤشرات التي لها دور مهم وفعال في استيعاب الوضعية البيئية للمؤسسات الاقتصادية عامة والمؤسسات النفطية خاصة، وإعطاء صورة واضحة وحقيقية للإدارات العليا عن إستراتجية المؤسسات حتى يتسنى التصحيح والتصويب.

تبرز أهمية مؤشرات الأداء البيئي من خلال انعكاساتها الايجابية على نشاط المؤسسات كرفع من قدراتها وكفاءاتها وزيادة الأفضلية التنافسية لها في قطاع نشاطها. ويعد قطاع الطاقة من أهم القطاعات التي تراعي إلى تطبيق مفهوم الأداء البيئي في نشاط المؤسسات النفطية، لأن التطبيق الناجح لأساليب قياس وتقييم الأداء البيئي يعتبر أحد أهم تنافسية وتطوير المؤسسات النفطية واستمرارها. نذكر على سبيل المثال الشركة النفطية العالمية بريتش بتروليوم BP[3] والتي تعد أحد أكبر الشركات العالمية التي تسعى لتطبيق أحسن وأجود مفهوم الأداء البيئي في نشاطها الاقتصادي.

باعتبار "الجزائر" بلد يعيش على الريع النفطي، نجده يواجه مشاكل بيئية مرتبطة بممارسة نشاطات الصناعة النفطية بمختلف مراحلها (المنبع، النقل والمصب) عبر مختلف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعلى رأسها الشركة الوطنية سوناطراك[4] إلى جانب ممارسة مختلف الشركات الاجنبية مثل شركة (BP، ANADARCO). وقد أدركت الجزائر ضرورة ادراج الوعي البيئي في اقتصادها عامة ولاسيما في اقتصاد الطاقة خاصة منذ مشاركتها في مؤتمر "ريوديجانيرو" (قمة الأرض) 1992[5]، لذلك قامت السلطات الجزائرية بإصدار مجموعة من القوانين الرامية لحماية البيئة والمحافظة عليها، وكان أهمها قانون 10/03 المؤرخ في 2003[6] المتعلق بالمحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة.

يعد المركب النفطي "حوض بركاوي" أحد الفروع الأساسية في ممارسة نشاطات مرحلة المنبع للمؤسسات النفطية الإنتاجية التابعة للمؤسسة الوطنية سوناطراك. حيث يصدر عن نشاطه النفطي تلوثا للبيئة بكامل أنواعه من تلوث الماء والهواء والتربة. أين أدرك المركب النفطي "حوض بركاوي" ضرورة إدراج البعد البيئي كبعد استراتيجي يسعى من خلاله المركب لتحقيق أحسن أداء بيئي عند ممارسة نشاطه الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق تبرز لنا معالم الإشكالية التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تقييم الأداء البيئي في المؤسسات النفطية عامة ؟ وفي المركب النفطي حوض بركاوي خاصة ؟

قصد الإجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع الدراسة إلى جزئيين رئيسيين، الجـزء الأول متعلـق بإعطاء مفاهيم حول تقييم الأداء النفطي وعرض مختلف مؤشرات تقييم الأداء البيئي في المؤسسات النفطية عامة، بينما يتضمن الجزء الثاني عرض نتائج الدراسة التطبيقية من خلال تحليل مؤشرات تقييم الأداء البيئي في المركـب النفطـي "حوض بركاوي".

1- تقييم الأداء البيئي في المؤسسات النفطية: يمثل الأداء البيئي أداة أساسية تعكس لنا الوضعية البيئية للمؤسسات النفطية، والتي تعتمد على مجموعة من المؤشرات البيئية في تقييمها. نقوم فيما يلي بعرض مفهوم تقيـيم الأداء البيئـي ومؤشراته في المؤسسات النفطية كالأتي.

1.1- مفهوم تقييم الأداء البيئي:

التعريف الأول: هو "منهج لتسهيل قرارات الإدارة بخصوص الأداء البيئي للمؤسسة باختيار مؤشرات وجمـع وتحليـل بيانات وتقييم المعلومات وفقا لمقاييس الأداء البيئي وإعداد تقارير وتوصيل المعلومات والفحص الدوري بهدف تطـوير هذا المنهج"[7].

التعريف الثاني: هو "عملية تتبلور في صورة مجموعة من المؤشرات تعكس مدى الفعالية البيئية للمؤسسة مـن ناحيـة تحقيق الأهداف البيئية والسياسات المحددة نتيجة تأثير المؤسسة في المجتمع الداخلي أو الخارجي"[8].

2.1- مؤشرات تقييم الأداء البيئي في المؤسسات النفطية: تعد مؤشرات تقييم الأداء البيئي أداة أساسية لتحقيق أهداف البعد البيئي في نشاط المؤسسات النفطية، حيث نبرز أهم مؤشرات تقييم الأداء البيئي في النشاط النفطي مع شرحه وفق الشكل رقم(01).

الشكل الرقم (01): يوضح مؤشرات تقييم الأداء البيئي في المؤسسات النفطية

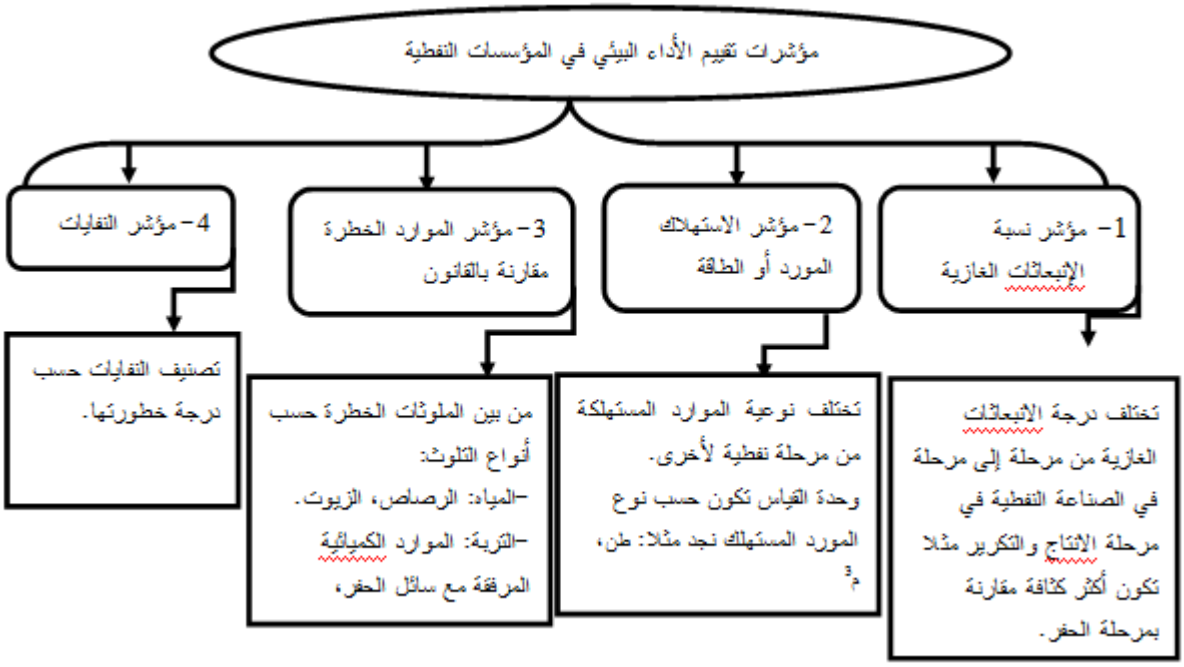

المصـــدر: من اعداد الباحثتين اعتماد على نادية راضي عبد الحليم، "دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور المنظمات الأعمال في التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 02، 2005، مصر، ص10-11.

2- تقييم الأداء البيئي في المركب النفطي "حوض بركاوي": في ظل تفاقم المشاكل البيئية وزيادة الوعي بضرورة حماية البيئة ومنعها من التلوث، واستنادا لما تم التطرق إليه في الجانب النظري، جاءت الدراسة التطبيقية التي يتمحور موضوعها حول تقييم الأداء البيئي لمركب "حوض بركاوي"، بهدف الإجابة على تساؤل الدراسة **كيف يمكن تقييم الأداء البيئي في المركب النفطي حوض بركاوي** ؟ وفي هذا الاطار نحاول تقييم الأداء البيئي عن طريق مجموعة من المؤشرات التي يستخدمها المركب في قياس أدائه البيئي متتبعين تطورها خلال فترة (2009 إلى 2013).

نقوم بعرض في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة؛ أولا إلى تقديم المركب النفطي "حوض بركاوي"، ثانيا إلى نتائج تأثيرات النشاط النفطي للمركب على البيئة، وثالثا وأخيرا إلى تحليل المؤشرات التي يستخدمها المركب لقياس أدائه البيئي.

1.2- تقديم المركب النفطي "حوض بركاوي": اكتشف مركب "حوض بركاوي" سنة 1965 من قبل الشركة الفرنسية CFPA [9] وعين مركز انتاج سنة 1967، اذ تحتوي المنطقة النفطية "حوض بركاوي" على ما يقارب 20 حقل نفطي بمساحة 6300 كم^2. يقع "حوض بركاوي" في الجنوب الشرقي لمدينة "الجزائر" على بعد 700 كم، غرب مدينة "ورقلة" على بعد 30 كم والموضح في الخريطة الموالية.

الشكل الرقم (02): يوضح خريطة منطقة المركب النفطي "حوض بركاوي"

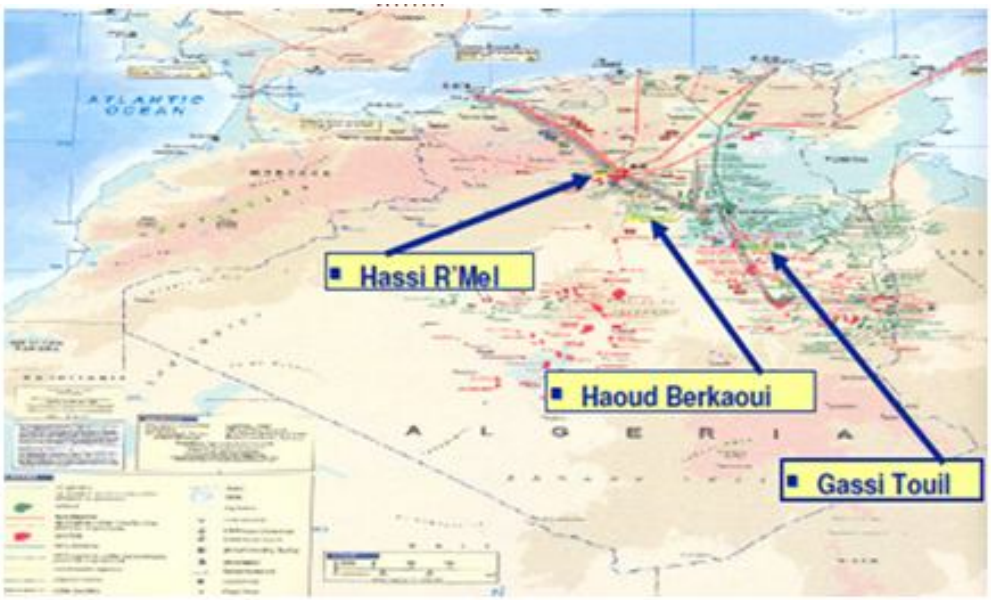

المصدر: أمينة مخلفي، كبدي فاطمة الزهراء، "واقع تسيير تكاليف النفايات النفطية في الجزائر دراسة حالة مركب نفطي حوض بركاوي"، المجلة الدولية للتخطيط والتهيئة العمرانية والتنمية المستدامة، العدد 02، تركيا، 2014، ص124.

ينقسم مركب "حوض بركاوي" إلى ثلاثة مراكز إنتاج وهي :(حوض بركاوي، حوض بن كحلة وحوض قلالة)[10]. حفر أول بئر في منطقة "حوض بركاوي" المسمى OK101 سنة 1964 من طرف الشركة الفرنسية للنفط الجزائري ومنذ سنة 1965 بدأ تطوير مركب "حوض بركاوي" بحفر العديد من الآبار الأخرى، حيث يقدر إنتاج النفط في المركب بـ1.978 مليون طن في سنة 2015[11].

1.1.2- نشاط المركب النفطي "حوض بركاوي": يتمثل النشاط النفطي لمركب "حوض بركاوي" في أنشطة مرحلة المنبع[12] أي المرحلة العليا من الصناعة النفطية وبتحديد مرحلة الإنتاج وينقسم نشاط إنتاج مركب "حوض بركاوي" إلى إنتاج النفط الخام وإنتاج الغاز المميع[13].

أولا- إنتاج النفط الخام: يتمثل في استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير.

ثانيا- إنتاج الغاز المميع: إن الغاز الذي ينتج من الآبار يكون مصاحبا للنفط وبذلك يتم فصله عن النفط باستخدام أجهزة فولاذية تسمى أجهزة فصل النفط، وتبقى المادة المنفصلة مكونة أساسا من مزيج غاز البوتان وغاز البروبان غير سائل. تكمن عملية تمييع الغاز لتحويله إلى الحالة السائلة عادة، عن طريق تبريده تحت درجة حرارة 160م° ومن ثم ينخفض حجم الغاز بحوالي 600 مرة. حيث جزء من الغاز ينتج ويسوق والجزء الأخر يعاد حقنه في البئر.

نقوم فيما يلي بعرض إحصائيات نشاط مركب "حوض بركاوي" من خلال الجدول رقم (01):

الجدول الرقم (01): يوضح تطور إنتاج النفط الخام والغاز المميع في المركب الصناعي "حوض بركاوي" خلال الفترة (2009-2013)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
إنتاج النفط الخام مليون (طن)	2007	2117	2290	1925	1925
إنتاج الغاز المميع 10^3 م^3	72000	73000	75000	74000	74000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على Rapport Annuel de Statistique, Haoud Berkaoui, Année 2014

نسجل من خلال الجدول رقم (01) والذي يمثل تطور إنتاج النفط الخام والغاز المميع في مركب "حوض بركاوي" خلال الفترة (2009-2013) تزايد مستمر في إنتاج النفط الخام للمركب من سنة 2009 إلى سنة 2011 بنسبة 14,10% وهذا دليل على تكثيف عمليات البحث والتنقيب وتطوير التقنيات، إلا أننا نسجل انخفاض في الكمية المنتجة من سنة 2011 إلى سنة 2013 المقدرة بنسبة 18,96%وهذا راجع إلى انخفاض عدد الاكتشافات النفطية.

يتجلى من خلال الجدول رقم (01) تزايد مستمر في كمية إنتاج الغاز المميع للمركب والبارز فترة (2009 الى 2011) بنسبة 4,16% وترجع هذه الزيادة إلى زيادة كمية إنتاج النفط الخام في المركب، ليتراجع قليلا كمية إنتاج الغاز المميع سنة 2012 إلى سنة 2013 بنسبة 1,33% ويرجع الانخفاض في الكمية المنتجة الى نفس الأسباب السالفة ذكر.

2.2- نتائج تأثيرات النشاط النفطي للمركب النفطي "حوض بركاوي" على البيئة: توجد العديد من التأثيرات السلبية لعملية إنتاج النفط على عناصر البيئة المختلفة من ماء وهواء وتربة ويمكن تلخيص التأثيرات البيئية لنشاط النفطي لمركب "حوض بركاوي" كالأتي[14]:

أولا- تلوث الهواء: يمثل تلوث الهواء المشكل الأساسي لمركب حوض بركاوي نتيجة حرق الغاز، لأنه يعتبر الطريقة الوحيدة للتخلص من الغازات المصاحبة لإنتاج النفط. توضح الإحصائيات الميدانية في الجدول رقم (02) كمية الغاز التي تحرق أثناء عملية إنتاج النفط الخام في المركب خلال الفترة (2009-2013).

الجدول رقم (02): يوضح كمية الغاز التي يتم حرقها أثناء عملية إنتاج النفط الخام خلال الفترة (2009-2013)

الوحدة: 10^3 م

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
كمية الغاز المحروق	40256	41256	42876	39256	39256

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على Rapport Annuel de Statistique, Haoud Berkaoui, Année 2014

يتضح من خلال الجدول رقم (02) الذي يمثل تطور كمية الغاز التي تم حرقها أثناء عملية الإنتاج في مركب "حوض بركاوي" خلال الفترة (2009-2013)، ارتفاع في كمية الغاز الذي تم حرقه بنسبة 6,50% من سنة 2009 إلى سنة 2011 وهذا راجع إلى زيادة كمية إنتاج النفط الخام، بينما نسجل انخفاض بنسبة 8,44 % في كمية الغاز المحروق فترة (2011 إلى 2013) وراجع سببه إلى تناقص كمية إنتاج النفط الخام.

ثانيا- تلوث المياه: يعتبر مشكل المياه أيضا من المشاكل الذي يسعى مركب "حوض بركاوي" لمعالجتها، حيث أستعمل المركب في السابق الأساليب التقليدية للتخلص من المياه الملوثة والمنبثقة من بئر النفط الخام وهو رميها أمام البئر المستغل، مما أدى إلى تلوث التربة. وقد بادر المركب في انجاز محطة لتصفية ومعالجة المياه المستخرجة من أبار النفط في المركب سنة 2009، حيث تقدر قدرة المعالجة للمحطة 100م^3/سا، بينما تقدر كمية استرجاع المحروقات بقيمة 120م^3/سا وتقدر قيمة بقايا المحروقات في المياه المعالجة بـ 10مغ/ل. حيث يبين الشكل رقم (03) آلية عمل المحطة.

الشكل الرقم (03): يوضح آلية عمل محطة معالجة المياه الصناعية في المركب

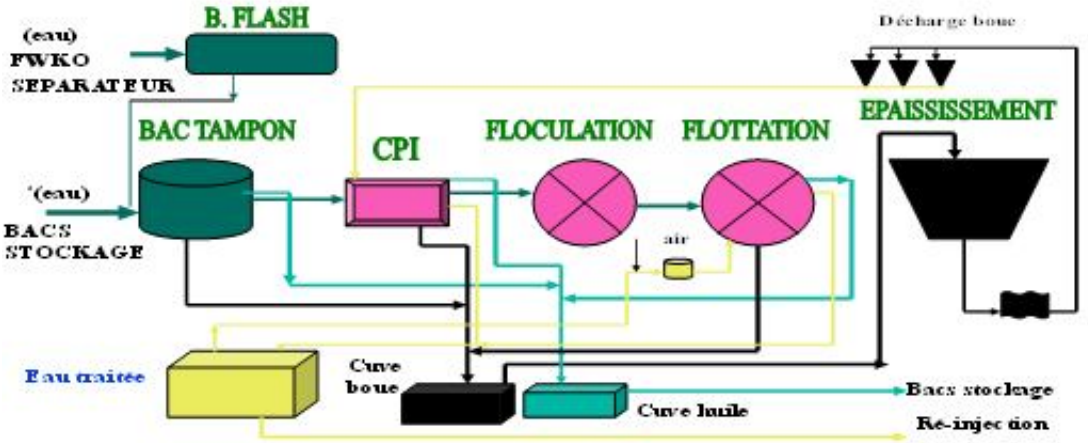

المصدر: Document Interne, Haoud Berkaoui, Année 2014

يسعى مركب "حوض بركاوي" من خلال مشروع محطة تصفية ومعالجة المياه إلى تحقيق هدفين، الهدف الأول ذو طابع اقتصادي والمتمثل في استخراج زيت النفط والعمل على الاستفادة منه واستغلاله، أما الهدف الثاني ذو طابع بيئي يهدف إلى الاهتمام بحماية المحيط من التلوث ومن ثم تطبيق مفهوم الأداء البيئي بالمحافظة على أكبر قدر ممكن من المياه الصالحة.

ثالثا- تلوث التربة: ينتج عن النشاط النفطي لمركب "حوض بركاوي" في عملية إنتاجه للنفط الخام والغاز المميع مجموعة من النفايات التي تؤثر سلبا على البيئة، بمختلف العناصر المكونة لها. فقبل استخدام مفهوم الأداء البيئي في المركب محل الدراسة، يتخلص هذا الأخير من النفايات الناتجة عن نشاطه في التربة وتحديدا في أحواض مبطنة بواسطة غلاف بلاستيكي أمام البئر المستغل وتسمى بأحواض النفايات دون أي معالجة. أما بعد إدراج مفهوم البعد البيئي والتنمية المستدامة وفق القانون الجزائري رقم 01-19[15] المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، يتحتم على المركب ضرورة تصفية ومعالجة أحواض النفايات مثلما هو موضح في الشكل رقم (04). وتتم هذه التصفية عن طريق آلية عمل محطة معالجة المياه مثلما ورد شرحها مسبقا.

وقد أستثمر مركب "حوض بركاوي" تكنولوجيات عالية في تصفية النفايات ومعالجة أحواض النفايات، إلى جانب معالجة بعض النفايات عن طريق قنوات التسويق كمثلا (البريليوم، الرصاص، الزئبق والتلوريوم) والتي تعد مواد جديدة في الرسكلة، وإن من بين زبائن المركب مؤسسة نفطال والمستشفيات.

الشكل الرقم (04): يوضح معالجة أحواض النفايات في مركب النفطي "حوض بركاوي"

قبل المعالجة بعد المعالجة

المصدر:Document Interne , Haoud Berkaoui, Année 2014

3.2- تحليل مؤشرات تقييم الأداء البيئي في المركب النفطي "حوض بركاوي":

يعتمد مركب "حوض بركاوي" في تقييم أدائه البيئي على مجموعة من المؤشرات (مؤشر نسبة الانبعاثات الغازية، مؤشر استهلاك الموارد والطاقة، مؤشر تخزين النفايات، مؤشر التكاليف البيئية، مؤشر الرسوم البيئية، مؤشر الاستثمارات البيئية)، حيث تندرج هذه المؤشرات ضمن السياسة التي ينتهجها المركب في المحافظة على البيئة من التلوث النفطي. والتي نمثلها في الشكل رقم (05)[16]:

الشكل الرقم (05): يوضح مؤشرات تقييم الأداء البيئي في المركب النفطي"حوض بركاوي"

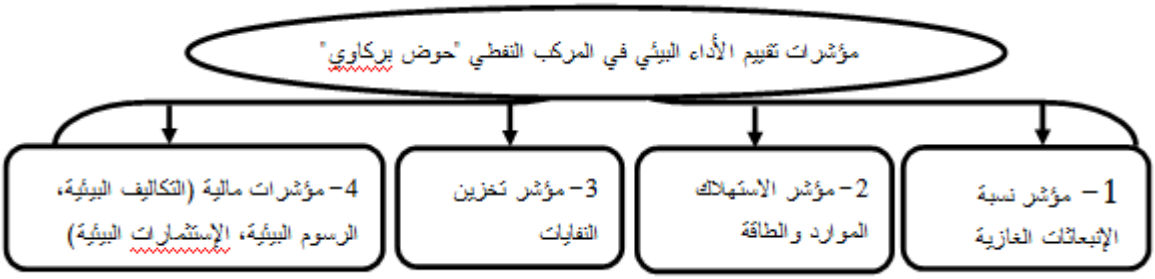

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا Document Interne, Haoud Berkaoui, Année 2014

ونقوم فيما يلي بعرض نتائج الدراسة التطبيقية وإحصائيات المؤشرات السالفة الذكر كالأتي:

أولا- نتائج تطبيق مؤشر الانبعاثات الغازية في مركب حوض بركاوي: يتضح من خلال الجدول رقم (03)، أن نسب الانبعاثات الغازية في مركب "حوض بركاوي" خلال سنة 2013، تجاوزت القيم القصوى المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 138/06[17] حيث وصلت قيمة المركبات العضوية المتطايرة الى 300مغ/ط م^3 والذي يفوق ضعفين القيمة المطلوبة. أما فيما يتعلق بانبعاثات أكسيد الكبريت فقد وصلت الى قيمة 900 مغ/ط م^3 أي تجاوزت قيمتها القانونية بـ 100 مغ/ط م^3 مما هو مسموح به في القانون، وهذا راجع إلى زيادة عملية إنتاج النفط الخام والتي ينتج عنها زيادة في الانبعاثات الغازية بسبب حرق النفط أثناء عملية الإنتاج.

الجدول الرقم (03): يوضح المعايير الفعلية والقصوى الانبعاثات الغازية في المركب لسنة 2013

المعايير	الوحدة	القيم الفعلية لمركب حوض بركاوي	القيم القصوى حسب المرسوم التنفيذي 138/06	قيم التلوث غير مسموحا
أكسيد الكبريت	مغ/ط م^3	900	800	100
أكسيد الأزوت	مغ/ط م^3	240	200	40
أكسيد الكربون	مغ/ط م^3 مغ/ط	220	150	70
مركبات عضوية متطايرة	م^3	300	150	150
أحماض سلفورية	مغ/ط م^3	12	5	7
الجزيئات	مغ/ط م^3	55	30	25

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماد على وثائق بيانية لمديرية البيئية، ولاية ورقلة، 2014.

ثانيا- نتائج تطبيق مؤشر استهلاك المياه في مركب حوض بركاوي:

الشكل الرقم (06) : يوضح تطور استهلاك المياه خلال الفترة 2009-2013

الوحدة: 10^3 م^3

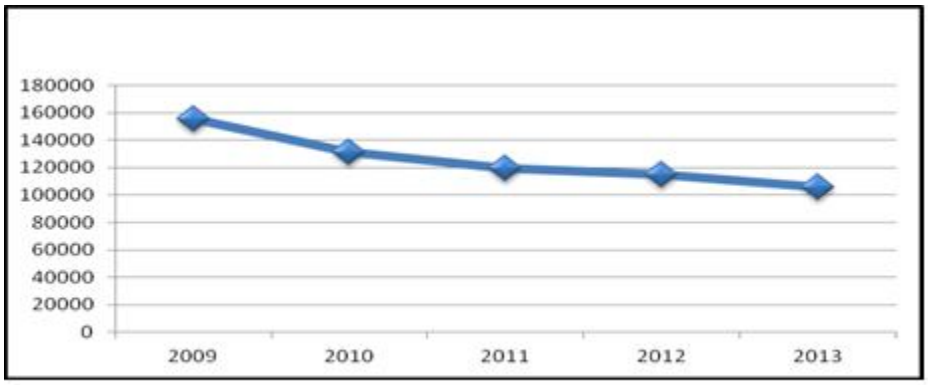

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على Rapport Annuel de Statistique, Haoud Berkaoui, Année 2013

يتجلى من خلال الشكل رقم (06) تسجيل انخفاض مستمر في كمية استهلاك المياه خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 والمقدرة بقيمة 46,97%، ويرجع سبب الانخفاض إلى استرجاع كميات المياه الناتجة عن عمل محطة معالجة المياه الصناعية لاستعمالها في السقي وهذا تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة. والذي يعكس ترشيد استعمال واستغلال المياه في المركب.

ثالثا- نتائج تطبيق مؤشر استهلاك الطاقة في مركب حوض بركاوي: نلمس من خلال الشكل رقم (07)، تراجع في استهلاك الطاقة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 والمقدرة بقيمة 54,57%، وهذا راجع إلى استعمال معدات وتجهيزات عالية التكنولوجيا تستهلك أقل قدرة من الطاقة، مما يعكس تبني المركب إلى تحقيق أداء بيئي ناجع عن طريق الاستثمار في تكنولوجيات الحديثة.

الشكل رقم (07): يوضح تطور استهلاك الطاقة خلال الفترة 2009-2013

الوحدة: : 10^{3}كيلواط/سا

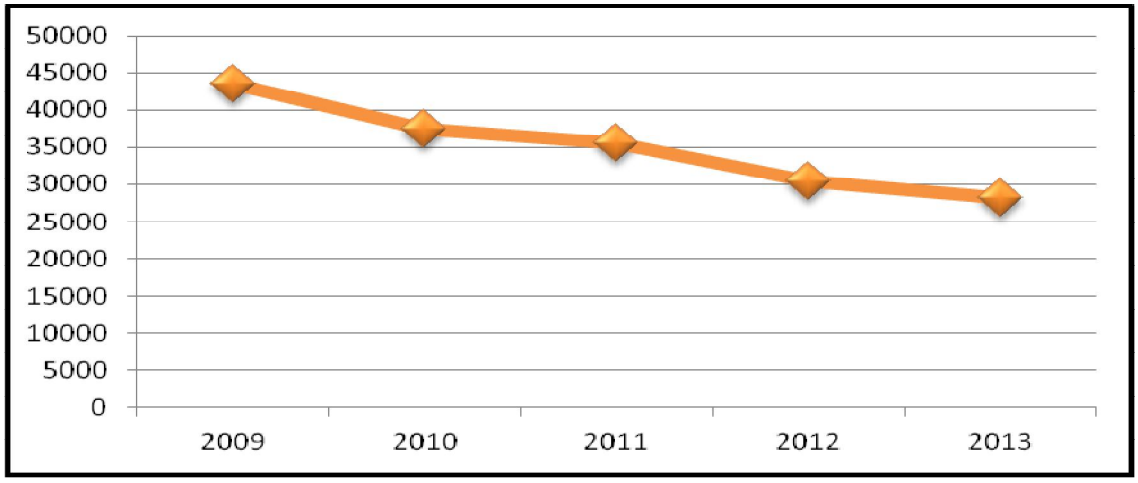

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على Rapport Annuel de Statistique, Haoud Berkaoui, Année 2013

رابعا- نتائج تطبيق مؤشر تخزين النفايات في مركب حوض بركاوي:

الشكل رقم (08): يوضح تطور كمية النفايات المخزنة الخطيرة خلال الفترة 2009-2013

الوحدة: طن

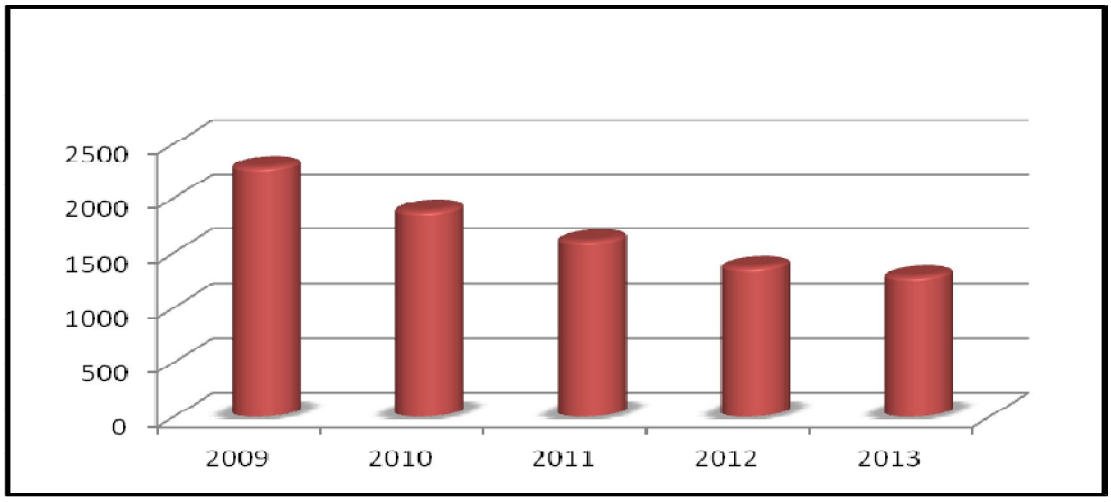

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على Rapport Annuel de Statistique, Haoud Berkaoui, Année 2013

نلاحظ من خلال الشكل رقم **(08)** تناقص في كمية النفايات المخزنة الخطيرة في مركب حوض بركاوي خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 والمقدرة بقيمة 43,93%، ويرجع سبب التناقص إلى تطبيق المركب "حوض بركاوي" مبدأ عملية التقليل من تخزين النفايات الخطيرة وكذا التقليل من التلوث عن طريق اتخاذ سياسة تصريف النفايات والتخلص منها بواسطة إعادة بيع بعض المواد الناتجة عن عملية معالجة النفايات إلى مؤسسات سبق ذكرها (كنفطال والمستشفيات).

خامسا- نتائج تطبيق مؤشر التكاليف البيئية في مركب حوض بركاوي: يتضح من خلال الشكل رقم **(09)**، تسجيل ارتفاع في التكاليف البيئية للمركب خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 والمقدرة بقيمة 40,96%، وهذا راجع إلى اهتمام مركب "حوض بركاوي" بالجانب البيئي خلال مرحلة تهيئة القاعدة لمفهوم الأداء البيئي. حيث تتطلب هذه المرحلة ارتفاع التكاليف نتيجة الالتزام بمسؤولية البيئة والبحث عن تقنيات الإنتاج الأنظف[18] أي الإنتاج الصديق للبيئة.

الشكل رقم (09): يوضح تطور التكاليف البيئية خلال الفترة 2009 -2013

الوحدة: دج

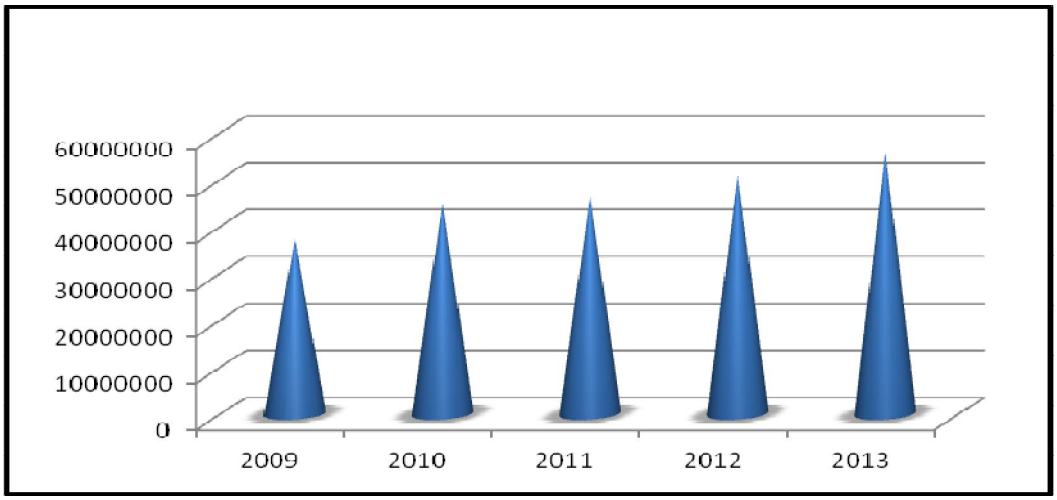

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على Rapport Annuel de Statistique, Haoud Berkaoui, Année 2013

سادسا- نتائج تطبيق مؤشر الرسوم البيئية في مركب حوض بركاوي:

جدول رقم(04): تطور الرسوم البيئية خلال الفترة 2009-2013

الوحدة: دج

	2009	2010	2011	2012	2013
الرسم على النشاطات الملوثة و/ أو الخطيرة على البيئة	180000	210000	264000	240000	240000
الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي	275040	275040	275040	275040	275040
رسم تحفيزي للتشجيع على عدم التخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة	1430745	1420854	1284820	1109000	1020000
الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	1507200	1507200	1507200	1507200	1507200

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على Rapport Annuel de Statistique, Haoud Berkaoui, Année 2013

من خلال الجدول رقم (06) والخاص بالرسوم البيئية التي يدفعها مركب "حوض بركاوي" نسجل الملاحظات التالية :

- يدفع المركب الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي بمعدل ثابت سنويا المقدر بـــ 275.040 دج خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2013 نتيجة انبعاثات الغاز الصادرة عن نشاط مركب "حوض بركاوي"؛
- يدفع المركب الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي بمعدل ثابت سنويا المقدر بـــ 1.507.200 دج خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2013 نتيجة استغلال المياه الجوفية في عملية إنتاج النفط الخام في مركب "حوض بركاوي"؛
- نسجل تزايد في قيمة الرسم على النشاطات الملوثة و/ أو الخطيرة على البيئة والمقدر بنسبة 6,8% من سنة 2009 إلى سنة 2011 وهذا عائد إلى تزايد كمية إنتاج النفط الخام والغاز المميع خلال نفس الفترة. كما نسجل انخفاض في قيمة الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة من سنة 2011 إلى سنة 2013 والمقدر بنسبة 4,6% وهذا عائد إلى انخفاض كمية إنتاج النفط الخام والغاز المميع، حيث نستنتج أن الرسم على النشاطات الملوثة و/ أو الخطيرة على البيئة له علاقة طردية مع كمية إنتاج النفط الخام والغاز المميع في مركب "حوض بركاوي"؛
- فيما يتعلق بالرسم التحفيزي والخاص بتشجيع على عدم التخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة فهي تدفع بمعدلات متغيرة، حيث نسجل انخفاض في قيمة هذا الرسم من سنة 2009 إلى سنة 2013 بنسبة 28,70% وهذا راجع إلى انخفاض كمية النفايات المخزنة الخطيرة، حيث أن الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم التخزين النفايات

الصناعية الخاصة أو الخطيرة له كذلك علاقة طردية مع كمية النفايات المخزنة الخطيرة في مركب "حوض بركاوي".

سابعا- نتائج تطبيق مؤشر الاستثمارات البيئية في مركب حوض بركاوي:

الشكل رقم (10): تطور الاستثمارات البيئية خلال الفترة 2009-2013

الوحدة: دج

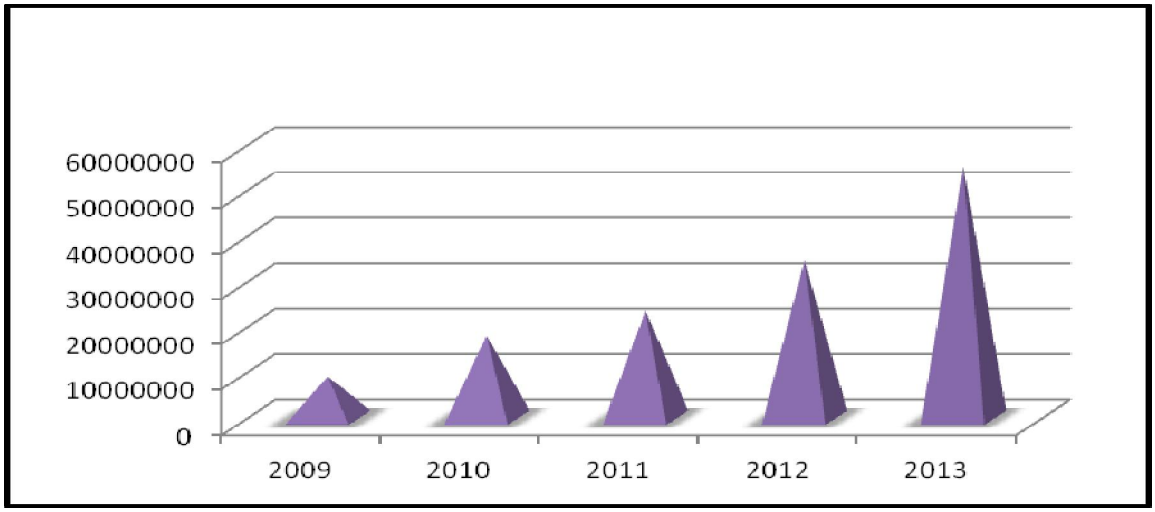

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على Rapport Annuel de Statistique, Haoud Berkaoui, Année 2013

نلمس من خلال الشكل رقم (10)، تسجيل تزايد في الاستثمارات البيئية بوتيرة مرتفعة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 والمقدرة بنسبة 83,76%، ويعود السبب إلى إنجاز العديد من المشاريع ذات طابع بيئي طول هذه الفترة في مركب "حوض بركاوي" نظرا لتزايد اهتمام المركب محل الدراسة بمفهوم حماية البيئة والمحافظة عليها. ويعد مشروع إعادة هيكلة مياه الصرف الصحي سنة 2009، ومشروع معالجة أحواض النفايات سنة 2010، ومشروع استرداد الغاز الذي يتم حرقه في وحدات الإنتاج سنة 2011 من أهم المشاريع الاستثمارية في المركب ذات البعد البيئي.

تقييم نتائج الدراسة:تتجلى نتائج الدراسة التطبيقية من خلال تحليل مؤشرات الأداء البيئي في مركب "حوض بركاوي" خلال فترة الدراسة (2009-2013)، في تبني وتطبيق البعد البيئي في المركب والبارز في دراسة مؤشرات تقييم الأداء البيئي (مؤشر نسبة الانبعاثات الغازية، مؤشر استهلاك الموارد والطاقة، مؤشر تخزين النفايات، مؤشر التكاليف البيئية، مؤشر الرسوم البيئية، مؤشر الاستثمارات البيئية)، حيث نقوم بتقييم نتائج مؤشرات الأداء البيئي لمركب "حوض بركاوي" في الجدول رقم (05):

الجدول الرقم(05): يوضح تقييم الأداء البيئي للمركب الصناعي "حوض بركاوي" خلال الفترة (2009-2013)

المؤشر	قياس المؤشر	التعليق
مؤشر الانبعاثات الغازية	مؤشر سلبي	يتبين من خلال نتائج الدراسة أن المركب لم يحترم القيم القصوى لمعايير الانبعاثات الغازية في الجو.
مؤشر استهلاك الموارد والطاقة	مؤشر ايجابي	يتضح من خلال نتائج الدراسة أن المركب يعمل على تخفيض استهلاك الموارد والطاقة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
مؤشر تخزين النفايات	مؤشر ايجابي	يتجلى من خلال نتائج الدراسة أن المركب يساهم في تقليل من كمية تخزين النفايات الخطيرة للمحافظة على تلوث التربة.
مؤشر التكاليف البيئية	مؤشر ايجابي	يبرز من خلال نتائج الدراسة ارتفاع في التكاليف البيئية مما يدل على زيادة الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها من التلوث النفطي.

مؤشر الرسوم البيئية	مؤشر ايجابي	نسجل من خلال نتائج الدراسة أن المركب ملتزم بدفع الرسوم البيئية إلى مدرية الضرائب، حيث نلمس احترم المركب جميع القوانين البيئية.
الاستثمارات البيئية	مؤشر ايجابي	يتضح من خلال نتائج الدراسة تزايد في قيمة الاستثمارات البيئية المتعلقة مباشرة بالنشاطات النفطية للمركب.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على معطيات الدراسة.

يتجلى من خلال الجدول رقم (05) أن معظم مؤشرات البيئية والمالية ايجابية ماعدا مؤشر الانبعاثات الغازية الذي يعتبر مؤشر سلبي لمركب "حوض بركاوي"، ومن ثم نستنتج أن أغلبية مؤشرات الأداء البيئي لمركب حوض بركاوي مقبولة، لأنه لا يمكن أن يحقق نسبة تلوث بيئي معدوم من خلال ممارسة نشاطه النفطي إلا أنه يرسم مشاريع تهدف إلى تخفيض الأثار السلبية للبيئة.

الخلاصة:

نستخلص من خلال الدراسة تحت عنوان **تقييم الأداء البيئي في المؤسسات النفطية بدراسة حالة المركب النفطي "حوض بركاوي"**، النتائج التالية:

1- يتضح من خلال الدراسة التطبيقية تبني المركب محل الدراسة الى مفهوم الأداء البيئي و تطور سياسته نحو هذا الإتجاه؛

2- يتم قياس الأداء البيئي لمركب "حوض بركاوي" عبر استخدام مؤشرات مختلفة والمتمثلة في (مؤشر نسبة الانبعاثات الغازية، مؤشر استهلاك الموارد والطاقة، مؤشر تخزين النفايات، مؤشر التكاليف البيئية، مؤشر الرسوم البيئية، مؤشر الاستثمارات البيئية)؛

3- يسعى مركب "حوض بركاوي" مستقبلا للحصول على شهادة ISO 14001 وذلك من خلال: ترشيد استخدام الطاقة والموارد والتخفيض من الانبعاثات الغازية الى جانب التقليل من كمية النفايات المخزنة؛

4- يعمل مركب "حوض بركاوي" إلى إدراج البعد البيئي في أهدافه الإستراتجية لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال الاستعمال العقلاني للموارد المتاحة وأسسا مورد المياه، من خلال انجاز مركب "حوض بركاوي" محطات لاسترجاع المياه الصناعية والمنزلية واستغلالها في السقي إلى جانب ترشيد استهلاك الطاقة؛

5- التزام مركب "حوض بركاوي" بالقوانين والتشريعات البيئية وذلك لخضوعه الى مبدأ التحسين المستمر في الأداء البيئي.

أما فيما يتعلق بآفاق مركب "حوض بركاوي": يسعى المركب لإدراج البعد البيئي في نشاطه الصناعي في النقاط التالية[19]:

- تأمين الآبار بعد الانتهاء من استغلالها بتكلفة 200 مليون دج للبئر الواحد؛
- صيانة النفايات الصناعية بتكلفة 7مليون دج في السنة؛
- معالجة أحواض النفايات التي ترمى فيها المياه الناتجة عن عملية الإنتاج تقدر قيمة هذا المشروع 4 مليار دج؛
- مشروع استرجاع الغاز الذي يتم حرقه أثناء عملية الانتاج بهدف إعادة تصنيعه مرة أخرى بتكلفة 400 مليون دج.

الهوامش والمراجع:

[1] مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول **"البيئة الانسانية"** أنعقد في ستوكهولم "السويد" 5- 16 جوان 1972، هدفه تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد شعوب العالم إلى حفظ البيئة البشرية وتنميتها.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، أنعقد في مراكش "المغرب" 7-8 نوفمبر 2016، هدفه مكافحة الاحتباس الحراري ومعالجة التدهور البيئي وتنمية استخدام الطاقات المتجددة.

[3] BP : British Petroleum

[4] **الشركة الوطنية سوناطراك:** تأسست الشركة الوطنية سوناطراك أي الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات، بموجب الأمر 63 -491 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 31-12-1963 لتوكل لها جميع المهام الخاصة بنقل وتسويق المحروقات التي كانت تحت السيطرة الأجنبية قبل الاستقلال وكانت أولى مهامها هو انجاز أنبوب لنقل النفط يربط حوض الحمراء بميناء أرزيو والذي بلغ طوله 801 كلم.

[5] مؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول البيئة والتنمية **"قمة الأرض"** أنعقد في ريديوجانيرو"البرازيل" 3- 14 جوان 1992 هدفه حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه، ووضع سياسة النمو العالمي والقضاء على الفقر والمحافظة على البيئة.

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 10/03، **"يتعلق بالمحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة"**، الجريدة الرسمية، العدد43، المؤرخ في 19جويلية 2003، ص10.

[7] Seifert, K. Eberhard, Environmental Performance Evaluation According to ISO 14031: Concept, Experience, and Revision Issues ,07/10/2016, http://www.IGI-pub.com.

[8] محمد العربي ساكر، **"مساهمة المنشأة الصناعية لدى الدول النامية في تفعيل الاداء البيئي-تجربة شركة النفط عمان-"**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 22-23 نوفمبر 2011، ص727.

[9] CFPA : Compagnie Française de Pétrole Algérien.

[10] عبد الكريم جباري، رئيس قسم الصحة والأمن والبيئة، حوض بركاوي،**"تقديم للمديرية الجهوية لحوض بركاوي"**، 2014، (مقابلة شخصية).

[11] Rapport Annuel de Statistique, Haoud Berkaoui, Année 2013.

[12] **مرحلة المنبع:** تدعى المرحلة العليا من الصناعة النفطية، إن هذه المرحلة تتركز على مجموعة من العمليات والتقنيات التي تهدف الوصول إلى أماكن تواجد النفط ثم استخراجه و بالتالي تحتاج هذه النشاطات إلى رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا عالية مما يبرز أهمية هذه المرحلة.

[13] Sonatrach Annuel Rapport 2007 p 43 Statistical.Haoud Berkaoui2013 .

[14] نافع كيحالي، مهندس بيئة، حوض بركاوي،" **تأثيرات النشاط النفطي لمركب حوض بركاوي على البيئة** "، 2014، (مقابلة شخصية).

[15] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 19/01، **"يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها"**، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخ في 12ديسمبر2001.

[16] عبد الكريم جباري ، رئيس قسم الأمن والصحة والبيئة، "**مؤشرات قياس الأداء البيئي لمركب حـــوض بركـــاوي**"، مركب حوض بركاوي، 2014، (مقابلة شخصية). اعتمادا على

Yves MORTUREUXK، **Sécurité et gestion des risques**،Ce dossier fait partie de la base documentaire Méthodes d'analyse des risques، Service Relation Clientèle Éditions Techniques de l'Ingénieur 249، rue de Crimée 75019 Paris – France، 22/10/2012،p6.

[17] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 138/06، "**الذي يحدد القـــيم القصـــوى لمعـــايير الانبعاثات الغازية في الجو**"، الجريدة الرسمية، العدد 24، المؤرخ في 15 أفريل 2006.

[18] **الإنتاج الأنظف:** "التطوير المستمر للعمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهـــدف تقليـــل اســـتهلاك المـــوارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع وخفض كمية المخلفات عند المنبع وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة".

[19] زرزور دايرة، رئيس قسم المالية، حوض بركاوي، "**الأفاق المستقبلية في مجال حماية البيئية لمركـــب حـــوض بركاوي**"، 2014/04/06، (مقابلة شخصية).

اثر البعد التنظيمي للثقافة على تنفيذ الإستراتيجية في المؤسسة

دراسة حالة بعض المؤسسات المتوسطة الصناعية الجزائرية

The impact of the organizational dimension of culture on the implementation of strategy in the enterprise: case study of some Algerian industrial medium enterprises

علاء الدين خبابة

جامعة سطيف 1، الجزائر

kalovfaj@gmail.com

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى إبراز اثر البعد التنظيمي لثقافة المؤسسة على تنفيذ الاستراتيجية في المؤسسة، والذي يمكن أن يظهر في شكل علاقة بين الهيكل التنظيمي و الأداء داخل المؤسسة، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الثقافة التنظيمية وأبعادها ثم الولوج إلى الهيكل التنظيمي ومكوناته و كذا مفهوم الإستراتيجية و كيفية تشكيلها.

ومن أجل التوسع أكثر في هذا البحث قمنا بإجراء دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات الصناعية المتوسطة الجزائرية ، حيث تم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ، من أجل إبراز دور اثر البعد التنظيمي للثقافة على تنفيذ الإستراتيجية، ثم الخروج بالنتائج والتوصيات اللازمة.

الكلمات المفتاحية: ثقافة المؤسسة، البعد التنظيمي للثقافة، الهيكل التنظيمي، الإستراتيجية، تنفيذ الإستراتيجية، الفاعلية.

Abstract:

This research aims to highlight the impact of the organizational dimension of the culture on the implementation of the strategy in the enterprise, which can appear in the form of a relationship between organizational structure and performance within the organization, through on the concept of organizational culture and its dimensions, access to the organizational structure and its components and as well as the strategic concept and how it formed.

In order to more expansion in this research we have conducted a field study on a group of Algerian industrial medium institutions, where they were dropped the theoretical side on the practical side, in order to highlight the role of the impact of the regulatory dimension of culture on the implementation of the strategy, then get out the necessary results and recommendations.

Keywords: Enterprise culture, organizational dimension of culture, organizational structure, strategy, implementation of the strategy, performance.

تمهيد: لقد أصبحت المؤسسة الحديثة تتميز بانفتاح كبير على محيطها الخارجي فأصبحت تؤثر فيه وتتأثر به، وذلك من خلال قدرتها على التطويع (خلق واستغلال الفرص) والمطاوعة (التكيف مع الفرص والتهديدات). وفي نفس الوقت تزايد وعيها ببيئتها الداخلية المشكلة أساسا من الموارد المختلفة، الهيكل التنظيمي والمنظومة الثقافية. ولما كانت الاستراتيجية بالمفهوم الحديث تعني "إخضاع وتشكيل البيئات" وكذلك "فن بناء الميزات التنافسية" وهي أيضا "فن إدارة التغيير" وهي على تعدد تعاريفها "أداة أو وسيلة تحقيق أهداف المؤسسة"، فإنه من اجل تنفيذ أية إستراتيجية كانت لابد من القيام بتشخيص شامل للمؤسسة داخليا وخارجيا. خلال تنفيذ المؤسسة لإستراتيجيتها التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها، تواجه المؤسسة على المستوى الخارجي بيئة جد متقلبة قد يصعب في كثير من الأحيان السيطرة على عناصرها، لكن الاستراتيجية تساهم بشكل كبير في العمل على مواجهة هذه تهديدات الخارجية وتقلباتها؛ في حين تواجه على المستوى

الداخلي جملة من التناقضات والصراعات التي تحدث بين الأفراد داخل المؤسسة نتيجة انتماء هؤلاء إلى ثقافات وبيئات مختلفة ولكونهم يعيشون في أوساط اجتماعية متباينة هي الأخرى، عندئذ تستعمل المؤسسة ثقافتها لحل هذه المشاكل الداخلية وتجاوزها.

تمثل الثقافة التنظيمية أهميةٌ كبيرة في سائر المنظمات، وذلك لما لها من تأثير على طبيعة المنظمة وكيفية انجاز المهام . فالثقافة التنظيمية توفر الإطار الذي يبين منهجية العمل في المنظمات، كما أن الثقافة التنظيمية تهيئ للمنظمات قاعدة تجعلها قادرة على أن تتميز بخصائص و سمات عن المنظمات الأخرى، ذلك أن أداء المنظمات والعاملين فيها و تطورها يتأثر بصورة أو بأخرى بعدة عوامل من داخل و خارج المنظمة، يأتي على رأس هذه العوامل الثقافة التنظيمية، وبالتالي فان لثقافة المنظمة دورا مهما في التأثير على سلوك العاملين في المنظمات طبقا لطبيعة وقوة الثقافة التنظيمية التي تتمتع بها المنظمة، حيث تترك الثقافة التنظيمية بمكوناتها المادية والمعنوية بصماتها على منظمات الأعمال المتنافسة.

بناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما هو اثر البعد التنظيمي للثقافة على تنفيذ الإستراتيجية في المؤسسة؟

على ضوء هذا السؤال تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

هناك تأثير ذو دلالة معنوية للهيكل التنظيمي على فاعلية المؤسسة.

أهداف الدراسة: إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إبراز اثر البعد التنظيمي للثقافة على تنفيذ الاستراتيجية في المؤسسة، وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- التعريف بالدور الذي يمكن أن تؤديه الثقافة التنظيمية في إستراتيجية المؤسسة؛
- التعريف بالدور المهم الذي يمثله الهيكل التنظيمي داخل المؤسسة؛
- إبراز اثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسة؛
- معرفة مدى استغلال المؤسسات محل الدراسة للبعد التنظيمي للثقافة من اجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية؛
- تقديم مجموعة من التوصيات اللازمة لتعزيز دور البعد التنظيمي للثقافة في تنفيذ الإستراتيجية.

1 - الثقافة التنظيمية و أبعادها

لقد نال موضوع الثقافة التنظيمية اهتمام كبير من قبل الدارسين في علم الاجتماع، الإدارة وعلم النفس والاقتصاد وهذا لمالها من أثر كبير في تشكيل هوية المؤسسة.

فالثقافة التنظيمية تتطور مع الوقت، وتتكون من خلال التفاعل الاجتماعي والتضامن بين العاملين فيها. إذ تستمد الثقافة التنظيمية من المعتقدات والقيم المشتركة بين العاملين في المؤسسة، كما تستمد من القواعد والمعايير التي تطبقها المؤسسة، وهي التي ترسم الصورة الذهنية وتولد الإحساس بالهدف والمعنى، وتجعل العاملين في المؤسسة يشعرون أنهم جزء من كل.

الثقافة هي التي تيسر اندماج العاملين الجدد في المؤسسة، وتعزز التزام كل من ينتمي إليها بقيمها وأهدافها. فالمنظمات التي تملك ثقافة تكيفيه وقوية تمكن أعضاءها من الالتزام والانضباط، الإبداع والتحديث، المشاركة في اتخاذ القرارات مما يدفعهم إلى تحقيق أداء فردي متميز يمكن المنظمة من تحقيق أهدافها.

والثقافة التنظيمية مثلها مثل الثقافة المجتمعية تسيطر على سلوك من ينتمون إليها وتتحكم في رؤيتهم للعالم وتفاعلهم معه، وتفسر كل التعقيدات الخفية في حياة المؤسسة.

1.1 - مفهوم الثقافة

- يصف Pettigrew الثقافة على أنها "نسيج اجتماعي تعبيري" مثل نسيج جسم الإنسان الذي يربط بين العظام، التي تمثل هيكل المؤسسة بالعضلات التي تعبر عن العمليات التي تقوم بها المؤسسة؛ بمعنى الثقافة تمثل القوة الحيوية للمؤسسة، روح الجسم الحي؛[1]

- أما اوتشي Ouchi يرى الثقافة على انها تقاليد ومناخ للعمل للمؤسسة التي تمتلك قيم ومعتقدات؛[2]

- في حين Hofstede يعتبر أن الثقافة التنظيمية هي عبارة عن برمجة ذهنية جماعية للسلوكيات التي تميز مجموعة عن أخرى، لا تظهر فقط في القيم بل وكذلك في صفات محددة أخرى: الإشارات، الأبطال والطقوس (هذه الصفات يمكن مشاهدتها عمليا)؛[3]

- من جانب آخر فان Schein والذي يعتبر الرائد في مجال الثقافة يعتبر الثقافة على أنها "المستوى الأعمق للافتراضات الأساسية الضمنية والمعتقدات التي يتم مشاركتها من قبل أعضاء المنظمة. مجموعة القيم والمبادئ الأساسية التي اخترعتها الجماعة آو اكتشفتها آو طورتها أثناء حمل مشكلاتها المتعلقة بالتكيف الخارجي والاندماج الداخلي، والتي أثبتت فعاليتها والتي يتم تعليمها للأعضاء الجدد واعتبارها أفضل طريقة لمعالجة المشكلات و إدراكها و فهمها".[4]

يمكننا القول أن الثقافة التنظيمية هي عامل يميز كل المنظمات الاجتماعية التي تجمع الأفراد حول هدف مشترك. كما يمكننا أن نجد ثقافة تنظيمية لفريق، لمجموعة، لقسم من المؤسسة، لفرع من المؤسسة، لمؤسسة، لشبكة من المؤسسات.

فالثقافة بنسبة للمجموعة هي نفس ما تمثله الشخصية (بمعنى علم النفس) بالنسبة للفرد، هي ما ينتج عن تعاون الفرد في طريقة تصرفه (تفسير المعلومات، استعمال المعارف...) وتفاعله مع الآخرين.

الثقافة التنظيمية بشكل أخر هي "مجموع" كل الشخصيات في المجموعة، في المؤسسة وتحدد الطريقة الخاصة التي من خلالها تتصرف المؤسسة في كل مستوياتها. ومنه فان الهدف الرئيسي للثقافة التنظيمية هو تشارك المعارف، خلق مساحة من التعاون بين العمال على المستويين الأفقي والعمودي للمؤسسة.

2.1 - عناصر الثقافة التنظيمية :تعتبر الثقافة التنظيمية نظاما يتكون من مجموعة من العناصر أو القوى التي لها تأثير كبير على سلوك الأفراد داخل المنظمة، والتي تشكل المحصلة الكلية للطريقة التي يفكر ويدركها الأفراد كأعضاء عاملين بهذه المنظمة، والتي تؤثر على أسلوب ملاحظة وتفسير الأشياء بالمنظمة[5]، ويمكن تقسيم العناصر المكونة لثقافة المنظمة إلى مجموعتين رئيسيتين:

الإشارات الثقافية، والموروث (الإرث) الثقافي للمنظمة.

أ. **الإشارات الثقافية:** وتشمل القيم الثقافية على ما يلي:

- **القيم التنظيمية:** وهو كل ما تعتبره المنظمة (الأحسن / الأفضل)، ويمكن تعريف القيم على أنها مجموعة الأفكار والمعتقدات المشتركة للأفراد داخل المنظمة، والتي تؤثر على سلوكياتهم[6]. القيم التنظيمية هي القيم في مكان أو بيئة العمل بحيث تعمل على توجيه سلوك العاملين،[7] تكون هذه القيم مشتركة بين أفراد المؤسسة وتعد دستورا أو مرجعا داخليا للأفراد يحدد السلوك المطلوب والإدراك المطلوب في التعاملات داخل المؤسسة؛ والقيم هي ما يتعلق بالأفكار والفلسفة التي يقتسمها الأفراد وتقود سلوكياتهم لتحقيق الانسجام الذي يعكس كفاءة المؤسسة التي من شانها خلق قيم أساسية تساهم في تعبئة كل الطاقات على كافة المستويات.
- **المعتقدات:** وهي عبارة عن أفكار مشتركة حول طبيعة العمل والحياة الاجتماعية في بيئة العمل، وطريقة إنجاز الأعمال والمهام التنظيمية، ومن هذه المعتقدات نجد المشاركة في عملية صنع القرارات، والمساهمة في العمل الجماعي وأثر ذلك في تحقيق الأهداف التنظيمية.[8]

- **الأعراف والتوقعات:** يقصد بالأعراف تلك المعايير المدركة وغير الملموسة التي يلتزم بها العاملون داخل المنظمة.[9] يعملون على احترامها وتطبيقها على اعتبار أنها مفيدة للمؤسسة، وتكون هذه الأعراف غير مكتوبة في العادة ويجب على أفراد المؤسسة إتباعها.

التوقعات التنظيمية تتمثل في التعاقد النفسي الذي يتم بين الموظف والمؤسسة وهي ما يتوقعه الموظف من التنظيم وما يتوقعه التنظيم من الموظف[10]، مثال ذلك توقعات الرؤساء من المرؤوسين، والمرؤوسين من الرؤساء، والزملاء من الزملاء الآخرين والمتمثلة بالتقدير والاحترام المتبادل، وتوفير بيئة تنظيمية ومناخ تنظيمي يساعد ويدعم احتياجات الفرد العامل النفسية والاقتصادية.

- **الرموز واللغة:** الرموز هي عبارة عن إشارات متميزة مثل الشعارات، وهي الصورة الرمزية الممثلة للمنظمة، إضافة إلى نمط اللباس والنمط المعماري (شكل المباني وتهيئتها)[12] ، كيفية إدارة الوقت، اللغة المستعملة داخل المنظمة.

أما اللغة فهي هي أداة الاتصال الاستراتيجية بين الأفراد العاملين، ووسيلة تفاهمهم الوظيفي مع كل ما يحمل ذلك من معاني وتوضيحات وحركات وسلوكيات تابعة للتحاور اللغوي المعمول به.[13]

- **الطابوهات (الممنوعات):** وهي ما تود المنظمة إخفاءه ورفضه وتعني المواضيع التي يجب عدم الخوض فيها أو الكلام عنها أو تداولها داخل المنظمة، وهي نتاج لتجارب مأساوية مرت بها المنظمة، كإخفاقات تجارية، مدير فاشل... والتي من شأنها إحداث اضطراب في صورة العاملين داخل المنظمة وكذا الصورة الخارجية للمنظمة[14]، مما قد يؤثر سلبا على أداء العاملين والمنظمة ككل.
- **الأساطير:** هي الحكايات والقصص التي نحكيها من أجل خلق المؤسسة، أو نجاحها، مثل الأساطير التي تلعب دورا في حفظ ونقل القيم الهامة والمحفزة[15]، وهي وسيلة اتصال لإبراز نجاحات وعظمة المؤسسة ونقاط تفوقها ونهوضها خلال مسيرتها.
- **الطقوس الجماعية والاحتفالات:**الطقوس هي عبارة عن التطبيقات المنتظمة والثابتة للأساطير المتعلقة بالأنشطة اليومية للمنظمة مثل اللغة المستعملة، طريقة استقبال موظف جديد، الاحتفالات السنوية، العيد السنوي لإنشاء المنظمة، وتعرف الطقوس الجماعية بأنها: "التعبير المتكرر للأساطير بواسطة أنشطة منتظمة ومبرمجة"[16] وذلك بهدف تأمين ونقل مجموعة من القيم إلى العاملين إضافة إلى تقوية الشعور بالانتماء للمنظمة.
- **الإشاعات:** من التشكيلات الرمزية لثقافة المنظمة نجد الإشاعات والتي تعتبر أخبارا لا أساس لها من الصحة، تكون في شكل سيناريوهات خيالية توفر نوعا من الترويح وإزالة القلق وحالة عدم اليقين لدى العاملين في المنظمة، وهي تعتبر نوعا من الأساطير المتداولة يوميا في المنظمة.
- **الترتيبات المادية:** إن اختيار وترتيب المكاتب والتجهيزات غالبا ما تعكس علامات واضحة ومحددة في ثقافة المنظمة، فالكراسي والمكاتب والتجهيزات الآلية وطريقة توزيعها وترتيبها، والأماكن المخصصة لاستقبال العملاء والضيوف تعكس ثقافة المنظمة.[17]

ب. الموروث الثقافي للمنظمة: يشمل الموروث الثقافي للمنظمة على ما يلي:

- **المؤسسون:** إن ثقافة المنظمة ما هي إلا نتاج لثقافة الأعضاء المؤسسين، حيث نجد في الواقع العملي أن العديد من الثقافات تعكس قيم المؤسسين، ذلك أنهم يعملون على تكريس هذه الثقافة في منظماتهم، حيث تبقى معتقداتهم، سلوكياتهم، طرق تسييرهم قائمة حتى ولو غادروا المنظمة.
- **سلوك قادة المنظمة:** يعتبر سلوك القادة من أهم العوامل المؤثرة في تشكيل ثقافة المنظمة، لأن العاملين سيدركون أن من أفضل الوسائل للارتقاء الوظيفي هو محاكاة سلوك القادة، ويجب التأكيد على أن العاملين يتأثرون بما يفعله القادة أكثر مما يقولونه.[18] حيث أن هناك اتفاق بأن ثقافة المنظمة تتشكل بدرجة كبيرة بواسطة الإدارة العليا.

- **تاريخ المنظمة:** يلعب تاريخ المنظمة دورا مهما في تشكيل ثقافتها، ويتكون – تاريخ المنظمة – من التجارب التي مرت بها، النجاحات المحققة وكذلك الفشل، ويشكل هذا الأرشيف مرجعا لأصحاب القرار وكذلك العاملين في المنظمة واتخاذه مرشدا لتصرفاتهم مع التركيز على الإيجابية فيها وتكرارها.
- **الأبطال:** وهم أشخاص كانوا يعملون في المنظمة وقدموا أداء متميزا وأشياء مثالية من خلال ما يتمتعون به من كفاءة وانسجام مع قواعد وأنظمة المنظمة، وهم يعتبرون من خيرة أفراد المنظمة.
- **مهنة المنظمة (النشاط):** تعرف مهنة (حرفة) المنظمة "النشاط الرئيسي لها" بأنها " مجموعة المهارات التي يتقنها أعضاء المنظمة (تكنولوجيا، معرفة الأسواق، قدرات تنظيمية...)"[19] فهي تعبر عن معرفتها في القيام بمهنتها أحسن من الآخرين .ويمكن أن تفيد في تأكيد خصوصية المنظمة إضافة إلى إعطاء قيمة للعمل مما يعزز من مشاعر الانتماء والولاء لدى العاملين.

3.1 - أبعاد الثقافة في الواقع التنظيمي

فيما يخص أبعاد الثقافة التنظيمية، فقد اختلفت وجهات نظر الكتاب والباحثين في ماهيتها وأعدادها، لقد تناول العديد من العلماء أبعاد الثقافة التنظيمية وقيامها من خلال بعض الأدوات أو النماذج، من أشهر التصنيفات هو الذي يقسم الثقافة إلى ثلاثة أبعاد هي كالتالي:

أ. البعد القيادي Leadership: يشمل هذا البُعد عناصر توصيف طبيعة القيادة الإدارية في المنظمة من حيث القدرة على إدراك دور الإدارة العليا وما دونها، ومدى الاستعداد لتحمل المسئولية وأساليب توضيح الأهداف والوصول إليها. وطبيعة وخصائص سلوك العاملين ودافعيتهم داخل المنظمة، ومنهجية قيادة التغيير والتطوير. ومدى مشاركة الإدارة للعاملين في هذا التطوير وتحمل المخاطر التي تترتب عليها، وفيما يلي عرضاً موجزاً للعناصر السبعة المكونة للبُعد الخاص بالقيادة:[20]

- إدراك دور الإدارة واتجاهات العاملين نحوه؛
- دور الإدارة وأسلوبها؛
- إدراك المسئولية؛
- الدافعية والسلوك البشري؛
- قيادة التغيير بالمنظمة؛
- المشاركة والملكية والمخاطرة.

ب. البُعد الإنساني: يشمل هذا البُعد العناصر السبعة التالية:[21]

- قيمة وعناصر الراتب الشهري ومدى تعرضه للخصم؛
- عدالة الطريقة التي يتم بها تقييم أداء العاملين؛
- حجم العمل وملاءمته للقدرات الشخصية للفرد؛
- الشعور بالأمن والاستقرار الوظيفي؛
- عدد ساعات العمل ومواعيده؛
- العدالة والمساواة في معاملة العاملين؛
- المشاركة والعلاقات وتحقيق الإنجاز.

ج. البعد التنظيمي: يحدد الهيكل التنظيمي خطوط السلطة والمسئولية وعلاقات الإدارات والأقسام ببعضها، كما يوضح ثقافة خطوط الاتصالات وأنماطها وطريقة عمل الأفراد وقيامهم بأدوارهم بالمنظمة، والثقافة السائدة بين الأفراد حول طبيعة العلاقات فيما بينهم، ويشمل هذا البُعد العناصر السبعة التالية:[22]

- طبيعة الاتصالات؛
- إقبال الأفراد على العمل الجماعي؛
- توزيع المهام والأدوار ومعرفتها؛
- الإيمان بأهمية التدريب؛
- مواصلة التعليم؛
- مدى استقرار الأهداف؛
- متابعة التقدم باتجاه الاستعداد للطوارئ.

سيتم في هذا البحث التركيز على الهيكل التنظيمي كونه المكون الرئيسي للبعد التنظيمي للثقافة في المؤسسة ودراسة أثره على تنفيذ الاستراتيجية.

2 - **الهيكل التنظيمي و أبعاده :** يعتبر الهيكل التنظيمي ذلك المخطط الذي تحدد من خلاله المنظمة تقسيم المهام وتوزيع الموارد بين مختلف الوحدات والأقسام، ويحظى هذا الموضوع باهتمام كبير من كتاب وعلماء الإدارة لما له من أهمية في حياة المنظمات، فهو أحد الو سائل الفعالة واللازمة لتحقيق الانسياب الدقيق والمنظم لأعمال وتحقيق التنسيق بين مختلف الوحدات.

1.2 - مفهوم الهيكل التنظيمي: تناول مفهوم الهيكل التنظيمي كثير من علماء التنظيم الأوائل والمعاصرين.

- عرفه Max Weber بأنه "مجموعة من القواعد واللوائح البيروقراطية، تعطي الحق لمجموعة من الأفراد أن يصد والكفاءة"[23]؛
- في حين يرى Lawrence أن "هيكل التنظيم هو جسده، حيث يصف هذا الجسد القواعد والعلاقات الرسمية للأفراد والجماعات داخل التنظيم، ويشمل الجماعات والوحدات والأنظمة الفرعية مثل الأقسام والإدارات، والهيكل التنظيمي هو محاولة لترتيب هذه القواعد والعلاقات لكي يوجه العمل تجاه تحقيق الأهداف واستمرار النظام "[24]؛
- وقد عرفه Henry Mintzberg على أنه" مجموعة من الطرق أو الوسائل التي يتم بموجبها تقسيم العمل إلى نشاطات واضحة ومحددة، ومن ثم ضمان التنسيق الضروري بين هذه النشاطات"[25]؛
- ولدى Weis فالهيكل التنظيمي هو" نظام ثابت من العلاقات المتناسقة، يفترض عمل هذا النظام تقسيم نشاطات محددة على أشخاص محددين، وتحمل المسؤولية من كل عضو فيه، والتنسيق بين هذه النشاطات"[26].

وبناءا على كل ما سبق يمكن تعريف الهيكل التنظيمي بأنه الأداة التي يمكن من خلالها تحديد المهام والوظائف، بالإضافة إلى تحديد خطوط السلطة والاتصال داخل المنظمة.

2.2 - أبعاد الهيكل التنظيمي: اختلف الباحثون في تحديدهم لماهية أبعاد الهيكل التنظيمي وأعدادها، وطرق قياسها وتجدر الإشارة إلى أن أبعاد أو خصائص الهيكل التنظيمي بغض النظر عن التسمية التي أعطيت، تلك التي تعبر عن الخصائص الداخلية للمنظمة وتصف نشاطاتها وسياسات الأفراد ضمن هذا الهيكل، ومع تأثرها بالعديد من العوامل أو العناصر من داخل المنظمة وخارجها فهي الوسيلة الأفضل المعبرة عن محتواه وسماته الفريدة. تمثل إجراءات المنظمة لمواجهة مشكلتين أساسيتين هما: الحاجة إلى التخصص من خلال تقسيم العمل، والحاجة إلى التنسيق بين النشاطات ووحدات العمل المختلفة.

ومع ذلك فأنه يلاحظ أن هناك اتفاقاً أو قاسماً مشتركاً بين أغلب الكتاب والباحثين في أن للهيكل التنظيمي الأبعاد الآتية: الرسمية، المركزية، التعقيد. كما أن البعض منهم يرى أن: التخصص، نطاق الأشراف، وتفويض السلطة وغيرها، هي أبعاد أخرى للهيكل التنظيمي.[27]

وفيما يأتي عرض موجز لهذه الأبعاد:

أ. الرسمية: تعرف على أنها حجم التوثيق الموجود في المنظمة، الذي يحتوي على إجراءات وقواعد وتعليمات واتصالات المنظمة وتكون مكتوبة ومحفوظة[28]، أو أنها المجال الذي تكون فيه سياسات المنظمة، وصف الوظائف، الخارطة التنظيمية، الخطط وأسلوب وضع الأهداف، منتشرة ومتداولة بشكل واضح من خلال اتصالات مكتوبة. أو أنها الدرجة التي تستعمل فيها المنظمة القواعد والأنظمة والإجراءات لتوجيه سلوك الأفراد في المنظمة.[29]

ب. المركزية: تعني المركزية قصر حق اتخاذ القرارات بيد جهة واحدة، أو مستوى أداري واحد، أو شخص واحد في قمة الهرم التنظيمي.[30] هنالك من يوسع مفهوم المركزية ليشمل حق اتخاذ القرارات وتقويم النشاطات أيضا وهناك أيضا من يجعله يشمل العمل الإداري كله من تخطيط، تنظيم، رقابة، قيادة. وعليه فقد عرفت المركزية بأنها مقدار ما تحتفظ به أيدي المسؤولين في المستويات الإدارية العليا من العمل الإداري ككل.[31]

ج. التعقيد: وهو يشير إلى مستوى تعقيد منظمة الأعمال، ويعني التعقيد درجة تقسيم وتجزئة الأعمال والعلاقات داخل المنظمة، وينظر باحثون آخرون إن التعقيد يعبر عن التخصصات المهنية والتدريب المطلوب لكل منها في منظمة الأعمال، في حين هناك من أشار إلى أن التعقيد يعبر عن عدد المستويات الإدارية وحجم نطاق الإشراف في منظمة ما.[32]

د. التخصص: وهي الدرجة التي يتم فيها تقسيم المهام التنظيمية إلى أنشطة متشابهة متخصصة في حقل معين ومنفصلة عن الأنشطة الأخرى. وكلما كانت درجة التخصص واطئة سيؤدي الفرد عدد أكبر من المهام المتنوعة في الوظيفة التي يشغلها. وأما إذا كانت الدرجة عالية فسيؤدي عدد أقل من المهام.[33]

ه. نطاق الإشراف: يحدد الهيكل التنظيمي نطاق الإشراف للوظائف الإشرافية والرئاسية المختلفة في المنظمة. ويقصد بنطاق الإشراف بأنه عدد المرؤوسين الذين يخضعون مباشرة مدير أو رئيس واحد لكن هناك من يضيف شرط الإشراف الفعال للتعريف، فيعرف نطاق الإشراف بأنه عدد المرؤوسين يستطيع مدير واحد أدارتهم بفاعلية.[34]

و. تفويض السلطة: يعد تفويض السلطة هو الأجراء الذي يتم بواسطته تعيين السلطة الرسمية والمسؤولية للمرؤوسين لإنجاز أعمال محددة ويعرف التفويض أيضا على أنه يمثل نسبة عدد القرارات الإدارية التي يقوم المدير بتفويضها للمستويات الإدارية.[35]

3 - الإدارة الإستراتيجية: من الضروري أن يتمكن المديرون من التعامل مع تغيرات البيئة الديناميكية وبصورة مستمرة،لذلك فالمؤسسة ملزمة على التكيف مع هذه المتغيرات التي تحدث في البيئة،حتى تضمن البقاء في السوق. فمدى الىوم يجب علىه إدارة المؤسسة إستراتىجيا، فلم يعد في مقدوره اتخاذ قراراته في ضوء قواعد جامدة أو سياسات تاريخية، أو مجرد استقراء للأحداث الجارية، بدلا من ذلك فإنه يجب أن يتوفر لديه الرؤية لاستطلاع الأحداث المستقبلية عند التخطيط للأهداف التنظيمية، ووضع السياسات وتصميم الاستراتيجية، كذلك فإنه يجب أن يتجاوز حدود الخبرة الوظيفية المتخصصة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو التمويل وغيرها، ليتمكن من رؤية الصورة العامة للمؤسسة.

1.3 - تعريف الاستراتيجية: أصبح مفهوم الاستراتيجية محورا للكثير من الأبحاث والدراسات العلمية، غير أن الملاحظ هو عدم الاتفاق على تعريف محدد للإستراتيجية، شانها في ذلك شأن كثير من المصطلحات الاقتصادية والإدارية، وفيما يلي نذكر أهم التعاريف التي أعطيت للإستراتيجية:

- يعرفها تيتار "THIETART" بأنها "مجموعة القرارات الأساسية والأفعال المتعلقة باختيار الوسائل والموارد لتحقيق الأهداف"؛[36]

- ولدى مدرسة الأعمال لهارفارد "H.B.S" فالإستراتيجية هي "مجموعة القرارات الخاصة بالاختيارات الكبرى والمتعلقة بالمؤسسة لكل، والتي تهدف أساسا إلى تكييف هذه الأخيرة مع التغيرات في محيطها، وكذا تحديد الأهداف الأساسية والتصرفات اللازمة لتحقيقها"؛[37]

- أما بورتر Porter وهو أحد رواد الإستراتيجيات التنافسية، فيعرف الإستراتيجية على أنها "إيجاد المواءمة بين أنشطة المؤسسة والتكيف مع المحيط، فالمواءمة تعد ضرورية ليس فقط لبناء الميزة التنافسية، ولكن لديمومتها أيضا، بحيث يصعب على المنافسين تقليدها وتقليد مجمل الأنشطة المترابطة".[38]

مما ذكر أعلاه، فالتعريفات التي أعطيت للإستراتيجية تلم بكل جوانبها، ولكن يجب التركيز على نقطة أساسية هي أن الهدف الأساسي من بناء الإستراتيجية يجب أن يكون تحقيق الأهداف التي وجدت من اجلها، وفي حالة عدم وجود أو غياب مبررات قوية للإستراتيجية فإن الحاجة إليها تقل كثيرا، أو أن أي محاولة لبناء الإستراتيجية تعتبر ضربا من ضروب العبث الإداري.

2.3 - تعريف الإدارة الإستراتيجية: إن التعاريف التي قدمت للإدارة الإستراتيجية كثيرة، ومن بين هذه التعاريف:

- يعرفها KALIKA M بأنها: "مجموعة المهام المتعلقة بالإدارة العامة التي تهدف إلى وضع مسارات النمو المستقبلية للمؤسسة، وتخصيص الوسائل التنظيمية اللازمة لتحقيق ذلك"؛[39]

- أما حسب BRILMAN J فإن "الإدارة الإستراتيجية على مستوى المنظمة، تتضمن مجموع من الأنشطة التي تهدف إلى صياغة الإستراتيجية وتنفيذها في الواقع، وهي أساسا أربع مراحل:[40]

أ. المعرفة الجيدة للمؤسسة ومعرفة نقطة الانطلاق، أي تحليل المحيط، معرفة النشاطات، معرفة المنظمة، نقاط القوة والضعف، الموارد من الكفاءات، المهارات، الوسائل المادية والمالية والبشرية، المنافسة والمزايا الإستراتيجية الأساسية.

ب. تحديد ما الذي تريد المؤسسة أن تصبو إليه والتي تتمثل في:

- ما هي النشاطات التي ترغب المؤسسة في ممارستها؟ الاستمرار في النشاطات السابقة، التركيز والتنويع؛
- ما هي الفرص المتاحة؟ إمكانية إنتاج منتجات جديدة، تقديم خدمات جديدة وإضافات أو تحسينات؛
- أي الزبائن ستتعامل معهم المنظمة؟ (الأوفياء، زبائن جدد أو زبائن سيتم اختيارهم)؟
- ما هي المزايا التنافسية المستقبلية؟ صورة المؤسسة (الإبقاء على الصورة السابقة آو استبدالها)؟

ج. اختيار أو ابتكار طريقة للانطلاق، والتي يمكن إيجازها في الأسئلة التالية:

- ما هي التكنولوجيا المعتمدة، الإبداعات الممكنة، التسويق، تنظيم المبيعات، الاستثمارات الجديدة، الآجال اللازمة؟
- ما هي المعارف الموجودة، الإطارات، مستوى التنظيم؟
- ما هو مستوى المخاطر، التحالف أو الاندماج...؟

د. تنفيذ الإستراتيجية:

- كيف يتم تنفيذ الإستراتيجية؟ نشر المعلومات لكل المجموعات.
- ما هي الطرق المستخدمة في صياغة الإستراتيجية، ما هي طرق التنفيذ؟

إن الإدارة الإستراتيجية الجيدة كما يقول BRILMAN J هي قبل كل شيء فن طرح الأسئلة الهادفة، فمسير اليوم مجبر على إدارة مؤسسته إستراتيجيا بغية تحقيق الأهداف المسطرة وضمان النمو، البقاء والاستمرارية.

و يمكننا تعريف الإدارة الإستراتيجية على أنها منظومة متكاملة من العمليات ذات العلاقة بتحليل البيئة الداخلية والخارجية،تعمل على صياغة إستراتيجية مناسبة لمتغيرات البيئتين، تنفيذها، الرقابة على تطبيقها وتقييمها في ضوء تحليل أثر المتغيرات الأساسية المؤثرة على المؤسسة، وذلك بما يضمن تحقيق ميزة إستراتيجية و تنافسية لها وضمان نموها واستمرارها.

3.3 - مراحل الإدارة الإستراتيجية: تعتمد المؤسسات الرائدة والتي تحظى بمكانة كبيرة في السوق الذي تعمل فيه، على الاستراتيجيات المثلى والتي تساعدها وتبقيها في مركز الريادة، ولكي تقوم بإعداد تلك الاستراتيجيات أو الاستراتيجية يجب أن تمر بعدة مراحل تتمثل في صياغة الاستراتيجية، تنفيذ الاستراتيجية، والرقابة عليها.

أ. صياغة الاستراتيجية: يقصد بصياغة الاستراتيجية إعداد خطط طويلة الأجل لتحقيق الإدارة الفعالة للفرص والتهديدات البيئية في ضوء ما تمتلكه المؤسسة من نواحي قوة أو ضعف.[41] وتشمل عملية صياغة الاستراتيجية تحديد الرسالة والرؤية الاستراتيجية، تحديد الأهداف والغايات، دراسة البيئة الداخلية، دراسة البيئة الخارجية واختيار الاستراتيجية المناسبة. وتمر عملية صياغة الاستراتيجية بالمراحل التالية:

- **تحديد رسالة المنظمة و الرؤية الاستراتيجية:** يمكن تعريف رسالة المؤسسة بأنها" :إعداد وصف عام ومختصر يوضح اتجاهات ذات العلاقة بالمؤسسة لماذا وجدت المؤسسة وأهدافها والفئات التي تخدمها وفلسفة وقيم العمل التي تلتزم بها، وما يميزها عن غيرها في تقديم خدماتها، وتعظيم منافع الأطراف المعنية للمحافظة على مكانتها الاجتماعية في البيئة التي تعمل فيها".[42]

- **تحديد الغايات والأهداف:** الغايات ما هي إلا أهداف عامة وشاملة ترمي المؤسسة إلى تحقيقها على المدى الطويل، وهي تتسم بالعمومية والشمول لذا ترتبط ارتباطا وثيقا بالإستراتيجية، أما الأهداف بمعناها المحدود والضيق فيقصد بها النتائج التشغيلية الواجب تحقيقيها في مستويات زمنية قصيرة.

- **تحليل وتوصيف عناصر البيئة:** إن تحليل كل من البيئة الداخلية والخارجية يلعب دورا هاما في عملية التخطيط الاستراتيجي، وذلك من خلال التعرف على نقاط القوة والضعف داخل المنظمة، وكذلك فرص وتهديدات البيئة التي تؤثر على نشاط وحياة المنظمة وذلك بتقييم ودراسة عوامل البيئة العامة وعوامل البيئة الخاصة لمنظمة الأعمال.

- **الاختيار الاستراتيجي:** بعد دراسة وتحليل المؤسسة لبيئتها تجد أمامها عددا كبيرا من البدائل الاستراتيجية المتاحة، وعليها الاختيار من بين هذه البدائل ما يتماشى والظروف المحيطة بها، والإمكانيات المتاحة لها، من أجل تحقيق أهدافها.

ب. تنفيذ الاستراتيجية: يقصد بتنفيذ الاستراتيجية وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ، من خلال وضع السياسات والبرامج والميزانيات والإجراءات، وتعد مرحلة التنفيذ من أكثر المراحل صعوبة إذ تشتمل على تهيئة المناخ التنظيمي، تخصيص الموارد، بناء الهيكل التنظيم المناسب، إعداد القوى البشرية وتنمية القيادات الإدارية. ويتم تنفيذ الاستراتيجية عبر عدة مراحل هي:

- **وضع وتحديد السياسات:** تعد عملية وضع وتحديد السياسات، المرحلة الأولى في عملية تنفيذ الاستراتيجية ولذا فإن هناك من الكتاب من يضعها في مرحلة الصياغة، كمرحلة نهائية بعد اختيار البديل الاستراتيجي المناسب.

- **تحديد ووضع البرامج:** والبرنامج هو مجموعة من النشاطات أو الخطوات اللازمة لتحقيق خطة ذات هدف معين، إذ أن البرنامج يجعل الاستراتيجيات ذات صبغة عملية، والبرنامج هو أداة التوجه التنفيذي للإستراتيجية، والذي قد يتضمن إعادة هيكلة التنظيم أو تغيير الثقافة الداخلية حول كيفية أداء أو إنجاز مهام محددة.[43]

- **وضع وتحديد الموازنات:** إن تحديد ووضع الموازنات يؤدي إلى البحث عن الفرص التي تكون أكثر ربحية ويقدم ثلاث خدمات رئيسية للإدارة وهي التخطيط، التنسيق والرقابة.

- **تحديد ووضع الإجراءات:** الإجراءات خطط تبين بالتحديد التدفق والاتجاهات التي يجب إتباعها لتنفيذ عمل يتكون من عدد من الخطوات أو المراحل، والإجراءات وسيلة الإدارة لتوجيه التصرفات وتحويلها إلى أعمال روتينية، وبذلك تسمح بتفويض السلطة إلى المستويات الدنيا في المؤسسات، والإجراء هو الطريق المعتمد أو المخطط لأداء عمل يحتاج إلى جهود متتابعة لأكثر من فرد واحد داخل المؤسسة أو خارجها.

- **تخصيص وتوزيع الموارد:** يعد تخصيص الموارد من الأنشطة الإدارية الأساسية التي تسمح بتنفيذ الاستراتيجية، وتساعد الإدارة الاستراتيجية على تخصيص الموارد وفقا للأولويات المحددة في ضوء الأهداف السنوية.

ج. التقييم والرقابة الاستراتيجية: تعد عملية تقييم أداء المؤسسة واحد من العمليات الأساسية في الإدارة الاستراتيجية وحيث أن المؤسسة تكون في تغير مستمر فإن الإدارة تواجه قضية أساسية وهي قضية تعديل اختياراتها الاستراتيجية بصورة دائمة أثناء تنفيذها والوسيلة الوحيدة التي تمكن الإدارة من القيام بهذا التعديل هي قيامها بعملية التقييم والرقابة الاستراتيجية. وتمر عملية الرقابة الاستراتيجية بخمس خطوات:

- **تحديد ما يجب قياسه:** وفي هذه الخطوة يتم تحديد نتائج الأداء التي يجب أن تراقب وتقيم، وينبغي أن تتصف العناصر التي يتم إحكام الرقابة عليها بالموضوعية والقابلية للقياس وبدرجة عالية من الثبات.
- **تحديد معايير لقياس الأداء:** ما هي المعايير التي تعتمدها المؤسسة كأساس للمقارنة؟ (وهي تلك المعدلات أو الأهداف المطلوب تحقيقها)، فهناك معايير على مستوى المؤسسة، ومعايير أداء وظيفية (الإنتاج، التسويق، التمويل...) وهناك معايير على مستوى الأقسام.
- **قياس الأداء الكلي :**وهناك أربع مستويات لقاس الأداء الكلي:
  - على مستوى الأفراد :ويطلق عليه قياس فاعلية أداء العاملين عن طريق تقارير الكفاءة.
  - على مستوى الأقسام والإدارات :فيتم قياسه بأسلوب يتناسب مع طبيعة الهدف.
  - على مستوى المبالغ المنفقة :من الميزانيات و عدد وحدات الإنتاج والمبيعات.
  - على مستوى منظمة الأعمال :فيكون القياس مرتبط بأهداف منظمة الأعمال من خلال كفاءة استخدام رأس المال، وتحقيق استراتيجيات السوق، واستخدام الموارد البشرية بنجاح.
- **مقارنة نتائج الأداء الحالي مع المعايير :**وتهدف هذه الخطوة إلى معرفة فيما إذا كانت نتائج الأداء الحالي متطابقة مع الأهداف أم لا، يقوم المديرون عبر المستويات التنظيمية المختلفة بمقارنة الأداء الفعلي بالمعايير المحددة مسبقا، وتحديد الفروق والانحرافات، وفي حالة تطابقها تتوقف العملية الرقابية على ذلك الهدف في ذلك الوقت، أما إذا لم تتطابق فننتقل إلى الخطوة الخامسة.
- **اتخاذ الإجراءات التصحيحية:** تظهر المقارنة بين الأداء الفعلي و معايير الأداء تفاوت وانحراف في الأداء، الأمر الذي قد تحتاج إلى اتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية بواسطة المديرين لمعالجة الموقف باستخدام التغذية العكسية.

وفي الأخير فإن التغذية العكسية أو المعلومات المرتدة الكافية والتي تصل في الوقت الصحيح تعد بمثابة الدعامة الرئيسية لعملية الرقابة الاستراتيجية بصورة فعالة، حيث تتوقف جودة عملية التقييم والرقابة الاستراتيجية على نوعية وجودة المعلومات التي تستخدمها. فالرقابة عملية مستمرة مع عملية التنفيذ وقد تكون يومية، شهرية، سنوية، وقد تؤدي عملية الرقابة إلى عملية تغيير الأهداف والمهام الخاصة بالمؤسسة.

4 - **اثر الهيكل التنظيمي على تنفيذ الإستراتيجية :**يمثل الهيكل التنظيمي الوعاء الذي تولد الاستراتيجية في إطاره، ومن ثم تنفيذها، وهو يمثل أيضا مجموعة العلاقات والمستويات والصلاحيات داخل المنظمة التي تتسم بجانبي الثبات والمرونة، وتختار المنظمة الهيكل الذي يتلاءم مع اختياراتها الاستراتيجية ويكون قادرا على تنفيذها، وبشكل عام فان العلاقة بين الهيكل والإستراتيجية مفتاح نجاح عملية التنفيذ.

ويرى Simons أن اعتماد هيكل تنظيمي من بين بدائل كثيرة يتوقف على عوامل عديدة، من بينها طبيعة الإستراتيجية المختارة، فقد يكون الهيكل بسيطا آو قائما على أساس الوظائف آو على أساس الأقسام الكبيرة أو مصفوفيا أو شبكيا أو على أساس فرق العمل آو هيكلا افتراضيا في المنظمات الحديثة، وان اعتماد واحد من هذه الهياكل يجب أن يكون منسجما مع الخيارات الإستراتيجية المتعددة وكيفية تنفيذها بشكل فعال.[44] في حين حدد Bowma & Asch العلاقة بين الهيكل والإستراتيجية وفق المدخل الموقفي، إذ أكدا وجود مجموعة معينة من المتغيرات الموقفية تشير إلى

ان بعض الأشكال التنظيمية أكثر ملائمة من أشكال أخرى، وتلخصت وجهة نظرهم العلمية في ان الاستراتيجية هي التي تقود إلى التغييرات الهيكلية بفعل العوامل الموقفية ذات العلاقة (ديناميكية البيئة، تعقد المهام، تنوع المنتجات والأسواق...)،[45] وقد أكد Chandler في دراسته عام 1962 طبيعة العلاقة بين الهيكل والإستراتيجية في 100 شركة صناعية كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، متتبعا تطورها خلال خمسين سنة (1909-1959) وحاول تشخيص الأحداث الرئيسية التي مرت بها كل شركة، وقد استنتج أن التغيرات في استراتيجيه الشركة تتقدم و تقود التغيرات في هيكل المنظمة والسبب كما يقول Chandler هو أن الإستراتيجية الجديدة تتطلب هيكل تنظيمي جديد آو على الأقل تحديثه إذا أرادت المنظمة العمل بكفاءة، وما لم يتبع الهيكل الإستراتيجية ستنشأ لدينا حالة عدم الكفاءة. وقد وجد Chandler ان هذه الشركات كانت مركزية في هياكلها التنظيمية في البداية عندما لم يكن لديها أكثر من خط إنتاجي واحد. ولكن مع تطورها و نموها زادت خطوط الإنتاج الأمر الذي أدى إلى ضرورة تطوير هياكلها التنظيمية لأنها لم تعد قادرة على التعامل بكفاءة مع هذا التعقيد البنائي المتزايد، وهكذا تتحول المنظمات من الهيكل التنظيمي البسيط (حيث الرسمية منخفضة والمركزية عالية والتعقيد قليل) إلى الهيكل التنظيمي الأكثر تعقيدا، لتكون لدينا لامركزية عالية وتعقيد عالي و رسمية عالية، وغاية هكذا تحول، هو أن تكون المنظمة أكثر كفاءة في تحقيق أهدافها. وأشار إلى أن الشركة كلما اتجهت إلى النمو تصبح استراتيجياتها أكثر طموحا وتفصيلا من خط إنتاجي ينتج سلعة واحدة إلى توسع الأنشطة داخل الصناعة، لذلك نجدها تتجه نحو استراتيجيه التكامل العمودي لمواجهة التفاعل المتبادل، المتزايد بين الوحدات التنظيمية، الأمر الذي يتطلب أدوات تنسيق أكثر تعقيدا، ويتم هذا التعقيد المرغوب عن طريق إعادة تصميم هيكل المنظمة لتكون وحدات تنظيمية مختصة.[46]

وخلاصة دراسة Chandler تقول بأن الهيكل يتبع الإستراتيجية، بينما يرى Fredrickson انه بسبب تأثير الإطار الهيكلي على صياغة المشاريع الإستراتيجية من الممكن الافتراض بأن الإستراتيجية تتبع الهيكل، إذ أن بإمكان الهيكل أن يحفز آو يعيق النشاط الاستراتيجي بطرق غير متوقعة، كما توصل Robbins في استنتاجاته لاحقا إلى تأييد تام لهذا التوجه.[47]

ان طبيعة العلاقة بين الهيكل والإستراتيجية هي علاقة تكاملية و تبادلية، هذا ما أكده Bedeian & Zammuto بعد تبني سلسلة من البحوث أجراها Miles & Snow من أن هيكل المنظمة يؤثر في الإستراتيجية و أن للإستراتيجية تأثيرا في هيكل المنظمة.[48]

وخلاصة لما سبق يرى الباحث مايلي:

أ. لا يوجد هيكل تنظيمي مثالي يصلح لاستراتيجيه معينة، كما انه لا يوجد خيار استراتيجي محدد يصلح لهيكل تنظيمي محدد؛

ب. الهيكل التنظيمي يجب ان يلبي متطلبات أمرين هما:

- التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية، والتي توجب تبني هياكل تنظيمية مرنة في بيئات غير مستقرة آو مستقرة نسبيا، وهنا تكون الهياكل العضوية مناسبة لهذه الحالة، كما يجب أن تكون الإستراتيجية مرنة قادرة على احتواء هذه المتغيرات و متفاعلة معها؛

- إجراء تغييرات في الهياكل التنظيمية (جزئية آو شاملة) لتكون هذه الهياكل أكثر قدرة على تنفيذ الإستراتيجية الجديدة؛

- ضرورة وجود علاقة تفاعلية تبادلية و تكاملية بين الهيكل التنظيمي و الخيار الاستراتيجي، بحيث يتمكن الخيار من الاستجابة لمتطلبات الهيكل التنظيمي والتغيرات الحاصلة فيه، وبالمقابل يكون الهيكل مرنا و قادرا على التكيف مع الإستراتيجية ومنسجم معها، بمعنى أن الهيكل التنظيمي و الإستراتيجية يجب أن يكونا منسجمين مع التغييرات الحاصلة في البيئة الخارجية واحتوائها، ومتغيرات البيئة الداخلية والانسجام مع متطلباتها.

ووجهة نظر الباحث هنا انه ليس من الضروري أن يتبع الهيكل الإستراتيجية آو العكس، المهم هو قدرة هذين المتغيرين على التكيف و الاستجابة للمتغيرات المختلفة (خارجية آو داخلية) لتنفيذ الإستراتيجية المختارة و تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة عالية.

1.4 - الخيار الاستراتيجي، الهيكل التنظيمي، الفاعلية: إن المراد من الهيكل التنظيمي أن يكون قادرا على تنفيذ استراتيجيه المنظمة بشكل فعال وكفؤ، ولكون الهيكل عنصرا مهما من مكونات البيئة الداخلية التي تعطي المنظمة قدرات و ميزات تجعلها أفضل في الأداء من المنظمات المنافسة الأخرى، و لذلك طرحت العلاقة بين الإستراتيجية والهيكل التنظيمي باعتبارها عامل أساسي وحاسم في نجاح المنظمة.[49]

لقد اتخذت العلاقة بين الخيار الاستراتيجي و أداء المنظمة موضوعا لعدد من الكتابات الإستراتيجية، وبالرغم من قلتها تباينت في عرض نتائجها بين بحوث تؤكد التأثير بالإيجاب وأخرى تنفي ذلك التأثير، ولأن الخيار الاستراتيجي يتخذ أثره بوصفه حلقة وصل بين الأهداف التي ترغب المنظمة في تحقيقها عبر ما اختارته من استراتيجيه و النتائج التي تصف الأداء بمستويات متفاوتة، بات من الضروري فهم العلاقة بين خصائص الخيار الاستراتيجي وتلك النتائج المحققة.

ورجوعا إلى ما تم تقديمه ولغرض الوقوف على طبيعة العلاقة التبادلية بين المتغيرات الثلاثة (الخيار الإستراتيجي- الهيكل التنظيمي- الفاعلية)، وفي هذا المجال يمكن طرح ثلاث توجهات عامة يمكن رؤيتها بمنظور تكامل لهذه العلاقة، وهذه التوجهات هي تأطير لعلاقة ايجابية بين الاستراتيجية والهيكل التنظيمي وفق اعتبارات عديدة، إضافة إلى معرفة تأثير هذه العلاقة على الفاعلية التنظيمية وهي كما يأتي:

أ. التوجه الأول: توجه Chandler وما تبعه من الباحثين، انطلق هذا التوجه من دراسات أجريت في مدرسة Harvard للأعمال، ومن وجهة النظر هذه فانه يمكن تأشير العلاقة بالتالي:

الشكل رقم 1: التوجه الأول للعلاقة بين البيئة الاستراتيجية والهيكل التنظيمي

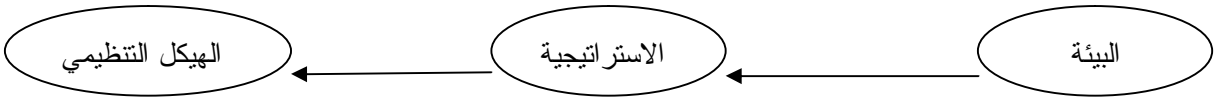

المصدر: من إعداد الباحث

يبدو أن الهيكل التنظيمي يتبع الإستراتيجية و يؤطر في ضوءها لغرض أن يكون فعالا في عمليات التنفيذ،50 وفي إطار هذا التوجه فان الخيارات الإستراتيجية المختلفة و المتباينة لا يمكن وضعها موضع تنفيذ فعال في إطار الهياكل التنظيمية دون تغيير جزئي آو كلي، وهكذا فان الهياكل التنظيمية البسيطة تصلح لتنفيذ خيارات محددة، في حين إذا ما انتقلت المنظمة إلى خيارات استراتيجيه بالنمو والتوسع والتنويع غير المترابط فان هياكلها لا تستطيع تنفيذ مثل هذه الخيارات، ولذلك تتغير إلى هياكل وظيفية آو قطاعية آو مصفوفية آو غيرها.

ان هذا الأمر يعني ان منظمة الأعمال تؤطر العلاقة بين الاستراتيجية والهيكل التنظيمي بالشكل الآتي:

- استراتيجيه حالية هيكل تنظيمي حالي؛
- استراتيجيه جديدة؛
- ظهور مشكلات في الهيكل التنظيمي أثناء التنفيذ؛
- تدهور في أداء المنظمة؛
- يتم تغيير الهيكل التنظيمي ليتناسب مع الإستراتيجية الجديدة.

ب. التوجه الثاني: في إطار هذا التوجه الذي يعتبر أن الإستراتيجية تولد من رحم الهيكل التنظيمي، فان هذا الأخير يعزز العديد من القيود و المحددات على الخيارات الإستراتيجية لمنظمات الأعمال، بمعنى انه لا يمكن اعتبار

الإستراتيجية هي ناتج تفكير مجرد لرغبات الإدارة العليا في منظمات الأعمال، بل هي مراحل للمساواة والرؤى والحوار بين مختلف مكونات الهيكل التنظيمي، لذلك فانه يؤثر بشكل كبير. وإذا كان الأمر قد طرح في البداية بأن الهيكل التنظيمي يؤثر على الإستراتيجية، فان الباحثين Hall & Salas قد نقلا هذا الحوار إلى ما هو ابعد من خلال مشاهدات و دراسة لمنظمات كبرى بيروقراطية ذات هيكل يتسم بعدم المرونة، لذلك أكدوا بان الإستراتيجية تتبع الهيكل التنظيمي في أحيان عديدة و يمكن تأطير هذه العلاقة بالآتي:

الشكل رقم 2: التوجه الثاني للعلاقة بين البيئة الاستراتيجية والهيكل التنظيمي

المصدر: من إعداد الباحث.

وفي إطار هذا التوجه فان المنظمات التي أصبح لها تاريخ طويل و هياكل تنظيمية تتسم بعدم المرونة والثبات وتقاسم الأدوار، يصبح تغيير هذه الهياكل أمرا غير سهل وبطيء في إطار رغبات الإدارة العليا آو متطلبات البيئة الحقيقية، على اعتبار ان متطلبات البيئة هذه ما هي إلا منظور للادارة متأثرا برغباتها و أنظمة المعلومات المعتمدة التي هي جزء من الهيكل التنظيمي.[51]

ج. التوجه الثالث: (ديناميكية العلاقة بين الاستراتيجية والهيكل التنظيمي): في إطار هذا المنظور فان العلاقة بين الاستراتيجية والهيكل التنظيمي أكثر تعقيدا من النظر إليها في إطار علاقة المتغير التابع والمستقل، و من ثم فان الحوار و النقاش أيهما يسبق الأخر تصبح حالة غير واقعية (من الأول البيضة آو الدجاجة)، لذلك فان هناك التأثير المتبادل بين هذين المفهومين يأخذ اعتباراته وفق المؤثرات الداخلية والخارجية العديدة، و ان هذه الحالة أكثر واقعية خاصة إذا علمنا ان النظر للبيئة المحيطة بالمنظمة يتأثر بأنظمة المعلومات في المنظمة و هيكلها التنظيمي و أفكارها الأساسية، ومن ثم فان الأبعاد يمكن ان تشكل مصفاة تتأثر فيه الخيارات الاستراتيجية للمنظمة كأهداف واستراتيجيه و هيكل تنظيمي، ويمكن تأطير هذه العلاقة بالشكل التالي:

الشكل رقم 03: التوجه الثالث للعلاقة بين البيئة الاستراتيجية والهيكل التنظيمي

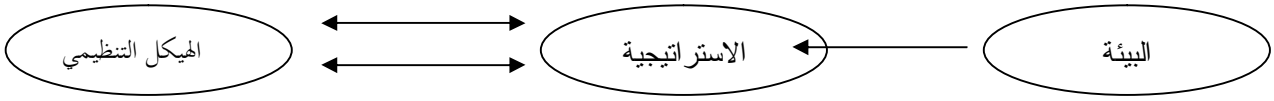

المصدر: من إعداد الباحث.

ان للخيار الاستراتيجي تأثيرات في الأداء، هذا ما أبرزته دراسة Green & Barday في إشارتهم إلى جهود مجموعة من الباحثين (Wrigley 1970)، (Rumelt 1979)، (Montagomeny 1982)، والتي تعزز النتائج الايجابية لتأثير استراتيجيه التنويع المرتبط بالأداء، وفسرت هذه التأثيرات في قدرة المنظمة على التعليم و تطوير مهاراتها و استغلالها الجيد لإمكاناتها في توسيع أنشطتها و زيادة حصتها السوقية.

أما دراسة[52] Monu & Sriram فقد رجحت تباين مستويات مؤشرات الأداء تبعا لاستراتيجيات التنويع المختلفة. ويشير الباحثون إلى جهود أخرى وصفت علاقات الاستراتيجية بالأداء بأنها ايجابية، إلا أنها لم تصل لنتائج حاسمة قابلة للتعميم، ويفسر تباين الباحثين في نتائجهم إلى تباين في قياسات الأداء والإستراتجية، والى تأثير عوامل البيئة والموقف. فقد تظهر مشكلات الأداء عندما لا يكون واضحا للادرايين إلى أين تتجه المنظمة وقد تتعارض الأهداف والاستراتيجيات مع بعضها البعض، آو تتنافس الأقسام فيما بينها بدلا من ان تتنافس مع المنافسين في الخارج مما يؤثر على أدائها.[53]

وأشار Jauch & Glueek لفكرة ان المنظمة أكثر فاعلية ذا ما نفذت الاستراتيجية بشكل متوافق مع هيكل المنظمة في مواجهة ظروف البيئة.[54] واعتبر Venkatarman ان الأداء يمكن ان يكون فاعلا في تحقيق حالة التوافق في المنظمة على أساس عملياتها وهيكلها واستراتيجياتها.[55] و يرى Wright ان الاستراتيجيات الناجحة ليست تلك التي تتم صياغتها بشكل جيد فحسب و إنما هي التي يتم تنفيذها بفاعلية أيضا، و ان التنفيذ الفعال للإستراتيجية يتطلب من المديرين ان يضعوا باعتبارهم مجموعة من المفاتيح و العوامل الأساسية، كتحديد الكيفية التي تتم بها هيكلة المنظمة لوضع الاستراتيجية بشكل فعال، وكيفية تأثير العوامل الأخرى كالقيادة و القوة و الثقافة التنظيمية وكيفية إدارتها لتمكين العاملين في المنظمة للعمال معا في تنفيذ الخطط الاستراتيجية.[56]

ان تكيف المنظمة مع البيئة يتحقق من خلال مواءمة الهيكل و العمليات الداخلية واختيار الاستراتيجية المناسبة لما يؤدي إلى الفاعلية في تحقيق أهداف المنظمة . واعتمادا على ذلك فان عملية تنفيذ الاستراتيجية تشتمل على الإطار العملي لكيفية تعاون وتفاعل القيادة والسلطة و الهيكل التنظيمي و الثقافة التنظيمية، أي إمكانية ترجمة و تجسيد الاستراتيجية الموضوعة إلى حالة عملية بالاعتماد على العناصر السابقة، وبما يضمن تحسين الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

وتأسيسا على ما تقدم فان الباحث يرى:

ان المتغيرات التي سبقت الإشارة إليها (الخيار الاستراتيجي، الهيكل التنظيمي، والفاعلية التنظيمية) يتفق بشأنها الكتب والباحثون بأن ليس لها مفاهيم محددة معينة، بمعنى انه لا يوجد خيار استراتيجي مثالي يصلح لجميع المنظمات، كما انه لا يوجد هيكل تنظيمي مثالي ينطبق على جميع منظمات الأعمال و يصلح لمعالجة جميع الحالات فيها، وينطبق هذا الوصف أيضا على الفاعلية باعتبارها مفهوما متشعبا ومتداخلا مع مفاهيم أخرى اختلفت الرؤى اتجاهه باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين، بمعنى ليس هناك وصفة نموذجية للفاعلية.

5 - **تشخيص واقع متغيرات الدراسة:**شملت عينة الدراسة سبع (07) مؤسسات متوسطة جزائرية تنشط في المجال الصناعي في ولاية سطيف، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات تم إعداد استبيان وتوزيعه على أعضاء الادارة العليا لكل مؤسسة، حيث بلغ العدد الكلي للعمال الذين تم توزيع الاستمارة عليهم 77 عامل، في حين كان عدد الاستبيانات الصالحة للدراسة هو 65، والجدول التالي يوضح أسماء المؤسسات محل الدراسة وعدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والصالحة للدراسة:

جدول رقم (1): عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة على أفراد عينة الدراسة

اسم البنك	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	عدد الاستبيانات الصالحة
1- SARL BATICERAM	15	15	12
2- EURL CFCE CLIMATISATION FROID	12	12	9
3- SARL SIESTA	10	10	10
4- SARL BRIQUETERIE SITIFIS	10	10	9
5- SARL PROSATI	10	10	10
6- SARL LABORATOIRES SALEM	10	10	8
7- SNC ALITI ET KHABABA	10	10	7
المجموع	**77**	**77**	**65**

المصدر: من إعداد الباحث

1.5 - تشخيص واقع المتغير المستقل الهيكل التنظيمي وأبعاده

قيس هذا المتغير من خلال أربعة أبعاد، للهيكل التنظيمي وهي الرسمية، المركزية، التعقيد، التخصص. و يشير الجدول الموالي إلى الأوســـاط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص المتغير المســـتقل للدراسة، والمتمثل بالهيكل التنظيمي فـــي المؤسســـات المبحوثة، إذ يعكس الجدول وسطا حسابيا عاما لمتغير الهيكل التنظيمي فوق الوسط المعياري،إذ بلغ (3.18) وكان الانحراف المعياري العام ومعاملالاختلاف حولهما (0.38) (0.12) والجدول يظهر تشخيص لواقع الأبعاد الرئيسة للهيكل

جدول رقم (2): تشخيص واقع متغيرات الأبعاد الرئيسة للهيكل التنظيمي

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	نسبة الاتفاق
الرسمية	3.65	0.73	0.20	0.73
المركزية	3.33	0.94	0.28	0.61
التعقيد	2.73	0.73	0.27	0.61
التخصص	3.42	0.61	0.18	0.68
قيمة الوسط الفرضي: 3			الوسط الحسابي العام: 3.18 الانحراف المعياري العام: 0.38 معامل الاختلاف العام: 0.18	
النسبة المعيارية: 66.7%				

المصدر: اعتمادا على مخرجات SPSS 22.

2.5 **- تشخيص واقع المتغير التابع الفاعلية و أبعادها:**قيس هذا المتغير من خلال ستة أبعاد تم اعتبارها أبعاد لفاعلية المنظمة وهي: الروح المعنوية، قوة العمل المؤهلة، التخطيط، النمو والتطور، الثبات والاستقرار، الكفاءة الإنتاجية.

يشير الجدول إلـــــــى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص متغيرات المتغير الاستجابي والمتمثل بالفاعلية بـــين الشركات المبحوثة، إذ يعكس الجدول المذكور وسطا حسابيا عاما لمتغير الفاعلية فوق الوسط المعياري إذ بلغ (3.4) وكـــان الانحـــراف المعيـــاري العـــام ومعامـــل الاختلاف حولهما (0.7)، (0.21)، والجدول الموالي يظهر تشخيص لواقع الأبعاد الستة للمتغير التابع الفاعلية.

جدول رقم (3): تشخيص واقع متغيرات أبعاد المتغير التابع الفاعلية

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	نسبة الاتفاق
الروح المعنوية	2.79	0.88	0.32	0.61
قوة عمل مؤهلة	3.60	0.91	0.25	0.73
التخطيط	3.46	1.00	0.29	0.69
النمو والتطور	3.42	0.61	0.18	0.66
ثبات و استقرار	3.25	1.01	0.31	0.64
الكفاءة	3.30	0.85	0.26	0.74
قيمة الوسط الفرضي: 3			الوسط الحسابي العام: 3.4 الانحراف المعياري العام: 0.7 معامل الاختلاف العام: 0.21	
النسبة المعيارية: 66.7%				

المصدر: اعتمادا على مخرجات SPSS 22.

6 - تحليل علاقة الارتباط لمتغيرات الدراسة

افترضت الدراسة وجود علاقات ارتباط بين المتغيرات الرئيســـة وبعد أن جرى قياس العينة المبحوثـــة ظهرت النتائج الآتية:

أثير في منهجية الدراسة فرضية الارتباط الرئيسة بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الهيكل التنظيمـــي وبين فاعلية المؤسسة، وتم إضافة هذه الفرضية في علاقات ارتباط المتغيرات للمؤسسات المبحوثة لزيادة الثقة بين هذه

المتغيرات، وبعـــــد ربط فقرات الأسئلة التي تخص كلا المتغيرين ظهرت مصفوفة علاقات الارتباطات البينية والمبينة تفاصيلها في الجدول رقــم 03، إذ تمثل الرسمية، المركزية، التعقيد، التخصص متغيرات فرعية للمتغير الرئيس الهيكل التنظيمي، بينما مثلت الأبعاد روح معنوية، قوة عمل، تخطيط ,النمو والتطور، ثبات واستقرار، الكفاءة الإنتاجية متغيرات فرعية للمتغير الاستجابي الفاعلية التنظيمية.

ومن ملاحظة الجدول يتبين أن أبعاد فاعلية الشركة أظهرت علاقة ارتباط معنوية مع أبعاد الهيكل التنظيمي بنســـــــبة 91.6% من مجموع العلاقات وهذه القيمة تسمح بقبول الفرضية التي مفادها توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الهيكل التنظيمي وبين فاعلية المؤسسة.

ولتعزيز هذه النتيجة وبعد مراجعة نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات الفرعية المبحوثة ضمن المتغيرات الرئيسة لهذه الفرضية إذ اظهر الجدول الآتي:

جدول رقم 04: علاقات الارتباط بين أبعاد الهيكل التنظيمي و أبعاد الفاعلية

الهيكل التنظيمي Z / الفاعلية Y	الرسمية		المركزية		التعقيد		التخصص		إجمالي العلاقة
	r	t	r	t	r	t	r	t	
روح معنوية	0.61	8.78	-0.31	-3.72	-0.24	-2.82	0.32	3.72	%91.6
قوة عمل مؤهلة	0.53	7.13	-0.44	5.59	-0.24	2.82	0.23	2.69	
تخطيط	0.52	6.94	-0.41	5.13	-0.31	3.72	0.25	2.94	
النمو والتطور	0.45	5.75	-0.006	-0.07	0.11	1.26	0.95	3.54	
ثبات واستقرار	0.55	7.51	-0.54	-7.31	-0.31	-3.72	0.27	3.20	
الكفاءة الإنتاجية	0.58	8.12	-0.45	-5.75	-0.41	-5.13	0.29	3.45	
قيمة t الجدولية بمستوى دلالة (0.01) = 2.61									
قيمة t الجدولية بمستوى دلالة (0.05) = 1.97									
N= 65									

المصدر: اعتمادا على مخرجات SPSS 22.

أ. ظهرت علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الهيكل التنظيمي من خلال الرسمية وبين أبعاد فاعلية المتمثلة ب: روح المعنوية، قـــوة عمل، تخطيط، النمو والتطور، ثبات واستقرار،الكفاءة الإنتاجية. وكانت معاملات الارتباط وكما هـــي موضحة بالجــدول (0.61، 0.53، 0.52، 0.45، 0.55، 0.58) على التوالي، كما كانت علاقات الارتبــاط جميعهــا ذات دلالـــة معنويـــة ومتوسطة باستثناء العلاقة بين النمو والتطور والرسمية فكانت ضعيفة، إذ كانت قيمة t المحسوبة (8.78، 7.13، 6.94، 5.75، 7.51، 8.12) على التوالي اكبر من قيمـــة t الجدولية والبالغة 2.61 وبمستوى معنوية 0.01، وتشير هذه النتيجة إلى أهمية العلاقة بين الهيكل التنظيمي وبين فاعلية المؤسســـــات من خلال البعد الفرعي الرسمية، وكانت أقوى علاقة هي بين الرسمية وبين الروح المعنوية، فيما كانت اضعف علاقة هي بين الرسمية وبين النمو والتطور.

ب.ظهرت علاقات ارتباط بين المركزية وبين كل من روح المعنوية، قوة العمل، تخطيط، ثبات و استقرار و الكفاءة. وكانت معاملات الارتباط كما هي موضـــحة بالجــدول (0.31-، 0.44-،0.41- ، 0.006-، 0.54-، 0.45-) علـــى التوالي، لقد ظهرت علاقات الارتباط جميعها سالبة (عكسية)، في حين لم تظهر علاقة ارتباط بين المركزيـــة والنمـــو والتطور، وهذا دليل على ان المركزية تعيق من فاعلية المؤسسة و ان زيادتها تضعف من فاعليتها.

ج. ظهرت علاقة عكسية بين التعقيد وبين كل من روح المعنوية، قوة العمل، تخطيط، ثبـــات و اســـتقرار و الكفـــاءة. وكانت معاملات الارتباط كما هي موضحة بالجدول (0.24-، 0.24-،0.31-، 0.31-، 0.41-) على التوالي، في حـــين ظهرت علاقة ارتباط ضعيفة بين التعقيد والنمو والتطور. وعلاقات الارتباط جميعها عكسية (ســـالبة)، تؤكـــد نتيجـــة علاقات الارتباط العكسية إلى ان التعقيد يقف عائقا أمام فاعلية المؤسسة، إذ ان زيادة التعقيـــد فـــي الهيكـــل التنظيمـــي للمؤسسة يحجم من فاعليتها.

د. ظهرت علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التخصص وبين أبعاد فاعلية الـــشركة المتمثلة بروح المعنويـــة، قوة عمل، تخطيط، النمو والتطور، ثبات واستقرار، و الكفاءة الإنتاجية وكانت معاملات الارتباط وكما هـــــــي موضحة بالجدول كالتالي (0.31، 0.23، 0.25، 0.95، 0.27، 0.29) على التوالي، وكانت علاقات الارتباط جميعها ذات دلالة معنوية ولكنها ضعيفة، إذ كانت قيمة t المحسوبة (3.72، 2.69، 2.94، 3.54، 3.20، 3.45) على التوالي أكبـــر من قيمة t الجدوليـــة والبالغـــة 2.61 وبمستوى معنوية 0.01 وتشير هذه النتيجة، إلى أهمية العلاقة بين التخصص وبين فاعلية المؤسســـــة، وكانت أقوى علاقة هي بين التخصص وبين النمو والتطور، وهذه إشارة على أن زيادة التخصص يعظم مـــن فاعلية الشركة، فيما كانت اضعف علاقة هي بين التخصص وبين قوة العمل المؤهلة.

7 - تحليل تأثير الهيكل التنظيمي في فاعلية المؤسسة

لقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis)، وفي ضوء هذا تمت صياغة علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للمتغير التابع (الفاعلية) و المتغير المستقل (الهيكل التنظيمي) وكانت معادلة الانحدار كمايلي:

فاعلية المؤسسة= 0.48 + 0.72(الهيكل التنظيمي).

والجدول الموالي يطهر معنوية النموذج وفق اختبار F:

جدول رقم 05: تحليل تأثير المتغير المستقل الهيكل التنظيمي في المتغير التابع الفاعلية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية
الانحدار (الجزء المفسر)	4.80	1	4.80	0.38	10.2	0.02
الباقي (الجزء غير المفسر)	30.05	63	0.47			
مجموع الانحرافات	35.33	64				
N=65	β=0.72			α=0.48		
الجدولية بمستوى دلالة 8.55=0.05				الجدولية بمستوى دلالة 26.23=0.01		

المصدر: اعتمادا على مخرجات SPSS 22.

يتضح في ضوء الجدول أن قيمة F المحسوبة بلغت 10.2، وكانت هذه القيمة أكبر من قيمتها الجدولية 8.55 بمستوى معنوية 0.05 وبحدود ثقة 95%، وهذا يعني وجود تأثير للهيكل التنظيمي في المتغير التابع فاعلية المؤسســـة، ممـــا يدل على أن منحنى الانحدار جيد لوصف العلاقة بين المتغيرين. من خلال الجدول كـــذلك يمكن ملاحظة الثابت (α=0.48) والذي يعني أن هناك وجود للهيكل التنظيمي بمقدار 0.48، حتى وان كان فاعلية المؤسسة تساوي الصـــفر. وأما قيمة (β =0.72) فهي تدل على ان تغيرا مقداره 1 في الهيكل التنظيمي سيؤدي إلى تغيير في فاعليـــة المؤسســـة بمقدار 0.72.

وأشارت قيمة معامل التحديد R^2 والذي يعد مقياسا وصفيا يستعمل في تفسير مدى فائـــدة معادلة الانحدار في تقدير القيم، ويمثل نسبة الانخفاض في الأخطاء عند استعمال معادلة والذي كان مقداره 0.38 والذي يعني أن ما مقداره 0.38 من التباين الحاصل في فاعلية الشركة هو تباين مفسر بفعل الهيكل التنظيمي الذي دخل النمـــوذج وأن 0.62 هو تباين مفســـر من قبل عوامل لم تدخل نموذج الانحدار. كما أشار الجدول إلـــى المعنوية التي ظهر مقدارها 0.02 في مخرجات النظام الإحصائي وهو تأكيد إلى وجود تأثير عالي للهيكل التنظيمي في فاعلية المؤسسة.

وبهذه النتيجة تتحقق الفرضية الرئيسية والتي مفادها "هناك تأثير ذو دلالة معنوية للهيكل التنظيمي على فاعليـــة المؤسسة".

8 - النتائج والتوصيات

1.8 - نتائج الدراسة

لقد تم من خلال هذا البحث التوصل إلى ما يلي:

- اتصاف الهيكل التنظيمي للمؤسسات المبحوثة بالمركزية الشديدة الذي نتج عنه ضعف المشاركة باتخاذ القرارات من قبل العاملين، فضلا عن وجود صعوبة عالية في الوصول للإدارة العليا لعرض شكاوى العاملين وأرائهم بسبب طول السلسلة.
- أن مستوى التخصص بالهيكل التنظيمي لمؤسسات معتدل نوعا ما، إذ أن هناك وصف محدد للوظائف، ولكن يوجد خروج عليه في بعض الأحيان، كما أنه يمكن للعاملين أن يؤدوا أعمال غير مكلفين بها رسميا.
- أظهرت النتائج أن بعدي المركزية والتعقيد يقفان عائقين أمام فاعلية مؤسسات المبحوثة وأن زيادتهما يقلل من فاعليتها والعكس صحيح.
- ظهرت فاعلية المؤسسات المبحوثة بمستوى الوسط، بحيث أن الروح المعنوية للعاملين فيها وتأهيلهم، لم يكونا بالمستوى المطلوب ما قد يجعلها تفقد الاستقرار والثبات في سوق الأعمال.
- سعي المؤسسات من خلال رأي إداراتها في زيادة فاعليتها على عوامل النمو والتطور أولا، وإعداد قوة عمل مؤهلة ثانيا، وتحقيق كفاءة إنتاجية عالية ثالثا، وأخيرا يكون توجهها نحو الاهتمام بالتخطيط، والثبات والاستقرار، ورفع الروح المعنوية.
- وجود اثر ذو دلالة معنوية للهيكل التنظيمي بأبعاده على الفاعلية في المؤسسة.
- وجود اثر للبعد التنظيمي للثقافة التنظيمية باعتبار ان الهيكل التنظيمي يعتبر أهم مكون لهذا البعد على تنفيذ الاستراتيجية وذلك باعتبار ان الفاعلية تعد بعد من أبعاد تنفيذ الاستراتيجية.

2.8 - التوصيات

اعتمادا على النتائج المتوصل إليها، يمكن إبراز مجموعة من التوصيات التالية:

- قيام المؤسسات الصناعية المبحوثة بالابتعاد عن النهج المركزي في اتخاذ القرارات وأتباع صيغ مرنة في الإدارة والتوجيه والتنظيم، بغية أشراك الإدارات الوسطى لضمان أداء أفضل يسهم في تحقيق الأهداف المرسومة.
- قيام المؤسسات المبحوثة بمنح الإدارات الوسطى بعض الصلاحيات لضمان انسيابية الأعمال والاهتمام بقدرات وكفاءات هذه الإدارات في تنفيذ الخطط والبرامج الموكلة إليها، بما ينسجم مع هذه القدرات مما يؤدي إلى تخفيف العبء عن الإدارات العليا، لتتصرف الأخيرة إلى التفكير الاستراتيجي والتخطيط وصياغة الإستراتيجية الشاملة واتخاذ القرارات ذات الصلة بحياة هذه المؤسسات.
- أعطاء المؤسسات المبحوثة أهمية اكبر للتخصص وتقسيم المهام التنظيمية والوظائف والواجبات، بمعنى وجود مهام محددة للأفراد،وباعتبار أن التخصص يمثل مجموع الخيارات لمديري الشركات حول تقسيم العمل لما لهذه الخيارات من تأثير مباشر على المكونات الهيكلية للمنظمة.
- تعزيز قدرات العاملين وزيادة كفاءتهم من خلال الدورات التدريبية كل بحسب اختصاصه.
- خلق الانسجام بين مهارات الأفراد وقابلياتهم ومعارفهم الخاصة بالوظيفة وشاغلها وخصائص تصميم هذه الوظائف.
- المحافظة على مؤهلات العاملين ومهاراتهم وإدامة استقرارهم وتقليل دوران العمل الذي سيؤدي بالنتيجة إلى زيادة هذه المهارات بسرعة اكبر وبكلفة تدريبية اقل وينتج عنه استعمال كفء للعمل.
- أعطاء المؤسسات المبحوثة أهمية أكبر للكفاءة، باعتبارها ترتبط بالدرجة الأولى بعنصر التكلفة وتهتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات باعتبارها من عناصر الفاعلية وفي هذا المجال يتعين على

الشركات المبحوثة الاهتمام بقدرات ومهارات مديري المعامل والوحدات الإنتاجية بما يحقق كفاءة استعمال المورد البشري.

الهوامش والمراجع:

1. Mintzberg.H, Alhstrand.B et Lampel.J, Safari en pays stratégie : L'exploration des grand courant de la pensée stratégique, Ed Village Mondial, Paris, 1999, P272.
2. Ouchi. W.G, Markets. Bureaucracies. and Clans, Administrative Science Quarterly, Vol 24, March 1980, P129.
3. Hofstede.G et al, Mesuring Organizational Culture: A Qualitive and Quantative Study across twenty Cases, Administrative Science Quarterly, Vol 35, N°2, June 1990, P05.
4. Pascal Laurnt**,** Economic d'entreprise, edition d'organisation, paris, tome2, 1997, P240.
5. أحمد بوشنافة وأحمد بوسهمين، أهمية البعد الثقافي وأثره على فعالية التسيير، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة المسيلة، 03-04 ماي 2005، ص03.
6. Maurice Thevenet**,** la culture d'entreprise, puf, paris , 2003, p 4، p72.
7. خضير كاضم حمود فريجات وآخرون، السلوك التنظيمي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص260.
8. أحمد بوشنافة وأحمد بوسهمين، مرجع سبق ذكره، ص 03.
9. أحمد بوشنافة وأحمد بوسهمين، مرجع سبق ذكره، ص 03.
10. خضير كاظم حمود الفريجات وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص266.
11. Gilles Bressy et Christian Kankoyt, Economie d'entreprise, Edition Dalloz. Paris, 4éme ed,1998. p 52.
12. موسى خليل، الإدارة المعاصرة: المبادئ الوظائف الممارسة، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2005، ص44.
13. Philippe Schewbig , Les communications de l'entreprise, MC GRAW–HILL; Paris, 1991. P 44.
14. Jean Pierre Helfer et autres, management stratégie et organisation, Librairie vuibert, paris, 1996, p296.
15. Pascal laurant & Français Bouard, Economie d'entreprise, Editions d'organisations, Paris, Tome 2, 1991, P 247.
16. سيد محمد جاب الرب، إدارة الموارد البشرية موضوعات وبحوث متقدمة، مطبعة العشري، القاهرة، 2005، ص146.
17. سعود عبد العزيز الشمري، ثقافة المؤسسة والجودة الشاملة، مجلة الكهرباء، العدد08، بتاريخ 2016/07/22، انظر موقع www.alkahraba.com
18. Pascal LAURANT & François BOUARD, OP, cit. P 249.
19. حريم حسين، السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد في المنظمات، دار زهران، الاردن، ط1، 1999، ص12.
20. حريم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 14-17.
21. حريم حسين و رشاد الساعد، الثقافة التنظيمية وتأثيرها على بناء المعرفة التنظيمية: دراسة ميدانية للقطاع المصرفي في الأردن، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس (اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية)، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، 2005، ص39.
22. محمد إسماعيل، مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999، ص293.
23. محمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 295.
24. Henry Mintzberg, structure et dynamiques de l'organisation, Edition d'Organisation, Paris, 18ème édition, 2005, p 18.
25. ناصر دادي عدون، الاتصال ودوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية -دراسة نظرية وتطبيقية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص43.
26. Jones G, Organization Theory :Text and cases, , Prentice mail , New Jersy, 4th ed, 2003, p286.
27. Daft, R, Organization theory and Design, South – western college publishing of thomosn learning .U.S.A, 7th ed, 2001, p17.
28. Robbins Stephen, Management concepts and practices, Prentice Hall, New Jersy, U.S.A,1984, p216.
29. Robbins S, Organization Theory :structure, Design and applications, Prentice Hall, New Jersy, 1990, p104.
30. Fredickson James, The strategic Decision process and organizational structure, Academy of management Review, Vol 11 , No2 , 1986, p285.

31. خالد محمد بني حمدان، وائل محمد ادريس، الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي -منهج معاصر-، دار اليـــازوري، عمـــان، 2009، ص76.

32. مؤيد سعيد السالم، نظرية المنظمة والهيكل والتصميم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2008، ص18.

33. Connor Palrich, organizations :Theory & Design, Science Research associates, Chicago, 1980, p351.

34. Bernard, Reimann, Dimensions of Structure in effective organizations: Some Empirical Evidance, Acdemy of management Journal, 1974, p693.

35. Thietart R, La Stratégie d'entreprise, Dunod, Paris, 1996, pp 1-2.

36. ناصر دادي عدوين: دور الموارد البشرية والاتصال في التخطيط الإستراتيجي بالمؤسسة العمومية في ظل اقتصاد الســـوق، أطروحـــة دكتوراه دولة في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1998، ص32.

37. Brasail J, Frery F, Analyse Stratégique d'un Portefeuille de Produits d'Assurances, Thèse de Magister non publier élaboré par Guenane B. Université d'Alger, 2003, p 15.

38. Kalika M et autres, Management Stratégie et Organisation, Vuibert, Paris, 2ème éd, 1998, p 11.

39. Brilman J, The Economist: Making Strategy, Les Meilleures Pratiques du Management D'organisation,Paris, 3ème éd, 2001, p 119.

40. ثابت عبد الرحمان إدريس وجمال الدين محمد المرسي: الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم ونماذج تطبيقية، الـــدار الجامعيـــة، الإســـكندرية، 2002-2003، ص41.

41. جبة طارق رشدي وآخرون، التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية (مدخل تطبيقي)، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص86.

42. أحمد القطامين: الإدارة الاستراتيجية حالات ونماذج تطبيقية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002، ص140.

43. Simons, Robert P, Performance management & control system for implementation strategy: Text & cases " Harvard Business school press, Boston, 2000, P112.

44. Bowman,C & Asch.D, Management Strategy, Macmillan press, London, 1996, P77.

45. Alfred Chandler, Stratgy and structure: Chapters in the history of the industrial Enterprise, Cambridge mass: Mit press, UK, 1962, P13.

46. Fredickson James, The strategic Decision process and organizational structure, Academy of management Review, Vol 11 , No2 , 1986, P280.

47. Bediean, A & Zammuto R, Organization theory and Design, The Dryden press, Chicago, 1991, P411.

48. الغالبي طاهر محسن منصور، وإدريس وائل محمد صبحي، الإدارة الإستراتيجية -منظور منهجي متكامل-، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص207.

49. Alfred Chandler, OP.cit, P80.

50. Hall D & Salas M, Les contraintes structurelles du processus strategique, Revue Francaise de gestion, N°23, 1979, P10.

51. Monu F & Sriram V, Innovation marketing strategy: Environment and performance, Journal of business Research, N°35, January 1996, P48.

52. Wheelen T & Hunger J, Strategic management policy, Wesley, U.S.A, 2005, P257.

53. Jauch R, & Glueck W, Business policy and strategic management, 5th éd , McGrow Hill,Inc company, New York, 1988, P315.

54. Venkatraman N & Ramanujam V, Measurement of business performance in strategy : research acomparison of approaches, Academy of management Review, N°11, 1986, P423.

55. Wright Peter, Kroll M, & Parnell J, Strategic Management concepts, Prentice Hall internatinal, New Jersey, 1998, P201.

الفوارق الإقليمية وعمليات التكامل الاقتصادي في البلدان العربية

The regional disparities and the processes of economic integration in the Arab countries

بوبكر كحلة
جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، الجزائر
kahlaboubaker@hotmail.com

نوال بن عمارة
جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر
b.naoual_sf@yahoo.com

ملخص :

إن قضية التكامل والتعاون الاقتصادي العربي من أهم القضايا التي تواجه العمل العربي المشترك ، والذي يجب أن ينتبه العرب له لمواجهة التحديات الدولية من تغيرات في النظام العالمي ، الهيمنة الأمريكية السياسية والاقتصادية على العالم ، العولمة ، الشراكة الأوروبية المتوسطية ، والمشاريع الهادفة إلى طمس الهوية العربية .

و تبرز أهمية هذا الموضوع في أهمية التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي على المستوى القومي بهدف توطين مظاهر الخلاف والتباين ، وتوسيع مظاهر التعاون والتكامل وترسيخها ، وهو بذلك يحقق أهدافاً ومهاماً مركبةً ولكنها متكاملة . فمن جهة هو يفعّل القدرات الموجودة لمواجهة الأخطار والتحديات القائمة ، ومن جهة ثانية يوحد الأسس والمرتكزات اللازمة والثابتة لتحقيق الوحدة العربية. وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتوضيح مدى إيجاد الفوارق بين أقاليم البلاد العربية لتحقيق تكامل اقتصادي جهوي؟

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية العربية، التكامل الاقتصادي العربي، التبعية الاقتصادية، النظرية الكلاسيكية، القطاعات الاقتصادية.

Abstract :

The issue of integration and Arab economic cooperation, it's the most important issues that facing the joint Arab work. Which the Arabs should pay attention to him, to face the international challenges, such as the changes in the global system, the US political and economic domination of the world, globalization, the Euro-Mediterranean partnership, and projects designed to obliterate the Arab identity.

The importance of this topic, in the importance of cooperation and economic and political integration on the national level. To settling the dispute appearances and contrast and expand aspects of cooperation, integration and consolidation. Which it achieves goals and complicate tasks but complementary. On the one hand he does existing capabilities to meet the threats and challenges, on the other hand unites the foundations and pillars necessary and fixed to achieve Arab unity. Thus this study was to clarify the extent of finding the differences between the regions of the Arab countries to achieve regional economic integration?

Keywords: Arab Economic Development, Arab economic integration, economic dependence, the classical theory, economic sectors.

تمهيد :

إن الموارد الاقتصادية المتوفرة في الوطن العربي كبيرة نسبيا مقارنة بالعالم وهي كافية لتعجيل التنمية الاقتصادية العربية إلا أن النتائج المتحققة كانت ضعيفة جدا نتيجة تكامل هذه الموارد على مستوى الوطن العربي وسوء توزيعها بالنسبة لكل قطر من هذه الأقطار ، مما يعني أن ظاهرة التخلف والتبعية تقترن باستمرار مشكلة التجزئة . من هنا كان لزاما على هذه الأقطار السير باتجاه التكامل الاقتصادي لاستغلال مواردها الاقتصادية وتعجيل تنميتها وبلوغ وحدتها الاقتصادية والسياسية .

لذلك فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى التركيز على التكامل الاقتصادي العربي من حيث مفهومه ودوافعه وأهدافه وما يمكن لهذا التكامل أن يحققه للاقتصاد العربي بما يعانيه من مشاكل التخلف والتبعية وما يجنيه الإنسان العربي من هذا التكامل . وللوصول إلى هذا الهدف الكبير فلا بد من توفير مقومات ، هذه المقومات ضرورية في بناء أي نوع من أنواع التكامل المراد بلوغه ، ولذلك لابد من التطرق بشيء من الإيجاز ، إلى مدى توفير هذه الشروط في الاقتصاد العربي. كما أن من الضروري التطرق إلى مشاكل إقامة التكامل والصعوبات التي تحول دونها .

1- واقع التكامل الاقتصادي العربي

1.1- مفهوم التكامل الاقتصادي العربي[1]

ينصب مفهوم التكامل الاقتصادي العربي في إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية (الأقطار العربية) مع بعضها مقابل إنهاء تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة ، تشكل القاعدة المادية الأساسية على طريق إقامة الدولة العربية الواحدة.

فالتكامل الاقتصادي العربي يعني تحقيق هدفين مترابطين في آن واحد ، هما :

- إنهاء تبعية القواعد الاقتصادية العربية للاقتصاد الرأسمالي .
- إعادة دمج هذه القواعد مع بعضها لتكوين وحدة اقتصادية فيما بينها .

2.1 - دوافع التكامل الاقتصادي العربي: يكتسب التكامل الاقتصادي بين دول وشعوب العالم العربية أهمية بالغة للدوافع التالية[2]:

- ✓ التكيف مع عولمة الاقتصاد والاستجابة لتحدياتها التجارية ، والإنتاجية والتقنية . فالتقدم التقني أدى إلى الزيادة الإنتاجية كما ونوعا ، مما ضاعف من حدة المنافسة الدولية في تسويق هذه المنتجات ، ولا تستطيع الدول العربية متفرقة تنمية صادراتها بغير التعاون فيما بينها ، وإقامة سوق مشتركة و مناطق تجارة حرة وتجمعات إقليمية ، و الانتظام في تكتل اقتصادي كبير .
- ✓ مواجهة التجمعات الاقتصادية المتنافسة على الأسواق الدولية ، وهو ما يقلل من فرص الأسواق المتاحة للدول العربية ، ويضعف من قدراتها الجماعية التنافسية في الأسواق الخارجية .
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تمثل مطلبا ضروريا للدول العربية حتى تتمكن من استعادة مكانتها وترقية شعوبها . وتعتبر الوحدة الاقتصادية في جميع صورها خطوات فعالة للوصول إلى وحدة حقيقية للأمة العربية .

3.1- مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تتطلب مهمة بلوغ التكامل الاقتصادي العربي توفر عوامل اقتصادية هي بمثابة الأرضية التي يقوم عليها هذا التكامل . ويمكن تصنيف المقومات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي في مجموعتين أساسيتين ، هما :

أ-مجموعة العوامل الاقتصادية الأساسية : تتحدد هذه العوامل بعناصر الإنتاج الأساسية متمثلة في الموارد الطبيعية والموارد المالية والأيدي العاملة التي تشكل بمجموعها المقومات الأساسية للعملية الإنتاجية .

- الموارد الطبيعية : تتوافر بالوطن العربي موارد طبيعية ضخمة رغم توزعها بصورة غير متوازنة تتمثل في أراضي زراعية شاسعة لم يستغل منها حتى الآن أكثر من 20% ، وهي كافية لو أحسن استغلالها لأن تمد الوطن العربي بكل احتياجاته من الموارد الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو للصناعة إلى جانب المخزون الهائل من البترول ، سواء ما يستخرج منه حاليا أو ما يمكن اكتشافه منه مستقبلا ، إلى جانب الثروة الحيوانية والثروة السمكية والثروة المعدنية وغيرها من المصادر الاقتصادية العربية [3] .
- الموارد المالية : تشكل الموارد المالية عنصرا هاما آخرا من عناصر أو مقومات العملية الإنتاجية . ورغم توفر هذه الموارد على مستوى الوطن العربي والتي انعكست في موازينها التجارية التي تميزت بفوائضها المستمرة والكبيرة. إلا أن مشكلة سوء التوزيع التي تعاني منها هذه الموارد أصبحت إحدى السمات السلبية البارزة في حياة الأمة العربية في ظل التجزئة التي تعاني منها .

وهكذا نجد أن الموارد المالية متوفرة على نطاق الوطن العربي ومتكاملة وهي قادرة على المساهمة في تعجيل التنمية الاقتصادية العربية المشتركة ، بينما تشكل قيدا واضحا على اقتصادات الأقطار العربية كلا على حدا نتيجة سوء التوزيع التي تعاني منها[4].

- القوى العاملة : تعاني القوى العاملة كذلك من مشكلة سوء التوزيع بين أجزاء الوطن الواحد ،ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة من التفاوت القائم بين السكان والمساحة والتي تنعكس على الكثافة السكانية المتباينة في الأقطار العربية .

فهناك كثافة سكانية عالية في مصر مثلا نتيجة محدودية الأراضي الزراعية والزيادات الكبيرة الحاصلة في السكان ، وهذه الكثافة السكانية تشكل قيدا آخرا من القيود العديدة التي ترد على التنمية الاقتصادية القطرية ، ومن جهة أخرى هناك مشكلة قلة السكان أو انخفاض الكثافة السكانية في العديد من الأقطار العربية الأخرى التي اضطرت إلى فتح أبواب الهجرة خاصة إمارات الخليج العربي ، حيث أصبح هذا الانخفاض في الكثافة السكانية يشكل قيدا آخر على التنمية الاقتصادية القطرية .

ب- مجموعة العوامل الاقتصادية المساعدة: إضافة إلى توفر عناصر الإنتاج الأساسية بشكل متكامل على مستوى الوطن العربي والتي تدعم إقامة التكامل الاقتصادي العربي ، فإن هناك عوامل اقتصادية أخرى تعتبر مساعدة ومكملة للعناصر الأساسية ، منها[5].

- السوق : تتميز طبيعة الأسواق المحلية بالنسبة لكل قطر عربي بأنها ضيقة تعكس ضعف القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة انخفاض دخولهم بسبب التخلف الذي يعانون منه . ومن المعلوم أن التنمية الاقتصادية تعتمد بدرجة كبيرة على التنمية الصناعية كقاعدة مادية وأساسية لها في تسريع نموها والحد من مشكلة التخلف والتبعية الاقتصادية . وحتى تكون التنمية الصناعية فعالة لابد أن تعتمد على إقامة المشاريع خاصة الإنتاجية وفق حجوم اقتصادية للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير بما لها من منفعة في تخفيف كلفة الوحدة المنتجة وتصريف كميات كبيرة وتحقيق فائض اقتصادي كبير للمساهمة بدوره في إعادة تمويل العملية الإنتاجية وتعجيل التنمية الاقتصادية .
- حداثة عهد الأقطار العربية بالتنمية الاقتصادية : إن حداثة عهد الأقطار العربية بالبرامج الاقتصادية تمكن هذه الأقطار التنسيق بين برامجها الاقتصادية لغرض توجيه اقتصادياتها وجهة تكاملية غير تنافسية والعمل على تحقيق المقاربة في الإنتاجية بين مستوياتها الاقتصادية ، أي تحقيق التقارب في مستويات التطور الاقتصادي فيما بين اقتصاديات الوطن العربي كخطوة أساسية نحو بلوغ وحدتها الاقتصادية والسياسية .
- سد حاجة السكان من المواد الغذائية قبل تصديرها :إن الظروف الانعزالية التي تعيشها اقتصاديات الوطن العربي تؤدي إلى بروز ظاهرة غير طبيعية ، فكما أن هناك أقطار عربية تصدر الموارد المالية إلى الدول الأجنبية مقابل

قيام أقطار عربية أخرى استيراد جزء من هذه الأموال بفوائد وشروط صعبة نتيجة حاجتها إليها ، كذلك يلاحظ بالنسبة للتجارة الخارجية للأقطار العربية ، أن هناك دول عربية تصدر منتجاتها إلى الدول الأجنبية في الوقت الذي تحتاج إلى مثل هذه المنتجات دول عربية أخرى .

- مقاومة الآثار السلبية للأزمات الرأسمالية على اقتصادياتها:إن هذه الظاهرة تنجم أساسا من الاعتماد الشديد للدول العربية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة أو عدد قليل منها للحصول على الموارد المالية اللازمة لتشغيل ماكنتها الاقتصادية .

لذلك فإن هذه الظاهرة تفرض على الأقطار العربية التعجيل بتنميتها الاقتصادية المشتركة بهدف تنويع منتجاتها ومن ثم تقليل اعتمادها على المنتوج الواحد والحد من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية الرأسمالية المستمرة على اقتصادياتها .

- الحد من الآثار الضارة للتكتلات الاقتصادية الرأسمالية:إن من الأهداف المهمة غير المباشرة للتكتلات الاقتصادية الرأسمالية ، خاصة السوق الأوربية المشتركة ، العمل بصورة مشتركة للحفاظ على مناطق نفوذها في مستعمراتها السابقة في الدول النامية ومنها الدول العربية ، بعد نمو حركات التحرر الوطني في هذه البلدان ومحاولاتها المستمرة تعجيل تنميتها للخروج من مفعول القوانين الرأسمالية السلبية على اقتصادياتها . وحيث أن هذه الدول تمتاز باقتصاديات متقدمة وقدرات كبيرة مقارنة بالأقطار العربية ذات الاقتصاديات الأقل تطورا ، لذلك فإن مساوماتها الجماعية في مجال التجارة الدولية تؤدي حتما في حالة بقاء الدول العربية مشتتة ومجزأة إلى استمرار استغلال الأقطار العربية ، إضافة إلى قدراتها الكبيرة في المحافظة على امتيازاتها ومواقعها الاحتكارية ، لذلك فإن الحد من الآثار السلبية لهذه التكتلات يفرض على الدول العربية تعجيل التكامل الاقتصادي .

2- معوقات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي: مما لاشك فيه أن العمل من أجل تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي يعترضه عدد غير قليل من المعوقات التي ترتبط بواقع الدول العربية ، والظروف والأوضاع التي تحكم هذا الواقع الخارجية منها والداخلية ، والتي تمثل تحديات تجابه طموح الجماهير العربية[6]في تحقيق آمالها في بناء أمة عربية موحدة قادرة على مجابهة الأخطار التي تواجهها ، وبالشكل الذي يوفر الأمان والرفاهية لأفرادها .

وهذه المعوقات تتميز بأنها ليست طارئة أو آنية ، وإنما تحمل في طياتها تاريخا من التراكمات والسلبيات ، وتشعبت باتجاهات عديدة تراوحت بين أسباب خارجية ومحلية ، وبين أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية .

1.1- المعوقات الاقتصادية

أ- تشابه اقتصاديات الدول العربية وتماثلها: حيث أدى هذا التماثل والتشابه إلى تنافس اقتصاديات الدول العربية فيما بينها. وذلك بحكم حالة التخلف التي تعيشها هذه الاقتصاديات ، والسمات المشتركة التي تعاني منها والمرتبطة بتخلفها هذا ، والتي تؤدي إلى ضعف قدرتها على توفير متطلبات عمل وتطور النشاطات الاقتصادية بعضها للبعض الآخر ، وهذا ما ينجم عنه أنها لا توفر ما يؤدي إلى تشابك قطاعات ومشاريع وفروع هذه الاقتصاديات . إذ أنها في الغالب تنتج في معظمها سلع أولية تقوم بتصديرها إلى الخارج أساسا ، وإلى الدول المتقدمة بالذات ، وتستورد منها احتياجاتها من السلع المصنعة وهذا يعني في واقع الأمر أنها تتنافس في تصريف إنتاجها الأولى ، وفي الحصول على الواردات من السلع الصناعية[7].

ب- السياسات الاقتصادية القطرية الانعزالية : تشكل السياسات الاقتصادية القطرية عاملا رئيسيا من العوامل التي أسهمت في إعاقة العمل الاقتصادي المشترك ، فالسياسات الاقتصادية التنموية الانعزالية قد عمقت في الغالب النزعة القطرية حتى إن التوجهات القومية في بعض خطط التنمية القطرية بقيت شعارات غير قابلة للتطبيق في معظم الحالات لافتقارها إلى الاستجابة الموضوعية قوميا بسبب عدم توفر المناخ والإمكانية العملية لذلك .

كما ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي في تعزيز الروابط الاقتصادية مع الدول الصناعية المتقدمة . وعمقت النزعة الاستهلاكية وعززت سلوكيات الترفع عن استهلاك المنتجات المحلية أو العربية وأشاعت أجواء محاكاة أنماط الحياة الغربية .

وإضافة إلى ذلك فإن السياسات الاقتصادية القطرية قد زادت من التفكك الاقتصادي بشكل كبير وأوجدت فئات وشرائح اجتماعية تحمي وتطور النزعة القطرية ، لأن مصالحها تتحقق في ظل هذا النوع من السياسات الاقتصادية[8].

جـ- ضعف القطاع الخاص سواء على المستوى العربي الشامل ، أو القطري في كل دولة عربية على حدة: هذا الضعف الذي يبلغ الهزال والذيلية للدولة ، يجعل القطاع العربي تحت رحمة القرار السياسي للدولة التابع لها . هذه التبعية ، بالإضافة إلى تجريدها القطاع الخاص من أدنى نزعات المبادرة للخروج من الدائرة الاقتصادية الضيقة لمشروعات الدولة المحكومة بإجراءاتها البيروقراطية ، فهي تخضعه للعلاقات السياسية لدولته مع أية دولة عربية أخرى[9].

د - ظهور محاولات مباشرة أو غير مباشرة للخروج من الإطار القومي الشامل للتكامل الاقتصادي العربي باتجاه تكوين أطر تعاون وتنسيق اقتصادي جزئي وأن هذا النوع من التعاون والتنسيق العربي الجزئي لا يمكن أن يكون بديلا أو منافسا للاتفاقيات الجماعية المعقودة في إطار المجتمع العربي على المستوى القومي الشامل ، إن هذه الصيغ يمكن أن تؤدي إلى نتائج هامة ليس على الصعيد التعاون الجزئي بل على صعيد التعاون العربي الشامل ، إذا وضعت مسارات تلك الصيغ ضمن أطر المسيرة الكلية لحركة التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي وضمن مسيرة الجهود الهادفة لتسريع خطوات العمل الاقتصادي العربي المشترك[10].

هـ - ظهور النمو غير المتكافئ بين بلدان الفائض وبلدان العجز إبان الحقبة النفطية: أدى ذلك ليس فقط إلى سوء توزيع الدخل قطريا وإنما أيضا إلى تفاوت شديد في معدلات الدخل الفردي بين بلد عربي وآخر ، إضافة لهذا فإن سوء استعمال الموارد البشرية والمادية وعوامل الإنتاج الأخرى والتي أدت إلى انفجار نهائي ألغى عنصرا مهما من عناصر التكامل الاقتصادي العربي ، حيث عمق هذا الانفجار التبعية ، وأدى لأن تطفو على السطح التناقضات المغطاة بين البلدان العربية ، الأمر الذي أوجد عقبات أمام أي عمل تكاملي اقتصادي عربي[11].

و - الاختلالات الهيكلية: فالدول العربية جميعا تعتبر دولا نامية ، وذلك باعتبار هياكلها الاقتصادية المختلفة ، ويؤثر الاختلال الهيكلي في معظم الدول العربية يتمثل في اعتماد الاقتصاد الوطني على سلعة واحدة أو عدد قليل جدا من السلع التي لا يمكن لنشاطها الإنتاجي أن يرفع معدلات التنمية في الأجل الطويل أو يحقق لها الاستقرار في الأجل القصير ، ففي بعض الدول العربية يصل الاعتماد على خام النفط إلى نحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي ، بينما في دول عربية أخرى يصل الاعتماد على سلعة أولية أو عدد محدود جدا من السلع الأولية والصناعية البسيطة إلى نسبة مماثلة ، ولم تتمكن الدول العربية خلال فترة زمنية طويلة من تغيير هياكلها الاقتصادية وتنويع قواعدها الإنتاجية بشكل يمحو عنها صفة الاختلالات الهيكلية . فهي افتقرت وما زالت تفتقر إلى العوامل أو القوى الديناميكية اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية الاقتصادية ، أو بعبارة أخرى هي تفتقر إلى المقدرة على التحول، وهذا من شأنه أن يقود الاقتصاديات العربية نحو التفكك وليس نحو التكامل[12].

ي- عوامل أخرى:

- تفاوت أسعار التكلفة للمنتجات بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقيات أدى إلى لجوء الأعضاء إلى حماية صناعاتها ذات التكلفة العالية من خلال القيود الإدارية .
- عدم الاهتمام بشبكات النقل البري والجوي والبحري بين أجزاء الوطن العربي .
- تباين مستوى الدخول بين الدول .

- اختلاف النظم الاقتصادية العربية حول دور القطاع الخاص ، مما يصعب صياغة رؤية مشتركة ووضع الاستراتيجيات المناسبة للدور المطلوب من الدولة ومن القطاع الخاص[13] .

2.1- المعوقات الاجتماعية

أ- التفاوت السكاني والمساحي: إن التفاوت في المساحات والسكان بين البلدان العربية ، لم يكن سرا أو شيئا جديدا والهدف من عرضه هنا باعتباره أحد المتناقضات ، يتمثل غرض تبيين ما أنجر وينجر عن هذا التفاوت من مخاوف وحسابات بين البلدان العربية أثناء طرح مسألة التكامل الاقتصادي فيما بينها في المؤتمرات والندوات التي تعقد في شأن هذه المسألة ، ونشير إلى هذه المخاوف والحسابات الناجمة عن التفاوت السكاني والمساحي تعتبر أمرا طبيعيا و واقعيا جدا ، ذلك أنها من خصائص آثار التكامل الاقتصادي في البلدان النامية . فالبلدان التي تتمتع مساحات شاسعة أو كثافة سكانية عالية ، عادة ما تميل بقصد أو بغير بقصد إلى السيطرة على صنع القرارات ورسم السياسات التنموية ، وتوجيه خطوات التكامل الاقتصادي ، كما أن البلدان الصغير المساحة والقليلة السكان ، وخاصة إذا كانت لها ثروات طبيعية ومالية هامة ، كما هو الشأن في البلدان العربية . فغالبا ما تميل إلى المبالغة في التخوف من البلدان الكبيرة المساحة والكثيرة السكان أثناء دخولها معها في العملية التكاملية . ومن هنا تترجم هذه المخاوف إلى خطر الاجتياح والابتلاع ، ولتتجسد فيما بعد في بناء الأسوار القانونية والاقتصادية والسياسية ، ويصبح ينظر إلى التكامل الاقتصادي بعين ملؤها الشك والتحفظ الشديد ن وبالتالي عرقلة مسيرته .

ب- غياب البعد القومي: إذ يؤخذ في الاعتبار عند وضع الخطط والبرامج في معظم الدول العربية ، رغم الإعلان من قبلها جميعا عن أهمية هذا البعد وضرورته ، إلا أن البعد القطري هو الذي يتم اعتماده أساسا في هذه الخطط والبرامج التي تضعها الدول العربية ، وحتى إن وجد تأكيد واهتمام على هذا الجانب ، فهو غالبا لا يتعدى التعبير عنه بصيغ مجردة لا تتضمن وسائل وإجراءات محددة يمكن لها أن تتحقق على أرض الواقع الفعلي ، وهذا يعني عمليا غياب العمل المشترك في الإطار الذي تبذله الدولة العربية من أجل تحقيق تطورها ، وبالتالي فإن الجهد التنموي الذي تبذله الدول العربية يخلو فعليا من جهد تنموي قومي حقيقي وملموس ، ويبقى جهدا تتحقق نتائجه على المستوى القطري أساسا دون المستوى القومي . وبما أن هذه السياسات والبرامج والخطط يجري وضعها من قبل كل دولة عربية بمعزل عن الدول الأخرى لذلك فإن محاولات التنسيق فيما بينها ستكون غير فاعلة بالضرورة أصلا ، لأن من غير الممكن قيام تنسيق بين خطط وبرامج موضوعية كل منها على حدة ، ومن قبل جهات مختلفة في الدول العربية وبالذات في ظل غياب النظرة الموحدة نحو طبيعة واتجاهات وأهداف التنمية العربية في إطارها التكاملي ، ولذلك لا يتم ضمان تعاون الدول العربية في هذا المضمار عن طريق الخطط التي تضعها بالأساليب التي تتبع واقعيا ، وبالتالي فإن احتمال قيام تعارض بين هذه الخطط والبرامج وما تتضمنه من سياسات ووسائل يعتبر أمرا واردا[14] .

جـ - عوامل اجتماعية أخرى: ويأتي رأسها المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاتها ، فهذه العلاقات تسودها مشاعر الغيرة والحرص على تبوء دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجيهات القرار العربي في القضايا المختلفة ، وهذا من شأنه أن يؤثر بالسلب ليس فقط على فرص التكامل الاقتصادي العربي والعلاقات العربية فحسب ، بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف الدول العربية ، يضاف إلى هذا المناخ التباين الكبير في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية ، حيث يعد التفاوت في الدخول بين الدول العربية من أقوى العقبات التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، كذلك تزايد معدلات نمو السكان في بعض الدول العربية أدى إلى توسيع الفجوة بشكل كبير بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وبالتالي خلف مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة ، يضاف إلى ذلك تفشي الأمية بشكل كبير في المجتمعات العربية ، وتردي مستويات التعليم في مختلف مراحله ، هذه الأمية نجم عنها العديد

من المشكلات لعل أهمها التطرف والإرهاب والتقليد الأعمى ومحاكاة المظاهر الاجتماعية للمجتمعات الغربية ، الأمر الذي أسفر عن مزيد من الصراع واهتزاز الهوية في العديد من الدول العربية[15].

3.1 –المعوقات السياسية

أ- **اختلاف النظم السياسية:** اختلاف وتباين النظم السياسية السائدة في الدول العربية ، وعدم استقرار هذه النظم في حالات معينة ، بل وحتى عدم التحديد النهائي لطبيعة هذه النظم في حالات معينة ، إذ أن بعض الدول العربية اعتمدت النهج الرأسمالي في تحقيق التنمية وفي القيام بالنشاطات الاقتصادية وممارستها ، وذلك باعتماد آلية السوق والنشاط الخاص كأساس في ذلك ، في حين اعتمدت دول أخرى نهجا اشتراكيا تمثل بالتوجه نحو التخطيط وإدارة الاقتصاد من خلال دور مهم للدولة وعبر القطاع العام وقيادته للنشاطات الاقتصادية فيها ، واتبعت دول أخرى نهجا يجمع بين آلية السوق والتخطيط وبين القطاع العام والنشاط الخاص .

ومن جهة أخرى فإن قواعد النظام الملكي تختلف عنها في النظام الجمهوري ، هذا ما يدفع الأجهزة التنفيذية في الدول المتخلفة على العمل على رسم سياستها وخططها بما تمليه المصلحة العليا للنظام في كل بلد ، بما يشكل هوة كبيرة تحول دون أي تقارب[16].

ب- **غياب الأجهزة والسلطات التي تمتلكها الدول العربية :** بحيث تجعلها قادرة على فرض الإلزام بما يتم التوصل إليه من اتفاقات وإجراءات ووسائل تتعلق بتحقيقه ، وهذا ناجم عن أن الدول العربية لم توفر استعدادها للتنازل عن بعض صلاحياتها وسلطاتها المتصلة بتحقيق التنمية والتكامل على المستوى القومي ، وهذا يعني أن تنفيذ ما يتم التوصل إليه من تلك الإجراءات والوسائل والاتفاقات متروك لرغبة الدول العربية ومشيئتها المنفردة ، فمن شاء من الدول التزم بها واتجه إلى تنفيذها ، ومن لم يرغب في هذه الدول تخلى عن الالتزام ، وبالتالي عن التنفيذ وهو الأمر الذي يفقد العمل العربي المشترك فاعليته وقدرته على التحقيق على أرض الواقع ، إضافة إلى تعدد المنظمات والأجهزة التي تعمل في إطار العمل العربي المشترك ، وتضارب صلاحياتها ، وازدواجية نشاطها ، وهذا ما يفقد هذه المؤسسات فاعلية ما تقوم به ، ويجعلها محكومة بما تريده الدول العربية كل على انفراد . وبالتالي ضعف العمل العربي المشترك ذاته.

جـ - ضعف وغياب الإرادة السياسية : لا شك أن العوامل السياسية تلعب دورا هاما في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، ويرجع ذلك إلى أن العملية التكاملية في المجال الاقتصادي هي في الحقيقة تعبير عن اختيار سياسي في المقام الأول ، وإذا كانت هناك العديد من المعوقات التي تزاحمت لتعرقل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي فإن أهمها هو ضعف وغياب الإرادة السياسية ، تلك الإرادة التي لو وجدت لتحطمت كل المعوقات مهما كان دافعها ومحركها أمام الإصرار العربي المدعم بقوة سياسية فعالة ، وضعف وغياب الإرادة السياسية له مظاهر وآثار تترجم حقيقة واحدة هي ضعف الرغبة لدى أصحاب القرار السياسي في الدول العربية في الالتزام بأي صورة من صور التكامل الاقتصادي العربي ، أو في عدم وضع ما تم التوصل إليه من التزامات واتفاقات في إطار أي عمل عربي مشترك موضع التنفيذ[17] .

ويمكن القول بأن مصير التكامل الاقتصادي العربي مرهون بتوافر الإرادة السياسية العربية لدى القائمين عليها ومدى إيمانهم بضرورة التكامل الاقتصادي العربي، وأن هذه الإرادة يجب أن تكون ذات طبيعة استمرارية لا تنتهي بانتهاء الاتفاقية التي تم التوقيع عليها ، وإنما يجب أن تظل متوافرة باستمرار طالما أن عملية التكامل الاقتصادي مستمرة في التطبيق .

د - عوامل سياسية أخرى:

- إفراط الدول العربية في التمسك بالسيادة ، والناتج من محاولات بعضها التدخل في الشؤون الداخلية . كذلك يعتقد البعض أن التمسك بالسيادة هو الممر الذي يؤدي إلى المكانة المرموقة في المجتمع الدولي ، في الوقت الذي يتهاون هؤلاء فيه في ممارسة حق السيادة مع القوى الدولية المسيطرة بدعوى أن الأخيرة هي الطرف الذي يوفر لها الحصانة المطلوب إزاء الآخرين[18] .
- الافتقار إلى المهارة في التعامل مع الخلافات ، فبعض النخب الحاكمة لا يملك رؤية لكيفية ممارسته لعمله . لذلك نراها تعاني أزمة الفاعلية وضعف القوى المساندة لها ، ولهذا تتعمق الأزمات بمرور الزمن دون أن تجد لها حلا . إن المهارة تقتضي أحيانا التضحية ببعض الأهداف الثانوية لقاء الوصول إلى الأغراض الرئيسية والتدرج في الحصول عليها وعدم الإصرار على بلوغها جميعا دفعة واحدة[19] .
- التخوف من التعدي على السيادة القطرية .
- أزمة الثقة السياسية بين الدول العربية بعد أحداث هامة (معاهدة كامب ديفيد – مقتل الحريري – غزو الكويت) .
- الفتن الداخلية (العراق ، لبنان ، السودان والصومال).

هذه هي أهم المعوقات التي واجهت ومازالت تواجه محاولات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، والتي يحتاج إلى وقفة جادة من جانب أصحاب القرار في الدول العربية للتخلص منها حتى يتحقق الحلم العربي الذي بدأ من الخمسينات ولم يتحقق حتى الآن ، ولابد من توافر الإرادة السياسية لدى الدول العربية ، والعمل على التنسيق الاقتصادي فيما بينها ، والتخلص من التبعية الاقتصادية والمالية للدول الرأسمالية المتقدمة ، وتغليب الصالح العام العربي على مفهوم القطرية السائد بين الدول العربية ، فإن استطاعت الدول العربية تحقيق ذلك وإزالة كافة المعوقات التي تقف حجر عثرة في سبيل التكامل الاقتصادي بينها ، تحقق حلمها الأكبر وهو التكامل الاقتصادي العربي .

3-الفوارق الإقليمية وعمليات التكامل في البلدان العربية : إن الغرض من هذا البحث هو التحقق في ما إذا كانت الظروف للدول العربية من حيث الأداء وسياسات الاقتصاد الكلي تقضي إلى الاندماج الناجح أم لا.

1.3-المفهوم الكلاسيكي للتكامل الاقتصادي: إن مفهوم كلاسيكي يستخدم في المعطيات المقطعة ، ويقوم على تعريفين من التكامل الاقتصادي : مفهوم الالتحاق المنشور من قبل Baumol (1986) ، ومفهوم التجانس .

انطلاقا من التعريفالأول ، فإن التكامل يرتبط تقريبا من مؤشر الاقتصاد الأقل نموا (الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، الإنتاجية ...) نحو اقتصاد أكثر نموا . هذا المفهوم مستخلص من النموذج النيوكلاسيكي للنمو الذي بدأ العمل به من الاقتصاديينSolow و Swan (1956) . وللتوضيح أكثر يمكن تقديم مفهوم β-convergenceالمستخدمة من طرف Barro وSala-i-Martin (1990،1992،1995) ، Mankiw, Romer و Weil(1992) و Sala-i-Martin(1996) .

ونستخدم هنا أيضا التعريف التالي :β-convergence عندما تميل الاقتصاديات الفقيرة إلى النمو على نحو أسرع من الاقتصاديات الغنية[20] .ومع ذلك فإنه التمييز بين مفهوم β-convergence غير المشروط (المطلق) و - βconvergenceالمشروط .

β-convergenceغير المشروط يدرس العلاقة بين معدل النمو للفرد والمستوى الأولي من الناتج المحلي للفرد الواحد ، وتقبل فرضية β-convergence إذا كان خلال الفترة المعطاة معدل النمو لنصيب الفرد الواحد لبلد ما أكثر ارتفاعا من ناتجها المحلي الإجمالي الأولي للفرد المنخفض ، وكذلك نقول عن β-convergence أنه غير مشروط عندما يتبع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد لاقتصاد ما ناتج محلي لاقتصاد آخر أكثر تطور .

إن النموذج الإحصائي في غالب الأحيان يستخدم لاختبار هذه الفرضية ، من خلال تقديرات مستعرضة لتراجع معدل النمو بالنسبة للفرد الواحد ، فالمتوسط أو التراكم خلال الفترة المقدرة على المستمرة والناتج المحلي الإجمالي

الأولي للفرد باللوغاريتم ، إذا كان معامل الناتج المحلي الإجمالي الأولي سالب ومفسر ، تقبل على أن فرضية - βconvergence غير مشروط .

تفترض فرضية β-convergence المشروط أن العلاقة عكسية بين معدل النمو للفرد الواحد والناتج المحلي الإجمالي الأولي للفرد الواحد محققة بشرط على أن تكون بلدان العينة تصل إلى مستويات مشتركة لبعض المتغيرات الاقتصادية أم لا ، هذه المتغيرات الاقتصادية من المفترض أن تسيطر على تباين المسارات في المدى الطويل .

كذلك β-convergence نقول عنه أنه مشروط عندما يتبع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد لاقتصاد ما ناتج محلي إجمالي لاقتصاد آخر أكثر تطور ويتحقق ذلك باستقلالية عن الشروط الأولية ، عندما تكون هذه الاقتصاديات المفترضة متطابقة من حيث خصائصها و ذلك من خلال الأفضليات والتكنولوجيا والسياسات الحكومية ...الخ .

إذن β-convergence المشروط هو فرضية أقل قوة بكثير من β-convergenceغير المشروط ، لأن الاقتصاديات تكون غير متكاملة مع بعضها البعض إذا كانت محددات سلوكها في المدى الطويل مختلفة .

هذين المفهومين يؤديان إلى عدة ملاحظات ، كذلك إذا كان في كلتا الحالتين ، الاقتصاديات تميل إلى حالة مستقرة وثابتة منها ، في الحالة الأولى يفترض أن الأوضاع ثابتة ومتطابقة ، في حين الحالة الثانية يمكن أن تكون الأوضاع مختلفة .

إن تكامل مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الحالة الأخيرة لا يمكن أن يكون كذلك بشرط أن المعلمات معرفة في الحالات الثابتة ، وفي الحالة العكسية يكون التكامل عبارة تكامل فقط من حيث المعدل .

ويستند اختبار β-convergence المطلق على تقدير المعادلة التالية :

$$g_{i,o,T} = \propto_i - \beta y_{i,o} + \mu_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث $y_{i,o}$ هي لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد للاقتصادiلسنة الأساس ، $g_{i,o,T}$ هي معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بين سنتي T و o ، μ_i هي عبارة عن الضجيج الأبيض ($\mu_i \approx iid(0, \sigma_\mu^2)$ أي أن حدود الخطأ μ_i تكون مستقلة ومتماثلة التوزيع مع فرق ثابت) .

إن وجود β-convergence يتطلب أن يكون المعامل موجب وذا دلالة إحصائية . وقيمة هذه المعلمة تسمح أيضا بقياس كثافة عملية التكامل أو التعارض . والواقع إذا كانت β سالبة فالمعادلة (1) تعني أن معدل النمو للاقتصاد i يكون أعلى من المستوى الأولي لناتجه المحلي الإجمالي الذي هو ضعيف .

وحسابيا نصف المدة τالتي تعني المدة اللازمة أو الضرورية للاقتصاد i لسد نصف الفجوة التي تفصله عن حالته الثابتة ، ويمكن الحصول على مؤشر للمعدل الذي يطور عملية التكامل1 .

إن اختبار فرضية التكامل المشروط يتطلب ثبات محددات الحالة المستقرة من كل اقتصاد ، يمكن إذن أن نلجأ إلى طريقتين ، فبالنسبة للطريقة الأولى تعمل على تقييد تقدير المعادلة (1) لعينات فرعية للاقتصاديات التي لها فرضية الحالات الثابتة المماثلة والتي تكون واقعية ، أما بالنسبة للطريقة الثانية تنطوي على تقدير المعادلة التالية :

$$g_{i,o,T} = \propto_i - \beta y_{i,o} + \gamma X_i + \mu_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث $\mu_i \approx iid(0, \sigma_\mu^2)$و X_iهي شعاع للمتغيرات يسمح بالمحافظة على حالة الاستقرار للاقتصاد iعلى مستوى ثابت (على سبيل المثال ، نسبة الاستثمار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ، درجة انفتاح الاقتصاد ، معدل النمو للأسعار ، معدل نمو سعر الصرف الفعلي الحقيقي ...) .

إن وجود β-convergence المشروط يتطلب أيضا أن يكون المعامل β موجب ومفسر إحصائيا .

---

[1] قيمة نصف المدة مثل $\tau = \frac{In(2)}{In(1-\beta)}$ نلاحظ أن زيادة في β تؤدي إلى انخفاض في τ وبالتالي تسريع وتيرة التكامل .

وفقا لمبدأ التجانس ، يكون التكامل إذا كان هناك تخفيض في التشتت للأداء مختلف الاقتصاديات في المدى القصير . هذا المفهوم يمكن عرضه باستخدام مفهومσ-convergenceوالمعرف بالطريقة التالية : يكون هناك σ-convergence عندما نلاحظ تقليص الفارق بين البلدان في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في المدى القصير .

ويستند اختبار فرضية σ-convergence على حساب الانحراف المعياري للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد σ_t ، ومقارنة σ_t و σ_{t+1} . وتقبل فرضية σ-convergenceإذا كان $\sigma_t > \sigma_{t+1}$ مع :

حيث $\bar{y}$ هي متوسط لـ $y_{i,t}$ في الفترة t .

إن قبول فرضية β-convergence هو شرط ضروري لكنه غير كافي لـ σ-convergence، في الواقع β-convergence يمكن أن يتماشى مع زيادة في التباين بين مؤشرات مختلف البلدان ولا يتضمن تخفيض في التباين بين الدول على المدى القصير .

2.3 - انتقادات المفهوم الكلاسيكي للتكامل الاقتصادي: بينBarro وSala-i-Martinأن ديناميكية مؤشر التشتت لتوزيع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد يمكن أن يكون مضللا ، في الواقع إذا كانت الدول المدروسة التي تعرضت لصدمة إجمالية انخفض مؤقتا انحرافاتها المعيارية إلى أقل مستوى لها في المدى الطويل ، ويلاحظ زيادة في الانحراف المعياري في المدى القصير .

لاحظQuah (1993،1996)أن لا وجود لـβ-convergenceولا لـσ-convergence، ولم يسلط الضوءعلى إمكانية وجود أندية التكامل .

إن النظرية الكلاسيكية للنمو تفترض أن جميع الدول لها نفس الميزات التكنولوجية ، يبدو أكثر واقعية اعتقاد أن الاقتصاديات ليس لديها نفس الخصائص التكنولوجية ، إن وجود في تراكم عوامل الإنتاج أو في مستوى التنمية للقطاعات الرئيسية للاقتصاد يمكن أن تكون شرط في ظهور عملية الإنتاج الفعال في هذا الاقتصاد.

ويذهب في هذا الاتجاه نموذجAzariadisو Drazen (1990) حيث يوضحان في الواقع وجود عتبات من خلال العوامل الخارجية تسمح بتوليد توازنات متعددة ومستقرة على المدى الطويل .

لذلك يمكن أن تظهر صلة لتحديد ووصف نوادي التكامل بين الاقتصاديات العربية ، إذا كانت الطرق التي تم افتراضها لكشف الأنظمة المتعددة للتكامل . ولقد حاولت بعض الدراسات إثبات وجود أندية التكامل من خلال تصنيف الدول وفقا لمعايير كيفية مثل : الانتماء إلى منطقة جغرافية معينة أو إلى نظام اقتصادي ما .

نفذ كذلك الاقتصاديBaumol (1986)إنحدراته بتمييز 16 دولة مصنعة مختارة من طرفMaddison، والدول ذات الاقتصاد المخطط والدول الرأسمالية ذات الدخول الضعيفة . Grierو Tullock(1989) عالجا في نفس الوقت تقديراتهم من خلال النظر لدول منظمة التعاون والتنمية من جهة ومجموعة مكونة من 89 دولة من جهة أخرى . وهناك من قام أيضا بتمييز جغرافي بين القارات :آسيا ، إفريقيا وأمريكا. وقامDurlauf و Johnson (1995) لمجموعات فرعية من الدول باستعمال حدود العتبات للناتج المحلي الإجمالي للفرد ومعدل الأمية . على الرغم من اختيار العتبات بطرق محكمة إلا أن مختلف الأندية التي تنشأ من هذه الدراسات تبدوا محكومة عن طريق عمليات النمو المختلفة .

ولقد تم تطوير طريقة غير معلمية من طرفQuah (1993) ثم طورت من نفس الاقتصادي سنة (1996) ثم من طرف Jones (1997) ، وتنطوي هذه الطريقة على دراسة تطور توزيع المؤشر (مثل الدخل) .

إن دراسة تطوير توزيع الاحتمالات للاقتصاديات تسمح بملاحظة ما إذا كان هناك اتجاه عام متجانس لمستوى ثراء الاقتصاديات أو العكس إلى مجموعات متميزة . والميزة في هذه الطريقة هي أنها لا تسمح بفهم تكوين أندية للتكامل ، ومع ذلك فإنها تتطلب تحديد أولا مختلف فئات الدخل بكيفية خارجية .

3.3-تقديم منهج الدراسة:إن ازدياد المشاكل التي يواجهها الإنسان، اقتضى تطوير وسائل وأساليب تساعده في فهم تلك المشاكل واقتراح الحلول المناسبة لها. وقد الإنسان في بداية الأمر يعتمد على الحدس والتخمين كوسيلة لتفهم ما يدور في الكون من حوادث وظواهر. ومع تطور الحياة وتقدم العلوم والمعرفة اهتدى الإنسان إلى أساليب تساعده في الكشف عن العديد من الظواهر التي يجهلها. وتلعب مناهج البحث العلمي دورا أساسيا في الكشف عن تلك الظواهر ومساعدة الإنسان في فهم ما يحيط به.

ومن بين المناهج التي تساهم بشكل كبير في دراسة الواقع لدى الدول نجد منهج دراسة حالة الذي يعرف على أنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فرد أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة.

ويعود السبب الأساسي من اختيار هذا المنهج وإتباع أسلوبه في الدراسة إلى الغاية التي يريد أن نحققها من فحوى هذه الدراسة، هو محاولة الوصول إلى هدفين أساسيين:

– تحليل عملية التجانس والتقارب بين الدول .

- تقييم فعالية المقاربة بين الدول .

أ- **مجالات الدراسة:**إن أهم ما يميز منهج دراسة الحالة، منحصر فيما يمكن به الطالب من النفاذ إلى أعماق الظواهر أو الموقف التي يقوم بدراستها وذلك بدلا من الاكتفاء بالجوانب السطحية العابرة التي قد تكون ذات دلالة غير حقيقية. لذلك نجد أن منهج دراسة الحالة تتحدد معالم دراسته من خلال مجالين، تساعد في الحصول على المعلومة من ميدان الواقع و يتمثلان هذان المجالان في:

المجال المكاني، المجال الزماني:

المجال المكاني: ويتمثل في الميدان الذي تم اختياره من قبل الباحث لقيام بالدراسة القياسية ، ولدينا في حالتنا هذه مجموع الدول العربية التي قسمناها إلى ثلاث مجموعات، وتشمل المجموعة الأولى دول الاتحاد المغاربي، المجموعة الثانية تشمل دول الخليج و المجموعة الأخيرة تشمل الدول العربية غير المصدرة للبترول.

المجال الزماني: من أجل الوصول إلى نتائج واستنتاجات في الدراسة القياسية، فضلنا أن نحصر مدة الدراسة قي فترة زمنية تقدر بعشرين سنة، أي من سنة 1990 إلى غاية سنة 2009 وهذا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في الدراسة القياسية.

ب- **أدوات الدراسة:**لقد وضعت العلوم الإنسانية على غرار العلوم الطبيعية وسائل من أجل تفحص الواقع، إذ بمجرد تحديد مشكلة البحث بصفة نهائية يجب الانتقال إلى تنظيم عملية جمع المعطيات الضرورية، لهذا نجد أن أدوات الدراسة المستخدمة بغرض الحصول على المعلومة من الواقع، حيث ركزنا في الدراسة القياسية على كل من العمليات الإحصائية، البيانات والمطبوعات المتوفرة لدى كل من الهيئات الوطنية والدولية وغيرها من المصادر الموجودة في الانترنيت.

والهدف من مراء هذا التركيز، التمكن من استخلاص نتائج عامة وتفسيرها تفسيرا كميا، ومن بين الأدوات الإحصائية المستعملة في الدراسة نجد (الجداول البيانية، النسب المئوية، أشكال وغيرها من الأدوات الإحصائية الأخرى) و ذلك بالاستعانة ببرنامج Stata/SE 10.0.

4- دراسة وتقييم عمليات التكامل الاقتصادي في البلدان العربية في الفترة 1990-2009: تنص فرضية التكامل الاقتصادي على أنه كي يحدث تقارب بين الاقتصاديات الفقيرة أو الأقل غنا لابد و أن تتشابه هذه الأخيرة في بعض متغيراتها و سياساتها الاقتصادية كالأفضليات و التكنولوجيا و السياسات الحكومية، و بالتالي تصل هذه الدول إلى حالة التوازن الاقتصادي حيث يمكنها النمو بصفة أسرع من اقتصاديات الدول الغنية و في هذه الحالة يكون المعامل - βconvergence المشروط سالبا و ذو معنوية إحصائية، و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (1): اختبار β-convergence المطلق

gr09	Coef	Std. Err.	Z	P>z	Interval]	[95% Conf.
beta pib90	-.104711	.0183356	-5.71	0.000	-.140648	-.068774
alfa_cons	.9377723	.1167753	8.03	0.000	.708897	1,166648
of variance due to u_i) sigma_u .08271025 rho .02972514 (fraction sigma_e .47254669						

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج حسابات البرنامج

من خلال النتائج المبين في الجدول أعلاه يمكن كتابة المعادلة التالية:

$$g_{i,90,09} = 0{,}9377723 - 0{,}104711 y_{i,90} \ldots\ldots\ldots\ldots (03)$$
$$(0.1167753) \qquad (0.183356)$$

من خلال المعادلة رقم (03) يكمن أن نلاحظ أن كل من قيمة المعامل β سالبة و α موجبة و معنوية و هذا ما تبينه قيم الاختبار z ، إذ أنها معنوية إحصائيا عند مستوى القيم الحرجة 5%، و بالتالي يمكن أن نقبل الفرضية و نقول حسب هذه الفرضية و حسب العينة و فترة الدراسة المأخوذة بعين الاعتبار، أن اقتصاديات الدول العربية تتشابه في بعض المتغيرات و السياسات الاقتصادية و أنها يمكن أن تتكامل اقتصاديا و هذا ما يمكنها أن تنموا بصفة أسرع من الدول الغنية.

و نلاحظ كذلك من الجدول أن قيمة σ_e=0.47254669 أكبر من قيمة 08271025. = σ_u و هذا يعني أن هنالك تكامل بين الاقتصاديات العربية بحكم وجود تخفيض في التشتت لأداء مختلف الاقتصاديات العربية في المدى القصير.

و لكي نبين مدى تكامل أو تقارب هذه الاقتصاديات سوف نقوم بتحليل الميزات التنافسية لهياكل الاقتصادية الخاصة بهذه الدول و ذلك بعد أن قسمنا الميزات التنافسية في ثلاث مجموعات من الدول العربية و قد أشرنا إليها بالرموز التالية

Avcrafn: الميزات التنافسية في الدول العربية الإفريقية

Avcrgolf: الميزات التنافسية في دول الخليج

Avcrno~p: الميزات التنافسية في الدول العربية غير المنتجة للبترول

Avc- branche: الميزة النسبية حسب كل قطاع

و الجدول التالي يوضح القطاعات التي تمتلك فيها الدول العربية ميزات تنافسية و مدى تشابه أو تجانس الاقتصاديات العربية من خلال ميزاتها التنافسية .

الجدول رقم (2): الميزة التنافسية حسب كل قطاع للدول العربية

Avc- branche	Avcrafn	Avcrgolf	avcrno~p
MC	-1.3	-4.3	-3.4
SM	-16.3	-30.4	-17.6
TC	.8	-18.5	-.5
BP	-6.9	-15.2	-4.8
ME	-74.7	-163	-39.8

CH	-13.9	-20.5	-7.4
EN	129.9	349.1	49.2
PA	-9.5	-18	-18.7

المصدر:من إعداد الباحثين بناء على معطيات من مصدر موثوق

تتمثل القطاعات التي يتم فيها التحليل في قطاع الميكانيك المشار إليه بالرمز MC، .المعادن الممثلة بالرمز SM ، و TC بالنسبة للجلود وقطاع البناء بالرمز BP ، و ME بالنسبة لإنتاج الكهرباء ، CH بالنسبة لقطاع الكيمياء ، EN بالنسبة لإنتاج الطاقة، و أخيرا PA التي تمثل إنتاج الورق.

من خلال معطيات الجدول يمكن أن نلاحظ أن الدول العربية تعرف تأخرا كبيرا في حيازة ميزة نسبية في أغلب القطاعات الاقتصادية و بنسب متفاوتة ما عدا قطاع واحد و هو قطاع الطاقة، إذ تمتلك الدول العربية ميزة نسبية كبيرة في إنتاج الطاقة خاصة إنتاج البترول و الغاز و المعادن في بعض الدول، و ما يبرر ذلك أنها مسئولة عن إنتاج ما يقارب 70% من الإنتاج العالمي للبترول .

و لنبين أكثر مدى و جود علاقة تربط الاقتصاديات العربية في ما يخص تكاملها الاقتصادي و درجة امتلاكها و تأخرها في كسب ميزات اقتصادية متشابهة ، سنقوم عن طريق مصفوفة الارتباط الجزئي ، بتبيان مدى ارتباط و تكامل هذه الاقتصاديات ببعضها البعض.

الجدول رقم (3): مصفوفة الارتباط الجزئي للميزات التنافسية للدول العربية

	Avcrafn	Avcrgolf	avcrnonopep
avcrafn	1.0000		
avcrgolf	0.9951	1.0000	
avcrnonopep	0.9807	0.9681	1.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج حسابات البرنامج

يتضح لنا من خلال مصفوفة الارتباط أن معامل الارتباط الجزئي R ،في ارتباط كبير بين الميزات التنافسية للدول العربية الإفريقية و دول الخليج ، و ذلك بقيمة 0.9951 نفس الشيء بالنسبة للدول العربية الإفريقية و الدول العربية خارج مجموعة OPEP، و هذه الأخيرة مع دول الخليج و ذلك على التوالي بالقيم 0.9807 و 0.9681.

الخلاصة

إن تحقيق التنمية العربية ينبغي أن يقوم على مرتكزات تستند إلى الجانب القومي ، أي أن التنمية الوطنية تبقى محدودة الجوانب والآفاق بحكم الإمكانات المتاحة المحدودة لأي قطر من الأقطار العربية ، وذلك نتيجة التطورات الاقتصادية المعاصرة وفي مقدمتها الثورة العلمية التكنولوجية المتسارعة ، والتي فرضت حجوم اقتصادية عملاقة للمشروعات تصل رؤوس أموال البعض منها ما يتجاوز الدخول القومية لدول معينة ، هذا إضافة إلى التكتلات الاقتصادية الدولية التي تفرض وجودها في ساحة الصراع والتنافس الاقتصادي ، وبالذات التكنولوجي ، وهذا ما يجعل التنمية العربية في إطار تكاملي هي الوسيلة الوحيدة لنقل الاقتصاد العربي من حالة التخلف والتجزئة والتبعية والضعف إلى حالة التطور والتقدم والوحدة والاستقلال والقوة في مجالاتها المتعددة الاقتصادية والسياسية وغيرها .

الهوامش والمراجع:

[1]- عبد الوهاب حميد رشيد ، " التكامل الاقتصادي العربي " ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 1977 ، ص 161.

2- باشي أحمد ، " مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي- مع التركيز على مناطق التجارة الحرة " ، الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس – سطيف ، الجزائر 8- 9 ماي 2004.

3- إكرام عبد المجيد ، " التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي " ، عربية للطباعة والنشر ، القـاهرة 2002 ، ص 109 .

4- عبد الوهاب حميد رشيد ، " التكامل الاقتصادي العربي " ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 1977 ، ص 170- 171 .

5- محمد عبد المنعم عفر ، " التجارة الخارجية نقطة الانطلاق في التكامل الاقتصادي العربي " ، المؤتمر الثالـث لاتحـاد الاقتصاد بين العرب ، دمشق 1971 ، ص 615 – 620 .

6- سمير أمين ، " الاقتصاد العربي المعاصر " ، دار الحقائق ، بيروت 1984، ص 124 .

7- فليح حسن خلف ، " اقتصاديات الوطن العربي " ، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان 2004، ص 288 .

8- حميد الجميلي ، " دراسات في العمل الاقتصادي العربي المشترك " ، مرجع سابق الذكر ، ص 154

9- عبيدلي العبيدلي ، " معوقات التكامل الاقتصادي العربي " ،جريدة الوسط ، العدد 2328 – الثلاثاء 20 يناير 2009 ، ص 18 .

10- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، " دراسة حول معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك " ، المؤتمر التاسع لاتحاد الاقتصاديين العرب ، بغداد 1985 ، ص . 151 .

11- صلاح عباس ، " التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات ؟ " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسـكندرية 2006 ، ص 91 .

12- عبد الرحمن يسرى أحمد ، " قضايا اقتصادية معاصرة " ، الدار الجامعة ، الإسكندرية 2000 ، ص 249 –251 .

13- عبد الغني عماد ، " الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية (التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشـتركة : أسباب التعثر وشروط الانطلاق) " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2005 ، ص 172 .

14- فليح حسن خلف ، " اقتصاديات الوطن العربي " ، مرجع سابق الذكر ، ص 298 – 299 .

15- أسامة المجدوب ، " العولمة والإقليمية " ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة 2000 ، ص . 123 – 124 .

16- يوسفي رشيد ، " آفاق وتحديات إقامة تكتل اقتصادي عربي في ظل مبادئ المنظمة العالمية للتجارة " ، مجلة دفـاتر – العدد 2 أبريل 2006 ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير – جامعة تلمسان ، ص . 247 .

17- أشرف إبراهيم عطية ، " التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية ، دراسة نظرية وتطبيقية " أطروحة دكتورا غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس، ص . 616 – 617 .

18- منعم العمار، " العلاقات العربية - العربية والتمسك بمفهوم السيادة "، المستقبل العربي، السـنة 16 ، العـدد 177 – نوفمبر 1993 ، ص 66 .

19- أمين هويدي ، " فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي " ، المستقبل العربي ، السنة 16 ، العدد 172 – يونيو 1993 ، ص 22 – 23 .

20- إن مصطلح β-convergence هو أكثر ما يستخدم في هذا البحث ، β يمثل الناتج المحلي الإجمالي للفـرد الواحـد الأولي ، وعرض مصطلح β-convergence من طرف Barro وSala-i-Martin (1990).

الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية

The Economic Crises and Their Effects on the Trajectories of Development

خميس خليل
جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر
khemaiskheliel@gmail.com

ملخص :

تسعى الدول والحكومات إلى تحقيق مستويات عالية من التنمية والتي تصطدم في العديد من المرات بمعوقات شبه دورية متمثلة في الأزمات بأنواعها وعلى الخصوص الأزمات الاقتصادية والمالية .

لذا فإن هدف هده الدراسة التعرف على الآثار الناجمة عن هده الأزمات على مسارات التنمية بمراحلها التاريخية ،وكان لأزمة الكساد الكبير سنة 1929 والأزمة المالية لسنة 2008 الأثر البليغ على مسارات التنمية بمختلف أنواعها الاقتصادية والاجتماعية .

وفي هذا توصلت هده الدراسة إلى عدة نتائج وأهمها :

- الإختلالات واللاتوازنات التي تحدث بين فترة وأخرى تكشف عن هشاشة الطروحات الاقتصادية للتنمية وسلامتها.
- بروز طروحات تنموية جديدة أسسها ومبادئها العدالة والمعاملات الخلاقة بمعناها الشامل .
- الحد من الأزمات يتطلب جهود متظافرة ومستمرة بدءا بهيكلة الاجتماعات وتبني مناهج تربوية وثقافية في إطار التنمية البشرية السليمة .

الكلمات المفتاحية: التنمية ، أزمة اقتصادية ، أزمة مالية ، عدالة .

Abstract :

Countries and governments seek to realise high levels of development. However, they oftentimes encounter quasi-cyclic impediments such as all kinds of crises, and in particular, the economic and financial crises. Thus, the aim of this study is to know the effects resulting from these crises which strike the trajectories of development and its historical phases. Indeed, the crisis of the Great Depression in 1929 and the Financial Crisis in 2008 had a great impact on the trajectories of development with its different kinds: economical and social.

Hence, the study reached several conclusions; most important ones are:

- Imbalances and lack of equilibriums which happen from time to time reveal the frailty of the economic propositions (theses) for development and its security.
- The emergence of new development propositions (theses) which are based on foundations and principles of justice and creative businesses in their exhaustive sense.
- To decrease crises needs concerting and continuous efforts, starting from scheduling the meetings and adopting educational and cultural approaches in the framework of safe human development.

Key words: Development, Economic crisis, Financial crisis, Justice.

تمهيد:

يقول أحد أشهر الاقتصاديين **ساموليسون**:"إن أهم مؤشرات الأزمة الاقتصادية هو ضعف مستوى القوى الاقتصادية التي يحدد معالمها مستوى الدخل الوطني، و الذي نعني به التوازن بين الادخار والاستثمار، وفي هذا فإن التذبذب في مستوى الناتج الوطني قد يؤدي إلى حدوث الجمود والعكس صحيح".

وعلى هذا الأساس فإن الأزمات التي سجلها التاريخ، كانت جحيما على الدول والحكومات والمجتمعات على حد السوى إلا أن هذه الأزمات لم تكن واضحة المعالم والتفسير بحجة أن النظام الرأسمالي بصفة خاصة يتميز بالدورات الاقتصادية، فهي حوادث فصلية مثل تقلبات الطقس.

فهل لهذه التقلبات أو الأزمات أبعاد على مسارات التنمية؟

وهل أسهمت هذه التقلبات في إرساء قواعد سليمة على مسار التنمية سواء وطنيا أو خارجيا تتصف بالثبات والديمومة.

1-التنمية:

1-1-لغة: يقصد بها الازدهار والرفهية وهنا يوحي أن التنمية موجهة إلى مجموعة سكانية.

وهذا يدل على الطموح إلى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وصولا إلى تحسين جودة الحياة بمعناها الواسع.[1]

1-2-اصطلاحا:التنمية بمعناها الواسع تتضمن مراحلها التاريخية المتدرجة ابتداء من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية ومنه إلى التنمية الشاملة وصولا إلى التنمية المستدامة التي تعرفها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي شكلتها الأمم المتحدة سنة 1987.

تعرف التنمية المستدامة أو المستديمة بأنها التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم.

يقوم هذا التعريف على ركيزتين أساسيتين:

الركيزة الأولى: الحاجيات الإنسانية الأساسية؛

الركيزة الثانية: القيود التي تفرضها التقنية والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على الاستجابة لحاجيات الحاضر والمستقبل.

2-الأزمة:

تعريف الأزمة: ظهر مصطلح الأزمة في علم الطب الإغريقي حيث استخدم للدلالة على وجود نقطة تحول مهم في تطور المرض يتوقف عليها شفاء المريض أو هلاكه، وفي القرن السابع عشر استخدم مصطلح الأزمة للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وفي القرن التاسع عشر استخدم للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي القرن العشرين أصبحت الأزمة تعبر عن حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب، حيث إن هذه الأخيرة تعبر عن حدث مفاجئ يظهر بشكل تتلاحق فيه الأحداث لتزيد من درجة المجهول وتجعل متخذي القرار في حيرة بالغة من أي قرار يتخذونه.[2]

3-آراء فكرية حول الأزمة:

3-1-آراء من منظور رأسمالي:يرى الكلاسيكيون في تفسيرهم للأزمات الاقتصادية الدورية العامة، أنها ليست إلا حدثاً توافقياً عفوياً في تصريف بعض السلع ناشئ عن عدم تناسق جزئي في توزيع العمل الاجتماعي بين فروع الإنتاج[3] وأن عدم التناسق الجزئي سوف يزول كون أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بقدرة على التوسع لا حد له مادامت الزيادة في الإنتاج تؤدي كليا إلى زيادة الاستهلاك ولهذا لا وجود لفيض الإنتاج العام، وهذا الحجة حتمية الأداء الاقتصادي الذي يتجسد في آلية المزاحمة أو ميكانيكية المزاحمة.

كما يرى آخرون مثل **سيسموندي** يفسرها على أنها الاختلال في الاستهلاك الضعيف أو عدم إشباعه، أي أن الاختلال بين الإنتاج، والاستهلاك والدخل هي الروافد الأساسية للأزمة لذا يجب أن تكون هناك ملائمة بين هذه العناصر، الإنتاج والاستهلاك والدخل.[4]

3-2-آراء من منظور اشتراكي: ترى النظرية الماركسية أن الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي تحدث بسبب التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج،[5] أي بمعنى نمو الأرباح لصالح المالكين على حساب الطبقات الأجيرة يولد التناقض بينهما مما يتسبب في الأزمة.

3-3-آراء من منظور إسلامي:لقد بنى علماء الاقتصاد الاشتراكيين تنبؤاتهم بانهيار النظام الليبرالي، لأنه يقوم على مبادئ ومفاهيم تتناقض مع العدالة والمساواة التي يرغب الإنسان في السعي إليها إلى جانب ذلك فإن المفكرين الإسلاميين تنبؤا بانهيار النظامين الرأسمالي والاشتراكي لأنهما يقومان على مبادئ تتعارض مع شريعة الله وسننه ومع القيم والأخلاق لأنه يقوم على الاحتكار والفوائد الربوية وهذه الأفعال غير الإنسانية تتعارض مع مبادئ وجود الإنسان.

أي أن الله خلق الإنسان لاستخلافه في الأرض حتى يقوم بتحقيق الحق والمساواة والعدل...الخ.

وفي هذا المجال هناك الكثير من الآيات القرآنية التي وضحها القرآن الكريم في ضبط المعاملات:

«قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى » طه (123)

«...وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَـكِنَّ اللّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ» البقرة (251)

«وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ» الشورى (30)

«وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقاً مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ» البقرة (188)

وحتى لا يكون الاعتداء والبغي بين الناس، وبناء على هذه الأطروحات فإن الأزمة الاقتصادية في الفكر الإسلامي على حد رأينا هي الاختلالات التي تحدث في المقومات للنظام الاقتصادي المتبع الذي أخل بالمبادئ الإنسانية بمختلف معانيها الأخلاقية، الدينية، السياسية، الثقافية.

وفي هذا فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يعتمد في تفسيره للأزمة على الاختلال في المبادئ الإنسانية الآتية وهي:

- مبدأ الاستخلاف: وهي الحاجة إلى العدالة الاجتماعية ليست فقط من طرف الحاكم إنما من كافة المجتمع الراعي والرعية[6].

- مبدأ الاختيار والحرية الاقتصادية: وذلك أن يكون الإنسان في تصرفه يسير وفق ضوابط وأطر شرعية، أي أن يسعى الإنسان إلى الكد وبذل الجهد وذلك بتعظيم أجره وثرواته وبالتوازي في ذلك أن يسعى إلى تحقيق المنفعة لنفسه وللمجتمع، عن طريق الاختيارات الشخصية التي تخدم دينه وأمته لنيل الثواب دون سواه، فعمر الإنسان قصير ولا يبغي بذلك لنفسه أن يسعى إلى الشيء الذي لا يجلبه معه إنما أن تكون تلك الحرية والاختيار العملي الصالح والنافع في دنياه وآخرته.[7]

- مبدأ الإحسان والتعاون: وفي هذا المبدأ أن يكون هناك تعاون أخوي وذلك بتجسيد الإنسان الأعمال الفاضلة في كل شؤون حياته العملية كالتجارة والصناعة والثقافة والتعليم. إضافة إلى التعاون وأن يسعى الإنسان إلى إعانة جميع من في حاجة إليه وعلى التعاون من أجل تحقيق النفع للجميع والأفراد والمجتمع سواء كانوا منتجين أو مستهلكين.[8]

وإذا أخلت المعاملات البشرية بأي مبدأ من هذه المبادئ سابقة الذكر فإن الاختلالات واللاتوازنات والأزمات بصفة عامة آتية لا شك فيها مهما كانت عقيدة، هذه المجتمعات أو توجهاتها العقائدية والفكرية وهذه الاختلالات قد تكون اقتصادية أو سياسية أو ثقافية ...الخ.

4-الأزمة الاقتصادية:إن الإرث التاريخي التنظيري للنظام الرأسمالي يؤمن تماما بتلقائية التوازنات بفعل (اليد الخفية) وفق النظريات التي جسدها الطرح الذي قدمه ساي في قانونه للأسواق أن لا كساد في النظام الرأسمالي إلا أن الأحداث والمتغيرات قد أزاحت ودثرت هذه التلقائية فأصبحت الأزمة الاقتصادية مرتبطة أساسا بالنظام الرأسمالي.

ومنه فإن **الأزمة الاقتصادية** عرفت بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو في عدة بلدان[9] ، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك[10].

كما يعرفها آخرون: بأنها مرحلة أو طور انحدار الإنتاج في حركة الرأسمال الدورية والتي تعبر أيضا عن التناقضات الداخلية للرأسمالية في الحقل الاقتصادي ونستطيع أن نميز بين ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية.

5- أنواع الأزمات الاقتصادية:

5-1-الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج): ويطلق عليها البعض بالأزمة العامة تصيب كل عملية تكرار للإنتاج أو الجوانب الرئيسية فيها وهي الإنتاج والتداول والاستهلاك، والتراكم. وهذا يعني أن الهزات المتولدة عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا وحدوثا إذا ما قورنت بغيرها من الأزمات[11]، كما تتميز هذه الأزمة بشمول ظاهرة فيض الإنتاج للعديد من القطاعات حيث تشمل كافة مراحل تكرار الإنتاج فهي أوسع من الأزمة الهيكلية كونها تتصف بالأجل القصير في فيض الإنتاج.

5-2-الأزمة الوسيطة: وهي أزمة أقل اتساعا وأقل شمولا، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كبيرة في الاقتصاد الوطني هذه الأزمات نتيجة الاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي: وهي لا تحمل طابعا عالميا على النحو الذي يميز به الأزمات الدورية العالمية بفيض الإنتاج[12].

5-3-الأزمة الهيكلية: وتسمى الأزمة البنيوية وتشمل هذه الأزمة في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي منها على سبيل المثال: أزمة الطاقة أزمة الغذاء أزمة الموارد...إلخ[13].

كما تتميز كذلك بالاستمرارية لقطاع أو مجموعة من القطاعات المتجانسة التي تشمل ميدان معين حيث تحدث من الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك.[14] كما أن لهذه الأزمة مميزات:[15]

- من جراء الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك في مجال معين.

- تتميز كذلك بنقص أو فيض الإنتاج والذي بدوره ينشأ بسبب عدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك الذي ينشأ في مجرى الدورة الصناعية للاقتصاد ككل.

-هذه الأزمة قد تكون أزمة فيض الإنتاج وقد تكون أزمة نقص الإنتاج على حد سواء.

6-الأزمة المالية:الأزمة المالية هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول الحقيقية كالآلات والأبنية والأصول المالية كالأسهم والسندات والمشتقات* فإذا انهارت قيمة أصولها فجأة فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تمتلكها في أسواق الأسهم أو في عملة دولة ما، أو في السوق العقاري أو مجموعة من المؤسسات المالية تمتد بعد ذلك إلى باقي القطاعات الاقتصادية[16].

كما أن هناك تعريفاً آخر للأزمة وهو: أن **الأزمة المالية** مرحلة حرجة تواجه المنظومة المالية وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها ويصاحبها تطور سريع في الأحداث ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة ويدفع في ذلك سلطة اتخاذ القرار إلى ضرورة التدخل السريع لتجنبها وإعادة التوازن لهذا النظام[17].

7-أنواع الأزمة المالية

7-1-الأزمة المصرفية:وتحدث هذه الأزمات عندما يزيد الطلب بصورة مفاجئة في سحب الودائع، مما ينجر عليه عدم القدرة في تغطية هذا الطلب من طرف المودعين، ويحدث بذلك أزمة في السيولة وخاصة إذا امتدت الطلبات التي يقدمها المودعون في بنوك أخرى وبالتالي تحدث أزمة مصرفية[18].

7-2-أزمة الإقراض أو الائتمان: وتحدث عندما تتحصل البنوك على ودائع كبيرة في حساباتها مع رفض البنوك الإقراض خوفا من عدم التسديد فينجم عليه أزمة في الإقراض أو ما يسمى بالائتمان[19].

7-3-أزمة أسواق المال أو حالة الفقاعات: تحدث هذه الأزمة عندما ترتفع أسعار الأصول، حيث تتجاوز قيمتها العادلة، وينشأ بذلك أزمة عندما يكون الهدف من شراء الأصول هو المضاربة على سعره وليس شراء الأصول لأجل استثمارها بهدف الرفع في الدخل أو في زيادة المداخيل وفي هذا فإن انهيار أسعار الأصول، محتمل حدوثها بشكل كبير جدا، وهي مسألة وقت فقط حيث يبدأ هناك اتجاها قوي في بيع تلك الأصول بأسعار منخفضة بالتدريج حتى يمتد هذا الانهيار في الأسعار نحو الأصول الأخرى في القطاع ذاته أو في القطاعات الأخرى[20].

7-4-أزمة العملة أو ميزان المدفوعات: تحدث هذه الأزمة عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهامها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، حيث تحدث الأزمة عندما تتخذ السلطات النقدية فوار بخفض سعر العملة نتيجة عملية المضاربة وبالتالي وقوع الأزمة قد يؤدي إلى انهيار سعر تلك العملة[21].

8-الأزمات الأكثر تأثيرا على مسار التنمية.

8-1-أزمة الكساد الكبير 1929: ننطلق في عرض هذه الأزمة من خلال المسلمات الفكرية للنظام الكلاسيكي، حيث ننطلق من قول أحد العارفين حيث يقول: **(يعجز الأطباء مهما كانت درجة تفوقهم لمرض لا يمكن أن يوجد).**

ولذلك كان الرأسماليون يؤمنون إيمانا قطعيا بالتوازن حتى وإن حدث اختلال فإن ذلك ناتج لظروف قدرية تنطوي تحت **مبدأ اليد الخفية**، فهي مرحلة ظرفية فقط.

هذا الإيمان القاطع قد ترسخ في أفكار الاقتصاديين الرأسماليين وكانت انطلاقته الأساسية من الطرح الفكري الذي تقدم به آدم سميث حول **مبدأ اليد الخفية** والتي بفضلها تعيد التوازن الاقتصادي بصورة آلية عند حدوث اختلال دون تدخل أي جهة في ذلك حيث كان المعتقد العقادي يؤمن بوجود قوة إلهية تعيد الأحداث إلى حالتها الطبيعية.

إضافة إلى مبدأ آخر والذي يعتبر مكمل للمبدأ الأول وهو **قانون المنافذ (قانون ساي للأسواق)** والذي يرى فيه أن لا كساد في النظام الرأسمالي وأن كل شيء يعرض في السوق يجد الطلب عليه مهما كان نوع هذه العروض حيث أن آلية الأسعار توجه كل من الأعوان الاقتصاديين داخل الأسواق من الاستدلال والترشيد بها للوصول إلى تحقيق غاياتهم.

وفي هذا فإن هذين الطرحين الفكريين يمكن أن ندرجهما في هذا الشكل البياني الذي يترجم فلسفة ساي للأسواق أو ما يسمى بقانون المنافذ.

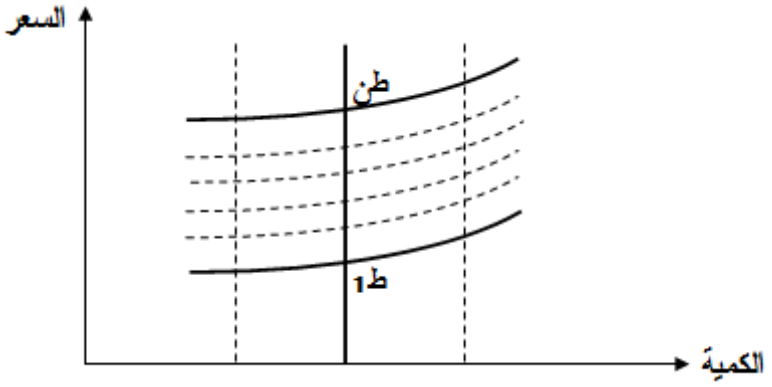

الشكل: يجسد لنا طرح ساي

المصدر: إنجاز الباحث

المصدر: إنجاز الباحث

ومن خلال هذا الشكل الذي يجسد لنا الطرح الرأسمالي الذي يؤمن بأن لا كساد في النظام الرأسمالي لأن سعر البضائع التي تعرض في الأسواق، سوف تجد من يطلب عليها مهما كانت الكميات المعروضة والأسعار المتواجدة.

ونتيجة لهذا الطرح ظهرت أزمة الكساد، لأن هناك اعتبارات سلوكية داخل الأعوان الاقتصاديين، منها درجة الإشباع الذي يرغب الأعوان الاقتصاديين الحصول عليها بأقل تكلفة (المستهلك)، والربح الذي يسعى الحصول عليه المنظم دون التضحية من تكاليفه، لذا ظهرت أزمة الكساد العظيم.

وبالتالي خلال سنة 1929 وفي فصل الخريف بدأت بوادر الأزمة في الظهور لتضع الفكر الكلاسيكي في محنة شديدة حيث كانت البداية ما حدث في يوم 24 أكتوبر سنة 1929 بمدينة نيويورك وهذا اليوم الذي يعرف باسم **الخميس الأسود**، حيث بيعت في هذا اليوم كميات هائلة من الأسهم والسندات التي تمثل أعظم رأسمال الشركات الكبرى حيث هبطت الأسعار إلى الحضيض وخسر الآلاف من الأفراد ثرواتهم ومداخليهم في غضون ساعات قليلة[22].

وظلت الأسعار تتهاوى حيث تدافع الأفراد إلى سحب ودائعهم من البنوك مطالبين بصرف الأوراق البنكية، حيث أدى هذا الإجراء من طرف الأفراد إلى عجز البنوك عجزا كبيرا صارخا فتعرضت بذلك إلى الإفلاس، حيث وصل عدد البنوك التي أغلقت أبوابها عام 1930 إلى 1325 بنك، وارتفع الرقم 2294 سنة 1931, كما أفلس في سنة واحدة 1457 بنك خلال 1933 في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لجأت الحكومة في سنة 1933 يوم 26 مارس إلى إيقاف الصرف بالذهب وبالتالي حدث هبوط سريع في حجم الطلب والأسعار والناتج المحلي، وانخفاض معدلات الاستثمار مما أدى إلى المزيد من الهبوط في مستوى الدخل الوطني ولهذا تراكمت السلع والبضائع في المحلات والمخازن ولم يجد تصريفا لها[23].

وبناء على هذه المعطيات فإن أحد المؤشرات التنموية قد انخفضت بشكل مذهل حيث سجلت البطالة سنة 1931 في الولايات المتحدة الأمريكية، 12 مليون بطال وانخفضت الأجورإلى 60%، واكتظت المدن بالعمال العاطلين والجياع والمغلوبين على أمرهم الذين راحوا يبحثون عن الخبز بأي وسيلة[24].

والى جانب ذلك يقول **جوزيف شومبتر**: (لم توجد أي منطقة محصنة من أزمة 1929 لأنها كانت أزمة صناعية وزراعية فانطبقت آثارها السيئة على الجميع وخفضت الدخول والمرتبات في جميع البلاد ولجميع الأفراد إما بطريقة غير مباشرة ناجمة عن سقوط قيمة الدولار أو بطريقة مباشرة بتخفيض الإنفاق الحكومي، الذي اضطرت إليه الحكومات عندما انكمشت مواردها بنسبة ما بين 25 إلى 45%.[25]

وفي هذا فان أزمة 1929, قد نجم عليها آثار كبيرة على المستوى التنموي ويمكن إبراز أهم هذه المؤشرات:

1- انخفاض حجم الإنتاج الوطني في البلدان الصناعية بنسبة تتراوح ما بين 45% إلى 60%.

2- حدوث بطالة على نطاق واسع قدرت بحوالي 100 مليون عاطل عن العمل في مختلف بلدان العالم.

3- إفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية.

4- إن الدمار الذي حدث في السلع المنتجة خلال فترة الكساد الكبير يفوق قيمة الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى.

5- انهيار قيم عملات 56 بلد رأسماليا وحدوث تدهور بليغ في التجارة العالمية.

6- انهيار نظام النقد الدولي.

8-2-الأزمة المالية 2008: هي أزمة طفت فوق السطح في خريف 2008 [26] وحدثت بفعل مجموعة متراكمة من الأسباب كان آخرها واقع قروض الرهن العقاري، حيث تزايدت في صيف 2007، حالة التخلف في تسديد دفعات الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك حالات حبس الرهن، بسبب عدم قدرة المقترضين عن الدفع لتسديد مستحقاتهم من الرهن العقاري لمساكنهم وجراء هاذين العاملين حدث انخفاض سريع وحاد في الأسعار وبالتالي في حدوث خسائر كبيرة تعد بـ تريليونات الدولارات[27].

وبعد هذه الأزمة تم التوقف المباشر في منح القروض بما في ذلك الإقراض بين المؤسسات المصـــرفية وبفعـــل هذه الإجراءات:

- تراجع معدل النمو الاقتصادي؛
- تزايد معدلات البطالة؛
- الدخول في مرحلة الكساد.

ولكون أن النظام الرأسمالي يتميز بالدورات فإن الخبراء يرون أن السنوات السبع قبل حدوث هذه الأزمة شهدت الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا نموا اقتصاديا مرتفعا إلى جانب ذلك كانت هناك إشارات من بعض الاقتصـــاديين توقعوا حالة التباطؤ الاقتصادي في الأسواق الناشئة.[28]

8-3-أسباب أزمة 2008: هناك عدة مسببات لأزمة 2008، ومن بين هذه الأسباب ما هو أخلاقي وما هو تسييري.

الأسباب الأخلاقية:

1- الاقتراض أو الإقراض بفائدة مزدوجة دون توضيحها لطالب القروض أو المستفيدين من القروض والـــذي يعنـــي التعامل بالربا.
2- بيع الدين.
3- تداول الرهون دون قبول أصحابها أو عدم إبلاغهم أي أصحابها الشرعيين.
4- طبيعة مبادئ الاقتصاد الرأسمالي الذي يتبنى مبدأ الحرية المطلقة ومبدأ الربح مهما كانت وسائله وطرق تحصيله.
5- عدم الفصل بين الأخلاق والاقتصاد.
6- المتاجرة والمضاربة في المشتقات المالية.

الأسباب التسييرية:[29]

1- الإقراض بطريقة سهلة دون الدراسة المعمقة؛
2- منح القروض لأشخاص معروفين بعدم صلاحهم الأخلاقي في التسديد؛
3- ضعف النظم التشريعية؛
4- عدم وجود إعلام نزيه وصريح؛
5- تغاظي المسؤولين المصرفيين على السلبيات الموجودة في مؤسساتهم وخاصـــة فـــي التوقعـــات والمخـــاطر،حتى يحافظون على مناصبهم وأجورهم المرتفعة.

وبفعل هذه الأسباب العديدة والمتعددة أدت إلى هذه الأزمة إحداث آثار كبيرة في التنمية ومؤشراتها ســـواءً فـــي الدول المتقدمة أم الدول الأخرى النامية:

- إفلاس العديد من المؤسسات المالية والأفراد إلى درجة خروجهم من منازلهم وهذا أمر غير أخلاقي ولا إنساني.
- ارتفاع أسعار النفط والمنتجات الإستخراجية.
- ارتفاع أسعار السلع المستوردة من طرف الدول النامية والفقيرة(السلع النهائية المصنعة والأساسية: كالأدوية،الحليب، السكر...إلخ).
- ارتفاع عدد المسرحين من وظائفهم حيث بلغ في الصين تعداد 20 مليون شخص فقدوا مناصبهم.
- كذلك فقد حوالي 10.000 عامل مناصبهم في جنوب إفريقيا.[30]

كما سجلت **وكالة تلوميرغ** أن خسائر أسواق المال بلغت حوالي 30 تريليون دولار.

وكذلك البنوك الآسيوية للتنمية قدرت الخسائر بحوالي 50 تريليون دولار سنة 2008.

- كما تم تسجيل عجز في موازنة ألمانيا مقدرة بـــ 3.42 % من ناتجها الإجمالي.
- خسرت بورصة طوكيو باليابان ما يقارب 42% من قيمتها خلال 2008.

- سوق دبي خسرت أسواقها ما يعادل 72%.
- السعودية 57%، أي ما يقارب 1.02 تريليون ريال سعودي أي 272 مليار دولار.
- السوق المصرية 53.9%.
- السوق الكويتية 38% [31].
- أما على مستوى البطالة فقد سجل في الولايات المتحدة الأمريكية 5.1 مليون بطال جديد حيث ارتفعت النسبة إلى 8.50% وهي أعلى نسبة سجلت منذ 1983.
- منطقة اليورو سجلت نسبة بطالة مقدرة بـ:8.5%.
- العالم العربي سجل 22 مليون بطال أي بزيادة 5 ملايين عاطل[32].

كما يمكن أن نسجل بعض من معدلات نمو الناتج الإجمالي لبعض الدول.

الجدول: يوضح معدلات نمو الناتج الإجمالي لبعض الدول.

البلدان	معدلات نمو النتاج الوطني الخام بالمئة	2007	2008
المجموعة الأولى	فرنسا	2,1	1,8
	ألمانيا	2,6	1,9
	بريطانيا	3,0	1,8
	إيطاليا	1,4	0,5
	منطقة اليورو	2,6	1,7
	الولايات المتحدة الأمريكية	2,2	1,2
	اليابان	2,1	1,7
المجموعة الثانية	البرازيل	5,4	4,8
	الصين	11,9	10,0
	الهند	8,7	7,8
	روسيا	8,1	7,5

المصدر: بوعشة مبارك، "الأزمة المالية، الجذور والأسباب والآفاق"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس،سطيف-الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

من خلال هذا الجدول، نلاحظ أن آثار هذه الأزمة ظهرت جليا في الدول الرأسمالية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر دولة اقتصادية، ومن خلال معدل متوسط نمو الناتج الإجمالي للمجموعة الأولى من الدول والتي سجلت نسبة 2,28% سنة 2007 و1,51% سنة 2008, أما المجموعة الثانية من الدول فقد سجلت نسبة متميزة مقارنة بالمجموعة الأولى حيث حققت سنة 2007 معدل نمو الناتج الإجمالي مقدر بـ8,52% وسنة 2008 نسبة 7,27%، ويلاحظ من خلال هذا الفارق أن هذه الدول لم تتأثر بالأزمة بالشكل الذي تأثرت به المجموعة الأولى، لأن هذه الدول مازالت تنتهج في سياساتها الإنمائية واستراتيجياتها على تبني تدخل الدولة في جميع النشاطات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وبسط سيطرتها على القطاعات الحيوية خاصة المالية منها.

9-بعض الطروحات العلاجية للأزمة: إن الأدبيات الاقتصادية تثير الجدل الدائر حول إلقاء كل اللوم والمسؤولية على النظام الرأسمالي، فهناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته في الاقتصاد وفي ذلك يرى **مينسكي**: إن القطاع المالي الرأسمالي يتميز بالهشاشة وهذه الهشاشة تؤثر في تزايد خطورة حدوث الأزمات المالية في ذلك القطاع[33].

كما يمكن أن نختزل أسباب الأزمة المالية في المقولة التي تقدم بها الاقتصادي **موريس آلية**: الـذي قـال**«إن النظـام الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويبا كاملا وعاجلا»**، كما تنبأ العديد من رجال الاقتصاد الثقات أن: **(النظام الاقتصادي العالمي الجديـد يقـوم علـى مبـادئ تقـود إلـى إفلاسه)**[34].

1-إن الإختلالات التنظيرية التي ميزت الأنظمة والاجتماعية والاقتصادية وخصوصا الرأسمالية ساهمت فـي إحـداث أزمات متعددة ودورية التي كانت تميز الأنظمة الرأسمالية حينها مما نتج عنها أزمة الكساد الكبير التـي حصـدت الأخضر واليابس وكانت لأفكار كينز الأثر المباشر في الحد من حدة هذه الأزمة وآثارها وذلك عـن أفكـاره التـي تدعو إلى تدخل الدولة كعون اقتصادي مهم في توفير وتفعيل الاستثمارات في المشاريع الاجتماعية بصـفة خاصـة التي تتميز بالعمالة الكبيرة والتي لها صلة بالبنية الأساسية للاقتصاديات الدول وقد أدى فعليا إلى الحد مـن الأزمـة وخاصة التقليص من حدة البطالة بشكل كبير جدا (الاستثمار في المشاريع العامة).

2-إن الاختلالات واللاتوازنات التي شهدها النظام الاشتراكي والذي كان نقيضا تماما لأسس النظام الرأسمالي أدى إلـى الإهمال وهدر القدرات العمومية الخاصة بالاستثمارات الاقتصادية، هذا الهدر أدى إلى إفلاس هذا النظـام وتعالـت الأصوات إلى إصلاحات منها إعادة الهيكلة والاستقلالية، وبتأزم الأوضاع أكثر تعالت الأصوات إلى الـدعوة إلـى الحرية وإلى مبادئ اقتصاد السوق الحر.

3-إن التمايز بين الطرحين أدى إلى بروز طروحات جديدة وحديثة تعتمـد علـى المقومـات البشـرية والاقتصـادية للمجتمعات خاصة حديثة الاستقلال وكانت النماذج الانمائية الأسس التي اعتمد عليها هذه المجتمعات في النهـوض باقتصادياتها وبمجتمعاتهم اقتصاديا وثقافيا وسياسيا.

وكان هذا الطرح الأكثر واقعيا الذي يمزج بين الطرح الرأسمالي والطرح الاشتراكي والذي يقترب منه الطـرح المتمثل في النماذج التنموية إلا أنها تتصف بالخصائص التي تميز كل مجتمع عن الآخر.

أي أن لكل مجتمع خصائصه وفعالية هذه النماذج فيها وكان في ذلك الطرح الإسلامي الذي يتناسب ويتوافق مع هذه النماذج الذي يعطي للقطاع الخاص ماله وما عليه وللقطاع العام خصوصياته ماله وما عليه، وللمجتمع كذلك مالـه وما عليه.

انطلاقا من التنمية البشرية وصولا إلى التنمية االقتصادية ومنه إلى التنمية الشاملة والمستدامة.

الخلاصة:

ان تحقيق التنمية وشروطها في ظل الإختلالات والأزمات التي تطفوا على السطح في كل مرة ما هي إلا دليـل عن وجود ثغرات منها ما هو داخلي مرتبط أساسا بالبنية الاجتماعية والثقافية و السياسية والاقتصادية للدول وحكوماتها، ومنها ما هو خارجي مرتبط بالمعاملات الخارجية التي لا تستند إلى المبادئ الإنسانية بل تستند إلى مبادئ البرغماتية.

إضافة إلى السياسات التي لا تتميز بالرؤى الواضحة والمستقبلية تمخض عنه عدم وجود البـدائل الإسـتراتيجية التي يستعان بها في الحد من الإختلالات سوى داخليا أو خارجيا .

قد أدى هدا إلى التأثير عن مسارات التنمية بمختلف أنواعها الاقتصادية منها بالخصوص وهدا أدى إلـى تـدني مستويات الحياتية المعيشية ، خاصة في المجتمعات التي لا تتميز بالمرونة ولم تكن لديهم وجهـة نظـر إسـتراتيجية لمواجهة الأزمات.

ونتيجة لدلك فإننا صغنا بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها للتخفيف والحد من بعض الأزمات وأهمها:

1-عند تبني أي نماذج أو مخططات إنمائية يستوجب الدراسة المعمقة والاستشارة المتخصصة في دلـك انطلاقـا مـن استشارات الجماعات المحلية في إعداد البرامج الإنمائية على مستوى محلي وجهوي ووطني.

2-منح صلاحيات واسعة للجماعات المحلية مع مراعاة الظروف والخصوصيات لتلك الجماعات .

3-يجب أن تكون البرامج الإنمائية ذات بعد إستراتيجي أي يجب أن تكون مرنة حتى يسهل التكيف مع الظروف والمستجدات.

4-السعي والبحث عن الأطر والمجالات التي تهيكل المجتمعات انطلاقا من الاستثمار في العنصر البشري ودلك بتنميته في مختلف المجالات وهدا يساعد بشكل فعال في التحمل والسيطرة على الأزماتى بشكل منظم وإيجابي .

5-برمجة خطط إستراتيجية تتماشى مع نوع وحجم الأزمات بمشاركة جميع الفئات الاجتماعية انطلاقا من القاعدة إلى القمة ثم التحول من القمة إلى القاعدة في شكل هرمي.

6-تبني الأطروحات الحديثة للنهوض بالتنمية ودلك ضمن الرؤى الإسلامية الحديثة التي تبناها بعض الغربيين ومن بينها منح على سبيل المثال منح القروض بفائدة صفرية لتشجيع التنمية بصفة عامة .

تبني أسس التكافل الاجتماعي بمعناه الواسع خاصة عند حدوث الأزمات كونها تشكل أحد الأسس والروافد الفاعلة في الحد والتقليل من مؤثرات الأزمات حيث يراعى فيها الجوانب الإنسانية الاجتماعية بدل الجوانب المصلحية الضيقة.

الهوامش والمراجع:

***القرآن الكريم.**

1-**طيب سليمان مليكة،** إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البليدة الجزائر، العدد 39، 2008.

2- **ناصر مراد،** "الأزمة المالية العالمية، الأسباب والآثار وسياسات مواجهتها، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس سطيف-الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

3-**مصطفى العبد لله،** "الأزمة والدورات الاقتصادية"، تاريخ الإطلاع: 2010/02/20, على الربط:
doc .obhatatoo.nettona/imn/doc/4dec3.doc

4- مصطفى العبد لله، نفس المرجع.

5- مصطفى العبد الله، نفس المرجع.

6- **يوسف عبد الله الزامل وبوعلام بن جيلاني،** "النظرية الاقتصادية الإسلامية اتجاه تحليلي"، الطبعة الأولى، دار عالم الكتاب، الرياض-السعودية، 1996, ص: 18.

7- يوسف بن عبد الله الزامل و بوعلام بن جيلاني، مرجع سابق، ص ص: 18, 19.

8- يوسف بن عبد الله الزامل وبوعلام بن جيلاني، مرجع سابق، ص ص: 18, 19.

8- **زياد عربية،** الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، تاريخ الإطلاع: 2010/05/15، على الرابط:
www.an.noor.com/index.php?option=com_content&task=°viewid=7969&itemid=29.

9-زيادة عربية، مرجع سابق.

10-زيادة عربيه،مرجع سابق.

11-زياد عربية، مرجع سابق.

12- زياد عربية، مرجع سابق.

13-**أ.أ.بلجوك،** "الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة"،ترجمة علي محمد تقي عبد الحسني القندوسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص: 254.

14-أ.أ. بلجوك، نفس المرجع، ص ص: 254, 256.

15- ناصر مراد، نفس المرجع.

16- **وليد أحمد صافي وشقير نوري موسى،** "الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاستثمارات المالية والحقيقية، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان حساب للأوراق المالية"، الملتقى الدولي الرابع، الجزائر، 2009.

17-**عبد الغني بن محمد**، "الأزمة المالية العالمية"، سلسة أتعرف على، دار البحار للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص: 8.

18- **قدي عبد المجيد والحوزي جميلة**، "الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثماراتالأجنبية المباشرة حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الرابع، جامعة الجزائر، الجزائر 2009.

19-قدي عبد المجيد والحوزي جميلة، نفس المرجع.

20- عبد الغني بن محمد، نفس المرجع، ص: 9.

21-**رمزي زكي**، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، العدد 226, أكتوبر 1997، ص: 320.

22-رمزي زكي، مرجع سابق، ص ص: 322،321.

23-رمزي زكي، مرجع سابق، ص 323.

24- رمزي زكي، مرج سابق، ص ص: 223, 229.

25- **محمد عبد الله المومني**، "دور الأبعاد السلوكية لإدارة الوحدات الاقتصادية في القياس والإيضاح المحاسبي في حدوث الأزمات المالية، دراسة نظرية"،الملتقى الدولي الرابع، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

26- **يوسف أبوفارة**، "ملامح وأسباب الأزمة المالية العالمية عام 2008 وانعكاساتها على الدول النامية"، الملتقى الدولي الرابع، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

27- يوسف أبوفارة، نفس المرجع.

28- **صالح العلي**، "أثر الأزمة المالية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، تاريخ الإطلاع: 2010/02/20, على الرابط: www.syreanawkkaf.org/articles/file/alslam/3-2.doc.

29- يوسف أبو فارة، مرجع سابق.

30- صالح العلي، مرجع سابق.

31- صالح العلي، مرجع سابق.

32-عبد الغني بن محمد، مرجع سابق، ص: 10.

33-**حسين شحاته**، "الأزمة الاقتصادية الأسباب والبدائل"، تاريخ الإطلاع:2010/02/20،على الرابط: www.islamonline.net/serrirt/.

التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط

Economic diversification as a strategic option for achieving sustainable The case Arab oil exporting Countries:development in the oil countries

موسى باهي
جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
bahi.moussa23@yahoo.fr

كمال روابنية
جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
Kamel.rouinia@univ-annaba.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط، باعتباره خياراً استراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بتسليط الضوء على أهم محددات النجاح فيه لاسيما في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها هذه البلدان والناجمة عن تقلبات أسعار النفط. وباعتبار أن النفط مادة "ناضبة" وليست "دائمة" يجعلنا ندرك حجم المخاطر، الفرص المتاحة والإمكانيات المهدورة. خلصت الدراسة إلى أن مسألة التنويع الاقتصادي تبقى مرهونة بتقليص العوائق والتحديات التي تحدُّ منه مع ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة فيه التنويع.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، البلدان العربية المصدرة للنفط، التنمية المستدامة، محددات التنويع، النفط.

Abstract :

This study aims to display the importance of economic diversification in the Arab Petroleum Exporting Countries, which is considered as strategic choice to achieve sustainable development, and highlighting the determinants of success in it, especially with current challenges caused by oil price fluctuations. Considering oil as an "exhausting" resource and not a "sustainable" makes us aware of the risks, opportunities, and wasted potential. The study concluded that the question of economic diversification depends on reducing barriers and challenges that limit with the need to benefit from global experiences that have succeeded in diversifying.

Keywords: Economic diversification, Oil-Exporting Arab Countries, sustainable development, Determinants of diversification.

مقدمة:

تعتمد أغلب البلدان النامية على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل، وتواجه العديد من التحديات الكبيرة (داخلياً وخارجياً) بغية تحقيق التنويع الاقتصادي. ومن بين العوامل التي تَحُول دون ذلك النمو السريع في إيرادات التصدير الناتجة عن استخراج الموارد والذي يترافق دائما بضغوط ارتفاع سعر الصرف، أو ما يسمى مجازاً بالمرض الهولندي " Dutch Disease"[1] والذي يعمل على تقليل القدرة التنافسية للقطاعات التجارية الأخرى في الاقتصاد، ما يجعل من حتمية تنويع الاقتصادات الغنية بالموارد أمرا لا مفر منه للحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد الكبير على نموذج نمو صادرات المواد الخام، وتفادي تأثير التقلبات في أسعار السلع الأساسية على الاقتصادات الوطنية. حيث تعتبر الإقتصادات العربية نموذجا واضحا للبلدان الغنية بالموارد التي تعتمد على النفط (كمورد ومصدر مالي وحيد)، ما أدى إلى تراجع كبير في مساهمة القطاعات الأخرى في النشاط الاقتصادي. وهذا يدعم فرضية تعرض الإقتصاد

لمعضلة المرض الهولندي، والتقلبات الكبيرة في أسعار النفط وإيرادات تصديره حيث تنعكس آثارها على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

فعلى صعيد الأدبيات النظرية، إحتلت مسألتي النمو والتنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الإقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى وقتنا الحاضر، فبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الإقتصادات تسعى للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن؟ وتوصلت الدراسات والنتائج التجريبية إلى أن كل من التنويع والنمو الاقتصادي يعتبران أمران حسمان من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الغنية بالموارد (ومنها النفطية) وذلك لسببين رئيسين: أولاهما، المستوى العالي لتركيز الصادرات يجعل هذه الاقتصادات عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية (النفط)، والذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع حاد ومفاجئ للموارد العامة و / أو خلق تأثير سلبي مضاعف على بقية مؤشرات الاقتصاد الكلي. ثانيا، القطاع الاستخراجي النفطي ذو كثافة رأسمالية وله روابط ضعيفة مع بقية قطاعات الاقتصاد، وكقاعدة عامة، فهو لا يولّد الكثير من فرص العمل. وبالتالي، فإن الاستثمارات في هذا القطاع وتوسّعها لها آثار ضعيفة على النمو والإنتاجية في الصناعات الأخرى مما يؤدي إلى تركيز عال في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتأثير ضعيف على خلق فرص العمل.

لقد أهملت الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط النظر إلى أي مدى تكمُن أهمية وجود بناء إنتاجي وطاقة ذاتية ورفع مستوى القدرات التكنولوجية، ومن ثَّم أصبحت مشكلة التنمية فيها أكثر تعقيدا، سواء في حال الطفرات أين تتزايد عائدات النفط، حيث تصبح الحكومات تهتم بعملية التوزيع –وليس بعملية الإنتاج – لهذه العائدات بين أفراد الجيل الحالي وهذا ما سمي بنمط من التنمية (تنمية الضياع) مما يؤدى إلى تفاقم التحديات الإقتصادية (كالمرض الهولندي، لعنة الموارد) الناجمة عن سوء استخدام الإيرادات النفطية استخدما أمثلاً. أو في حال النكسات أين تنهار أسعار النفط، حيث تواجه الحكومات الصعوبات والعجوزات المالية بحلول ظرفية لا دائمة، مما يترتب عنها آثار وخيمة على كافة الأصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية).

إن أحد الحلول المطروحة بإلحاح في حالة هذه البلدان هي ضرورة تبني استراتيجية للتنويع الاقتصادي أساسها الحكمة في إدارة تقلبات أسعار الموارد الاقتصادية كمنهج متكامل يراعي فيه مبادئ الإستدامة بمعناها الحقيقي والشامل. غير أنه لا يوجد حتى اليوم إجماع في الآراء حول تركيبة التدابير الضرورية لتحقيق التنويع الاقتصادي، ولكن توجد بعض السياسات العامة التي طبقت بشكل واسع في بعض البلدان الغنية بالموارد والتي أدرجت التنويع الاقتصادي باعتباره واحدا من الأهداف الرئيسية في خططتها وبرامجها التنموية. وعلى الرغم من التقدم في تحليل التنويع الاقتصادي ودوره في التنمية الاقتصادية نظريا، إلا أنه على الصعيد الفكري يبقى السؤال الجوهري قائما حول:

هل يعد التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط خيارا تنموي إستراتيجي مستدام؟

وبناء عليه تهدف هذه الدراسة إلى البحث في ماهية التنويع الاقتصادي، وتحليل محدداته ودوره كاستراتيجية للخروج من التبعية للإيرادات النفطية والتغلب على المثبطات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية في سياق السعي نحو تجسيد أهداف التنمية المستدامة، من خلال عرض الطرح النظري والتجريبي ونتائجه، بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، ومن خلال قراءة تحليلية للبيانات ونتائج الدراسات المتوفرة حول واقع البلدان العربية المصدرة للنفط.

1 -مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته: يلعب التنويع دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي، ويُسهم في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، لا سيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين أو النفط.

1.1 -تعريف التنويع : يعرّف " **التنويع**" بطرق مختلفة تبعاً لمجال التطبيق، فعلى صعيد الإقتصاد السياسي عادة ما يشير "التنويع " إلى "الصادرات"، لاسيما بالنسبة لسياسات الحد من الإعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، الحجم أو إنخفاض الطلب الظرفي عليها. (2)

وبشكل عام يتضمن التنويع تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (3) وهناك تعريف آخر للتنويع الاقتصادي، بأنه " توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك للتقليل من مخاطر الإفراط في الاعتماد على واحد أو عدد قليل جدا من القطاعات."

كذلك يعّرف التنويع الاقتصادي بأنه:" العملية التي تشير إلى الإعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة. كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال. ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق. (4) حيث يعد التنويع الإقتصادي مسألة هامة لكثير من البلدان النامية، التي تتميز اقتصاداتها بشكل عام بالإفتقار إليه. (5)

حيث من المرجح أن يسمح التنويع الإقتصادي في الإقتصاد ذو المورد الواحد بالخروج من الوضع الذي سماه " Watkins(1963) " في حالة كندا بـ**:** " فخ المنتجات الأولية الأساسية (pièges des produits de première nécesssité). (6)

وكخلاصة لما سبق من تعاريف فإن التنويع الاقتصادي: "يمثل العملية التي لا تسمح للإقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الإقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد".

2.1 -دور التّنوع والتنويع في الاستقرار والنمو: كثيرا ما تروج الأدبيات إلى أن **التنوع (Diversify)** أو **التنويع (Diversification)**يمكن إعتباره وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية كالاستقرار والنمو، حيث قامت معظمها بفحص وإختبار العلاقة بين التنوع، النمو والإستقرار، وتوصلت أن المشكلة الرئيسية تكمن في التباين الموجود بين التنوع والتنويع. حيث أن الفرق بين التنوع والتنويع هو أن الأول مفهوم ثابت (ستاتيكي) بينما الثاني هو مفهوم متحرك (ديناميكي)، حيث أكد ذلك كل من:

- كورت وسيجل "Kort & Siegel" (1994)؛ ذكرا بأن اقتصاد إقليم ما يصبح أكثر تنوعا، بمعنى أنه أقل حساسية للتقلبات التي تسببها عوامل خارج الإقليم؛
- آكبادوك "Akpadock " (1996)؛ وضح في مقال له أن التنوع الاقتصادي لا يعزز الاستقرار فقط، ولكن يتسع نحو أهداف مثل النمو الاقتصادي ومعالجة البطالة، كما توصل لنتيجة أكد فيها على أن المجتمعات تعمل على:" تنويع قاعدتها الاقتصادية حتى تحافظ على استمراريتها على قيد الحياة أي من خلال إيجاد تغييرات هيكلية في المستقبل للإقتصاد الوطني"؛
- كيليان وهادي Killian & Hady ذكرا أنه :" من المتوقع أن التنوع يزيد من استقرار الإقتصادات المحلية ويعمل على تعزيز قدرتها على النمو".

أما على صعيد الدراسات التجريبية، توصل الفكر إلى نتيجة غير حاسمة في تحليل واختبار الفرضيات المتعلقة بالتنوع وعلاقتها بالنمو والإستقرار، ذلك أن فحص وإختبار الإرتباط بين التنوع والنمو والإستقرار من جهة، والتنويع والنمو والإستقرار من جهة أخرى يعتمد على تحديد ماهية التنوع والتنويع. حيث أن[7]:

- سيجل وآخرون" Siegel & al " (1995): قدموا تحليل حول كيفية استخدام مصطلح التنوع والتنويع من منظور المنظمة الصناعية، نظرية القاعدة الاقتصادية، نظرية الدورة التجارية الإقليمية ، نظرية التجارة ، نظرية المحفظة المالية ، والنظريات الاقتصادية الإقليمية والموقع ، نظرية التنمية الإقتصادية .
- ماليزي وكه "Malizia & ke": عرفا التنوع بإعتباره " مجموعة متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يعكس الإختلافات في البنية الاقتصادية.... ويقاس في وقت محدد" أما " التنويع الاقتصادي هو العملية التي تزيد من حالة التنوع على مر الزمن".
- آتران (Attaran) في (1987) قدم تعريف التنوع بأنه: " وجود في بلد ما عدد كبير لأنواع مختلفة من الصناعات"؛
- بار"Parr"، (1965)وضح بأن التنوع هو: "إلى أي مدى يتم توزيع النشاط الاقتصادي للبلد بين عدد من الأصناف"، أو هو" من حيث العمالة التوازن في جميع فئات الصناعة.

3.1-أنماط التنويع الإقتصادي: يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع. أولا، قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) **المحلي** لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة. ثانيا، على صعيد **الصادرات**، التنويع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد و / أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام. وبالتالي، يمكن أن نميز بين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق:[8]

أ. تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي): يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، ويشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد طبيعية "أو" المرض الهولندي ". التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.

ب. تنويع الأسواق: ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية. على سبيل المثال، المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدّعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة. وعموما، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

إن النظر إلى درجة **تنويع المنتجات** و**تنويع الأسواق** معاً يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل. ومع أن عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلّفة، ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الإستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك.

4.1- أهداف ومبررات التنويع الاقتصادي: يعتبر **الخطر** عامل أساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن التقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي التنويع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة. غير أن تفادي الخطر، مهما كانت أهميته، لا يعد المبرر الوحيد للبلدان التي يهمين فيها قطاع أو سلعة واحدة على اقتصاداتها، حيث أن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع...إلخ، وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الإقتصادات المحلية، والآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان اتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي. كما أشارت إلى ذلك الأمانة العامة للتخطيط التنموي في قطر، بالقول أن:" اقتصاد أكثر تنوعا هو بطبيعته أكثر استقرارًا، وأكثر قدرة على خلق فرص العمل وإتاحة الفرص للجيل القادم، وأقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد والإزدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي". [9]

وفي هذا السياق فقد تطرقت بعض الأدبيات إلى "لعنة الموارد" الذي يعد ذو صلة بقضية التنويع، بإعتبار أن العامل الرئيسي في لعنة الموارد هو الإفراط في الاعتماد على ريوع الصادرات المرتفعة. وقد تم التركيز على معضلة "لعنة الموارد" وبشكل حصري تقريبا في الدول التي تعتمد على صادرات المعادن والنفط، حيث أن الريع بشكل عام أعلى مما هو الحال بالنسبة لأنواع أخرى من السلع (كالمحاصيل الزراعة وغيرها). وفيه هذا الصدد كان ظهور أدب "لعنة الموارد" كنتيجة لملاحظة مفادها أن الدول الغنية بالموارد المعدنية أو النفطية لا تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، وفي بعض حالات تحقق معدلات أقل من البلدان التي تفتقر الى تلك الموارد الوفيرة (ساكس ويرنر، 1995؛ أوتي، 2004؛ روس، 2001؛ ستيفنز، 2003). ولقد اتجهت تحليلات هذه المشكلة وفق وجهة نظر الكتاب إلى ثلاثة مظاهر من حيث أهمية كل واحد على الآخر: [10]

- **مشكلة التذبذب**: أي خضوع الدول التي تعتمد على منتج واحد إلى الطبيعة الدورية لأسواق المنتجات العالمية، فالتقلب مشكلة معترف بها، حيث أن مرونة الطلب بالنسبة الدخل تكون عالية جدا وخاضعة للتغير؛
- "**المرض الهولندي**: ذلك كنتيجة لارتفاع أسعار الصرف الناجمة عن طفرة الموارد، المنافسة على اليد العاملة والمواد المحلية ولاحقا تهميش القطاعات التجارية الأخرى؛
- **الآثار المؤسسية**: من بين الآثار السلبية لتربح (السعي للحصول على الريع) التي يمكن أن تظهر نتيجة وجود ارتفاع ريع الموارد.

غير أن الجدل القائم بشأن "لعنة الموارد" لم يتوصل إلى إجماع نهائي بشأن إشكالية ما إذا كانت الموارد المعدنية والنفطية تمثل بالضرورة عبئاً على النمو الاقتصادي وتم التنويع؟ ففي السنوات الأخيرة برز إتجاه قوي من بين رواده (روديغرRudiger (2006)؛ ماكسويل Maxwell (2004)؛ ديفيس وتيلتون Davis and Tilton (2005)؛ ساكس Sachs (2007) أكد على أن:[11]

- الدول الغنية بالموارد سوف تستمر في استغلال مواردها؛
- الموارد المعدنية والنفطية ليس نعمة أو نقمة، بل تعد فرص قوية؛
- القضية الأكثر إثارة للاهتمام تتمثل في كيفية استغلال الفرص بنجاح لخلق التنمية الاقتصادية وتجنب النكسات التي عانى منها الآخرين.

أما على الصعيد التجريبي، بالإستناد إلى عينة تتكون من 97 بلدا ناميا خلال (1971 و1989)، وجدت جيفري ساكس Jeffrey Sachs(1995) علاقة معنوية سلبية بين صادرات الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي. كما قام ألبرت بيريAlbert Berry (2008)، من خلال الإعتماد على تحليل المقارن لمجموعة من البلدان هي: إندونيسيا، فنزويلا،

تشيلي، ونيجيريا، وتوصل لنتائج سلبية لأثر الموارد في خلق فرص العمل وتوزيع الدخل في الدول المصدرة للنفط والمعادن. كما فسّر تيري كارلTerry Karl (1997) كيف أن البلدان النامية المصدرة للنفط تتجه نحو الاعتماد بشكل مفرط على مداخيل النفط كموارد جبائية، وتعمل على تهميش دور النظم الضريبية ومؤسسات الدولة. ويشير روزماري ثورب Rosemary Thorp (2012) إلى أن الدول المنتجة للنفط والمعادن لديها بشكل عام مشاكل جسيمة في التنمية المؤسسية على المدى الطويل ، على الرغم من أن في بعض الحالات الاستثنائية، مثل شيلي وبوتسوانا التي تتوفر على مؤسسات قوية منعت الآثار الضارة وسمحت بتحقيق النمو والتنويع. واستنادا إلى تحليل مقارن لبيرو وبوليفيا والإكوادور قام بيبينكتون (Bebbington) عام2013، بتحليل آثار الأنشطة الاستخراجية على التنمية المحلية في مناطق التعدين واستخراج النفط، وتوصل إلى وجود روابط ضعيفة بين الصناعات الاستخراجية على الاقتصادات المحلية بشكل عام، فضلا عن الحصيلة هزيلة لمشاريع التنمية المحلية المدعمة من قبل الشركات الاستخراجية. كما أن مناطق النفط والتعدين تأثرت بشدة جراء التدهور البيئي الحاد. كما أشارت بعض دراسات الحالة، في معظم الحالات، لإرتفاع سيناريوهات الصراعات الاجتماعية عند إعادة التوزيع نتائج التنمية بشكل غير مناسب أو منصف. وبشكل عام، فإن البلدان التي تعتمد على صادرات النفط أو المعادن ضعيفة وهشة، كما أنها تساهم بسجل ضعيف في النمو الاقتصادي والتنويع والتنمية المؤسسية وخلق فرص العمل والإنصاف. (12)

كما أبرزت العديد من الدراسات المبررات المنطقية للتنويع الاقتصادي، والتي يمكن تلخيصه في خمسة اعتبارات أساسية:(13)

- اتجاهات معدلات التبادل التجاري؛
- عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية؛
- استنزاف الموارد المعدنية؛
- وفورات الحجم الخارجية في الاقتصادات المرتبطة خصوصا مع التصنيع؛
- الحد من مخاطر المحفظة.

2-نظرة على أهم النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي: احتلت مسألة النمو والتنويع االإقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الإقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر، وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الإقتصادات تسعى للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن، ومن بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من آدم سميث، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر. فلقد أكد أدم سميث (1776) أن تقسيم العمل يُعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، والجدير بالذكر أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد A مثلا لا ينتج سوى المنتجات X والبلد B ينتج سوى المنتج Y. ولكن على العكس، فزيادة مستويات التخصص، تعني أيضا التنويع، كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنُتج المهيمن، ويمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي. كما أن التخصص بشكل إجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى. ولقد أدى تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت، والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني. (14)

أما جوزيف شومبيتر (1912) فلقد إعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي من خلال الإبتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات القديمة، وهي الظاهرة التي وصفها بأنها " التدمير الخلاق " Creative destruction ". كما أظهر باسينتي Pasinetti (1981-1983) أكثر من ذلك بكثير، وفقا لأفكار كارل ماركس، بالقول:" إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود

من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الإبتكار والتنويع بإستمرار". كما حدد جان جاكوبس Jane Jacobs (1969) مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإبداع وإعادة التركيب والإبتكار والنمو.

ولقد سلطت الجغرافيا الاقتصادية الضوء على الدور الحاسم للتخصص الإستباقي والتكتل الجغرافي للأنشطة والشركات المرتبطة مع بعضها. وكمثال على ذلك التجمعات الصناعية الأكثر شهرة مثل وادي السليكون أو الطريق 128، فهي غير متجانسة كما قد يعتقد الكثير؛ ففي المستويات الدنيا من التقسيم القطاعي هنالك تعقيدات هائلة ومتنوعة من الأنشطة والعمليات ذات الصلة ببعضها البعض. وعلاوة على ذلك، التخصص الإقليمي لا يعني بالضرورة الحد من الأنشطة على المستوى الوطني أو العالمي، ولكن يمكن أن يعني زيادة أعداد أكبر في الأنشطة والتفاعلات المعقدة فيما بينها.

كما ركّزت اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي، -خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية البنيوية-من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. فالمقاربات الأولى بينت أولا، كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، من أمثال روزنشتاين، رودان (1943)، نيركس Nurkse (1953) هيرشمان(1958)، وثانيا، كيف أن دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي، فبلدان (المحيط الخارجي) للإقتصاد العالمي تسهر على تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية والتنويع في التنمية.[15] وحسب هذه المقاربة فإن طبيعة البيئة العالمية الديناميكية والمتطورة توفر تحديات وفرص جديدة أمام البلدان النامية. إذ يبقى التنويع حتما جزءا لا يتجزأ من عملية التغير الهيكلي في شبكة الإنتاج العالمية وتحديا خطيرا بالنسبة للعالم النامي.[16]

ولقد بحثت دراسات عديدة مسألة تحديد طبيعة العلاقة بين الدخل والتنويع منذ فترة طويلة. غير أن، هذه العلاقة كانت غير خطية، وأول الأعمال التي تم عرضها في عام 2003 من قبل Imbs وWacziarg، الذين درسا مراحل التنويع من خلال تحليل اقتصادي قياسي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة من الشكل U مقلوب بين تنويع المنتجات والناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد. وكشفت النتائج أن البلدان ذات الدخل المنخفض لديها بنية إنتاج متخصصة جداً.[17] ونقطة الإنعطاف (التحول) بين التخصص والتنويع كانت عموما قريبة من مستوى الدخل 10،000 دولار أمريكي للفرد الواحد في عام 1985.

الشكل رقم 1: المنحنيات غير الخطية: الدخل مقابل مؤشر جيني (يساراً) والمنتجات الجديدة (يميناً)

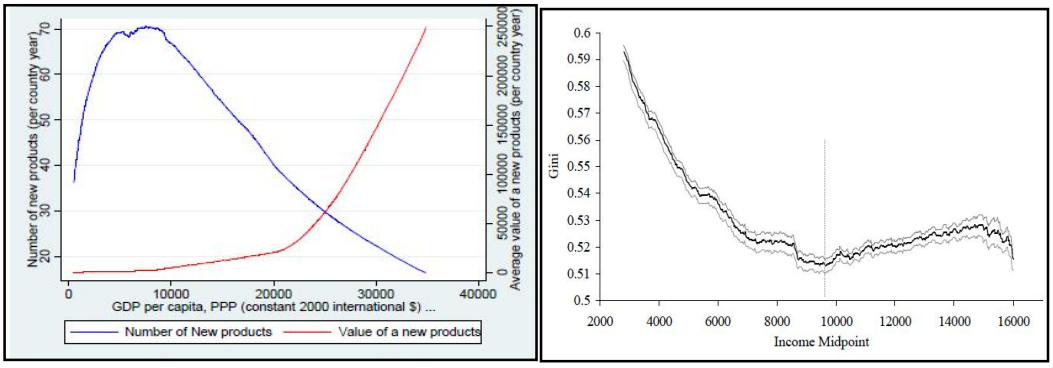

Sources: Imbs J &Wacziarg R, **"**Stages of diversification", American Economic Review, 93(1), 2003, pp, 63-86 (left- hand side graph); (2) Cadot O& Strauss-Kahn, "Export diversification: what's behind the hump? ", The Review of Economics and Statistics, 93(2), 2011, pp590-605.

كما وجدت الدراسة أن البلدان في المراحل الأولى من التنمية تهدف إلى رفع مستوى المداخيل، وعند وصولها إلى مرحلة (نفطة) معينة من الدخل (حددتها الدراسة بين 7000-10000 دولار أمريكي للفرد) تميل مرة أخرى إلى

إعادة تركيز الإنتاج، غير أن ذلك يقصد به تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهمين. وتوصلت إلى أن معظم الدول النامية هي في المراحل الأولى.

كما أبرزت دراسة قام بها خبراء صندوق النقد الدولي، أن هناك علاقة إرتباط قوية بين "طفرات التنويع وتسارع النمو". وبشكل أكثر وضوحا، طفرات التنويع ترتبط مع تسارع النمو اللاحق وبشكل قوي (والذي يحدد بالقياس إلى طفرات التنويع). وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان منخفضة الدخل غير الهشة (أنظر الشكل 2). فخلال هذا الإطار الزمني، شهدت بلدان المقارنة نمو أسرع ولا سيما تنويعاً أعمق مما حققت البلدان منخفضة الدخل بعد عام التسعينيات (أنظر الشكل 2).

الشكل رقم 2: العلاقة بين طفرات التنويع وتسارع النمو

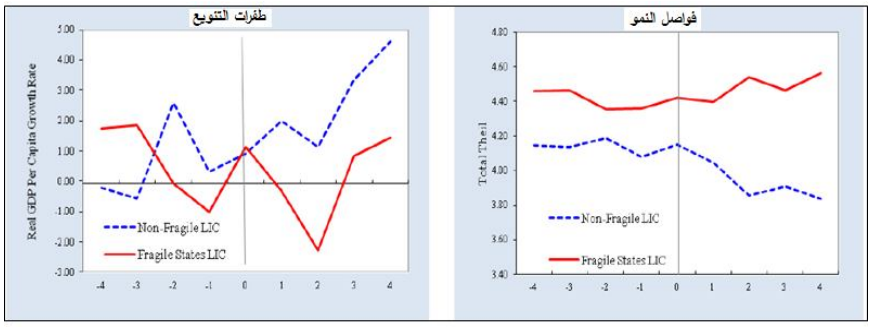

Source: Chris Papageorgiou and Nikola, Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications, IMF, STAFF Discussion note, December 2012, p-18.

إن إرتفاع مستويات الدخل ترتبط بقوة بتحسين الصادرات ذات الجودة العالية. يمكن أن توفر الصادرات قناة هامة للإستفادة من وفورات الحجم وتكون طريقا إلى التكنولوجيات الجديدة والآثار غير المباشرة للمعرفة، ويقول لوكاس (1993) أن إدخال بإستمرار منتجات جديدة بدلا من التعلم فقط مع مجموعة من السلع هو مطلوب لتحقيق مكاسب الإنتاجية والإرتقاء في سلم الجودة.

كما أكد أغيون وهوايت Aghion&Howitt (1992) على أهمية الإبتكار والإرتقاء في سلم الجودة، بهدف تحقيق تراكم رأس المال البشري وزيادة الإنتاجية، والإرتقاء في سلم الجودة على نطاق واسع. وتشير الأدلة إلى أن رفع مستوى جودة الصادرات يرتبط إرتباطا قويا مع نصيب الفرد من الدخل الكلي. وقد وجدت بعض الدراسات أيضاً أن تطور الصادرات يعد مؤشرا رئيسيا للنمو اللاحق، وذلك حتى بعد السيطرة على الظروف الأولية، المؤسسات، التنمية المالية، وعوامل النمو الأخرى. [18] (انظر الشكل 3)

الشكل رقم 3: تنويع التجارة والنمو: البلدان الأقل نموا مقابل البلدان المقارنة المعيارية

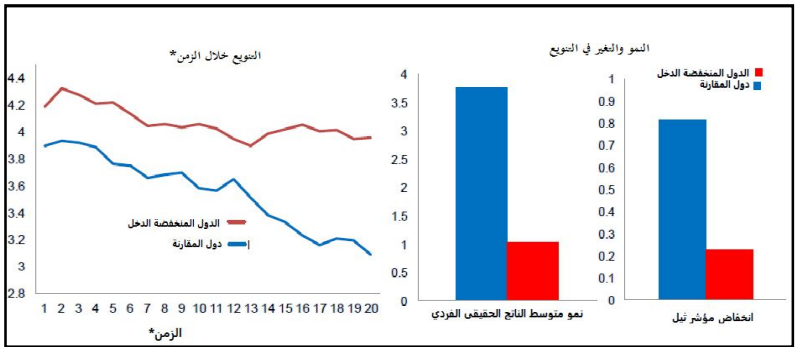

Source: Chris Papageorgiou and Nikola, Economic Diversifivation in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications, IMF, STAFF DISCUSSION NOTE Dicember14, 2012p-18.

ملاحظة: * بالنسبة لبلدان الدخل المنخفض، الوقت = 0 في عام 1990. وبالنسبة للبلدان القياس، الوقت = 0 في السنة الأولى عندما تصحيح الدخل -تعادل القوة الشرائية 1200 دولار (على وجه التحديد، 1963 في المغرب، 1964 في تايلند، 1970 في سريلانكا وباكستان، و1973 بالنسبة لإندونيسيا).

وكخلاصة، فقد أظهرت نتائج الطرح النظري والتجريبي أن السنوات الأخيرة عرفت تجدد وعودة النقاش بشأن فكر التنويع. حيث أثبتت اغلبها أهمية عملية "التنويع" في التنمية والنمو الاقتصادي. وقدمت الحجج حول مدى مساهمة التنويع في زيادة إنتاجية العوامل، استقرار عائدات التصدير وتعزيز الاستثمار الحقيقي المنتج.

3- دور التنويع الاقتصادي في التنمية المستدامة: تسعى التنمية بصورة عامة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والتطلعات، كما أنها تنطوي على إدراك الإمكانات البشرية، وإدارة البيئة والموارد الموجودة فيها من أجل الرفاهية المستدامة للبشرية. والتنمية المستدامة تعمل على التعزيز المستمر لنوعية الحياة البشرية في الوقت الراهن والمستقبل على حد السواء. ولقد أكد ذلك تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في عام 1983 والمعروف شعبيا باسم تقرير لجنة " بورتلاند" (1987) على النحو التالي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجة الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

والتنمية المستدامة في جوهرها، هي عملية التغيير في استغلال الموارد، اتجاه الاستثمارات، واتجاه التكنولوجية تطوير؛ والتغيير المؤسسي كلها في تناسق وتعزيز كل الإمكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية الاحتياجات الإنسانية والتطلعات. ولقد حدد التقرير مفهومين أساسيين في تعريف التنمية المستدامة[19]:

- مفهوم "الحاجات"، ولا سيما الاحتياجات الأساسية للفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية القصوى؛
- فكرة الحدود من خلال أثر التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

ويعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الإقتصادي على المدى الطويل، بإعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز استقرار الإقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية. كما ينظر إليه من هذه الزاوية، بإعتباره لديه القدرة على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة. كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الإحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الإحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس. كما أنه يعمل أيضاً على توسيع قدرة البيئة على تلبية إحتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس على إستغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي. كما أنه (أي التنويع)، يؤسس لإقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء. [20]

4-محددات نجاح إستراتيجة التنويع الإقتصادي في "البلدان العربية المصدرة للنفط [21]": إن نظرة سريعة على الواقع الاقتصادي العربي، تكشف لنا حقيقة أن معظم هذه الدول تعتمد بشكل رئيسي في دخلها القومي على إنتاج سلعة وواحدة أو عدد محدود من السلع. وهذه السمة من شأنها تجعل هذه الإقتصادات عرضة للتقلبات والآثار على مستوى الاقتصاد المحلي، سواء منه ما يتعلق بالدخل المولّد من إنتاج هذه السلع أو اعتماد عدد آخر من القطاعات الاقتصادية على إنتاجها. ومما لا شك فيه أن تغيير هذا الواقع في فترة قصيرة نسبياً أمراً غير ممكن، بل يتطلب الأمر تبني إستراتيجية اقتصاية تأخذ بعين الإعتبار هذا الواقع تكون منطلقا لتوجه عربي لتنويع مصادر الدخل بحيث تعمل على تفادي الإختلال

الهيكلي في الاقتصاد العربي، وتجنب في الوقت ذاته ما قد ينشأ عن ذلك من إختناقات عديدة. وهذا يقتضي استغلال كافة الإمكانيات المتاحة، سواء منها الطبيعية أو المكتسبة (كالمعادن والنفط والتكنولوجيا والمهارات.) بالإضافة إلى السياسات ناجعة من شأنها ضمان التدفقات الحقيقية والمالية (كالإستثمار، التجارة، الأعمال الحرة.).

1.4-حقائق نمطية في" البلدان العربية المصدرة للنفط":

1) اقتصاديات المورد الواحد: تعتمد الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط على مورد واحد يهيمن على كل مسار الاقتصاد، فالنفط بإيراداته الجارية يمثل العنصر الرئيسي، ويكاد يكون العنصر الوحيد تقريبا في بعض البلدان، لتمويل التنمية. والمشكلة أن هذا العنصر الرئيسي وربما الوحيد تقريبا للإيرادات التي يعتمد عليها تمويل النفقات الجارية، وتتداخل فيه عوامل عديدة بعضها داخلي وبعضها خارجي، كما أن العوامل الخارجية أقوي في تحديد حجم الإنتاج والأسعار النفط، وبالتالي تحديد الإيرادات من هذا المورد.

الشكل رقم 4: تقلبات إيرادات الموارد والنفقات الحقيقي (معامل التغير: متوسط 1992-2011)

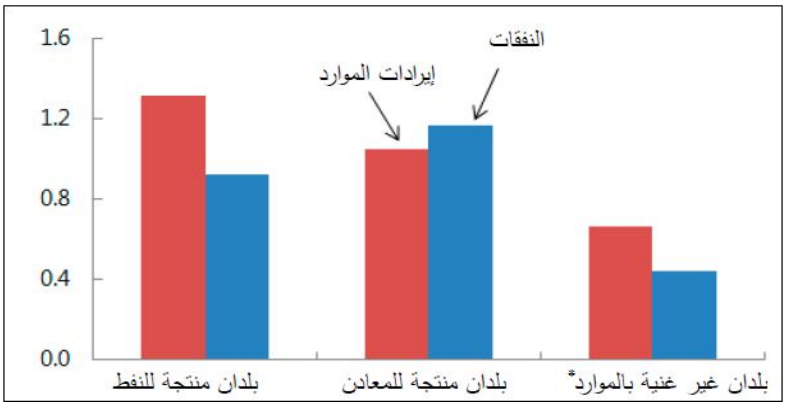

ملاحظة: *إجمالي الإيردات الحقيقة

المصدر: تقرير" آفاق الاقتصاد العالمي"، الصادر عن صندوق النقد الدولي، وتقديرات خبراء الصندوق عام 2015.

ويبرز الشكل (4) ان البلدان المنتجة والمصدرة للنفط والمعادن تشهد تقلبات أعلى في الإيردات والنفقات الحكومية مقارنة بالبلدان غير الغنية بالموارد، وغالبا ما تترجم هذه التقلبات إلى أداء ضعيف وأكثر تقلباً للنمو مقارنة بالبلدان الغنية بالموارد، حيث إن تقليل من حدة التقلبات الحادة في الإيردات النفطية وآثارها على مفردات الاقتصاد الوطني تتطلب التوجه نحو إعتماد إسترتيجيات بديلة.

ولما كانت هناك عوامل خارجية تلعب دورا رئيسيا في حجم إنتاج النفط وأسعاره، فإن مقدار إيرادات النفط مرهون إلى حد كبير بتلك العوامل الخارجية، ولهذا فإن الطلب على نفط البلدان العربية، وكذلك تحديد أسعاره، من غير الممكن تقديرهما على المدى الطويل. وربما يزيد الطلب على النفط، وربما ترتفع أسعاره، غير أن العديد من الاقتصاديين يؤكدون بأن حجم الإنتاج وكذلك مستوى الأسعار لن يصلا إلى ما وصلا إليه خلال حقبة الطفرة النفطية. بل كان من إفرازات هذه الأخيرة أن زادت الإعتماد على النفط، ولعدم وجود توجه تنموي سليم، وإرادة جادة تدعم هذا التوجه، فإن عائدات النفط وفوائضها المتراكمة أوجدت جواً من اللامبالاة والتفريط والإسراف، بحيث ظلت البلدان العربية تقريبا بالنسبة إلى إعتمادها على النفط عند النقطة نفسها، وإن أبرزت بعض الإحصاءات الزيادة في حجم الإيرادات من مصادر أخرى، فهي زيادة نتج جزء منها عند التقلص في حجم العائدات من النفط. ثم إن الموارد الأخرى يمثل جزء منها أيضا بعض الصناعات المعتمدة على النفط والغاز ويمثل جزء آخر منها بعض مردود إستثمار الفوائض

المالية من النفط، ولا يمثل إلا جزء يسير منها إيرادات جهات حكومية ومؤسسات عامة لقاء خدمات. وهذا النمط التنموي في هذه البلدان جميعها هو نمط عشوائي غير مستديم. (22)

2) اختلال البنية الهيكلية للإقتصادات العربية: في كل من هذه البلدان، النشاط الاقتصادي، الإيرادات الضريبية، عائدات التصدير والعملات الأجنبية تعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على إنتاج النفط إلى حد كبير. والجدول رقم (1) الذي يبرز مؤشرات الإعتماد شبه المطلق على النفط، حيث على مستوى (23):

أ. **النشاط؛ الهيدروكربوني والأنشطة الحكومية؛** (التي تمول بشكل كبير من عائدات النفط) يمثل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان، ما عدا في الجزائر والبحرين واليمن والإمارات العربية المتحدة. ففي ليبيا على سبيل المثال الحصة غير النفطية وغير الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي تمثل 1/6 من الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على ذلك، النشاط في القطاعات غير النفطية وغير الحكومية في حد ذاته غالبا ما يعتمد على النفط باعتباره المصدر الرئيسي لصناعة القيمة المضافة في البلدان العربية المصدرة للنفط، تشتمل على المصافي، والكيميائية، والتعدين الأخرى / الصناعات الاستخراجية، أي الأنشطة التي تشتق من صناعة النفط وبعض القطاعات غير النفطية (على سبيل المثال، البناء في بعض البلدان) تعتمد بشكل كبير على التدخل الحكومي.

ب. **الإيرادات المالية**: حيث يمثل النفط المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية في جميع البلدان. ففي عام 2014، تراوحت حصة عائدات النفط من إجمالي الإيرادات 47 % في اليمن إلى 94 % في العراق وبلغت المتوسط 77 % في مجموعة الدول العربية النفطية.

ج. **الصادرات؛** بالمثل، في جميع البلدان باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يعد النفط أهم سلعة في الصادرات ويمثل النفط أكثر 80 % من إجمالي الصادرات وذلك في نصف البلدان المجموعة، وأكثر من 60 % في كل منها باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجدول (01): البلدان العربية المصدرة للنفط: مؤشرات إقتصادية مختارة، 2014

البلد / المؤشرات	الجزائر	البحرين	العراق	الكويت	ليبيا	عُمان	قطر	السعودية العربية	الإمارات العربية	اليمن
النشاط										
ن م إ الإسمي (GDP_N) (بليون دولار أمريكي)	213.5	33.9	223.5	172.6	41.1	77.8	210.1	746.2	399.5	432
ن م إ الإسمي (متوسط معدل النمو السنوي للفترة 2010-2014)	11.8	8.2	15.6	10.5	10.3	11.1	17.2	12.2	9.7	13.2
ن م إ النفطي (حصة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي)	27.1	24.0	46.5	62.9	38.5	56.1	51.1	42.6	34.3	19.5
ن م إ غير النفطي (حصة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي)	72.9	76.0	53.5	37.1	61.5	43.9	48.9	57.4	65.7	80.5
ن م إ الحقيقي (متوسط معدل النمو السنوي للفترة 2010-2014)	3.1	4.0	6.5	3.4	2.0	4.5	9.3	5.2	4.5	0.4
الإيرادات المالية										
الإيرادات النفطية (حصة من الإجمالي) *	59.2	86.2	94.4	79.8	93.4	87.9	76.8	63.5	47.3	47.3
الإيرادات غير النفطية (حصة من الإجمالي) *	40.8	13.2	5.6	20.2	6.6	12.1	19.7	36.5	52.7	52.7
صادرات السلع والخدمات، 2014										
صادرات النفط والغاز (حصة من الإجمالي)	91.8	60.9	95.1	87.8	97.2	60.5	85.7	80.2	28.5	72.9
الصادرات غير النفطية (حصة من الإجمالي)	8.2	39.1	4.9	12.2	2.8	39.5	14.3	19.8	71.5	27.1

المصادر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لـ: منظمة العمل الدولية، البنك العالمي؛ منظمة التجارة العالمية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي،2014.

3) القطاع الخاص في معظم الدول العربية المصدرة للنفط لا يزال صغيرة في الحجم: العديد من الشركات في الدول العربية المصدرة للنفط مملوكة للدولة ومعظمها تنشط في الخدمات العامة المرتبطة بها، ولا يزال القطاع الخاص صغيراً في العديد من هذه الاقتصادات.

4) عدم قدرة القطاع النفط على استيعاب قوة العمل المتنامية أو ان يكون مصدرا مستداما للوظائف: حيث يهيمن النفط على الاقتصادات العربية المصدرة للنفط ويساهم في تشكيل الهيكل الاقتصادي نحو الأنشطة كثيفة الاستخدام للطاقة و / أو الخدمات التابعة الطاقة. غير أن صناعة الطاقة، عادة ما تكون ذات كثافة رأسمالية عالية ولا تولد إلا فرص عمل قليلية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

5) الحصة كبيرة من فرص العمل في عديد البلدان يتم توفيرها من طرف الحكومة (الوظائف الحكومية)، وتموّل من خلال عائدات النفط المتقلبة وغير المتجددة: في العديد من الاقتصادات العربية المصدرة للنفط، والقطاع العام هو المصدر الرئيسي للعمالة. في الجزائر والعراق على سبيل المثال، يستوعب القطاع العام أكثر من 40 % من إجمالي العمالة. في المتوسط في أي مكان آخر في العالم، نحو 90 % من الوظائف يتم توفيرها في القطاع الخاص. ويتم تمويل التكلفة المالية للوظائف الحكومية معظمها من عائدات النفط المتقلبة. كما أن التفاوت النسبي الكبير في عدد السكان لا يتناسب وتوزيع الموارد الاقتصادية الأخرى مما نتج عنه ظهور خلل في سوق العمل بين الدول العربية النفطية وغير النفطية بالرغم من الفوائض المالية العربية، فإنها لم تساهم في زيادة وتطور القاعدة الإنتاجية العربية، لعدم استثمار تلك الفوائض محليا بما يساهم في تقليل الخلل القائم في الهيكل الاقتصادي العربي[24].

الشكل رقم 5: البلدان العربية المصدرة للنفط: الناتج المحلي الإجمالي النفطي والتوظيف في الصناعات الاستخراجية (حصة من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، بالمئة)

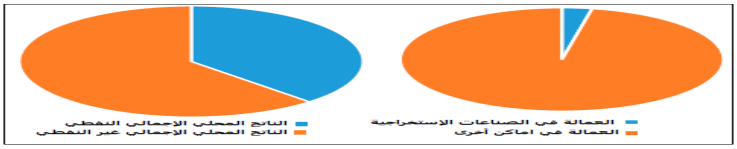

Source: IMF, STAFF," Economic diversification in Oil –Exporting countries", Annual Meeting of Arab
Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, p- 14.

1) **حجم الاقتصادات والناتج المحلي الإجمالي الفردي تتفاوت تفاوتا كبيرا فيما بين البلدان.** وتتقدم المملكة العربية السعودية بأكبر اقتصاد، مع ناتج محلي إجمالي اسمي 746 بليون دولار أمريكي بينما البحرين تعد أصغر منها بكثير، بناتج محلي إجمالي 34 بليون دولار أمريكي. أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي شهد تفاوت بشكل كبير جدا في عام 2014: وكانت قطر واحدة من البلدان الأعلى نصيب في الناتج المحلي الإجمالي الفردي في العالم بالقرب بحوالي 94.000، دولار (ومن بين أعلى معدلات العالمية عندما تقاس من حيث تعادل القوة الشرائية).

الشكل رقم 06: الناتج المحلي الفردي غير الحكومي وغير النفطي عام 2014

(بألاف الدولارات الأمريكية)

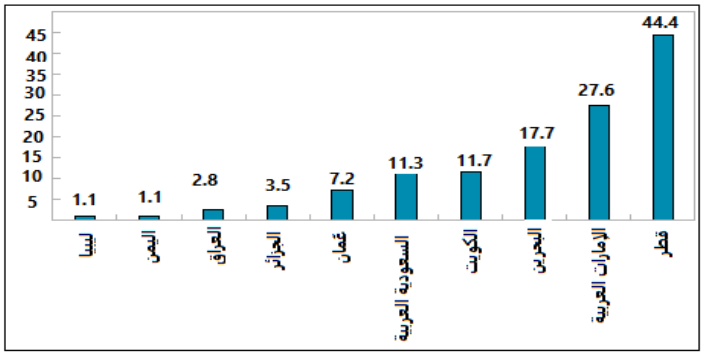

Source: IMF, STAFF," Economic diversification in Oil –Exporting countries", Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, p- .12

6) ضعف التنويع الاقتصادي بشكل عام في البلدان العربية المصدرة للنفط نظرا لهيمنة القطاع النفطي: على الرغم من أن بعض البلدان قد حققت تقدما أكبر من غيرها في تنويع اقتصاداتها، فإن معظم مؤشرات كالتعقيدات الاقتصادية والتنوع وجودة الصادرات في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط أقل مما عليه في العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة، بما في ذلك البلدان الأخرى في المنطقة المصدرة للسلع في مناطق أخرى؛ حيث أن إنخفاض التنوع الإقتصادي يعني إنخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، تحليل البيانات الصناعة العربية تبين أن ترتكز الإستثمارت على تكرير النفط و البتروكيماويات.

الشكل رقم 7: مؤشرات التنويع الاقتصادي البلدان المصدرة للنفط

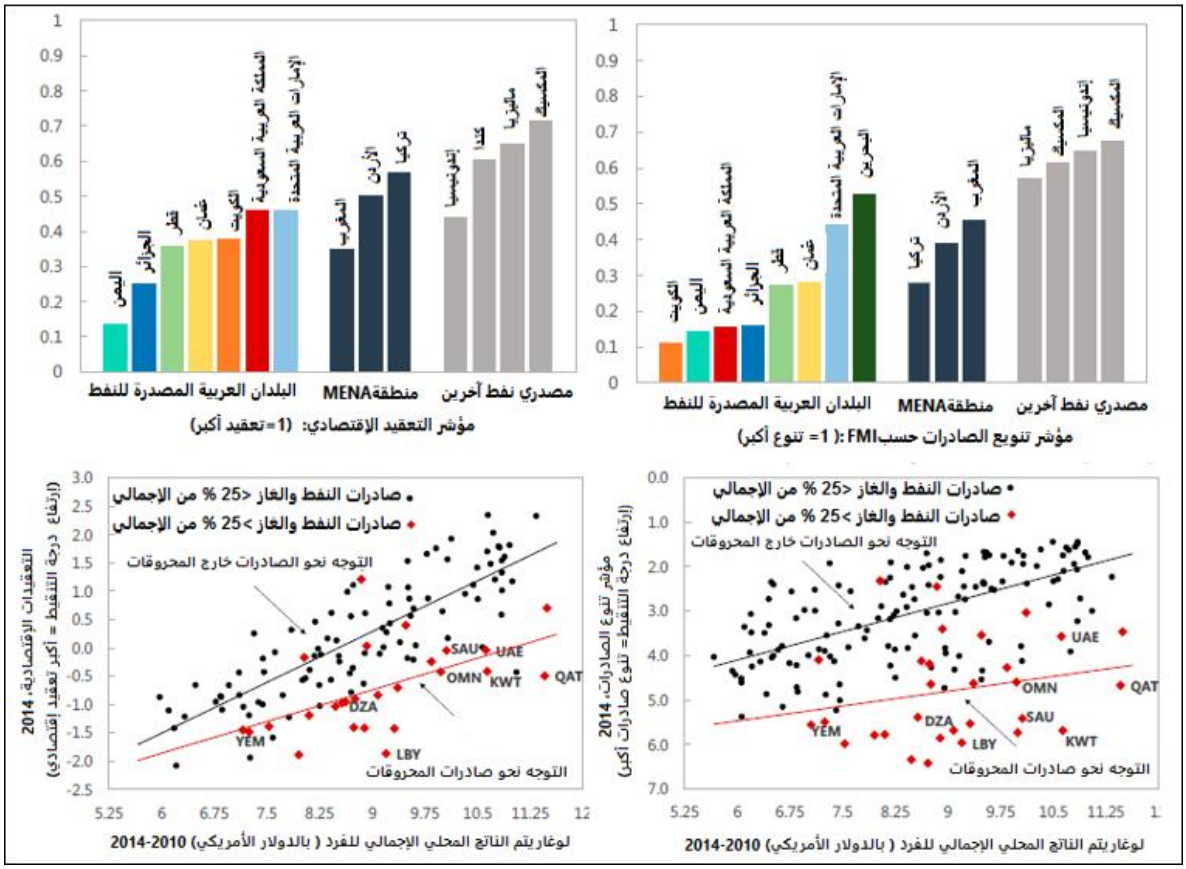

Source: IMF, STAFF," Economic diversification in Oil –Exporting countries", Annual Meeting of Arab
Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, p- 10

وكما يوضح الشكل علاه رقم 04، مؤشر تنوع الصادرات يعد ضعيفا بشكل كبير مقارنة بالبلدان الأخرى تعد مصدرة للنفط (المكسيك، النرويج)، وتحتل الإمارات العربية أعلى معدل من بين الدول العربية في التنوع التصديري، غير أن نسبة كبيرة من صادراتها غير النفطية تتضمن سلع إعادة التصدير (re-exports). (أنظر الشكل-4)

2-واقع وسياق التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط: التنويع الاقتصادي مسألة محورية في استراتيجيات التنمية البلدان النفطية لبناء اقتصاد مستقبل غير نفطي. ومع ذلك، التنويع الاقتصادي لا يمثل استراتيجية جديدة في دول العربية المصدرة للنفط. فلقد كان دائما حاضرا في جدول الأعمال السياسي منذ أن أصبح النفط والغاز المصدر الرئيسي والوحيد تقريبا للدخل في هذه البلدان قبل نحو نصف قرن. غير أنه للغاية السنوات الأخيرة، دفعت خطط التنمية في هذه البلدان دفعت ضريبة كلامية فقط بشأن هذه الأهداف عوضا عن وضع وتنفيذ استراتيجيات واضحة لتحقيق استراتيجية التنويع.

1) **إن التنويع اقتصادي العالي يعتبر كدرع اقتصادي يحمي من تقلبات سوق النفط العالمية:** تشهد البلدات العربية المنتجة والمصدرة للنفط تقلبات كبيرة في الإيرادات والنفقات الحكومية مقارنة بالبلدان غير الغنية بالموارد. وكثيرا ما تترجم هذه التقلبات إلى أداء ضعيف وأكثر تقلباً للنمو مقارنة بالبلدان غير الغنية بالموارد (انظر الشكل-5).

الشكل رقم 8: التقلب في الإنفاق الإستثماري الحكومي والتعقيد الاقتصادي، 2014

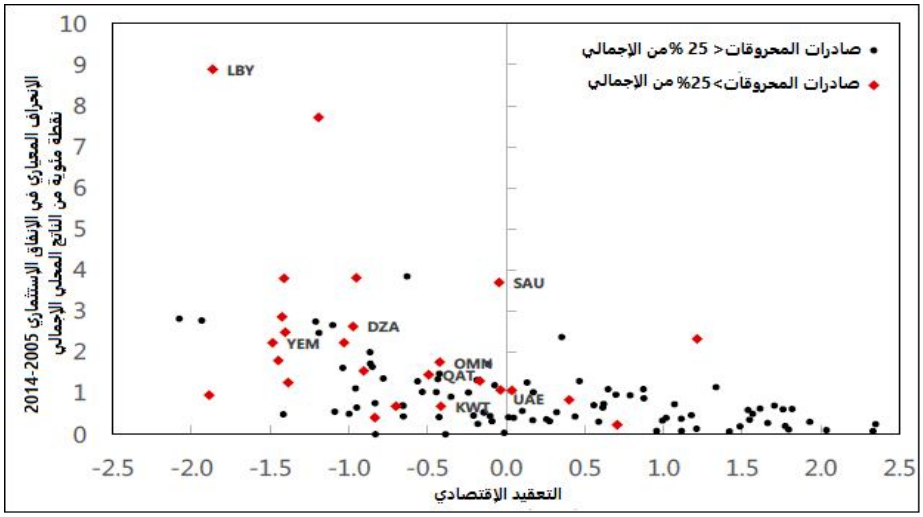

Source: IMF, STAFF," Economic diversification in Oil –Exporting countries", Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, p-15.

ومن جهة أخرى، تعد إدارة الإستثمارات العامة في البلدان المصدرة للنفط، في ظل التقلبات إيرادات النفط أمراً ضرورياً، وذلك من خلال تقييم كفاءتها بما يتيح إمكانية تخصيص الموارد على نحو أفضل، ويعطي دفعة لمكاسب النمو في اقتصاد البلاد. فعندما تنخفض أسعار النفط-كما حصل في عام 2014-فإن البلدان المصدرة للنفط تشهد تراجعا كبيرا في الإيرادات الحكومية والإنفاق العام (كنتيجة لذلك)، ميزان الحساب الجاري و(امكانية) الاحتياطيات الدولية. كما أن تقلص عائدات النفط يؤثر على الاستهلاك المحلي والعديد من فرص العمل في البلدان المصدرة للنفط خاصة ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بأداء القطاع النفطي. في فترات الإنكماش، قد يكون عديد الباحثين عن فرص العمل قليلة، وهو ما يعني أن الدخل قليل واحتمال ضئيل لزيادة ثروة الأسر[25].

1) يعمل التنويع على إستدامة النمو الاقتصادي عندما تنضب الموارد النفطية، باعتبار النفط موردا قابل للنضوب، فإن عائدات النفط سوف تتضاءل في نهاية الأمر: فبينما بعض الدول العربية المصدرة للنفط لديها إنتاج نفطي أفقي طويل الأجل، فإنه من المتوقع أن تنضب موارد النفط والغاز في المستقبل المنظور في عدد من البلدان الأخرى (مثل البحرين وسلطنة عمان). موارد الحكومات سوف تتراجع وبالتالي ستضعف قدراتها على دعم النمو الاقتصادي. وتقتضي عملية استدامة النمو تطوير قطاعات جديدة لتولي وتوفير مصادر بديلة للإيرادات عندما تتضاءل صناعة النفط والغاز بشكل كبير. كما ينبغي أن يصبح الاستثمار الخاص دافع قوي للنمو وذلك في حال عدم توفر إمكانية الحفاظ على الاستثمارات العامة بمعدل كبير.

الشكل رقم 9: تطورات وتقديرات الإنتاج النفطي للبلدان العربية المصدرة للنفط

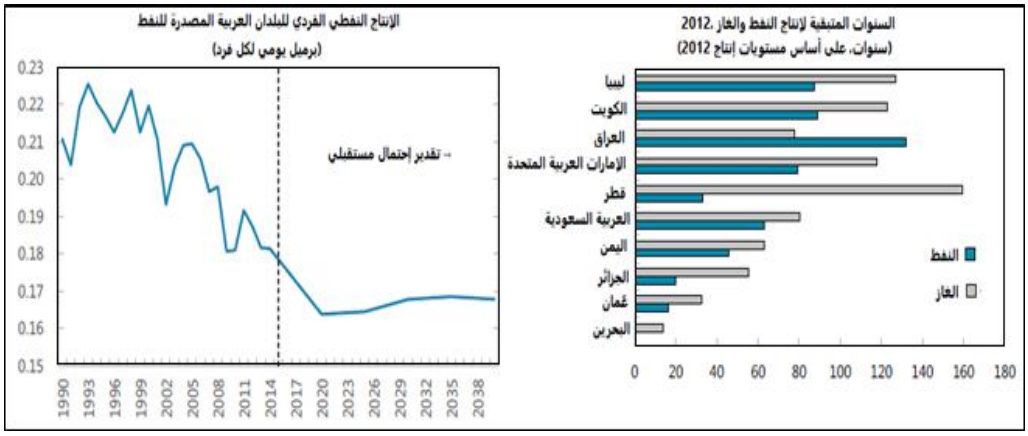

Source: IMF, STAFF," Economic diversification in Oil –Exporting countries", Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, p-17.

2) إستخدام الإيرادات النفطية العربية لتحقيق التنويع الاقتصادي: إن الإقتصادات العربية النفطية تعاني من تراجع وتدهور القطاع التقليدي لصالح قطاع السلع الأولية (الإستخراجية) وقطاع السلع غير المتداولة، مع توفر رأس المال المادي وموارد نفطية كبيرة تدر دخلاً وعملات أجنبية من المفروض أنها تحقق تنوعاً إقتصادياً، غير أن العائدات النفطية الضخمة لتلك البلدان ، التي نتجت من معدلات الإنتاج المرتفعة والزائدة عن الحاجة، أدت إلى توسع الطبيعي في الإستهلاك إذ تحول المجتمع في معظم هذه البلدان إلى مجتمع إستهلاكي مفرط بكل ما يرتبط بذلك من سلبيات وأضرار ومخاطر على الهياكل الإنتاجية. فلقد أهملت الدول النفطية العربية أهمية رفع كفاءة الطاقة البشرية وإنتاجها مما أدى إلى إنخفاض إنتاجية العمل، ومن تم تكلفة السلع المنتجة ونوعيتها وحجمها، مما أضعف قدرتها على منافسة السلع والخدمات المستوردة، كل ذلك أدى إلى تشوه الهيكل الإنتاجي لإقتصاديات تلك الدول لإعتمادها على القطاع النفطي وتجاهل دور العنصر البشري في عملية تنويع الهيكل الإنتاجي[26].

ومع مرور أسعار النفط وإيرادات تصديره خلال العقود الأربعة الماضية بعدة تقلبات، أصبحت دول العربية النفطية أمام مهمة غاية الأهمية وهي كيفية إستخدام الإيرادات النفطية المتزايدة في تقوية الاقتصاد الوطني وتنويعه بطريقة تحقق أقصر مردود، وقد دار جدلاً كبير بين الإقتصاديين، حول أين وكيف ومتى تستخدم هذه الإيرادات، وهل تستخدم في الإستثمار الداخلي أو الخارجي؟ أم كليهما معاً؟ وفي أي قطاع تستخدم؟ غير ان قراءة للبيانات الاقتصادية ولسياسات المتبعة في هذه البلدان يوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، والتي تؤشر على:

- تمثل عملية استخدام الإيردات النفطية في الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري إتجاهاً بديهياً، غير ان عدم قدرة هذه البلدان على ضبط نفقاتها سيما التحكم في الإنفاق الإستهلاكي مقابل تراجع مردود الإنفاق الإستثماري نسبيا، بالإضافة إلى عدم مرونة الإنفاق بقدر كبير تجاه التقلبات الدورية لأسعار النفط. كلها تنعكس على الأداء الاقتصادي وتذبذبه. وهكذا يمكن القول إن نجاح هذه الدول في استخدام الإيردات النفطية لا يعتمد على حجم تلك العوائد بقدر ما يعتمد على المؤسسات القائمة التي يمكن أن تتحكم في الإنفاق العام وتربط إستخدامه بتطوير قطاع الصناعة التحويلية الذي له القدرة على تحريك باقي القطاعات. [27]
- أدى تطور الأسواق العالمية الاقتصادية عامة والمالية خاصة، من حيث وجود مؤسسات مالية على درجة عالية من الكفاءة، وزيادة الإندماج المالي الاقتصادي إلى سهولة إنتقال رؤوس الأموال الفائضة التي حصلتها البلدان النفطية العربية من خلال الطفرات النفطية، مما أدى إلى ارتفاع الإستثمارات الخارجية العربية، إذ ارتفع الإستثمار الخارجي المتدفق من دول الخليج العربي للمدة (2003-2008) بأكثر من 09 ميار دولار. هذه الإستثمارات توزعت على شكل

ودائع في بنوك غربية، عقارات ومشاريع في بلدان نامية،كما أنشأت هذه الدول صنايق الإستثمار او التحوط يهدف عزل أثر التقلبات في الإيردات النفطية عن الإقتصاد المحلي.

- إن صناديق النفط السيادية العربية اعتبرت كخيار لتجنب مصيدة المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين، كما اعتبرت ضمانة لحفظ حقوق الأجيال القادمة للتغلب على طبيعة النفط غير المتجددة، وتعتبر غالبية الصناديق السيادية العربية حديثة النشأة بإستثناء دول مثل الإمارات المتحدة، عمان وقطر (أنظر الجدول 02)، كما ان مصدر تمويلها يتاتى من الإحتياطات الرسمية من صادرات النفط والغاز[28].

الجدول (02): صناديق الثروة السيادية في بعض البلدان العربية المصدرة للنفط

البلد	الصندوق	الأصول (بليون دولار)	سنة التأسيس
الإمارات العربية المتحدة	جهاز أبو ظبي للاستثمار	875	1976
المملكة العربية السعودية	صندوق الإستثمارات العامة/ ساما	300	-
الكويت	الهيئة العامة للإستثمار	234	1953
قطر	جهاز قطر للإستثمار	50	2005
الجزائر	صندوق ضبط الموارد	43	2000
البحرين	وكالة إستثمار البحرين (BIA)	30	1983

Source: Bryan J. Balin, " Sovereign Wealth Funds: A Critical Analysis", Submitted for review and Approved, The Johns Hopkins University School of Advanced International Studies (SAIS), Washington, 2008, p -03.

غير أن إستراتيجية استخدام الإيرادات النفطية هذه لا تخلو من عيوب، حيث تتسم جميع الصناديق العربية بالغموض، إذ لا يوجد (حسب الدراسات) صندوق سيادي عربي واحد يتمتع بالحد الأدنى من الشفافية: أهدافها غير واضحة المعالم ولا تصدر تقارير مفصلة عن عملياتها وتفصح عن معلومات دقيقة عن موجوداتها وحساباتها مقارنة بتلك النرويجية أو الكندية والأسترالية. فعدم توفر الشفافية في إدارتها ومتابعة التدفقات الإستثمارية في الداخل والخارج، وخطر تجميدها في حسابات بنكية، واستخدامها لمعالجة الخلل في الاقتصادي العالمي كالأزمات عوضا من أن تعالج الخلل الهيكلي في الاقتصاد المحلي وتعمل على تغطية فجوة الإدخار المحلي العربي، حيث هبطت مقدرة هذه الصناديق في الآونة الأخيرة، تحت تأثير عدة عوامل في مقدمتها تراجع أسعار البترول، وتطلع حكوماتها لمزيد من الإنفاق على الاقتصاد المحلي وعدم إستثمار أرباحها لتعويض هبوط أسعار النفط، وتداعيات الأزمة العالمية[29].

3) القطاع الخاص من شأنه أن يوفر مصدرا لتنافسية أكثر واستدامة النمو والتوظيف: إن جانب من الزيادة في التنويع الاقتصادي، تنعكس في نشاط اقتصاد القطاع الخاص الذي يعمل على تحريك مجموعة واسعة من القطاعات المربحة، حيث من شأنه أن يوفر مصدرا أكثر استدامة من فرص العمل المنتجة، والحد من تعرض إجمالي العمالة للتقلبات ونفاد مصادر التمويل، كما أنه بذل جهود متواصلة لتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل توسيع قواعد الإنتاج غير النفطي وصادرات البلاد، وخلق فرص عمل لتلبية إحتياجات القوى العاملة المتنامية ضروري لتعززي التنويع.

وبناء على ما سبق فإن التنمية الاقتصادية بحاجة إلى تمويل مستدام أي يتسم بالإستمرارية والكفاية ولفترات متوقعة. كما أن عملية التنمية والتقدم الإقتصاديين لا يتوقفان على مدى توفر النفط على الرغم من أهميته، فكثير من دول العالم المتقدمة لا تمتلك هذا المورد بل تستورده مقابل إعتمادها على تطوير قطاعات وأنشطة اقتصادية تستأثر بأهمية كبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية. وإدراكاً لطبيعة النفط والعوامل التي تؤثر في اقتصاديات، لاسيما في كونه سلعة عالمية شديدة المرونة والتأثر بالمتغيرات التي تنتاب الاقتصاد العالمي، ما يجعل الإعتماد الدائم وشبه الرئيسي على ريعه محفوف بالمخاطر، تأتي أهمية التصميم الجاد لتأمين اقتصاد متنوع المصادر يعتمد على النفط ولا يقتصر

عليه بالقدر الذي يسمح به العمر الاقتصادي للنفط ضمن شروط السوق العالمية، مع إرفاق ذلك بإعداد وتصميم توجه جاد لتوسيع الطاقات الإنتاجية المحلية وبناء قاعدة صلبة قوية للإقتصاد. وعليه يمكن إجمال هذا التوجه التنموي للبلدان العربية المصدرة للنفط، في تبني استراتيجية قائمة على محوريين أساسين [30]:

المحور الأول: إدارة قاعدة الموارد النفطية بأسلوب أمثل وذلك بذل الجهد لإستغلال النفط على الوجه السليم واتخاذ تدابير الإستهلاك والإنتاج معاً، والتصرف الرشيد بالموارد المالية التي تحققها الصادرات النفطية، وصياغة رؤيا تتضمن آلية لتوظيف الفوائف المالية التي تجمعت لديها جراء الصدمات النفطية الأخيرة

المحور الثاني: رسم ملامح للتنمية البديلة طويلة الأمد والتي تنطلق من استراتيجتين:

- **الإستراتيجية الأولى**: تقتضي تقليل الإعتماد على النفط، عن طريق زيادة الاهتمام بالقطاعات الأخرى كالزراعة وتطوير التصنيع، وتحقيق التكامل القطاعي في الهيكل الاقتصادي، حيث يعتبر التكامل الاقتصادي بين البلدان النفطية وغير النفطية العربية شرطاً أساسياً لنجاح هذه الإستراتيجية.
- **الإستراتيجية الثانية**: إعادة تقييم خطط التنمية والإنفاق بشكل معتدل، دون تطرف لردود الفعل حالياً أو مرحلياً، والتركيز على الدور الأساسي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في هذا الإطار.

الخلاصة:

تطرقت هذه الدراسة إلى عملية التنويع الاقتصادي في سياقين، الأول تعلق بالجانب النظري، حيث تم استعراض الحجج والفكرية والتجريبية التي ترتكز عليها استراتيجية التنويع كخيار تنموي لاسيما للبلدان المورد الواحد، والثاني متطلبات استراتيجية التنمية المستدامة من خلال إبراز الجهود الرامية لتحقيق التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط. وتوصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي يعد عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية سواء في إنتاج أو توزيع السلع والخدمات، وفي توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة لخلق اقتصاد قائم على قاعدة صلبة وعريضة. فلقد شهدت البلدان العربية المصدرة للنفط عبر تاريخها محاولات سياسية وجهود لدمج عائدات البترول الضخمة وجعله أداة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل وتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان وذلك في إطار سعيها لتحقيق التنمية، غير أن سعيها لتحقيق ذلك كان ولايزال يواجه بالعديد من التحديات التي تعوق الجهود الرامية للنجاح فيه، ويحول دون من إعادة ترتيب مسار التنمية القائم على النفط. بالرغم من ذلك يظل التنويع التحدي الأكبر في البلدان النفطية، بما يحتم عيها مواصلة بذل الجهود الكفيلة للخروج من لعنة الموارد (النفط) وآثارها العكسية، وفيما يلي جدول يلخص السياسات الرئيسية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط والذي يمثل حوصلة للسياسات الكلية المطلوب إتباعها سعياً لتحقيق التنوع الاقتصادي.

جدول رقم (3): التوصيات الرئيسية بشأن سياسات التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط

سياسات الاقتصاد الكلي كشرط مسبق للتنويع الاقتصادي
• تطوير إطار جبائي قوي، استنادا إلى قاعدة ضريبية للمساعدة على تحقيق الأهداف المالية. • التأكد من أن استخدام إيرادات النفط تضبطه قواعد واضحة وشفافة. • تحسين إدارة السيولة بما في ذلك التنبؤ بالسيولة وعمليات سوق ما بين البنوك. • وضع أطر تنظيمية وإشرافية واحترازية قوية لتعزيز صلابة القطاع المالي ضد تقلبات أسعار النفط. • تقوية سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتقييم الفعلي له.
الإطار التنظيمي والمؤسساتي لموصلة نمو القطاع الخاص

• تبسيط البيروقراطية الحكومية. • تقليل العوائق التنظيمية التي تحد من المنافسة، وضبط قوانين سياسة المنافسة ومتابعة تنفيذها. • تعزيز زيادة التكامل التجاري • مراجعة لوائح العمل لتعزيز مرونة سوق العمل عند الحاجة (كتبسيط اللوائح وتسهيل حل النزاعات العُمالية، ووضع حوافز لمشاركة أقوى للمرأة في القوى العاملة)، وتعزيز ظروف عمل أفضل. • خفض الإقراض الموّجه وتطوير أسواق الأوراق المالية المحلية لزيادة فرص الحصول على التمويل. • تحسين أدوات تقييم الدائن وتوفير البنية التحتية وضمان حقوق الدائنين لتعزيز الوصول إلى الائتمان، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
القطاع العام كمحفز لنمو القطاع الخاص
• تقليل حجم قوة العمل العامة من خلال تحسين الأجور في القطاع الخاص للموظفين المؤهلين • زيادة الإنفاق العام على التعليم إذا كان منخفضاً. • تحسين نوعية التعليم، بما في ذلك توجيه التعليم والتدريب المهني نحو المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص. • تقديم / تحسين برامج التأمين ضد البطالة لضمان حصول العاطلين عن العمل على الحد الأدنى من الدخل وتكون لديهم حوافز مناسبة للبحث عن عمل. • الاستثمار في البنية التحتية من خلال زيادة كفاءة الاستثمار العام. • تعزيز عمليات الشراء عن طريق عروض المزادات(المناقصات) وبحث جدوى المشروعات.
السير نحو اقتصاد أكثر تنوعا
• تحسين مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك الصناعة غير النفطية، من خلال تخفيض شروط الإعتماد(الدخول)، وخلق وسطاء ترويج الاستثمار وتبسيط الهياكل الضريبية. • تعزيز تعميق التكامل في سلاسل القيمة العالمية من خلال تعزيز الكفاءة في الإنتاج، وتعزيز جودة الإدارية، وتحسين القدرة التكنولوجية وضمان القدرة التنافسية للأجور. • دعم التنويع الأفقي من خلال تعزيز توزيع عائدات النفط الحكومية بطريقة تقلل من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ورفع كفاءتها مع تشجيع دخول المستثمرين الجدد. • تعزيز التنويع الرأسي (العمودي) في القطاعات القائمة من خلال التركيز على الانتقال إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في الصناعات المعدنية والكيماوية. • تعزيز القدرة التنافسية في سوق العمل من خلال التركيز بشكل أكبر على نمو الأجور بما يتماشى مع الإنتاجية.

الهوامش والمراجع:

(1) -مصطلح "**المرض الهولندي**" و"**لعنة الموارد**" غالبا ما يتم استخدمهما كبديل عن بعضهما البعض، غير أنهما ليس مصطلحين مترادفين، فلعنة الموارد تشمل على كل الآثار السلبية المفترضة للنفط على التنمية، في حين يشير المرض الهولندي إلى جانب واحد من لعنة الموارد، وهي التأثيرات التضخمية غير المتوقعة الموارد الطبيعية (في حالة هولندا: كان الغاز الطبيعي).

(2) - Martin. Hvidt , " **Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends "** Kowait Program on Development, Goverrnance and Globalisation in the Gulf States, The London School of Economic and Political science"LSE", London, 2013, p-04.

(3) - Le-Yin Z HANG," UNFCCC, "**Workshop on Economic Diversification"**, Teheran, Islamic Republic of Iran18-19 October 2003, p -07.

(4)-TheNine Work Areas of the Nairobi work program "Economic Diversification", UNFCCC, 1999, p-01.

(5) - Johon E. wanger, "**Regional Economic Diversity: Action, Concept, or of** Confusion ", the journal of Rrgional Analysis & policy, JRAP, 2000, p-02.

(6)- المنتجات الأولية الأساسية هي منتجات قاعدية مثل القمح، الخشب، السمك، والتي كانت منتجات تصديرية واستراد في بدلية تاريخ كندا.

(7) - Johon E. wanger, "**Regional Economic Diversity: Action, Concept, or of Confusion "**, the journal of Rrgional Analysis & policy, JRAP, 2000, p-04.

(8) - GIZ and UNIDO: Enhancing the Quality of Industrial Policies "EQULP**"**, tool 4, "Diversification **– Domestic and Export Dimensions**", on website: http://www.equip-project.org/tool-4-diversification-domestic-and-export-dimensions/ 24-25, 2015.p-15.

(9) - Martin. Hvidt , " **Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends**" , Kowait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, The London School of Economic and Political science"LSE", London, 2013, p-05

(10) - United Nations, "**The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures Technical Paper by the Secretariat** ", Framework Convention on Climate Change (FCCc), 06 may, 2016, p-23.

(11) - United Nations, "**The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures Technical Paper by the Secrrtariat "**, Framework Convention on Climate Change (FCCc), 06 may, 2016, p- 25.

(12) - Carlos Larrea, "**Extractivism, economic diversification and prospects for sustainable development in Ecuador**", present to "Latain **american and the shifting sands of Global power**", Conference on" Extractivism in the America and Australia, National University, Canberra, September 11and 12, 2013, p- 05.

(13) - **"Workshop on Economic Diversification"** pre-sessional experts meeting, UNFCCC Workshop Teheran, Islamic Republic of Iran18-19 October 2003,p-06

(14) - Dominik Hartmann, Andreas Pyka, "**Innovation, Economic Diversification and Human Development"**, CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65- 2013, FZID, University Hohenheim, Germany, 2013, p-04.

(15)- Dominik Hartmann، Andreas Pyka, "**Innovation, Economic Diversification and Human Development"**, CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65- 2013, FZID, University Hohenheim, Germany, 2013, p- 05.

(16) - Hossein Pirasteh & al,**"Economic Growth and Stability in the Euro-Med Region: Concentration or Diversification? ",** Iranian Economic Review, Vol.14, No.23, 2009, p-107.

(17) - United Nations**,"The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures**" ,Technical Paper By the Secretariat, Framework Convention on Climate Change (FCCc), 06 may, 2016 , p- 09.

(18) - Chris Papageorgiou and Nikola, " **Economic Diversifivation in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications**", IMF, STAFF Discussion note, Dicember14, 2012, p-02.

(19) - UN Documents Gathering a body of global agreements, "**Our Common Future, Chapter 2: Towards Sustainable Development**": http://www.un-documents.net/wced-ocf.htm.

(20) - Michael chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, "**Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**", authors & Scientific Research publishing,2015:http://www.scirp.org/joutnal/ojps, p- 89.

(21) -ركزت الدراسة على بلدان العربية المصدرة للنفط والتي تنتج وتصدر **النفط.** وتضم كل من: **الجزائر، البحرين، العـراق، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، واليمن.**

(22) -أسامة عبد الرحمن،" **المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد:** مدخل لدراسة الميزانية العامة في أقطار الخليج العربية ضمن المنظور الشامل للتنمية المنشودة على صعيد الأقطار وعلى صعيد الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيـروت، الطبعة الأولى، 1988، ص-70.

(23) - IMF، STAFF،" **Economic diversification in Oil –Exporting countries**"، Annual Meeting of Arab Ministers of Finance، Manama، Bahrain، April 2016، p-14.

(24) -حسين عبد الله وآخرون، " **الفوائض العربية بين الهجرة والتوطين**"، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، طبعـة 1، 2007، ص 90.

(25) -يوسف عبد المجيد وآخرون،" **الموارد الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص -387.

(26) – علي خليفة الكواري،" الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لـدول الخلـيج العربي"، مركز دراسات الوحة العربية، بيروت ط1، 2009، ص217.

(27) -حسن أبو طالب، التقرير الإستراتيجي العربي(2006-2005)، مركز دراسات السياسة استراتيجية، الأهرام، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص ص 392-393.

(28) -صباح نعوش، " الصناديق السيادية العربية " على الموقع:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/11/20، (تاريخ الإطلاع 2016/10/21).

(29) – Andrew. england,"Sovereign Wealth Funds Lose Their gloss: Downturn hits Gulf's national investment vehicles",Middle East & North Africa, Financial Times, Januray 28,2009.(Avaitable at: https://www.ft.com/content/9d0c9ff2-ed5b-11dd-88f3-0000779fd2ac)

(30) -عرفان الحسيني،" نحو تنمية خليجية لا تعتمد على النفط «، مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد 428، وزارة الطاقة والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص -24.

الفروقات العالمية البينية في القياس والتقرير عن اندماج الأعمال في الأنظمة المحاسبية الأساسية

دراسة مقارنة بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية: الأمريكية، الفرنسية والنظام المحاسبي المالي

Comparison of accounting methods for business combinations in accounting systems; A comparative study between international accounting systems: American, French and Algerian

تيجاني بالرقي
جامعة سطيف 1 ، الجزائر
berregui@hotmail.com

هدى بصير
جامعة سطيف 1 ، الجزائر
bassirhouda@hotmail.fr

ملخص:

تستعرض هذه الدراسة قواعد وإسترشادات المحاسبة عن اندماج الأعمال في النظام الدولي من خلال معيار الإبلاغ المالي رقم03 والنظام الأمريكي من خلال تدوين المعيار المحاسبي لمجلس المحاسبة المالي رقم 805 والنظام الفرنسي من خلال التنظيم 99-02 المتعلق بالحسابات الموحدة والنظام المحاسبي المالي من خلال استرشادات القسم الثاني من الإطار التصوري. وذلك بغية استخراج الفروقات البينية في جميع مراحل الاندماج من تحديد المشتري، قياس تكلفة الاندماج وتخصيصها، وتبيان كيفية معالجة الشهرة الناشئة عند التملك والحقوق غير المسيطر عليها.

الكلمات المفتاح: اندماج الأعمال، تكلفة الاندماج، معايير الإبلاغ المالي رقم3، معيار المحاسبة للمجلس ASC- 805 وASC-805 ، النظام المحاسبي المالي،

Abstract:

IFRS 3 Business Combinations outlines the accounting when an acquirer obtains control of a business (e.g. an acquisition or merger). Such business combinations are accounted for using the 'acquisition method', which generally requires assets acquired and liabilities assumed to be measured at their fair values at the acquisition date. In our research we wanted to see how changes can affect the strategy and timing of business combinations, and provide additional guidance on determining rules relating to business combination resulting from the IFRS 3(R), FASB ASC805 & ASC810, the regulation CRC[1] 99-02 and SCF, it concludes with a summary of the main differences in the area between these four accounting systems of combination: Identify the acquirer, determine the purchase cost, measure and recognize the assets acquired and liabilities assumed, addressing the goodwill and non-controlling interest.

Key works: consolidation, merging costs, ifrs 3, fasb asc-805, asc-810, and scf.

تمهيد:

تعد المعالجة المحاسبية لعملية ضم الأعمال من أكثر المواضيع تعقيدا وتباينا على مستوى الممارسة الدولية، وما يزيد المسألة تعقيدا هو اختلاف المصطلحات المستخدمة لوصف عملية الشراء من نظام محاسبي لآخر فالأنظمة المقارنة باستثناء النظام المحاسبي المالي تتفق على معالجة الاندماج باستخدام طريقة الشراء التي تتبنى مفهوم القيمة العادلة وتلغي طريقة المصالح المشتركة، بحيث تتطلب الطريقة المتفق عليها اتباع ثلاث مراحل أثناء التطبيق وتكمن في تحديد المشتري، قياس تكلفة الاندماج، تخصيص تكلفة الاندماج ومعالجة الشهرة الناشئة في تاريخ التملك والحقوق غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية أو خارج المجموعة). بالرغم من التشابه الكبير في تنفيذ هذه المراحل، غير أنه تبقى بعض الفروقات التي سوف نتطرق اليها في العرض الموالي.

فاستخراج وفهم هذه الفروقات من خلال التصنيف التحليلي لقواعد واسترشادات اندماج الأعمال سوف يمكن المحاسبين والممارسين للمهنة من تحسين قدراتهم على إدراك وقياس تأثير الممارسات المختلفة على التقرير والإبلاغ الماليين، وهذا ما يتطلبه المفهوم المقارن أو الدولي للمحاسبة، بحيث أن الادراك الجيد للممارسات المختلفة سوف يخفف من مشكلة نظم المحاسبة المقارنة ويزيل العديد من العقبات أمام توحيد حسابات الشركات متعددة الجنسيات مما يجعل قوائمها الموحدة أكثر قابلية للمقارنة في الأسواق المالية الدولية وسهلة القراءة من طرف مختلف مستخدميها.

وعليه فسوف نركز في هذه المقارنة على الأنظمة المحاسبية الأساسية في العالم، وقبل الشروع في ذلك تجدر الإشارة إلى اطار تنظيم وممارسة مهنة المحاسبة في كل نظام مقارن[2]:

- النظام المحاسبي الدولي هو مجموعة من المعايير والمبادئ المحاسبية التي أصبحت مقبولة على الصعيد العالمي وتشهد تطورا ملحوظا وانتشارا واسعا في تبنيها من طرف دول العالم، غير أنها لا تتميز بحجة الإلزام وإنما تقوم القوانين القومية بفرضها على الشركات ولاسيما تلك المسعرة في الأسواق المالية العالمية، يتم وضعها من طرف هيئة خاصة بآلية المدخل المفتوح من خلال التشاور مع العديد من الهيئات المختصة والمهتمة، تخضع في إعدادها وتطويرها إلى إطار نظري دقيق وواضح يشكل دليل عمل ومرشد الممارسين في تطبيق المعايير.
- تم اختيار المرجع المحاسبي الأمريكي كنموذج عن التنظيم الذاتي للمحاسبة، فمهنة المحاسبة تنظم من طرف جهات خاصة والممارسة تتحدد حسب متطلبات المهنة والأسواق المالية، فهي مرنة وتتكيف مع التحولات الإقتصادية، توضع المعايير على أساس مبادئ تلقى القبول العام من طرف الجمهور وجهات مختصة عديدة ويسترشد في وضعها إلى إطار عمل واسع، مفصل ودقيق.
- تم اختيار النظام الفرنسي كنموذج عن التأطير القانوني ومدخل المحاسبة الموحدة، فالمهنة تنظمها جهات رسمية من خلال القانون المحاسبي، والمعايير توضع بما يتماشى ويخدم الإقتصاد القومي، ولا وجود لإطار مفاهيمي واضح يسترشد به لوضع المعايير وتنظيم الممارسة، وأهم ما يميز هذا المدخل محاسبة غير مرنة للتغيرات البيئية وأقل تطورا من المحاسبة الدولية والأمريكية.
- تدرج ضمن المقارنة قواعد النظام المحاسبي المالي التي تتعلق بإدماج الأعمال بغرض إستخراج وإدراك الفروقات المحاسبية في هذا الشأن. فالمحاسبة في الجزائر تخضع هي الأخرى للتنظيم القانوني وتسند عملية التوحيد إلى النظام المحاسبي المالي وفق ما يخدم المخططات الموضوعة من طرف الدولة، أما الممارسة فتخضع لإطار عمل مستوحى من الإطار المفاهيمي للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية.

ولإدراك التباين سوف نقوم بالإستعراض والتدقيق أولا في كيفية المحاسبة عن اندماج الأعمال وتطورها في معايير المحاسبة الدولية، وبعدها نبين كيفية ترجمة هذا الموضوع في الأنظمة المحاسبية المقارنة، لنتوصل في نهاية

الدراسة -من خلال التحليل المقارن- إلى استخراج أهم الفروقات بين هذه الأنظمة في الاعتراف والقياس عن انـــدماج الأعمال.

المبحث الاول: تكلفة الاندماج وفق متطلبات المعايير المحاسبة الدولية والمبادئ المحاسبة المتعارف عليها

1- تحديد المشتري: يعرف الاندماج بأنه جمع منشآت أو أعمال منفصلة في وحدة اقتصادية واحـــدة معـــدة للتقـــارير المالية[3]، وذلك من خلال التجمع مع أوالسيطرة على صافي أصول منشأة أخرى، ويستخدم مصطلح توحيـــد أو انـــدماج الأعمال كمصطلح عام للتعبير عن عملية ضم الأعمال التي يمكن أن تأخذ شكل الاندماج، الاتحاد أوالسيطرة[4]. ونقصـــد بكل شكل:[5]

- الاندماج الكامل القانوني ويتم فيه المزج الكامل بين شركتين:الشركة الدامجة والشركة المندمجة، وينتج عن عمليـــة الاندماج تلاشي الصفة القانونية للشركة المندمجة، واستمرار الشركة الدامجة بشخصيتها المعنوية الإعتبارية.
- الإتحاد(الإندماج بتأسيس شركة جديدة) ويتم فيه الدمج بين شركتين أوأكثر لتكوين شركة موحدة ويترتب على ذلـــك أن تنقضي الصفة القانونية لكل الشركات وتتمتع الشركة الجديدة بالشخصية الإعتبارية الخاصة بها.
- السيطرة وفي هذا الشكل تقوم إحدى الشركات الكبرى بشراء كل أو معظم أسهم شركة أخـــرى(أكثـــر مـــن 50٪) ويترتب على ذلك أن تصبح الشركة المشترية هي الشركة "الأم" والشركة المشتراة هي الشركة "التابعة"وتظـــل كـــل واحدة منهما تحتفظ باستقلالها القانوني.

لا تعد عمليات تجميع منشآت تخضع لسيطرة مشتركة من عمليات الاندماج، لكن هناك تعديلات طـــرأت علـــى معيار الابلاغ المالي رقم 11 "الترتيبات المشتركة" وستصبح سارية المفعول في 01 جـــانفي 2016، تتطلـــب تطبيـــق جميع استرشادات معيار الابلاغ المالي 3 عندما تقتني منشأة حصة في مشروع مشترك وتشكل بذلك أعمال بمفهوم هذا معيار.[6]

لقد تم الغاء المعيار المحاسبي الدولي رقم22 ليحل محله المعيار الدولي للابلاغ المالي رقم03 "اندماج الأعمـــال" والذي أصبح ساري المفعول سنة 2004، يتضمن تعديلات جوهرية تعزز من جودة المعلومة المحاسبية من خلال الغاء طريقة توحيد المصالح المشتركة في المحاسبة عن اندماج الأعمال، بعد أن تم الغاؤها مـــن طـــرف مجلـــس معـــايير المحاسبة المالية الأمريكي عام 2001[7] واعتماد طريقة الشراء أو ما يسمى بطريقة "القيم العادلة" والتي علـــى أساســـها تقوم المنشأة المشترية (الدامجة) بالاعتراف بصافي الأصول القابلة للتحديد وأية التزامـــات محتملـــة تتعلـــق بالمنشـــأة المشتراة (المندمجة) بقيمتها العادلة بتاريخ الشراء، كما يتم الاعتراف بالشهرة كأصل.

وقد تم مراجعة وتعديل المعيار من طرف المجلس ونشره في 10جانفي 2008، وأصبح ساري المفعول ابتـــداء من 01 جانفي 2009، ومن أهم التعديلات التي طرأت عليه هو إدخال طريقة الشهرة الكاملة، الاعتراف بالمصـــاريف المتعلقة بالشراء ضمن الأعباء، جواز القيام بتعديلات على تكلفة الشراء ومعالجة أي تغير فـــي القيمـــة العادلـــة لهـــذه التعديلات في النتيجة، إلى جانب إعادة تقييم الأسهم المحازة من طرف الشركة المشترية ومعالجة فـــارق التقيـــيم فـــي النتيجة في حالة الحصول على السيطرة بعمليات شراء متعاقبة، ويتحقق ذلك من خلال شراء حصص تكميلية في منشأة تمتلك فيها الشركة المشترية مساهمة من قبل.[8]

2- قياس تكلفة الانـــدماج : تضاف التكاليف المباشرة لإتمام عملية الاندماج إلى تكلفة التملك بالشراء، ويتم تضـــمينها بمبلغها الاجمالي (قبل الضريبة)، كما لا يمكن نسب تكاليف اصدار سندات المساهمة لتنفيذ عملية الاندماج إلى حقـــوق الملكية، وقد جرت العادة إلى خصمها من رأس المال الاضافي (علاوة الاصدار) ولا يمكن نسبها الى تكلفة التملك، فهي تخفض من عائدات الاصدار حسب المعيار الدولي رقم 32"الأدوات المالية:"الافصاح والعرض"[9]، الى جانـــب ذلـــك لا يمكن تضمين تكاليف اعادة هيكلة المنشأة المشتراة في تكلفة التملك (الشراء) وعلى نحو مماثل تكـــاليف اعـــادة هيكلـــة الشركة المشترية[10] التي يعترف بها كمصاريف ما بعد التملك[11].

3- تخصيص تكلفة الاندماج والمحاسبة عن الشهرة الناشئة عند التملك والحقوق غير المسيطر عليهـا : يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 37 الاعتراف بالالتزامات الطارئة (المحتملة) كمخصصات في تاريخ الشراء إذا كان هناك إلتزام حالي ناجم عن أحداث سابقة، ويمكن قياس قيمته العادلة بموثوقية كافية، ويقاس في الفترات اللاحقة بالقيمة أيهماأكبر: المبلغ المعترف به وفق المعيار الدولي رقم 37"المخصصات، الأصول والإلتزامات الطارئة" أو المبلغ الظاهر في الإعتراف الأولي مخصوما منه تراكم الإهتلاكات المعترف بها وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 18"الإيراد"[12]، في حين يتطلب المعيار رقم 37 عدم الإعتراف بالأصول المحتملة تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر، لأن هذا الاعتراف يمكن أن يؤدي إلى تسجيل ايرادات يستحيل تحقيقها.[13]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعيار رقم 03 المعدل(2008)يتطلب تخصيص تكلفة الشراء على الأصول والالتزامات التي تنطبق عليها معاييرالاعتراف بالقيمة العادلة ويستثني من ذلك بعض البنود التي تقاس بأساس آخر غير القيمة العادلة وتتمثل في الالتزامات المحتملة التي لا تفي بشرط امكانية خروج منافع اقتصادية مثلما يتطلبه الاطار المفاهيمي، الضرائب المؤجلة التي تقاس وفق المعيار12، منافع المستخدمين التي تقاس وفق المعيار19، منافع المستخدمين في شكل أسهم وفق معيار الابلاغ المالي 02 والأصول غير المتداولة المعدة للبيع والتي تقاس بموجب معيار الإبلاغ المالي رقم05 بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع المقدرة.[14]

تمثل الشهرة مدفوعات مقابل الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من الأصول التي من غير الممكن تحديدها بشكل انفرادي والاعتراف بها بشكل منفصل، لذلك تعالج كأصل ملموس، وتقاس باستخدام بديلين:

- طريقة الشهرة الجزئية التي يتطلبها معيار الابلاغ المالي3 في نسخته السابقة ومعيار المحاسبة الدولي السابق رقم 27 وهي تمثل الفرق بين تكلفة الشراء وحصة المشتري من القيمة العادلة للأصول والالتزامات المشتراة القابلة للتحديد .
- طريقة الشهرة الكاملة التي يتطلبها معيار الابلاغ المالي3 المعدل(2008) وهي تمثل المبلغ الزائد في تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراة، أو يمكن القول بأنها الشهرة الجزئية ويضاف إليها الشهرة التي يحتفظ بها الآخرون (حقوق الأقلية)[15]، بمعنى أن الشهرة تعالج بقيمتها الكلية بدلا من حصة المجموعة فقط، بحيث تدمج الحقوق غير المسيطر عليها عند قياس تكلفة الشراء مثلها مثل باقي أصول والتزامات المنشأة المشتراة التي تتضمن حصة المجموعة وحصة الأقلية، إذ أنها تحسب بنسبة 100% حتي عندما لا تقتني المنشأة المشترية نسبة 100% من الشركة التابعة.

لا تكون الشهرة موضوع إهتلاك، بحيث يتعين إخضاعها في الفترات اللاحقة لاختبار التدني سنويا او بشكل متكرر إذا أشارت أحداث ما إلى إمكانية انخفاض قيمتها وفق ما يتطلبه المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 والذي يتعلق بانخفاض قيمة الأصول، ويتم الافصاح عنها في الميزانية بقيمتها الصافية من التدني، وتحتسب خسارة تدني قيمة الشهرة من خلال مقارنة إجمالي الشهرة المعدلة (إذا تم قياسها اعتمادا على الحصة في الأصل الصافي المشترى مثلما يتطلبه المعيار رقم27 فيتطلب إضافة حصة الاقلية) مع المبلغ القابل للإسترداد للشركة المشتراة[16]، ولا يتم استعادة التدني في الفترات التالية التي تزيد فيها قيمة الشهرة. وتجدر الإشارة الى أن الشهرة الكاملة هي التي تخضع لاختبار التدني والحصص غير المسيطر عليها هي الأخرى تتحمل جزءا من التدني في الدخل[17]، ويكون بذلك تدني الشهرة يؤثر على الدخل الموحد بصورة جوهرية باستخدام هذه الطريقة[18]. كما تجدر الاشارة إلى أن الشهرة سابقا كانت تهتلك تحت المعيار الدولي رقم 22، وبإصدار معيار الابلاغ المالي رقم 03، وفي أول نشر له قام باستبعاد هذه المعالجة كونه سطر أحكامه وفق استرشادات قائمة المحاسبة المالية رقم 141، السارية المفعول ابتداءا من 01 جويلية 2001 والتي

تم مراجعتها في ديسمبر2007 (في نفس فترة تعديل معيار الابلاغ رقم 03) بغرض استبعاد الفروقات بين الممارسة الدولية والأمريكية في هذا الموضوع.[19]

أما الشهرة السالبة، فلا وجود لهذا الاصطلاح في المعايير المحاسبية الدولية وإنما يطلق عليها حسب معيار الإبلاغ المالي رقم 03 بالزيادة لكونها تنشأ إذا زادت حصة المنشأة المشترية في صافي القيمة العادلة لأصول الشركة المشتراة عن تكلفة الشراء، وأصبح يطلق عليها بعد تعديل طريقة حسابها بـ "الشراء بأسعار مخفضة" Bargain purchases لأنها أصبحت تنشأ في حالة ما إذا كانت تكلفة الشراء (القيمة العادلة للمقابل المقدم + قيمة الحقوق غير المسيطر عليها) أقل من القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراة وتعالج فورا كايراد في قائمة الدخل[20]، وذلك بعد التأكد من دقة تحديد القيم العادلة للأصول المشتراة لتفادي تسجيل ايراد ناتج عن التقدير الخاطئ للأصول والالتزامات المعنية.

تمثل الحقوق غير المسيطر عليها حقوق ملكية للمساهمين في جزء من أسهم الشركة ويتطلب قياسها باستخدام بديلين:[21] بالقيمة العادلة ويتم تضمينها، أو بحصتها في القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المشتراة القابلة للتحديد باستثناء الشهرة، بمعنى تعالج الحصص غير المسيطر عليها على هذه القيم ويتطلب عدم إظهار ما يخص الأقلية في الشهرة، ما لم يتطلب معيار آخر أساس آخر للقياس(كما هو الحال بالنسبة للشهرة التي تقاس هي الأخرى باستخدام بديلين وفق المعيار الدولي رقم27 ومعيار الإبلاغ المالي رقم03).

المبحث الثاني: مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الامريكيةUS GAAP

يمكن التمييز في الولايات المتحدة الامريكية بين ثلاث فترات من أعمال الاندماج، التوحيد وأشكال أخرى من الاندماج:[22]

- تمتد المرحلة الأولى من 1880 إلى 1904 وتميزت بظهور الشركات القابضة الضخمة أوشركات الإئتمان التي أنشئت من طرف مستثمرون بنكيون، وكان غرضهم هو احتكار السيطرة في بعض الصناعات، ويدعى هذا الشكل من الإندماج بالتكامل الأفقي لأنه يعمل على دمج شركات من نفس الصناعة كشركات الغاز القياسية وشركات تكرير السكر...إلخ.
- تمتد المرحلة الثانية لإندماج الأعمال من 1905 إلى 1930وقد عززت من طرف الحكومة الإتحادية خلال الحرب العالمية الأولى محاولة لدعم جهود الحرب، وقد استمرت في نفس الإتجاه بعد الحرب وشجعت تكامل العمليات، تخفيض التكلفة وتحسين المواقف التنافسية بدل من احتكار الصناعة، وهذا ما يعرف بالتكامل العمودي لأنه يساهم في اندماج شركات بمورديها أوزبائنها في العملية، فمن عام 1925 حتى عام 1930 سجلت أكثر من 1200 عملية إندماج وحوالي 7000شركة اختفت في العملية.
- أما المرحلة الثالثة فامتدت من 1945 إلى يومنا هذا وقد شهدت نموا سريعا في نشاط الإندماج والإقتناء بلغت قيمته 3,5تريليون في عام 2006 ، وكان الإندماج تحت التكامل المختلط حتى 1970 هو الشكل المسيطر بغرض تنويع مخاطر الأعمال، ويتم من خلال إدماج شركات من صناعات مختلفة ، وكان الشراء الإستراتيجي هو الشكل المسيطر حتى عام 1990، في حين شوهد في أواخر عام 2008 هبوط واضح في نشاط الاندماج الكلي وانخفضت أسعار الأسهم وأصبح الاقتصاد يتجه نحو الركود. وفي عام 2010 أصبحت تنظر العديد من عمليات الاندماج في صنعها مرة أخرى إلى استخدام كل أو معظم الأسواق، وذلك بتحرك الأسواق صعودا.

يحدث الإندماج وفق المبادئ الامريكية عندما تشتري منشأة صافي أصول أو حقوق ملكية في وحدة أخرى وتحصل على السيطرة عليها. وقد ظهرت المعالجة المحاسبية للاندماج بعد تأسيس لجنة تداول الأوراق المالية، بحيث رخصت باستخدام طريقتين هما طريقة الشراء وطريقة المصالح المشتركة (دمج الحصص أو الحقوق)، وقد استخدم أسلوب الشراء في محاسبة الشركات الدامجة لشركات أخرى على نطاق واسع، حتى ظهر أسلوب اندماج الحقوق، بحيث شهد الأسلوب الأول أخطاء نتجت عن تطبيقه خلال الفترة من 1950 حتى 1960، وقد انصب الخطأ الأساس

على عدم توزيع تكلفة الشراء على كل من الأصول الصافية القابلة للتحقق والشهرة المتحصل عليها وكان يكتفي بالإفصاح عن الزيادة في الأصول ضمن العناصر غير الملموسة، وبناءا على موافقة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على الدراسة رقم 48 في سنة 1957، بدأ التحول لإتباع المحاسبة بأسلوب اندماج الحقوق، وقد شهد هذا الأسلوب هو الآخر أخطاء ومشاكل عديدة في ممارسته على الشركات. وفي السبعينات أقر مجلس مبادئ المحاسبة على هذه المسألة في رأيه رقم 16 الصادر في سنة 4970 وقام بتحديد شروط تطبيق كل طريقة كونهما ليستا بديلتين، فلكل طريقة اطارها الخاص، والظروف التي تتطلب أن تطبق فيها، بعد ذلك تعرض أسلوب دمج الحصص إلى إنتقادات عديدة، واشتد الجدل المحاسبي لمفاضلة المحاسبة على أساس الشراء بعد معالجة مشاكلها في هذا الرأي المحاسبي[23].

إلى جانب اختلاف قياس الأصول المشتراة في ظل هتين الطريقتين وجعل عملية المقارنة صعبة بين المنشآت الدامجة (المشترية)، قام مجلس معايير المحاسبة المالية بإصدار معيار المحاسبة المالي رقم141 عام2001 يلغي طريقة دمج الحصص ويتطلب معالجة جميع عمليات الاندماج المطلوبة في المعيار على أساس الشراء[24] ، ورافقه معيار المحاسبة المالي رقم 142" الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى"(FASB ASC350) الذي يتطلب عدم اهلاك الشهرة واختبار مدى انخفاض قيمتها بدلا من ذلك. وتجدر الاشارة إلى أن المجلس حاليا يعتقد بأن معظم اندماجات الأعمال تحدث بعمليات الاقتناء، وعلى هذا الاساس غير الاصطلاح المتعلق بمحاسبة الاندماج من أسلوب الشراء إلى أسلوب الاقتناء.[25]

وفي 04 ديسمبر 2007 قام المجلس بإصدار معيارين، قائمة المجلس المعدلة141 "اندماج الأعمال" وقائمة المجلس رقم 160 "الحصص غير المسيطر عليها في القوائم المالية الموحدة" (تم دمجهما عام 2009 في تدوين المعيار المحاسبي رقم ASC 805 "اندماج الاعمال" ورقم810 ASC "التوحيد" على أساس نظام التدوين الجديد للمجلس)، وأصبحت كلا القائمتين ساريتا المفعول في الدورة التي تنفتح بعد 15 ديسمبر 2008[26]، وقد خضع المعيارين لعدة تعديلات وتحديثات بعد ذلك من خلال التدوين ASU (Accounting Standards Update).

لقد عدل وغير هذان المعياران محاسبة الإندماج بشكل كبير، فكلاهما يهدفان إلى تحسين الملائمة، قابلية المقارنة والشفافية للمعلومة المالية المرتبطة بالإندماج، كما سهلا التوافق مع الممارسة الدولية، فتدوين المعيار رقم ASC 805 ومعيار الإبلاغ المالي المعدل رقم03 IFRS(R) يمثلان النتاج النهائي للمشروع الرئيسي الأول المشترك بين مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية، فالمعياران يتوافقان بدرجة كبيرة وتبقى بعض الفروقات سنبينها في العرض الموالي.[27]

1- تحديد المنشأة المشترية : وهي تلك التي تحصل على سيطرة منشأة أخرى وتحدث السيطرة إذا كانت المنشأة المشترية تمتلك غالبية حقوق تصويت المنشأة المشتراة، فهي تقتصر على السيطرة القانونية، خلاف مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يعطي مفهوما أوسع للسيطرة حسبما ورد في معيار الإبلاغ المالي رقم03 ومعيار المحاسبة الدولي السابق رقم27، بحيث يمكن أن تتحقق السيطرة رغم تملك الشركة المشترية لأقل من نصف أسهم شركة أخرى(سيطرة تعاقدية، في الواقع، اقتصادية...إلخ)[28]، كما أن عمليات تجميع منشآت تخضع لسيطرة مشتركة لا تعد من عمليات الاندماج حسب المبادئ الأمريكية ويتم التقرير عن صافي الأصل لهذه المنشآت في القيم الدفترية للمنشأة المشترية بالتكلفة التاريخية[29] ، لكن في ظل الممارسة الحالية تطبق كذلك معايير الاندماج على تجميع الأعمال التي تنطوي فقط على المنشآت المشتركة(غير تلك التي تخضع للسيطرة المشتركة) المحققة من خلال عقد وحيد والتوحيد الأولي للمنشآت ذات الحصص المتغيرة(Vies)[30]. فقد أصبح للسيطرة مفهومين وفق نموذجي التوحيد المقترحين من طرف المبادئ الأمريكية وهما:

- نموذج حصص التصويت: وفي ظله تتحقق السيطرة بالنسبة للمنشآت الأخرى غير الشراكات المحدودة بامتلاك مباشرة أوغير مباشرة أكثر من50٪ من أسهم التصويت الممتازة على منشأة أخرى، أما الشراكات المحدودة، فيفترض السيطرة على حصصها المالية بامتلاك أكثر من 50٪ من حقوق العزل من خلال حصص التصويت، ويمكن أن تتحقق السيطرة بنسبة ملكية أقل من 50٪ من خلال عقد، عقد ايجار، اتفاقية مع مساهمين آخرين أو بقرار قضائي.[31]
- نموذج حصص الفائدة: وتتطلب السيطرة في ظله كلا من السلطة على ادارة النشاطات التي تؤثر جوهريا على الأداء الاقتصادي للمنشأة ذات الحصص المتغيرة، والالتزام بامتصاص الخسائر المحتملة أو الحق في تحصيل الأرباح المحتملة.[32]

تصنف عمليات الاندماج بطريقة ضم الأعمال المنتهجة وتتمثل في الاندماج القانوني، التوحيد القانوني واقتناء الأسهم، والطرق الثلاث تؤدي إلى سيطرة المنشأة الدامجة على المنشأة المندمجة والاصطلاحات : الاندماج، التوحيد(الإتحاد) والسيطرة(اقتناء أسهم) تستخدم عادة بالتبادل في العرف الأمريكي.[33]

2- تحديد تكلفة الاندماج (الشراء): تعفى التكاليف المتعلقة بالشراء من قياس تكلفة الادماج تحت تدوين معيار المحاسبة للمجلس FASB ASC في فقرته 805-10-25-23 لأن هذه التكاليف لا تمثل جزء من القيمة العادلة للمنشأة المشتراة ولا تمثل أصول، وقد كانت المبادئ الأمريكية السابقة تتطلب اعفاء التكاليف غير المباشرة فقط وتضمين جميع التكاليف المباشرة في تكلفة التملك[34]. ويتم تحديدهذه التكلفة في تاريخ الشراء والحصول على السيطرة كما يتطلب معيار الإبلاغ المالي رقم 03 ، فلا تتحقق السيطرة بعد إقفال الصفقة وإتمام الإجراءات القانونية مثلما يتطلب التنظيم الفرنسي، وإنما تتحقق عند القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمنشأة لتحقيق منافع من أنشطتها.

يتطلب المعيار رقم 141 عدم جواز تضمين أية تعديلات محتملة في سعر الشراء، خلاف التنظيم الفرنسي ومعيار الإبلاغ المالي اللذان يتطلبان على المنشأة المشترية أن يكون تضمين التعديل على تكلفة الشراء مشروطا بأحداث مستقبلية وإذا كان التعديل محتملا ويمكن قياسه بموثوقية، فهذه التعديلات تمثل حسب معيار الإبلاغ المالي رقم03(2008) عناصر مكملة لسعر الشراء وتقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول على السيطرة وأي تغيير لاحق لقيمتها يعالج في النتيجة[35]، ويمكن إدراجها في أية فترة، حتى وإن وقعت خارج فترة التخصيص.[36]

يمكن للمشتري أن يقوم بتعديل المبالغ المعترف بها مؤقتا في تاريخ الشراء، وذلك في فترة القياس التي تلي التاريخ الأولي للشراء، بحيث تسمح هذه الفترة بالحصول على معلومات ضرورية لتحديد وقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المشتراة، بشرط أن لا تتعدى هذه الفترة السنة[37].

3- تخصيص تكلفة الشراء ومعالجة الشهرة :يتطلب تدوين معيار المحاسبة للمجلس 805 ASC في فقرته 805-30-25-5 الاعتراف بالأصول والإلتزامات المحتملة (الناشئة عن الأحداث الطارئة) وقياسها بالقيمة العادلة وفقا لتدوين المعيار820 ASC "القيمة العادلة، القياس والإفصاح"، ويتم ذلك إذا كان يمكن تحديد القيمة العادلة خلال فترة القياس، وإذا لم يمكن ذلك يتم الاعتراف بها في تاريخ الإقتناء وفق ما يتطلبه تدوين المعيار450 ASC "الأحداث الطارئة"، إذا كانت تستوفي شروط الاعتراف. ويتعين على المنشأة المشترية أن تضع أساس منهجي وعقلاني للقياس اللاحق والمحاسبة عن تلك الأصول والالتزامات حسب طبيعتها. فإذا تم الإعتراف والقياس الأوليين باستخدام استرشادات تدوين المعيار 450 ASC فيتعين الثبات في الطرق واتباع نفس الإسترشادات.[38]

وتجدر الاشارة الى أن المشتري يمكن أن يدرج تعديلات واعتبارات اضافية على الأصول والالتزامات المحتملة بالقيمة العادلة كمبالغ مكملة لتسجيلات الاندماج في تاريخ الشراء، على أساس توفر معلومات أفضل في فترة القياس. بعد هذه الفترة، أية تعديلات لاحقة للاعتبارات المحتملة والمسجلة سابقا ضمن الالتزامات يتطلب الاعتراف بها في

قائمة الدخل، أما تلك المسجلة كحقوق ملكية فلا يسمح المعيار بإعادة قياسها، وهذا ما يتطلبه كذلك معيار الابلاغ المعدل(R) IFRS 03.

كما ينص تدوين المعيار المحاسبي للمجلس ASC 805 المتعلق بضم الأعمال أن أية تكاليف ترتبط بإعادة الهيكلة أو نشاطات الخروج من مجال المجموعة لا يتم معالجتها كإلتزامات في تاريخ الشراء مالم تف بمعايير الإعتراف التي يتطلبها تدوين معيار المحاسبة للمجلس ASC 420 في فقرته 420-10-15-2(القائمة رقم 146 التي تكرر مفهوم الإلتزامات وتؤكد على أن الالتزامات الحالية لوحدها تعد إلتزامات)، بدلا من ذلك يمكن إعتبارها كمصروفات في الفترة التي حدثت فيها.[39]

تتحقق الشهرة بعد توزيع تكلفة شراء الاستثمار بين الأصول والالتزامات القابلة للتحديد، فإذا بقي مبلغ من التكلفة بعد تغطية الأصل الصافي فيعد شهرة موجبة وتعالج كأصل غير ملموس، وتخضع لاختبار التدني سنويا مثلما يتطلبه تدوين معيار المحاسبة للمجلس في فقرته 350-20-35-18[40]. أما إذا كان هناك فائض القيمة العادلة لصافي الأصول على التكلفة فهي شهرة سالبة وتخصص كتخفيض نسبي للمبالغ الموزعة على جميع الأصول(مع وجود بعض الاستثناءات) وإذا تبقى فائض بعد التوزيع يسجل فورا في قائمة الدخل كإيرادات عادية بعد أن كان يسجل سابقا كايرادات استثنائية.

يتم اختبار تدني قيمة الشهرة في الوحدة محل التقرير باتباع خطوتين، بحيث يتم في الخطوة الأولى مقارنة القيمة العادلة للوحدة مع قيمتها الدفترية، فإذا كانت القيمة العادلة أقل من القيمة الدفترية، عندئذ نتجاوز إلى الخطوة الثانية، وفيها يتم مقارنة القيمة الدفترية للشهرة مع القيمة العادلة لها، وللحصول على هذه الأخيرة يتطلب المجلس توزيع القيمة العادلة للوحدة في تاريخ الاختبار بين الأصول والالتزامات القابلة للتحديد، ويتم منح فائض القيمة العادلة الى الشهرة كما تم التخصيص عند تاريخ الاندماج، غير أنه يصعب تحديد القيمة العادلة للوحدة في حالة عدم توفر أسعار سوق مسجلة[41]، لأن الأسعار السوقية المأخوذة من الأسواق النشطة هي أفضل دليل على القيمة العادلة. ويتطلب مجلس المحاسبة الدولي كذلك اجراء اختبار التدني لكنه يقتصر على الخطوة الأولى فقط.

تقاس الحقوق غير المسيطر عليها على أساس القيمة العادلة، ويتم تضمينها في الشهرة، أي عندما لا تقتني المنشأة نسبة 100% من الشركة التابعة، ستحتسب الشهرة بنسبة 100%، ومنها يمكن تحديد الجزء المخصص للحقوق غير المسيطر عليها، بحيث يتطلب الموضوع الفرعي للتدوين رقم 805-20-30-1[42] من المشتري أن يقوم في تاريخ الشراء بتقدير الأصول القابلة للتحديد والالتزامات، وكل مساهمة غير مسيطر عليها في المنشأة المشتراة بالقيمة العادلة. وقد كانت من قبل تقاس باستخدام بديلين حسب استرشادات المعيار المالي رقمFAS 141 : بالقيمة الدفترية وفق نظرية الشركة الأم في توحيد القوائم المالية، والتي تهدف إلى توفير معلومات لحملة أسهم الشركة الأم أساسا، أو بالقيمة العادلة حسب نظرية الوحدة التي تشكل في ظلها المجموعة وحدة اقتصادية والغرض من القوائم هو توفير معلومات لجميع حملة الأسهم، وكان المجلس يحبذ الطريقة الأخيرة سواء في معالجة الحقوق غير المسيطر عليها أو الشهرة[43] .

كما كان التقريرعنها يتم باستخدام بديلين: كعنصرمن عناصر الملكية تحت نظرية الوحدة الاقتصادية كون هذه النظرية تعامل حاملي الحصص المسيطر عليها وحاملي الحصص غير المسيطر عليها كمساهمين في رأسمال الوحدة، أوتصنيفها غير واضح في ظل مبدأ الشركة الأم، فيمكن اعتبارها كالتزامات، لكن في الحقيقة المنشأة لا تواجه التزام حالي يسدد أو سيسدد ولا تفي بمفهوم الالتزام، وهي ليست بحقوق ملكية لأن المستثمرين غير المسيطرين ليست لهم حصص في الشركة الأم تحت هذا المبدأ، وبهذا يشجع التقرير عنها أسفل الالتزامات ولكن فوق حقوق حاملي الأسهم في القوائم المالية الموحدة.[44]

المبحث الثالث:تكلفة الاندماج والمرجع المحاسبي الفرنسي

1- تحديد المنشأة المشترية : يعرض التنظيم 99-02 المتعلق بالحسابات الموحدة مفهوما ضيقا لضم الأعمال وهو يقتصر فقط على عمليات هيكلة المجموعة ولاسيما عمليات الشراء. وطريقة الشراء هي الطريقة الوحيدة المرخص بها في المحاسبة عن هذه العمليات، في حين يسمح التنظيم باستخدام طرق بديلة تعتمد على القيم الدفترية في المحاسبة عن التجمعات في الحسابات الفردية(الاندماج أو الإتحاد)[45]، على خلاف المعايير الدولية والأمريكية التي تتطلب استخدام طريقة الشراء لوحدها في جميع أشكال الاندماج.

على خلاف معيار الابلاغ المالي رقم 03(2008) يعد ضم منشآت تخضع لسيطرة مشتركة من أعمال إعادة الهيكلة الخارجية للمجموعات وتفي بمفهوم تجمع الأعمال وتتم المحاسبة عنها وفقا لطريقة الشراء، فالتنظيم يؤهل لعمليات هيكلة المجموعة كل منشأة تدخل في مجال التوحيد[46]، بينما تخرج عن نطاق تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم03 عملية جمع منشآت تخضع لسيطرة مشتركة أو جمع عدة منشآت بغرض تشكيل مشروع مشترك[47] وتتم المحاسبة عنها على أساس القيم الدفترية التاريخية.

2- تحديد تكلفة الاندماج: يتم إدماج التكاليف المباشرة في تكلفة الشراء بقيمتها الصافية بعد الضريبة، ويمكن نسب تكاليف إصدار سندات المساهمة لتمويل عملية الاندماج إلى تكلفة الشراء، كما يمكن إدماج تكاليف إعادة هيكلة المنشأة المشتراة كونها تمثل مخصصات فهي خصوم قابلة للتحديد، وذلك في حالة وجود خطة رسمية مفصلة لإعادة الهيكلة قد تم دراستها وإعلانها إلى الغير في تاريخ الإقتناء. ويمكن إدماج كذلك تكاليف إعادة هيكلة المنشأة المشترية إذا كانت هذه المخصصات تقابل تكاليف متوقعة ناجمة عن الإستغناء عن مواقع وقدرات ذات إستخدام مزدوج.[48]

يتأثر تحديد القيم العادلة في التنظيم الفرنسي بنوايا المنشأة المشترية أو الاستخدام الذي تخصص فيه الأصول والالتزامات المشتراة، بحيث يتم التمييز بين البنود غير الموجهة للاستغلال لتقاس بقيمتها السوقية، بينما تقاس البنود الموجهة للاستغلال بقيمتها النفعية. على خلاف معيار الإبلاغ المالي رقم03 الذي يقيس القيمة العادلة بغض النظر عن نوايا المشتري باستثناء بعض البنود التي يحددها المعيار وتقاس وفق متطلبات معايير أخرى.

3- **تخصيص تكلفة الشراء ومعالجة الشهرة الناشئة عند التملك والحقوق غير المسيطر عليها :** لا تؤهل الأصول والإلتزامات المحتملة حسب التنظيم 99-02 بأن تكون أصول والتزامات قابلة للتحديد وبذلك لا يمكن تسجيلها. كما لا يسمح التنظيم بالإعتراف بالضريبة المؤجلة عند دخول الأصول والالتزامات المشتراة بالقيمة العادلة في تاريخ الشراء وكذلك الضريبة المؤجلة على تسجيل الأصول غير الملموسة التي لا يمكن بيعها بصفة مستقلة عن المؤسسة المشتراة (كالعلامات)، على خلاف المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 " ضرائب الدخل" الذي يتطلب تسجيل الضرائب المؤجلة على جميع الاصول والالتزامات المشتراة عند الاندماج باستثناء الشهرة.

تخصص التعديلات اللاحقة لقيم دخول الأصول والإلتزامات المشتراة في قائمة الدخل الموحدة للفترة التي حدث فيها التعديل، إذا طرأ هذا التعديل في فترة التخصيص(وهي فترة توزيع تكلفة الشراء على الأصول والإلتزامات المشتراة وتحدد في التنظيم الفرنسي بـ24 شهرا وفي معيار الإبلاغ المالي رقم 03 ب ـ12 شهرا)، بينما يتطلب معيار الإبلاغ المالي رقم 03 التعديل بأثر رجعي لقيم الدخول في الميزانية الموحدة وبذلك تعديل الشهرة، مما يؤثر على مخصصات الإهتلاكات والمؤونات ويتطلب تعديلها هي الأخرى في حقوق الملكية الإفتتاحية بالنسبة للتعديلات المحملة على الأنشطة السابقة.[49]

بالنسبة للشهرة يستخدم التنظيم مصطلح فارق الاقتناء في الحسابات الموحدة ويطلق اصطلاح الشهرة على المحل التجاري في الحسابات السنوية[50]، وتعالج حسب التنظيم 99-02 كأصل غير ملموس وفي المقابل يتم تخفيضها من حساب الإستثمار(سندات المساهمة)، مما يسمح بتسوية هذا الأخير وجعله معبرا عن قيمة شراء الأصول والإلتزامات القابلة للتحديد. وتسجل الشهرة مبدئيا بالمبلغ الموافق لحصة المشتري فقط في القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراة، وهذا مثلما يتطلبه معيار الإبلاغ المالي رقم03 في نسخته السابقة (2004)، ودون تسجيل ضريبة

مؤجلة مثلما يتطلبه معيار المحاسبة الدولي رقم12. فإذا كانت شهرة موجبة يتم إهتلاك قيمتها بتحميلها سنويا على الدخل على أساس منتظم خلال العمر المقدر للإستفادة منها، بينما إذا كانت الشهرة سالبة او زيادة( ) فيتطلب التنظيم 99-02 وكذلك المعيار الدولي السابق رقم22 تصحيح أو تخفيض القيمة العادلة للاصول والإلتزامات القابلة للتحديد بشكل متناسب حتى تصبح قيمة الشهرة معادلة للصفر[51]. وإذا لم يكن ممكنا التخلص من هذه الزيادة بالكامل، فإنه يجب أن توصف كشهرة سالبة ويتطلب الإعتراف بها كإلتزامات مؤجلة(مؤونة الأعباء والمخاطر) ويتم تحميل قيمتها سنويا على الدخل طبقا للفرضيات المطروحة والأهداف المسطرة أثناء الشراء. وتعد هذه الطريقة كبديل للمعالجة تم اعتمادها من طرف المعيار المحاسبي الدولي السابق رقم22[52] قبل استبداله بمعيار الإبلاغ المالي رقم03 IFRS.

تقاس الحقوق غير المسيطر عليها(حقوق الأقلية) على أساس القيمة العادلة للأصل الصافي المشترى ويتم إظهارها كبند مستقل أسفل حقوق المساهمين.

رابعا: تكلفة الاندماج حسب النظام المحاسبي المالي

1- تحديد المشتري: يستخدم مصطلح الإندماج كمصطلح عام للتعبير عن عملية الاندماج والإتحاد في القانون التجاري الجزائري في قسمه الرابع "الادماج والإنفصال"، بحيث يمكن للشركة أن تدمج في شركة أخرى أو أن تساهم في شركة جديدة بطريقة الدمج[53]. ويستخدم هذا الإصطلاح في النظام المحاسبي المالي للتعبير عن تجميع الكيانات وتعد عمليات الاندماج تلك التي تدخل في اطار هيكلة المجموعة مثلما ورد في القسم الثاني من الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي.

2- معالجة الشهرة والحقوق غير المسيطر عليه:وردت بعض الاسترشادات في القسم الثاني المتعلق بالحسابات الموحدة حول كيفية تحديد فارق التوحيد عند دخول منشأة ما في مجال التوحيد، فهو يمثل الفرق بين تكلفة شراء سندات المساهمة والحصة غير المعاد تقييمها في الأصل الصافي المشترى، وهو يقسم الى فرق التقييم وفرق الإقتناء، بحيث يخصص فرق التقييم في عناصر الأصول المعنية القابلة للتحديد إلى غاية إرجاعها إلى قيمتها الحقيقية في تاريخ الشراء، أما فائض فارق التوحيد الذي لا يمكن نسبه إلى عناصر الأصل القابلة للتحديد فيمثل فارق الإقتناء أو شهرة موجبة، تسجل تحت عنوان منفصل ضمن الأصول غير الجارية وتخضع لاختبار تدني القيمة في كل عملية جرد، وهذا بعد إجراء المقارنة بينها وبين القيمة الإقتصادية للعناصر غير العادية التي يشكلها هذا الفارق، ومن المحتمل إثبات أية خسارة في القيمة لإرجاع مبلغ الشهرة إلى قيمته الحقيقية. أما إذا كانت شهرة سالبة يعترف بها في شكل ايراد تبعا لوظيفة أصلها، بحيث إذا كانت عبارة عن نفقات مستقبلية، تدرج في شكل ايراد عند تاريخ حدوث تلك النفقات، وإذا كانت تمثل الفرق بين القيمة الحقيقية للأصول غير النقدية المكتسبة وقيمة إقتنائها فتسجل كايراد على مدى المدة النفعية الباقية لهذه الأصول، وإذا لم يمكن نسبها إلى ما ذكر أعلاه، فيمكن تسجيلها فورا كايراد في قائمة الدخل[54]. وقد كانت الشهرة سابقا تخضع في معالجتها لإسترشادات القرار المؤرخ في 09 أكتوبر 1999 والذي يحدد كيفيات إعداد وتجميع حسابات المجمع وهي توافق استرشادات التنظيم الفرنسي، بحيث إذا كانت شهرة موجبة تدرج ضمن أصول الميزانية وتمثل المكافأة المسددة للحصول على السندات وإذا كانت سالبة تسجل في خصوم الميزانية كمؤونة الأخطار وتنقل إلى النتيجة وفقا لمخطط إهتلاك أو إستعادة المؤونة.[55] تقاس الحقوق الاقلية بقيمتها غير المعاد تقييمها في حقوق الملكية وتظهر كبند منفصل أسفل حقوق المجموعة ضمن الأموال الخاصة.

خامسا: استخراج الفروقات البينية والنتائج : إعتمادا على ما سبق، يمكن أن نستخرج الفروقات البينية في المحاسبة عن إندماج الأعمال في الانظمة المحاسبية المقارنة كما هو موضح في الجدول أسفله:

ملخص لاهم الفروقات العالمية البينية في القياس والتقرير عن اندماج الأعمال في الانظمة المحاسبية الأساسية

Differences between the U.S. GAAP, SCF and the IFRS in the area of business combinations

البيان	النظام المحاسبي الدولي	النظام المحاسبي الأمريكي	النظام الفرنسي	النظام المحاسبي المالي
العمليات التي يشتملها الإندماج	الإندماج ، الإتحاد والسيطرة	الإندماج ، الإتحاد والسيطرة	عمليات هيكلة المجموعة وحصولها على سيطرة شاملة أو مشتركة	عمليات هيكلة المجموعة وحصولها على سيطرة شاملة
طريقة الشراء للمحاسبة عن الإندماج	تعتمد في القياس على القيمة العادلة	تعتمد في القياس على القيمة العادلة	تعتمد في القياس على القيمة العادلة لكن يتأثر القياس بهذه القيمة حسب نوايا المنشأة المشترية	طريقة توحيد المصالح المشتركة التي تعتمد في القياس على القيمة الدفترية
الإعتراف بالأصول والإلتزامات المحتملة	يتم الإعتراف بالإلتزامات المحتملة فقط إذا كانت تستوفي شروط الإعتراف	يتم الإعتراف بالأصول والإلتزامات المحتملة إذا كانتا توفيان بشروط الإعتراف	لا يتم الإعتراف بهما	لا يتم الإعتراف بهما
قياس الشهرة	تقاس باستخدام بديلين: طريقة الشهرة الجزئية أو طريقة الشهرة الكاملة وتخضع الشهرة الكاملة(بما فيها الحقوق غير المسيطر عليها)لاختبار التدني إذا كانت موجبة وإذا كانت سالبة تسجل كإيراد في قائمة الدخل	تقاس بطريقة الشهرة الكاملة وتخضع لاختبار التدني إذا كانت موجبة وإذا كانت سالبة تسجل كإيراد في قائمة الدخل	تقاس الشهرة بحصتها في القيمة العادلة لصافي الأصل المشترى وتهتلك إذا كانت موجبة وإذا كانت سالبة تسجل كإلتزامات مؤجلة(مؤونة الأعباء والمخاطر)	تقاس الشهرة بحصتها في القيمة الدفترية لصافي الاصل المشترى وتخضع لاختبار التدني إذا كانت موجبة وتسجل كإيراد إذا كانت سالبة
الحقوق غير المسيطر عليها	تقاس باستخدام بديلين: إما تضمينها في الشهرة أو قياس حصتها في القيمة العادلة لصافي الأصل المشترى	تقاس بالقيمة العادلة ويتم تضمينها في الشهرة	تقاس بحصتها في القيمة العادلة لصافي الأصل المشترى	تقاس بحصتها في القيمة الدفترية لصافي الأصل المشترى

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى المصادر التالية:

- ✓ IFRS 3 -Business Combinations, available on: http://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs3, [Accessed 16-12-2016]. IFRS 3 (2008) resulted from a joint project with the US Financial Accounting Standards Board (FASB) and replaced IFRS 3 (2004).
- ✓ ASC 805 – Business Combinations in the U.S. generally accepted accounting principles (U.S. GAAP)
- ✓ Operations with a business in the Algerian financial Accounting System (SCF).

ملاحظة: تجدلا الاشارة هنا انه إلى جانب هذه الإختلافات تبقى بعض الفروقات الأخرى الناشئة عن متطلبات المعـــايير الأخرى كتحديد تكلفة الشراء، قياس الضرائب المؤجلة، مفهوم السيطرة.....إلخ.

الخاتمة:

بالرغم من تبني غالبية الأنظمة السابقة الذكر لطريقة الشراء أو ما تسمى بالقيم العادلة، إلا أن الممارسة لـــنفس الطريقة تسفر على فروقات عديدة في القياس بسبب متطلبات المعايير الأخرى مثل كتحديد تكلفة الشـــراء، فكـــل نظـــام يتطلب تضمين تكاليف محددة إلى جانب التكاليف المباشرة، أو عدم تضمين أية تكاليف، كما يمكن أن يسمح أو لا يسمح بتضمين تعديلات محتملة على هذه التكلفة أو الإعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عند الإنـــدماج، فـــيمكن أن يتطلـــب النظام الإعتراف بالضرائب المؤجلة على جميع الأصول والالتزامات المشتراة دون استثناء كما هو الحال فـــي النظـــام الأمريكي، أو باستثناء الشهرة كما هو الحال في النظام الدولي أو عدم الاعتراف اطلاقا مثلما يتطلبه النظـــام الفرنســـي.

من خلال هذه الدراسة المقارنة تم استنتاج بعض النقاط الاساسية التالية:

- تتقارب مبادئ الإندماج الدولية مع المبادئ الأمريكية، غير أن مجلس المعايير الدولية لا يزال يحبذ المعالجة باستخدام بديلين فيما يتعلق بالشهرة والحقوق غير المسيطر عليها.

- بالرغم من أن مشروع اندماج الأعمال يعد المشروع الأول والأكبرمن بين العديد من المشاريع المشتركة بين مجلس المحاسبة المالي والمجلس الدولي في اطار التوافق الاجمالي للمعايير، غير أن التوافق الكلي لم يتحقق بعد وبقيت بعض الفروقات السالفة الذكر. وقد تم تعزيز هذا التوافق بتعديل استرشادات التوحيد الأمريكية وخلق نموذجين للتوحيد مما أدى إلى ظهور مفهوم آخر للسيطرة تحت نموذج المنشآت ذات الحصص المتغيرة، و أصبحت بذلك قواعد الاندماج تطبق على هذه المنشآت كما هو الحال في معيار الابلاغ المالي3(R). هذا إلى جانب نموذج حقوق التصويت الذي أصبح يسمح بممارسة السيطرة على بعض المنشآت بموجب عقد، مما يتوافق مع السيطرة التعاقدية التي يتطلبها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة.
- تعد السيطرة من خلال اقتناء أسهم شكل من أشكال الاندماج، ومفهوم السيطرة يختلف من نظام لآخر، فالمبادئ الأمريكية تتبنى مفهومين، مفهوم يطبق على منشآت حصص التصويت والآخر يخص منشآت الحصص المتغيرة، ومعيار الابلاغ المالي رقم 10 يتبنى مفهوم جديد للسيطرة، يخالف ذلك الوارد في المعيار الدولي السابق رقم27(2008) والوارد حاليا في معيار الابلاغ المالي المعدل رقم3، والتنظيم الفرنسي والجزائري يتبنيان المفهوم الوارد في معيار المحاسبة الدولي السابق رقم 27. وتجدر الاشارة إلى أن تقدير السيطرة وقياسها هو الآخر يختلف من نظام لآخر، مما يؤدي إلى اختلاف الأعمال التي يشتملها الاندماج.
- جميع الأنظمة تتطلب المحاسبة عن اندماج الاعمال بطريقة الشراء التي تعتمد على القيمة العادلة ما عدا النظام المحاسبي المالي، فالقياس على أساس القيمة الدفترية سوف يعيق تجميع حسابات معدة بأسس مختلفة بغرض التوحيد ويخفض من قابلية مقارنة القوائم الموحدة على الصعيد الدولي.
- تبدي المبادئ الأمريكية والدولية احتراما لمبدأ تسبيق الجوهر على الشكل ويتجلى ذلك في تحديد تكلفة الشراء، الاعتراف بالاصول والالتزامات المشتراة والحقوق غير المسيطر عليها، كل هذا يتم في تاريخ الشراء الذي يمثل تاريخ الحصول على السيطرة، وتتحقق السيطرة عند ممارستها فعلا في الواقع وليس بمجرد إتمام الصفقة والإجراءات القانونية كما هو الحال في التنظيم الفرنسي. إلى جانب إظهار حقوق الأقلية ضمن حقوق المساهمين لكون المجموعة تمثل وحدة إقتصادية واحدة والغرض من إعداد القوائم المالية للشركات المندمجة هو توفير معلومات لجميع حملة الأسهم، غير أن التنظيم الفرنسي يفصح عنها في بند منفصل عن حقوق المجموعة لأن غرض القوائم الموحدة هو توفير معلومات لحملة أسهم الشركة الأم فقط. فعند معالجة اندماج الأعمال محاسبيا من المهم أن نتذكر بأن التقرير عن نتائج الأحداث الاقتصادية هو أساس العملية المحاسبية.
- عند التمعن في قواعد التنظيم الفرنسي تجدر الإشارة إلى أن هذا الأخير يتبنى إسترشادات معيار المحاسبة الدولي السابق رقم 22 في معالجة إندماج الأعمال ولم يشهد تطورا بعد ذلك كونه نظام يخضع للتأطيرالقانوني والمحاسبة في ظله غير مرنة ولا تتماشى مع التغيرات الإقتصادية والظروف البيئية المعقدة. إلى جانب هذا، فما إن تتقدم أعمال التوفيق القومية، حتى يتم خلق فروقات جديدة بسبب التعديلات المستمرة التي تطرأ على المعايير الدولية، كون المحاسبة الدولية مرنة وتتجاوب مع متطلبات البيئات المتقدمة.
- يلاحظ وجود فراغ كبير في القواعد والإسترشادات التي تتعلق بالمحاسبة عن إندماج الاعمال في النظام المحاسبي المالي كتحديد تكلفة الشراء، تخصيص تكلفة الشراء، الإعتراف بالأصول والإلتزامات المحتملة...إلى جانب المعالجات المرفقة بعمليات الادماج كالضرائب المؤجلة. إضافة إلى ذلك عدم ممارسة أسلوب الشراء في إدماج الاعمال كونه أسلوب يعتمد على القيمة العادلة، وهذه الأخيرة تثير العديد من المشاكل العلمية والعملية في المجتمع المالي، فهي تتطلب توفير بيئة ملائمة، بحيث يصعب تحديد نماذج التقدير ودقتها في ظل عدم وجود سوق نشط.

فبالرغم من تبني الجزائر للعديد من معايير مجلس المحاسبة الدولي إلا أن بعضها يصعب تطبيقها في ظل الظروف الاقتصادية الجزائرية وهذا ما يثبته تأثير العوامل البيئية على تطور ومرونة المحاسبة.

- إلى جانب التباين في المحاسبة عن اندماج الأعمال، تجدر الإشارة إلى التباين الكبير الناجم عن استخدام مصطلحات دون غيرها في كل نظام، مما يصعب فهم هذه الاسترشادات ومقارنتها، وكمثال على ذلك مقارنة مع المعايير الدولية: فارق الاقتناء بدل الشهرة، فوائد الأقلية بدل حقوق غير مسيطر عليها، فترة القياس بدل فترة التخصيص،طريقة الاقتناء بدل طريقة الشراء.

الهوامش والمراجع :

[1] Règlement 2014-03 de !'Autorité des normes comptables (ANC) du 5 juin 2014 relatif au nouveau Plan comptable général, homologué par arrêté du 8 septembre 2014 publié au JO le 15 octobre 2014.

[2] In the business management **theory business combinations** are usually related to company growth strategies.

[3] د.حسين القاضي، د.مأمون حمدان،"المحاسبة الدولية"، الدار العالمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2000، ص217.

[4] د.محمد أبونصار، حميدات جمعة،"معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص753.

[5] د.معتز أمين السعيد، "محاسبة الشركات"، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2012،ص31.

[6] IFRS11,"Joint Arrangements", 01January2015, Available at http://www. iasplus.com, Last date access 04/05/2015.

[7] د.محمد أبونصار، حميدات جمعة، مرجع سابق،ص،

[8] Ali Saada, "Les états financiers de l'entreprise, Règles de présentation en IFRS", Edition Ali Saada, Tunisie, 2010, p330.

[9] د.حسين القاضي، د.مأمون حمدان،مرجع سابق،ص223.

[10] Dominique Mesplé-Lassalle, "La consolidation des comptes, Norme IFRS et comparaison avec les principes Français actuels", Paris, 2006, p171.

[11] The acquisition can have a character of a **capital investment (capital acquisition) or a property acquisition**, in which the entire company or its part is purchased.

[12] Ernst &Young, US GAAP versus IFRS, the basic, P14.

[13] Code IFRS, Normes et interprétation, Edition Groupe Revue Fiduciaire, Paris, 2007, p430.

[14]Ali Saada, Op. Cit., p341.

[15] IBID, p342.

[16] د.محمد أبونصار، حميدات جمعة، مرجع سابق، ص599.

[17] Dominique Mesplé-Lassalle, Op. Cit., p202.

[18] Ali Saada, Op. Cit., p344.

[19] Robert Obert, "Pratique des normes IFRS, Normes IFRS et US GAAP", 5e édition, Edition Dunod, Paris, 2013, p173.

[20] د.محمد أبونصار، حميدات جمعة، مرجع سابق، ص752.

[21] EY US GAAP Versus IFRS, Op. Cit., P14

[22] Debra C. Jeter, Paul K. Chaney , "Advanced Accounting", John wiley & sons, Inc., Fifth Edition, Singapore,Asia,2012,p02-03.

[23] د.معتز أمين السعيد، مرجع سابق، ص38.

[24] ريتشارد شرويدر، مارتل كلارك، جاك كاثي،تعريب د. خالد علي أحمد كاجيجي، أ. إبراهيم ولد محمد فال،"نظرية المحاسبة"،دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،الرياض، 2010، ص592-593.

[25] Richard G.Schroeder, Myrtle W. Clark, Jack M. Cathey, "Financial Accounting Theory and Analysis", John wiley & sons, Inc., 10th edition, United States of America, 2011, p519.

[26]EY US GAAP versus IFRS, Op. Cit., P14.
[27] Debra C. Jeter, Paul K. Chaney, Op. Cit.., p03.
[28] Bruno Bachy, Michel Sion, « Analyse Financière », édition Dunod, Paris, 2009, p.
[29]EY US GAAP versus IFRS, Op. Cit., P14.
[30] Debra C. Jeter, Paul K. Chaney, Op. Cit., p56.
[31] FASB, Accounting Standard Update ASUn°2015-02, February 2015, Consolidation (topic810), Amendments to the consolidation analysis, Subtopic810-10-15-8A, P17.
[32] FASB, ASUn°2015-02, Subtopic810-10, P17.
[33] IBID, p15.
[34] Richard G.Schroeder, Myrtle W.Clark, Jack M. Cathey, Op. Cit., p520.
[35] Benoît Lebrun, "Le projet d'interprétation sur les options de vente consenties aux intérêts minoritaires", Revue Française de Comptabilité 460, Décembre 2012, p03.
[36] Dominique Mesplé-Lassalle, Op. Cit., p169.
[37] IBID, p72.
[38] EY US GAAP versus IFRS, Op. Cit., P14.
[39] Debra C. Jeter, Paul K. Chaney, Op. Cit., p19.
[40]Debra C. Jeter, Paul K. Chaney, Op. Cit., p58.
[41] IBID, p78.
[42] Robert Obert, Op. cit., p179.
[43] ريتشارد شرويدر، مارتل كلارك، جاك كاثي،تعريب د. خالد علي أحمد كاجيجي، أ. إبراهيم ولد محمد فال،مرجع سابق، ص601-602.
[44] Debra C. Jeter, Paul K. Chaney, *Op. Cit.*, p27.
[45] Odile Barbe, Laurent Didelot, "Maîtriser les IFRS", édition Groupe Revue Fiduciaire, 3ème édition, Paris, p549.
[46] Micheline Friedrich, Georges Langlois et autres, "Comptabilité et audit", Editions Foucher, Vanves, France, 2007, p305.
[47] EY US GAAP versus IFRS, Op. Cit., P14.
[48] Dominique Mesplé-Lassalle, Op. Cit., p171.
[49] Dominique Mesplé-Lassalle, Op.cit., p182
[50] Micheline Friedrich, Georges Langlois et autres, Op. Cit., p311.
[51] IBID, P185
[52] د.حسين القاضي، د.مأمون حمدان،مرجع سابق،ص71.
[53] القانون التجاري، طبعة برتي 2010-2011، ص422.
القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في 25 مارس 2009، العدد19، ص17-18.
[54] القانون التجاري، طبعة برتي 2010-2011.
[55]

تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية

"دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والاقتصادية للفترة 1929 -2008"

Financial and monetary policy coordination in the time of financial and economic crises

"Analytical study of some of the financial and economic crises in the period 1929 -2008"

عقبة عبد اللاوي
جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر
okbabde@gmail.com

لطفي مخزومي
جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر
lotfimekhzoumi39@gmail.com

عصام جوادي
جامعة محمد الشريف مساعدية ، سوق أهراس، الجزائر
issam0djouadi@gmail.com

ملخص :

تُبين هذه الدراسة العلاقة التبادلية بين الأزمات الاقتصادية والمالية، ودور آثار كل صيغة من الصيغ (سواء المالية أو النقدية) على المتغيرات الاقتصادية الكلية ببعديها المالي والنقدي. وارتكازا على العلاقة التبادلية السابقة والعلاقة السببية بين كثير من المتغيرات الكلية المالية والنقدية، تبرز بجلاء أهمية المزج بين السياستين المالية والنقدية في ضبط الأزمات على اختلاف صيغها.

سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على السياسات الاقتصادية المنتهجة زمن الأزمات من خلال التطرق لبعض الأزمات المالية والاقتصادية بدء بأزمة الخميس الأسود 1929، وأزمة فقاعة الإنترنيت مطلع الألفية الثالثة، مرورا بالأزمة الآسيوية 1997 مركزين في تحليلنا على أهم الجوانب المتعلقة بأدوات السياسة النقدية سواء ما تعلق بضخ السيولة أو تغيرات أسعار الفائدة، أو توليفات أدوات السياسة المالية. ختاما بأزمة الرهون العقارية الأمريكية ضمن أهم حلولها المرتكزة في عمقها على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من خلال تغيرات الإنفاق الحكومي وضخ السيولة، وانتهاج سياسة فخ السيولة الكينزية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، السياسة المالية، السياسة النقدية، معدلات الفائدة، مصيدة السيولة الكينزية

Abstract:

This study shows the correlation between the economic and financial crises, and the role of the effects of each of the formulas (whether financial or monitory) on the macro-economic variables, by the financial and monetary dimension. Based on the previous correlation and causality between many of the financial and monetary macroeconomic variables. Highlight clearly the importance of combining financial and monetary policies to control the crises with its different formulations.

We will try through this study, highlight the economic policies that used in the crises time, through addressing to some of the financial and economic crises, the start of the crisis Black Thursday in 1929, and the crisis of the Internet bubble at the beginning of the third millennium, through the Asian crisis in 1997. We focused our analysis on the most important aspects related to instruments of monetary policy both on inject liquidity or changes in interest rates, or combinations of fiscal policy tools. Finally, the crisis of American mortgages among the most important solutions based on the depth of coordination between financial and monetary policies through government spending and inject liquidity changes, and pursue a policy of Keynesian liquidity trap.

Key words: crisis, fiscal policy, monetary policy, interest rates, Keynesian liquidity trap.

تمهيد :

منذ بدايات الفكر الاقتصادي بشكل عام مرحلة التجاريين وصولا للفكر الكينزي مرورا بالكلاسيك برعيليه، وإشكالية الأزمة تتنمط تاريخيا باضطراد صنوا مع تطوره (الفكر الاقتصادي) حتى بلغت الذروة وأصبح الاقتصاد الوضعي يُوصم باقتصاد الأزمات.

على مستوى حقل التنظير للفكر الاقتصادي فُتح باب الجدل واسعا حول مدى صحة المرتكزات النظرية، وكفاءة الأدوات الاقتصادية المالية والنقدية التي ارتكزت عليها تلك الأنظمة، في معالجة، تجاوز، احتواء وتقليص أثر تلكم الأزمات.

تاريخيا، المُثبت على مستوى التنظير والتأصيل، التنظيم والتطبيق أنّ تلك الأدوات عجزت بشكل مزمن في معالجة الحد الأدنى من تلكم الخلل الاقتصادي. بدءا بالفكر الآدمي الذي تباهى بآلية السوق أو ما يُوصّل له بـ «اليد الخفية»، مرورا بقانون «المنافذ» لرائد المدرسة الكلاسيكية « جون باتيست ساي » ، فانهارت أهم التأصيلات النظرية للفكر الكلاسيكي مع بيان ضعف الافتراضات المرتكز عليها، والتي أُثبت خطأ كثير منها إثر الوقائع الاقتصادية لأزمة الكساد العظيم (أزمة الخميس الأسود 1929). فبرزت بذلك أفكار «جون ماينرد كينز»، ليُشيّد تحليله الاقتصادي على أنقاض الافتراضات الكلاسيكية، مرتكزا على التحليل الاقتصادي الكلي المعتمد على توازنات الأسواق، والمُشيد بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لضبط الاختلالات الاقتصادية الناشئة عن انحراف التوازن عن مستوياته المرغوبة اقتصاديا، وهو الأمر الذي أعطى للسياسات الاقتصادية، والمالية على وجه الخصوص منها دورا رئيسا في الحيلولة دون دخول الاقتصاديات المتقدمة لعقود أو بشكل دائم، في حالة نمو بطيء، وارتفاع في مستوى البطالة، وطاقة فائضة أو ركود، وهو ما أكّد عليه «ألفن هانسن» من خلال مؤلفه الموسوم بـ «انتعاش كامل أم ركود»الصادر عام 1938. مُبيّنا ضرورة هذه التدخلات لاستمرارية عملية التراكم الرأسمالية.

ومع عقود من النمو الاقتصادي المتواتر في الدول الصناعية في أوربا وآسيا ساد الفكر الكينزي تنظيما وتطبيقا، واعتمدت تأصيلاته آليات ميدانية لحل مشكلات الرأسمالية. وقد تمتع الاقتصاد العالمي خلال الستينات بأفضل عشر سنوات من الاستقرار والنمو الاقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، وشهد الاقتصاد الأمريكي آن ذاك أطول فترة للنمو مُسجلة حتى الآن. لكن الأيام السعيدة لم تدم طويلاً، فمع بداية العقد السابع من القرن الماضي بدأت نُذر تراجع اقتصادي تُخيّم على الأفق الملحوظ، وتهاوت معدلات النمو الاقتصادي التي غذّت لعقود الاقتصاديات المتقدمة، ملقية بظلالها على أغلب المؤشرات الاقتصادية ببعديها الجزئي والكلي، وبدأت ملامح دورات اقتصادية تلوح في الأفق القريب. وبدأت الشكوك تُثار حول استدامت النمو، ولم تدم حالات التعافي كثيرا. فبدخول عقد السبعينيات من القرن الماضي شهد الفكر الاقتصادي ظاهرة اقتصادية جديدة لم تطرح أصلا في الفكر الكلاسيكي، كما كانت مستبعدة تماما ضمن الافتراضات النظرية للتحليل الكينزي، اتسمت (أي الظاهرة) بزيادة حادة في معدلات البطالة تزامنا مع ارتفاع مضطرد لمعدلات التضخم. فيما بات يُعرف في تاريخ الوقائع الاقتصادية بأزمة الركود التضخمي. وبذلك برزت الأيديولوجية الجديدة للاقتصاديين المبشّرين لاقتصاديات جانب العرض، وبدأت حملات التبشير بضرورة تبنّي سياسة رأسمالية بلا قيود أو حدود. وفي سياق نمطية الأزمات يجدر التأشير أنّه لا يكاد يخلو عقد من حدوث اضطراب واحد على الأقل، سواء في شكل «مشكل»، بصفة «خلل»، أو بسقف «أزمة». هذا ما أشار إليه «تشارلز كيندلبرغر» (Charles Kindelberger) ضمن مؤلفه (Manias, Panics and Crashes: A History of Financial Crises) وهو الأمر الذي حذا بالمنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لسنة 2008،القول أنّ «الأنظمة المالية المضطربة» تُمثل عقبة وتحدياً كبيراً يعصف باستقرار الاقتصاد العالمي.

من خلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة عن الإشكالية الآتية: هل يُعتبر التنسيق بين السياسات المالية والنقدية شرطا ضروريا للتعافي من الآثار السلبية للأزمات المالية والاقتصادية ؟

وللإجابة على التساؤل السابق فإننا سنُبين العلاقة التبادلية بين الأزمات الاقتصادية والمالية، ودور آثار كل صيغة من الصيغ (سواء المالية أو النقدية) على المتغيرات الاقتصادية الكلية ببعديها المالي والنقدي. وارتكازا على العلاقة التبادلية السابقة والعلاقة السببية بين كثير من المتغيرات الكلية المالية والنقدية، تبرز بجلاء أهمية المزج بين السياستين المالية والنقدية في ضبط الأزمات على اختلاف صيغها.

وسنحاول تسليط الضوء على السياسات الاقتصادية المنتهجة زمن الأزمات وتقييمها، من خلال التطرق لبعض الأزمات المالية والاقتصادية بدء بأزمة الخميس الأسود 1929، وأزمة فقاعة الإنترنيت مطلع الألفية الثالثة، مرورا بالأزمة الآسيوية 1997 مركزين في تحليلنا على أهم الجوانب المتعلقة بأدوات السياسة النقدية سواء ما تعلق بضخ السيولة أو تغيرات أسعار الفائدة، أو توليفات أدوات السياسة المالية. ختاما بأزمة الرهون العقارية الأمريكية ضمن أهم حلولها المرتكزة في عمقها على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من خلال تغيرات الإنفاق الحكومي وضخ السيولة، وانتهاج سياسة فخ السيولة الكينزية.

1. العلاقة التبادلية بين الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية كمبرر موضوعي للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية:

1.1 انتقال الأزمة من صيغتها المالية إلى صبغة اقتصادية: إنّ أهم أسس التنمية الاقتصادية ترتكز على الاستثمار الإنتاجي، والذي يحتاج بصورة أساسية إلى عامل رأس المال لتمويل الأنشطة الإنتاجية، ويتم ذلك من خلال قناتين أساسيتين: إمّا من خلال السوق المالية عن طريق إصدار الأوراق والمشتقات المالية المختلفة، أو من خلال الوساطة المصرفية، وهما الطريقتان الأكثر انتشارا في الاقتصادات الحديث[1]

وعلى الرغم من أنّ الأزمات المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلاّ بالأسواق المالية أو المنظومة المصرفية،لكن المثبت تاريخيا، أنّ أغلب الأزمات ترتقي من صيغتها المالية إلى صبغة اقتصادية من خلال الآليات الآتية:

فالبنوك والتي تمثل جزء من أهم مؤسسات الإقراض، تمول عمليات الإقراض من خلال الأموال المودعة في حساباتها، وبذلك تُعتبر مدينة للمودعين وتعتبر هذه الديون خصوم البنك أو الالتزامات التي عليه، وبعد ذلك تقوم البنوك بمنح هذه الأموال للمقترضين، وتُعرف هذه القروض كأصول للبنك، ومن أجل توفير بعض الأمان للمودعين وبعض الضوابط للتسليف البنكي، تخضع البنوك للقواعد الدولية المطالبة بمعدل مُحدد وضروري كاحتياطي قانوني يُعد مملوكًا للبنك (رأسمال البنك) ـــ والذي يتوفر من المساهمين والأرباح التي يُحققها البنك من خلال أنشطته المختلفة ـــ وعندما تتحول قروض البنك إلى ديون مشكوك في تحصيلها، يضطّر البنك في النهاية إلى إعدام هذه الديون، وإعدامها هو في الحقيقة خصم من رأسمال البنك، ممّا يُقلل من قيمة رأسماله، وكلما كان رأسمال الأصلي صغيرًا، يُحجم البنك على القيام بعمليات إقراض جديدة، وبالتالي زيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها يُقلل من التسليف، ويُؤدي ذلك إلى ظهور بذور أزمة في المنظومة المصرفية. عن طريق تخفيض الائتمان وتخفيض الإنفاق في الاقتصاد عموما، وربما يلجأ البنك في هذه الحالة إلى المطالبة بديونه، بسبب التخوف من وقوع المقترضين في أزمات ويُؤدي ذلك إلى تأثير أكثر انكماشاً على الاقتصاد عمومًا، وربما يُعاني البنك نفسه من صعوبات بحيث لا يتمكن من سداد ما ترتب عليه من التزامات اتجاه البنوك الأخرى، ويزداد الأمر تعقيدا عندما تطالب البنوك المُقرضة بفوائد أعلى على قروضها، وترفض أن تقدم قروضًا جديدة للبنوك التي تُحقق خسائر. وكلما اتسّع حجم التعثر في عدد أكبر من البنوك كلما أَشَّر ذلك على احتمال حدوث أزمة مالية تمس سوق النقد.

الشكل 1 مخطط بسيط لانتقال الأزمة من صيغة مالية إلى صبغة اقتصادية

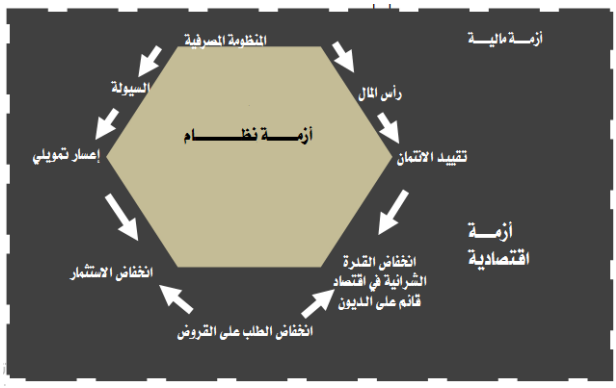

Source: Banque de France**, La Crise Financière : Une Crise en Trois Temps, ,** Documents et débats N° 2, Fevrier 2010, P12.

وارتباطا مع ما سبق تصبح عمليات الائتمان أكثر صعوبة وأعلى تكلفة، خاصة مع زيادة خطر التخلف عن السداد، ما يؤدي بالمقرضين إلى زيادة شروط ومتطلبات الضمان، مع احتمالية حدوث أزمة ثقة على نطاق واسع، تُجفف قنوات الإقراض بين البنوك[2].ومع تضييق الائتمان وما ينتج عنه من حالات الإعسار التمويلي المؤدي إلى انخفاض الاستثمار، يحدث تدهور وانخفاض في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، وهذا الانخفاض يُقلل من النشاط الاقتصادي الكلي مباشرة، من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين الأفراد والشركات، وبشكل غير مباشر من خلال تأثيره على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازنات المالية للوسطاء الماليين[3]، ممّا يترتب عنه أثارا سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيها بين الأسواق المالية الدولية[4].

الشكل 2: آليات تحول الأزمة من صيغتها المالية إلى صبغة اقتصادية

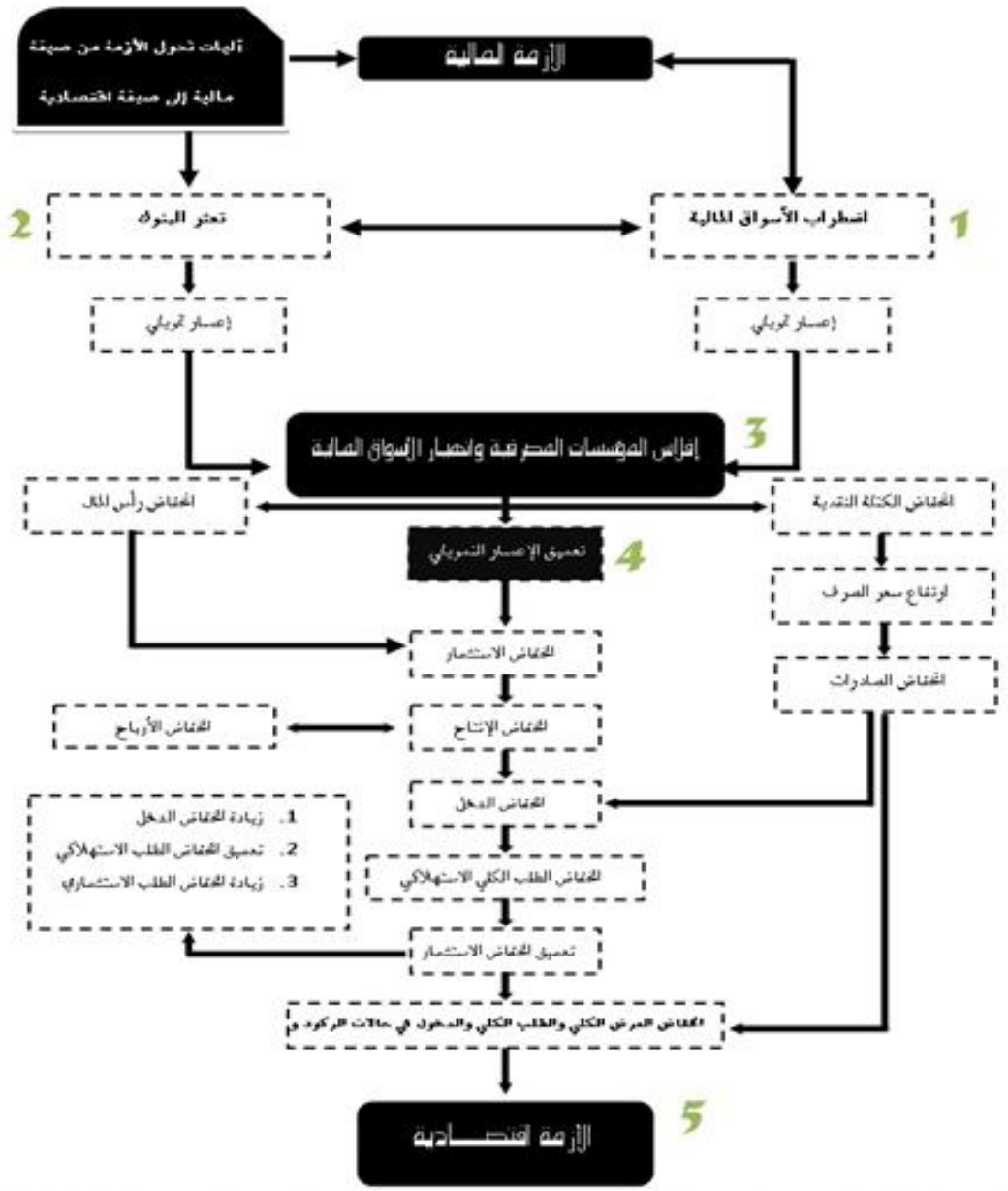

المصدر: عقبة عبدالله، **التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة أو كممهر لتدويل الأزمات الرأسمالية " دراسة قياسية لتكتل التاتفتا للفترة 1980-2012**، أطروحة دكتوراه تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص 89.

2.1 تحول الأزمة الاقتصادية إلى صيغة مالية: في المقابل فإنّ الأزمة الاقتصادية قد تُولِد أزمة مالية وذلك من خلال التوصيف الآتي:

بداية يجدر التأشير أنّ هناك علاقة عضوية وطيدة بين «رأس المال المالي» و«رأس المال الإنتاجي»، فمالك المصنع مثلاً يحتاج إلى الاقتراض من البنك حتى يتمكّن من شراء أدوات الإنتاج وقوة العمل حتى تتم العملية الإنتاجية، ومن ثمّ يتم بيع السلع المنتجة في السوق، وتحقيق الربح، وبالمقابل فإنّ البنك لن يتمكن من تحقيق الفائدة، وهي السبب الوحيد لتقديم الائتمان، إلاّ إذا اُستُثمر ذلك الائتمان بشكل مُنتِج، وحقق الأرباح التي سيدفع منها المستثمر قيمة ما اقترضه، بالإضافة إلى القيمة المقابلة لمعدل الفائدة. ولكن مع توسع وتطور النظام الرأسمالي أصبحت العلاقة بين رأس المال المالي ورأس المال الإنتاجي أكثر تعقيدًا، فالبنوك على سبيل المثال، لا تستثمر أموالها فقط في إقراض الرأسمالي المنتج، بل تضخ الأموال في إقراض الأفراد (الرهن العقاري، وبطاقات الائتمان...)، وفي شراء الأسهم والسندات في أسواق الأوراق المالية (البورصات). وبذلك تُصبح الشركات الرأسمالية الصناعية الكبرى، مع ازدياد حجمها، وتوسّع إنتاجها وأسواقها على مستوى العالم، لاعبا أساسيًا في قطاع رأس المال المالي، فتخلق لنفسها أذرعا تمويلية، ويتم تداول أسهم شركاتها كأوراق مالية في البورصات، وتستثمر جزءًا متزايداً من فوائضها في أسواق المال، ولكن يظل أساس النظام هو الإنتاج الرأسمالي للسلع، فمنه تأتي الأرباح، التي يتم تداولها في أسواق المال، ومن هنا تأتي الأجور والدخول الحقيقية التي يتم بها شراء السلع والخدمات التي تنتجها الرأسمالية[5].

من جهة ثانية؛ عندما يكون الاقتصاد في فترات الانتعاش وتكون الأرباح مرتفعة، يلجأ العديد من رجال الأعمال للرفع من استثماراتهم لتوسيع الإنتاج، ومع ذلك فإنّ تصاعد الاستثمارات بلا تخطيط يُؤدي إلى زيادة التكاليف حيث أسعار السلع الإضافية الناتجة عن الاستثمارات الجديدة تنخفض، ويبدأ اختلال التوازن بين العرض والطلب، ومع زيادة المعروض من السلع تنخفض الأرباح ممّا قد يُؤدي إلى إفلاس بعض الشركات وتخفيض الإنفاق الاستثماري، واللجوء إلى سياسة تسريح العمال. وفجأة يظهر ما يُصطلح عليه بـ«فائض الإنتاج»، بحيث تتراكم البضائع في المخازن تزامنا مع انخفاض القدرة الشرائية، وترابطا مع عمليات تسريح العمال، ما يعنى أن استهلاك قطاعي الأعمال والعائلي ينخفض، وتتزايد أكثر فأكثر كمية فائض الإنتاج في النظام ككل[6].

وترابطا مع ما سبق، وارتكازا على العلاقة العكسية* التي تربط أسعار الفائدة بمعدل الربح، فإنّ انخفاض معدلات الربح يدع الشركات التي ترغب في الاستثمار بلا خيار إلاّ زيادة الاقتراض، وبالتالي يتزايد الطلب على السيولة في الوقت الذي ينخفض فيه العرض بما يدفع أسعار الفائدة لأن تتزايد أكثر. وكمحصلة لذلك ينخفض الاستثمار، والدخول في دائرة مفرغة من الانخفاضات على المستوى الجزئي والكلي، مُؤثرة (أي الانخفاضات) على أهم متغيرات الطلب الكلي (استهلاك القطاع العائلي، والإنفاق الاستثماري)، ومن ثمّ حدوث حالات الانكماش والركود لترتفع حتى سقف الكساد، مسببة في ظهور الأزمة الاقتصادية.

ونتيجة للترابط المالي والاقتصادي يُمكننا القول أنّ الأزمة تنتقل من صيغتها الاقتصادية إلى صبغة مالية من خلال الأبعاد الآتية:

* كلما كانت معدلات الربح في القطاع الإنتاجي ضعيفة، تهرب الاستثمارات من مجال التوسع الإنتاجي، من مصانع وبنية تحتية ... وتتراكم في القطاع المالي الافتراضي، وكلما تضخم هذا القطاع، كلما ابتعدت القيمة الافتراضية الورقية عن القيمة الحقيقية، أي عن قيمة الشركات بأدوات إنتاجها ومنشآتها وأرباحها الإنتاجية، وبذلك يُصبح النظام عرضة للأزمة المالية؛

* ولانخفاض الأرباح في القطاع الإنتاجي كذلك تأثير على الدورة المالية لرأس المال، والتي بدورها تجعل الأزمة العامة أعنف وأشدّ، فعندما تتم عمليات تمويل فائض الإنتاج من خلال الإقراض، على أساس أن المستفيد سيكون قادرًا على رد القرض مع الفائدة خلال فترة محددة، وعندما لا تتحقق الأرباح المتوقعة على القروض التي قدمتها

البنوك تعجز الشركات عن الدفع وتصبح قروض البنوك قروضًا معدومة، وفي أسوأ الأحوال يُمكن للبنك المطالبة بـرد القروض، وبسبب تعثّر الشركة عن السداد، تُعتبر مُفلسة ويتم عرض أصول الشركة للبيع بأسعار منخفضـة لاسـتعادة أموال المودعين، ويزيد ذلك من حجم الأزمة وعمقها تماما كما ساهم النظام المصرفي في توسيع وزيادة حجم الرخاء؛

الشكل 3: آليات تحول الأزمة من صيغة اقتصادية إلى صبغة مالية

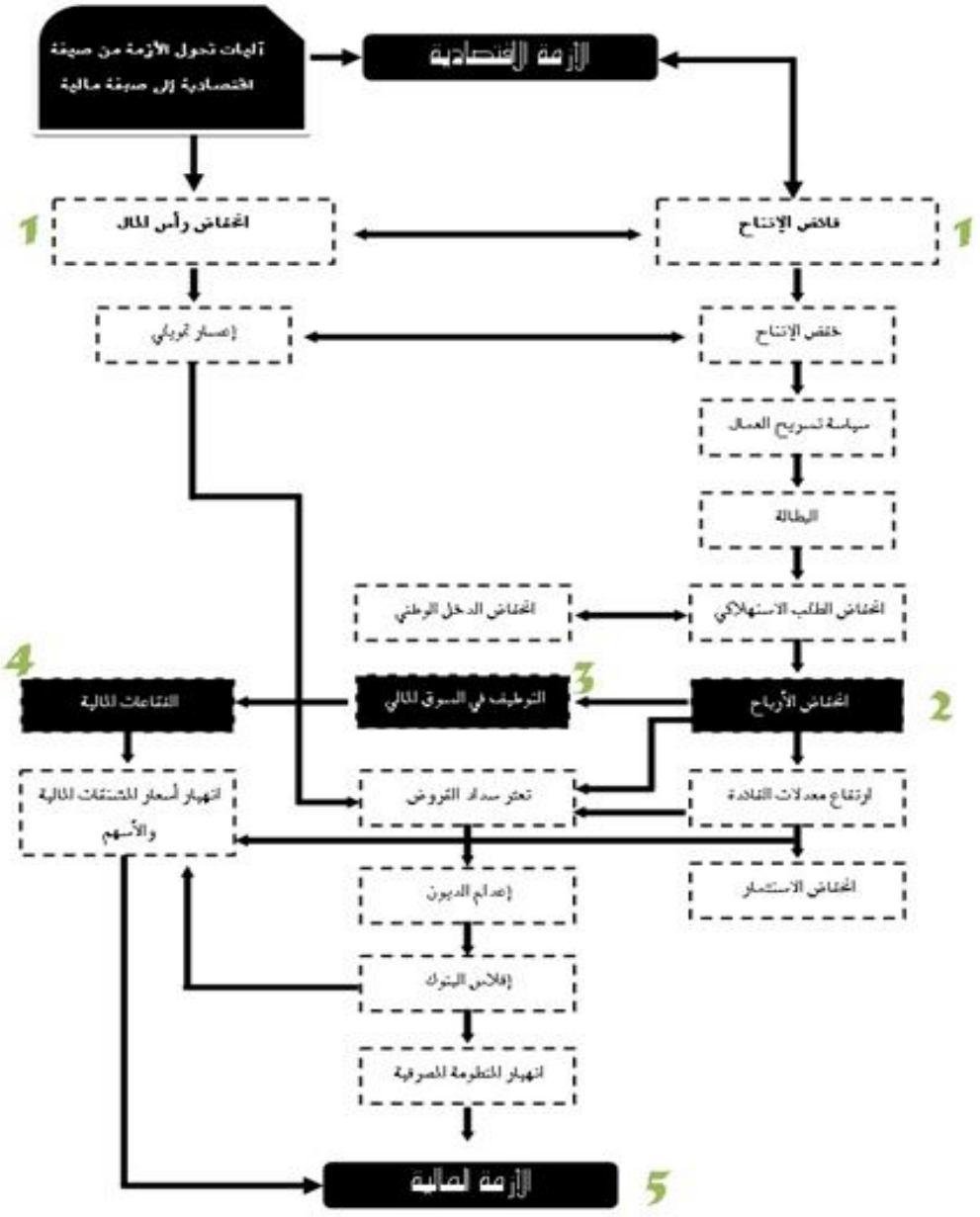

المصدر: عقبة عبداللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

3. المبررات الاقتصادية لتنسيق السياسات: ارتكاز على التحليل السابق المبُـين للعلاقـة التبادليـة بـين الأزمـات الاقتصادية والمالية، ودور آثار كل صيغة من الصيغ (سواء المالية أو النقدية) على المتغيرات الاقتصادية الكلية ببعديها المالي والنقدي، وارتكازا على العلاقة السببية بين كثير من المتغيرات الكلية المالية والنقدية، تبرز بجلاء أهمية المـزج بين السياستين المالية والنقدية في ضبط الأزمات على اختلاف صيغها. ومما سبق يمكننا تكثيف الآتي:

*__العلاقة السببية بين المتغيرات المالية والنقدية:__ والتي تُظهر أحدهما متغيرا تابعا أحيانـاً، ومسـتقلا أحـايين أخرى، وتابعا ومستقلاً في آن واحد.

***تحقيق الأهداف المتزامنة أو الأهداف غير المتوافقة زمن الأزمات:** وفقا للتحليل الاقتصادي لتوازن الأسواق، فإن علاج آثار الأزمات الاقتصادية عبر أدوات السياسة المالية (وما يترتب عليه من آثار على التوازن في سوق السلع والخدمات) يكون له الأثر العكسي على المتغيرات النقدية الكلية السوق النقدي (التوازن في سوق النقد) وكذا السوق المالي (توازن ميزان المدفوعات) وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى اختلال التوازنات الآنية بين الأسواق الثلاث (IS-LM-BP)، وقد يُؤدي إلى انتقال الأزمة أو تحولها إلى سقفها المالي، ما يُحتم تنسيق السياسات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص السياسة المالية والسياسة النقدية، وقد يتطلب الأمر في كثير من الأحيان سياسة تجارية داعمة.

***في حالة الأزمات المالية أو الاقتصادية**: غالبا ما تستنفد السياسة المالية أو النقدية فاعليتها في التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي عند وقوعها في المجالات المتطرفة، الحالة الكينزية (مصيدة السيولة) بالنسبة للسياسة النقدية و(المجال الكلاسيكي) في حالة تطبيق السياسة المالية، الأمر الذي يُفقد أحد السياسات المطبقة فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية اللازمة، وهو الأمر الذي يستدعي تطبيق سياسة داعمة، خاصة أن كلا من السياستين المالية والنقدية تكون تامة المرونة في حالة انعدام مرونة الأخرى.

***الركود والسياسة النقدية وتوالد الفقاعات المالية**: في حالات كثيرة يتم استهداف علاج الانكماش والركود باستهداف خفض معدلات الفائدة سواءً عبر سياسات نقدية توسعية من خلال زيادة العرض النقدي، أو عبر التأثير المباشر على معدلات فائدة الاقراض والاقتراض بمُرتجى تنشيط قوى الطلب الاستثماري، إلاّ أن هذه السياسات المنتهجة زمن الأزمات وخاصة الأزمات المالية منها (الناتجة عن انفجار فقاعة) قد تؤدي إلى ظهور الفقاعات المالية (نتيجة العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة وأسعار السندات والمشتقات المالية) التي يستمر ارتفاعها نتيجة الخفض المتتالي لمعدلات الفائدة وبدعم من أثر قانون العرض والطلب، وهي أحد أهم السياسات الجديدة والمُبتكرة ضمن آليات الأسواق المالية، ترتكز على خلق فقاعة جديدة عند نُذر انفجار فقاعة قديمة تلافيا للارتدادات السلبية للفقاعة القديمة، وهو ما يُمكن أن نصطلح عليه بـ«تمازج الفقاعات»، فبرغم الانهيار الضخم في سوق الأسهم الذي حدث عام 2000، وبدت نُذره بانحدار اقتصادي حاد، إلاّ أنّ الخسائر التجارية تمّ الحدّ منها، والاضطرابات الاقتصادية تم تقليصها وامتصاصها من قبل فقاعة العقار السكني، ممّا أدى إلى كساد طفيف العام 2001.وقد أطلقت المحللة المالية «ستيفني بمومبي» «*Stephanie Pomboy*» عليها اسم «تحول الفقاعة الكبيرة»[7]التي تم فيها التعويض عن انفجار فقاعة سوق الأسهم «الدوت كوم *dot.com*» بفقاعة المضاربة في أسواق الرهن العقاري السكني. وقام مجلس الاحتياطي الفدرالي بتخفيض سعر الفائدة وتغيير في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني المطلوب في البنوك ممّا سهل الوفرة المالية، وحينها تدفق رأس المال المحلي والأجنبي بشكل كبير في سوق الإسكان، وارتفع معدل الإقراض للرهن العقاري ارتفاع هائلا وارتفعت أسعار المنازل السكنية بصورة جنونية، وبدأت المضاربة المفرطة. وعلى ذلك فإن السياسة النقدية المطبقة والمستهدفة تنشيط الطلب الاستثماري كانت تستلزم تطبيق سياسة مالية داعمة تؤثر في رفع الطلب الكلي وتعدّل في مستويات أسعار الفائدة ارتفاعا بما يثّبِت الفقاعة عند مرحلة الحماسة الفياضة أو الإفراط في التداول*. وعدم ارتقائها إلى مرحلة الجنون أو الفقاعة أو المراحل المتقدمة الأخرى.

***أنظمة أسعار الصرف وحالة حركة رؤوس الأموال**: غالبا ما تؤثر أنظمة سعر الصرف وكذا حركة رؤوس الأموال على فاعلية السياسة المالية والنقدية، فمثلاً في حالة سعر صرف الثابت وحرية تامة لرؤوس الأموال ، فإن انتهاج سياسة مالية توسيعية يُغيِّر من مستوى سعر الصرف عن السعر المستهدف قبل انتهاج السياسة المالية، بسبب الحركة القوية لرؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل نتيجة لارتفاع معدل الفائدة التوازني، ويترتب على ذلك ضرورة تدّخل البنك المركزي عبر أدوات السياسة النقدية التوسعية للمحافظة على نفس سعر الصرف

الثابت. كما أن فاعلية كل من السياسة المالية والنقدية تتراوح بين تامة الفاعلية وفاعلة وعديمة الفاعلية بحسب التوليفات الآتية: (سعر صرف ثابت، حرية تامة لرؤوس الأموال)، (سعر صرف ثابت، حرية غير تامة لرؤوس الأموال)، (سعر صرف مرن، حرية تامة لرؤوس الأموال)، (سعر صرف مرن، حرية غير تامة لرؤوس الأموال) وهو الأمر الذي يتطلب في كثير من الأحيان تنسيق بين السياستين.

***حالات المزاحمة غير الكاملة**: في المجال الأوسط ضمن منحنى التوازن في سوق السلع ولخدمات (IS) يزاحم التوسع في الانفاق الحكومي الاستثمار وهو الأمر الذي يُقلل من فاعلية السياسة المالية بحيث يجعل مستوى الدخل التوازني أقل من مستوى الدخل المخطط ، ما يدعو إلى ضرورة انتهاج سياسة نقدية توسعية داعمة.

2. السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات:

1.2 أزمة «الكساد الكبير» والتأصيل لتدخل الدولة عبر السياسة المالية:

المُثبت تاريخيا أن أزمة الكساد الكبير (Great Depression) تعدّ أشهر الأزمات[8] المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي وأقواها أثراً[9]. وقد امتدت الأزمة عموديا وأفقيا، وارتفع سقفها من حدة المالي (أزمة مالية مست أسواق المال الأمريكية) إلى السقف الاقتصادي، كما انتقلت من صبغتها الأمريكية إلى الصيغة العالمية عاصفة بغير قليل من اقتصاديات الدول المتقدمة.

فبقدر ما كانت الأزمة مأزقا للمدرسة الكلاسيكية تهاوت بموجبها أهم مرتكزات التأصيل النظري الذي ساد الفكر الاقتصادي، مثلت كذلك –الأزمة- المعول الذي هدّ أهم فروض التحليل الكلاسيكي، فخلافا لما يعتقد به الكلاسيك من أن رفع الكتلة النقدية[10] (ضخ السيولة في الاقتصاد) يعتبر السبيل لرفع قيم الأسهم المنهارة من خلال قانون «العرض والطلب»، وهو في نفس الوقت الحل للسلع المكدسة التي أنتجتها مكينات الثورة الصناعية، وعلاجا لمشكل الكساد الذي ساد الاقتصاديات المختلفة. سارت الأمور على خلاف ما أراد الاقتصاديون الكلاسيك وتعمق مشكل الكساد، بحيث لم تتمكن عمليات ضخ السيولة من علاج الخلل الحاصل في نفس الوقت الذي كانت فيه معدلات الفائدة مرتفعة، وتوجه الأفراد إلى الادخار بغية الاستفادة من العائد المقابل لنسب الفائدة.

وبذلك برزت نظريات «اقتصاديات الطلب» مستوحية سندها الفكري من كتابات الاقتصادي البريطاني «جون ماينرد كينز»، وخاصة ما ورد في كتابه الشهير «النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقد»[11] لتصحيح النظرية الاقتصادية الكلاسيكية القائلة بـ «حرية عمل الأسواق» والداعية لـ «حيادية الدولة»، المؤدية حتما وبشكل آلي إلى تأمين العمالة الكاملة لجميع الموارد بما في ذلك اليد العاملة.

وقد انبثقت نظريات «كينز» الاقتصادية عن أزمة خطيرة، وتَحْمل دروسها سمات شبيهة بأوقات التمزّق الاقتصادي، كما هو الحال في وجود بطالة خطيرة أو تضخم مالي كبير، لقد ترافقت البطالة مع مستويات استهلاك منخفضة وزيادة هائلة في الإنتاج. ووفقا لـ«كينز» فإنّ «يد سميث الخفية» وقانون «ساي للمنافذ» كانا يعانيان من داء التهاب المفاصل. فقد فقدت السوق التوازن على المدى البعيد، فكان على الحكومة أن تُحفّز الطلب داخل الاقتصاد، وأن تلحق بالعجز على مستوى الاستهلاك، ولطالما ارتكزت عقيدة «كينز» الاقتصادية على أنّ الطلب يولّد العرض، ومع العرض تتدفق الوظائف التي تترافق مع ارتفاع مستويات الاستهلاك[12]. وبذلك فقد بنا «كينز» أُسس تحليله الاقتصادي على أنقاض أهم الفرضيات التقليدية المرتكزة على قانون المنافذ وآلية السوق الحرة، وقد أكدّ أنّ التوازن يحدث في عديد المستويات قد يكون أحدها مستوى التشغيل التام، وبذلك قد يشهد الاقتصاد توازنا يصحبه انكماش، أو يتزامن مع حالة تضخم، ما يستدعي تدخل الدولة عبر السياسات المالية أو النقدية لعلاج الاختلالات التي يشهدها الاقتصاد.

ومن هنا يُمكن أن يُنظر لأطروحات «كينز» على أنها تفسّر حالات الانكماش الاقتصادي الناتجة عن قصور الطلب الخاص، أي أنها جاءت لتسدّ الثغرة التي يكون فيها الطلب الخاص قاصراً أو غير كاف لتحقيق العمالة الكاملة، وتكون فيها الثقة بالمستقبل ضعيفة ومهتزة، في حين يصبح الطلب على السيولة النقدية غير محدود لأن الاقتصاد يكون قد وقع في فخ السيولة (Liquidity Trap)[13]. وبذلك فقد جاءت أطروحات «كينز» لتأصّل لتدخل الدولة عبر أدوات السياسة المالية خاصة وأنّ هذه السياسة تكون فاعلة تماما، وذلك وفقا للإجراءات الثلاث الآتية[14]:

* إحياء الطلب الفعال حتى تزداد المنافذ وتوظف الأموال في الإنتاج؛

* تسهيل توظيف الأموال في الإنتاج بتخفيض سعر فائدة الأموال المُقترضة وبالتالي الانتباه إلى سوق العملة والنقود؛

* القيام بنفقات حكومية استثمارية تنعش الطلب بفضل ترجمتها في توزيع أجور ومداخيل إضافية، ومن ثمّ تنشيط الإنتاج مكان الأموال الخاصة المدخرة.

وفي هذا الصدد يشير «كينز» أنه من الواضح أن سيالة التوظيف الفعلية تميل إلى الازدياد ريثما لا يعود هناك أي زمرة من الرأسمال تفوق فعاليتها الحدية[15] معدل الفائدة الجاري. وبتعبير آخر، يميل التوظيف إلى التوسع إلى أن تهبط الفاعلية الحدية على منحنى طلب رأس المال إلى مستوى معدل الفائدة في السوق[16].

وهكذا أيضاً رأى غير قليل أن الرأسمالية استطاعت عبر أطروحات «كينز» وملاحظاته تجديد نفسها[17] وتجاوز مآزقها الدورية التي أضحت إحدى سماتها المركزية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

2.2 أزمة «شرق آسيا» والسياسات المالية والنقدية الانكماشية: ثلاث سنوات تفصل دخول العالم الألفية الثالثة، عكّرت الأجواء الأسيوية أزمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تايلاند عقب قرار تعويم العملة الذي اتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها. وقد مست الأزمة دولا أخرى مثل الفلبين، اندونيسيا، كوريا الجنوبية وغيرها. وتفاقمت بحيث تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى أن بلغ 180% من حجم إجمالي الناتج المحلي لها. وفتح الباب على مصرعيه أمام المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي، فتم طرح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلي كما حدث في اندونيسيا، كوريا الجنوبية ودول أخرى، فيما عدا ماليزيا التي رفضت وصفة الصندوق. وقد ارتكزت وصفة الصندوق على ما يلي[18]:

* **المطالبة بانتهاج سياسة مالية ونقدية انكماشية**[19]: وبذلك كان مرتكز الوصفة سلوك سياسة تقشفية في المجال المالي بتخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب، وسياسة نقدية أكثر تقييدا. وقد قام الصندوق بعد ذلك بإجراء تعديل ملموس لهذا التضييق المالي عندما أصبح واضحا أن الاقتصاديات تعاني من انكماش اقتصادي حاد، وعلى الرغم من ذلك، فإن التقيد المالي والنقدي الشديد في البداية أدى إلى أضرار، وأثار كثير من الشكوك حول مدى سلامة السياسات الاقتصادية الكلية التي نُصحت البلاد المتضررة بإتباعها.

***إصلاحات النظام المصرفي** : إجراء آخر أدى إلى نتائج عكسية، حين لامست الوصفة النظام المصرفي بالتسرع في إغلاق مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية كوسيلة تُظهر بها الحكومات عزمها على القيام بإجراءات إصلاح قوية[20].

***سعر الفائدة** : ولقد ارتكزت برامج الصندوق في شرق آسيا بشكل أساسي وبشدة على سياسة سعر الفائدة، وكان المُرتجى من هذه السياسة هو جذب رأس المال الأجنبي، وإيقاف الانخفاض في أسعار صرف العملات المحلية.

بمجمل القول كانت النقاط آنفة الذكر أهم محتويات الوصفة، وفي ما يلي تحليل لبعض الآثار المترتبة عليها تركيزا وارتكازا على سياسة سعر الفائدة.

وجهة نظر الصندوق كانت تصب في اتجاه رفع معدلات الفائدة بغية الحد من تهاوي أسعار صرف العملات المحلية. ويجدر التأشير أن هذه العلاقة قد لا تؤدي إلى النتائج المتوقعة في كل الأحوال، فحين تسود توقعات قوية بانخفاض قريب في سعر الصرف، تُلّح الحاجة لأن يكون سعر الفائدة - المقابل لهذه التوقعات - شديد الارتفاع، ولكن هذه المستويات المرتفعة إذا استمرت لفترة يمكن أن تؤدي إلى كساد في الاقتصاد الحقيقي، إذ أن معدلات الفائدة المرتفعة تزيد من صعوبة خدمة الدين المقوّم بالعملات المحلية بالنسبة للمؤسسات، وتقلل من التوسع في الإقراض المصرفي[21]، وكذلك تعمق الزيادة في حالات العسر واحتمالات عدم الوفاء بالديون، وتضعف المراكز المالية للبنوك.

المخاوف التي يمكن أن تثيره هذه المخاطر والانعكاسات السلبية تكمن في أنها تؤدي إلى خفض وإنضاب التدفقات الرأسمالية الأجنبية بدلا من تشجيعها وزيادتها، صنوا مع زيادة الوضع الاقتصادي سواء وأسعار الصرف انخفاضا[22].

أكاديميا، يثار سجال بين منافع ومضار هذه السياسة، بين المرتجى والمتاح منها، هذا السجال يطفوا من خلاله على السطح سؤال هل المزايا التي يمكن تحقيقها عن طريق فرض أسعار فائدة أعلى تفوق التكاليف والأعباء؟

السؤال أعلاه يجمع ضمن طياته أطروحتين، بدءا بوجهة نظر الصندوق القائلة بأن المزايا ستفوق حتما التكاليف، وأن هذا الخيار استراتيجي ولا مفر منه. والأطروحات المشككة في نتائج هذا النهج.

أكاديميا، ألقت بعض الدراسات كثيرا من الشك حول هذه الأطروحة[23]. اعتمادا على ما تم تبيانه سابقا أنه إذا كان تأثير أسعار الفائدة المرتفعة سلبي على الاقتصاد الحقيقي وسيؤدي إلى زيادة خانقة في مخاطر الإعسار والتوقف عن الوفاء بالديون، فإنه يمكن كذلك نظريا أن يُلغي أثر الحافز الذي يقدمه سعر الفائدة المرتفع كعامل لجذب تدفقات رأس المال ويزيد الوضع تعقيدا. لقد أكدت الدراسة (Furman, Jason and Joseph Stiglitz.1998) أن أسعار الفائدة الأكثر ارتفاعا ليست علاجا ناجحا في جميع الحالات، كما بينت أن هيكل الاقتصادات الآسيوية يجعل من المستبعد أن يكون حل الصندوق هو الإجراء المناسب في الحالة الآسيوية.

ميدانيا، بينت النتائج أن هناك علاقة واهية وضعيفة - في أحسن الأحوال - بين أسعار الفائدة الأكثر ارتفاعا وأسعار الصرف في الشهور الأولى من الأزمة المالية، وأن التكاليف بالنسبة للشركات والمؤسسات والبنوك كانت مرتفعة، وذلك يسند إلى درجة الاستدانة العالية لمؤسساتها، كما أن البنوك تتعامل على نطاق واسع مع قطاع العقارات ومقابل ضمانات قيمتها شديدة التأثر بسعر الفائدة[24].

ناقدو الصندوق يرون أن مستويات أقل لأسعار الفائدة كانت كفيلة بتفادي الضيق المالي، والتأثير العكسي على الوفاء بالديون، دون أن تؤدي إلى زيادة في انخفاض أسعار الصرف، ناهيك عن مساهمتها في تحقيق انتعاش أسرع للاقتصاد ومن ثمة استرجاع الثقة المهتزة.

3.2 أزمة «فقاعات الانترنت» وخفض معدلات الفائدة

أواخر القرن العشرين تحديد مطلع الألفية الثالثة عرف العالم نوعاً جديداً من الأزمات المالية عرفت بأزمة «فقاعات شركات الإنترنت» بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة والذي يعرف بمؤشر ناسداك (*NASDAQ*) حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحاً حقيقية مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة في عام 2000. وقد ترتب عن هذه الأزمة انخفاض أسعار تلك الأسهم بسرعة وبصورة ملحوظة. تزامن هذا الانخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر 2001 والتي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت. واستمر الانخفاض لتهبط قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح لـناسداك بحوالي 78% في 2002.

وقد قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة من 6.25% إلى 1%، كحل استعجالي لعلاج قيمة الأسهم المنهارة، ومنع الاقتصاد الأمريكي من الدخول ضمن دوامة الكساد والركود[25]. في حين لم يتم دعم هذه السياسات النقدية بسياسة مالية مساندة الأمر الذي أدى إلى توسّع الاقتصاد الافتراضي (الرمزي) والمساهمة في تكّون فقاعة العقار السكني التي لم تكن نتاجا لتفاعلات قانون العرض والطلب ومستويات الأسعار وارتباطها بمعدلات الفائدة ... فحسب، إنّما هي صميم سياسة جديدة ومُبتكرة ضمن آليات الأسواق المالية، ترتكز على خلق فقاعة جديدة عند نُذر انفجار فقاعة قديمة تلافيا للارتدادات السلبية للفقاعة القديمة، وهو ما يُمكن أن نصطلح عليه بـ«تمازج الفقاعات»، فبرغم الانهيار الضخم في سوق الأسهم الذي حدث عام 2000، وبدت نُذره بانحدار اقتصادي حاد، إلاّ أنّ الخسائر التجارية تمّ الحدّ منها، والاضطرابات الاقتصادية تم تقليصها وامتصاصها من قبل فقاعة العقار السكني، ممّا أدى إلى كساد طفيف العام 2001.

وقد أطلقت المحللة المالية «ستيفني بومبي» «*Stephanie Pomboy*» عليها اسم «تحول الفقاعة الكبيرة»[26] التي تم فيها التعويض عن انفجار فقاعة سوق الأسهم «الدوت كوم *dot.com*» بفقاعة المضاربة في أسواق الرهن العقاري السكني. وقام مجلس الاحتياطي الفدرالي بتخفيض سعر الفائدة وتغيير في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني المطلوب في البنوك ممّا سهل الوفرة المالية، وحينها تدفق رأس المال المحلي والأجنبي بشكل كبير في سوق الإسكان، وارتفع معدل الإقراض للرهن العقاري ارتفاع هائلا وارتفعت أسعار المنازل السكنية بصورة جنونية، وبدأت المضاربة المفرطة[27].

وما حدث نهايات العام 2007 أعقب النمط الرئيس لفقاعات المضاربة عبر تاريخ الرأسمالية كما تم وصفه من قبل «تشارلز كيندلبيرغر» «*Charles P. Kindleberger*» ضمن كتاب «الهوس والذعر والانهيار[28]» حيث تناول التوسع الائتماني، والهوس المضاربي، والأزمات والانهيارات والذعر المتعلق بها، وهي المراحل المتسلسلة لنشوء الفقاعة حتى الانفجار وما يترتب عنه.

4.3 «الأزمة الرهون العقارية» و«مصيدة السيولة الكينزية»:

1.4.3 ضخ السيولة خطوة على طريق العلاج: قبل عشر سنوات وعلى إثر الأزمة المالية التي أصابت دول جنوب شرق آسيا وما أصاب قبله النظام المصرفي في اليابان في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، أُقترحت عدة حلول للتقليل من آثار الأزمة، والعمل على احتوائها، من ذلك ضخ أموال عامة كبيرة لإنقاذ النظام المصرفي المتعثر، وكذلك تقديم هبات للمواطنين فيما يتعلق بالحالة اليابانية، وذلك حتى يزول الهلع وتعود الثقة لماكينة الاستهلاك والإنفاق حتى لا تطول فترة الركود، وقد تندّر بعض الاقتصاديين في ذلك الوقت على هذه الخطة، وذكر أنّها تمثل تنفيذا لفكرة الاقتصادي «ميلتن فريدمان» الذي أجاب مازحا ذات مرة عن السؤال حول أسرع طريقة لزيادة المعروض من النقود فقال: رمي الدولارات من الطائرة، وقد أدى هذا السلوك إلى التساؤل حول مصدر هذه الأموال، وما الأثر الذي ستحدثه على المدى الطويل وخاصة إذا كان السبيل للحصول عليه هو الاقتراض على أساس الفائدة[29].

وعلى إثر الأزمة المالية العالمية يُعيد التاريخ نفسه، حيث أنّه ضمن أهم الحلول المطبقة ضخ أموال عامة، وتدخّل كبير من قبل الحكومات في النظام المالي المصرفي، وقد كان هذا المقترح محل نقاش واعتراض من قبل العديد من الاقتصاديين الذين شكّكوا في جدواه، وتساءلوا عن من سيستفيد منه، وقد شبه الاقتصادي «جوزيف ستلغز» ضخ هذه الأموال بمسألة نقل الدم إلى شخص مصاب بنزيف، وأبدى قلقه عن مصير هذه الأموال حيث تساءل عن وضعية مليوني شخص أمريكي من الفقراء سيفقدون منازلهم جراء هذه الأزمة، من غير أن يقلل من بعض آثارها في المنظور القريب، كالتقليل من حالة الهلع وإعادة الثقة[30].

إضافة إلى الحل السابق هناك حلول أخرى منتهجة، منها فرض قيود على حركة رؤوس الأموال، وإنشاء مؤسسة عالمية مخصصة لمراقبة تلك التحركات، ارتكازا على حل خفض معدلات الفائدة[31].

2.4.3 مصيدة السيولة الكينزية والسياسة المالية التوسعية كمرحلة ثانية لحل اللأزمة: ضمن حزم السياسات المنتهجة من طرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي تطبيق سياسة مصيدة السيولة الكينزية، كأحد الحلول العملية لعلاج ما يمكن علاجه من إفرازات أزمة الرهون العقارية الأمريكية، وكآلية لها من الإمكانات ما يمكن من خلاله تعطيل عمليات ارتقاء الأزمة من سقفها المالي الراهن، إلى حدود كارثة أزمة اقتصادية قد تعكّر مسارات نمو الاقتصاد الأمريكي والعالمي المتعثرين.

إذا ... وضمن حزمة الحلول الاستعجالية المنتهجة، كانت سياسة مصيدة السيولة الكينزية أحد الخيارات المُطبقة وذلك بغرض التأثير المتغيرات الآتية: أسعار الأوراق المالية والطلب الكلي وذلك وفقا للتحليل الآتي [32] :

* **ارتفاع أسعار الأوراق المالية**: عندما يكون الاقتصاد ضمن المجال الكينزي (فخ السيولة) فإنّ أسعار الأوراق المالية ترتفع نتيجة لانخفاض معدلات الفائدة (بسبب العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة وأسعار السندات)*، إضافة إلى تأثيرات قانون العرض والطلب.

فبانخفاض أسعار الفائدة يوجه الأفراد مدخراتهم للاستثمار في حافظة أوراق السوق المالية (سندات، أسهم .. مشتقات مالية) بمرتجى التربح من عائد أكبر من أسعار الفائدة في السوق النقدي، وبذلك يرتفع الطلب على الأوراق المالية، ممّا يؤدي إلى تعميق ارتفاع أسعارها. بفعل أثر قانون العرض والطلب، وبذلك يعتبر هذا الارتفاع حل مبدئي لإنعاش قيم أسهم وسندات الرهون العقارية المنهارة جرّاء الأزمة، والمتسببة في سلسلة حزمة الإفلاسات المعلنة خضم تلكم الأزمة.

* **الحيلولة دون تعاظم حالة الركود**: تُعتبر سياسة مصيدة السيولة محاولة للحيلولة دون وقوع الاقتصاديات المختلفة ضمن حالة من الركود، يكون لها انعكاسات سلبية في الأمد القصير وتتعدى إلى المدى الطويل، وتمس آثارها كل من :

- القطب الأمريكي؛
- مراكز الاقتصاد العالمي؛
- أطراف الاقتصاد العالمي.

السياسة سالفة الذكر تعتبر محاولة لانتشال الاقتصاد الأمريكي من حالة الركود الذي قد تُسيطر عليه. هذه السياسة تهدف إلى ضخ السيولة في السوق، وبالتالي توسيع مديات الائتمان المصرفي بشكل أكبر، وبمعدلات فائدة إقراض منخفضة، كمنفذ للسيولة التي تم ضخها في الاقتصاد، ممّا يعزّز ويرفع من قيمة الاستثمار (بفعل العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة والاستثمار). وهو ما يعظّم من حجم الطلب الكلي، وبتالي ارتفاع الاستثمار يؤدي إلى ارتفاع الدخل التوازني، ومن ثمّ ارتفاع الاستهلاك وفقا للارتفاع الحاصل في الدخل، ويدخل الاقتصاد ضمن سلسلة من الارتفاعات المتتالية للدخل، وذلك وفقا للتحليل الآتي:

- **على مستوى القطب الأمريكي(عمق الاقتصاد العالمي):** تؤدي سياسة المصيدة إلى رفع الكتلة النقدية (توفير السيولة). ورفع حجم الاستثمار؛ فبانخفاض سعر الفائدة، وعندما يصل نسبة تقترب أو تساوي 0٪، يتم توسيع مديات الائتمان المصرفي بشكل أكبر، وبمعدلات فائدة إقراض منخفضة، ممّا يُعزّز ويرفع من قيمة الاستثمار (بفعل العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة والاستثمار). وهو ما يُعظّم من حجم الطلب الكلي. على اعتبار أنّ الطلب الكلي يُكتب من الشكل :

$$AD = C + I + G + (X - M)$$

الشكل 4: السياسة النقدية التوسعية: أثر ضخ السيولة وانتهاج مصيدة السيولة الكينزية على الاقتصاد الأمريكي

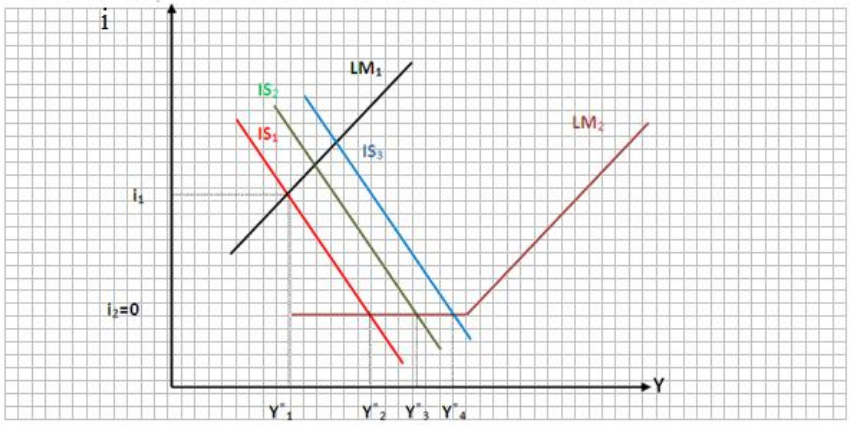

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على التحليل السابق.

وعليه فإنّ ارتفاع الاستثمار يؤدي إلى تحرك منحنىIS_1نحو اليمين إلىIS_2، ممّا يؤدي إلى ارتفاع الدخل، مؤثرا على مجموعة من المتغيرات منها الاستهلاك. ممّا يؤدي إلى ارتفاع هذا الأخير، فيساهم مرة أخرى في نقل منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات ثانية إلى اليمين إلىIS_3ويتم تعميق الزيادة في الدخل. والشكل السابق يبين أثر تغير كل من الاستثمار والاستهلاك في سوق السلع والخدمات.

إلاّ أنّ هذه الارتفاعات تبقى تحت سقف المطلوب، ممّا يستوجب انتهاج سياسة مالية داعمة من خلال رفع الإنفاق، على اعتبار أنّ السياسة النقدية في الدولة قد تستنفد أو استنفدت إجراءات خفض الفائدة، وما على الدولة حاليا إلا الارتكاز على سياسة مالية توسعية من خلال رفع الإنفاق، لتعزيز النشاط الاقتصادي. ومن المعلوم أن السياسة المالية تكون أكثر فعالية في المجال الكينزي، بفعل معدلات الفائدة المنخفضة وبالتالي غياب أثر المزاحمة المُقلل لأثر رفع الاستثمار.

وفي المجال الكينزي يكون المضاعف المالي$\theta = \frac{Ki}{\left[1+Ki\frac{\mu\alpha}{g}\right]}$مساويا للمضاعف البسيط= Ki $\frac{1}{1-b+bt+m}$وهيأكبر قيمة يُمكن أن يُمثلها المضاعف المالي، لأن الطلب على النقد ذو مرونة لا نهائية لمعدل الفائدة $(g \to \infty)$.

في حين أن التغير في معدل الفائدة معدوما وفقا لتحليل الآتي:

$$i = \theta\frac{\alpha}{g}A - \frac{1}{[\alpha Ki\,\mu + g]}M0$$

$$\Delta i = \theta\frac{\alpha}{g}A$$

$$\Delta i = \theta\frac{\alpha}{g}\Delta G0$$

وبما أن الطلب على النقد ذو مرونة لا نهائية لمعدل الفائدة (. فإن $\theta\frac{\alpha}{g} \to 0$ وبالتالي $\Delta i = 0$. ومحصلة لذلك فإنه لن يكون هناك أثر لـــ « ظاهرة المزاحمة » أي مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار، وستؤثر السياسة المالية المنتهجة على التوازن في سوق السلع والخدمات في المدى القصير عبر مدخلين: أثر « مضاعف الإنفاق الحكومي » الحالي وعبر أثر « مضاعف الاستثمار » بفجوة زمنية (t+1)، وبذلك يرتفع الدخل بمحصلة مجموع الأثرين مضروبا في تغيرات كل من الإنفاق الحكومي والتغير في الاستثمار المستقل. في حين أنه وفي المدى المتوسط والطويل سيكون

لأثر « المعجل » دورا داعما في رفع الدخل التوازني مرات أخرى، ويزداد تعميق ارتفاع الدخل التوازني أيضا ارتباطا بتغير متغيرات الطلب الكلي ذات العلاقة الطردية مع مستوى الدخل.

- **علىمستوى المراكز الرأسماليةوأطراف الاقتصاد العالمي:** الوصفة الأمريكية سالفة الشرح، وبكل ما تضمنته (مما يمكن اعتباره من أطروحات الاقتصاد الإسلامي), عند أهم مستويات (الوصفة) القابلة للتدويل على مستويي المراكز الرأسمالية وأطراف السوق العالمية ... عبر قناتين:

* عبر تدويل الوصفة (اقتصاد دولي بلا سعر فائدة)؛
* التدويل بالأثر.

وارتكازا على غير قليل من المؤشرات :

* معدل التشابه المرتفع في البنية الاقتصادية تأثيرا وتأثرا، في ما ارتبط منه بالمراكز الرأسمالية؛
* معدل الارتباط المرتفع بينها وبين القطب الأمريكي فيما تعلق بالميزان التجاري (X – M) وميزان رأس المال؛
* معدل ارتباط الأطراف (الدول النامية) كمستودع للخامات.

الخلاصة:

ختاما لهذه الدراسة يمكن أن نشير أن المعالجات المختلفة والتي اعتمدتها الدول أو المؤسسات الدولية، من سياسة نقدية أو مالية على حدى على الصعيدين الوطني والدولي لعلاج الأزمات المختلفة، ظلت قاصرة عمّا هو مطلوب للتصدي للأسباب الفعلية للأزمة، كون الإفرازات، الآثار، الانتشار وكذا النتائج تبقى تتوالد وتُلقي بظلالها لفترات زمنية طويلة، ولجانب من الاعتبار أن تنجح السياسات المنفردة المنتهجة في تفادي أزمة مصرفية لا يعني إطلاقا النجاح في تفادي انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الحقيقي، أي على البطالة، الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار والحسابات الخارجية ..الخ الأمر الذي يُحتم شرطية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وتعضيد هذه السياسات بسياسة تجارية داعمة، تُمكّن من تقليل الآثار والخسائر وتحقيق التعافي في أقرب الآماد.

الهوامش والمراجع :

1. Banque de France, **de la Crise Financière a la Crise Economique**, Documents et débats N° 3, JANVIER 2010, P5.
https://www.banque-france.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/publications/Documents_Economiques/documents-et-debats-numero-3-integral.pdf

2Jean-Charles Bricongne, Jean-Marc Fournier,Vincent Lapègue et Olivier Monso**, De la crise financière à la crise économique L'impact des perturbations financières de 2007 et 2008 sur la croissance de sept pays industrialisés,** Institut National de la Statistique et des Études Économiques, Direction des Etudes et Synthèses Economiques, Document de travail G 2011 / 05,FÉVRIER 2011, P 11.

3 .عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة وإمكانية التحكم فيها**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2003، ص 32.

4. عرفات تقني الحسني، **التمويل الدولي**، دار المجلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 200.

5. سامح نجيب، **الأزمة الرأسمالية العالمية: الزلزال والتوابع**، مركز الدراسات الاشتراكية للنشر، مصر، 2008، ص 5.

6.كريس هارمان،**الاقتصاد المجنون "الرأسمالية والسوق اليوم"**، ترجمة مركز الدراسات الاشتراكية، مركز الدراسات الاشتراكية، ط1، مصر، 1999، ص 23.

* .يرتفع أحد المتغيرين عندما ينخفض المتغير الآخر، وهذا يحدث على اعتبار أن مستوى أسعار الفائدة يعتمد على التداخل بين تدفق الأموال (السيولة) وعلى الطلب على القروض، فالبنوك المركزية تُدير أسعار الفائدة وتتحكم فيها داخل نطاق معين يعتمد على التداخل السابق، ومعظم تدفقات السيولة للبنوك، تتأتى من الأرباح التي يستخرجها القطاع الإنتاجي ويتم إيداعها في المؤسسات المصرفية، وبالتالي عندما تكون الأرباح مرتفعة فإنّ تدفق السيولة في القطاع المالي يتزايد ويتجاوز العرض الطلب

وهنا يحدث انخفاض في تكلفة الاقتراض أي سعر الفائدة، ومن ناحية أخرى عندما تنخفض معدلات الربح فإن تدفق السيولة في القطاع المالي ينخفض مؤثرا على العرض انخفاضا، والطلب ارتفاعا، ما يرفع من تكلفة الاقتراض.

[7]. See: Stephanie Pomboy, **The Great Bubble Transfer**,Macro Mavens, 3 April 2002. www.macromavens.com/reports/the_great_bubble_transfer.pdf

[*]. **مرحلة الحماسة الفياضة أو الإفراط في التداول**: تبدأ عملية التغذية الاسترجاعية التي تقود بواسطتها الأرباح المُتوقعة المُتصاعدة إلى زيادة سريعة في أسعار الأسهم، أما **مرحلة الجنون أو الفقاعة** ففيها يجتذب توقع الحصول على أرباح رأسمالية سهلة المستثمرين لأول مرة والمُحتالين الحريصين على سلبهم أموالهم. وتلي هذين المرحلتين الملحلتين الآتيتين:

***العُسْر**: يعرف المُطلعون على بواطن الأمور أنّ الأرباح المُرتقبة لا تُبرر الأسعار المُبالغ فيها للأسهم ويبدؤون ببيعها؛

***الانسحاب أو فقدان الثقة:** عندما تبدأ الأسعار في الانخفاض، يتدافع الغرباء للخروج خارج السوق، الأمر الذي يُؤدي إلى انفجار الفقاعة بكاملها.

[8] . يعني مصطلح « الأزمة » في المعجم الوسيط : الشدة والقحط . أما في المنجد فإن أصل الكلمة مشتق من : زأم زأمًا زؤومًا أي مات سريعا . أما من حيث دلالتها الدولية، فهناك مجموعة كبيرة من التعريفات التي وردت في هذا الشأن، فتريكسا Triksa يعتبرها « ذلك التكثيف الشديد لطاقات الاختلال وعدم الاستقرار داخل النظام الدولي » .

أنظر : إدريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 287 / جانفي 2003، ص 30 .

[9]. فقد هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13 %، ثم توالت الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبث أن امتدت آثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي وما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي وانتشارها لأغلب الدول الصناعية تمثلت مظاهره في :

* انخفاض شديد في الاستهلاك الكلي؛
* انخفاض الاستثمارات من جانب القطاع الإنتاجي؛
* ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى حوالي ثلث قوة العمل الأمريكية في عام 1932.

10. يفترض الكلاسيك أن النقود لا دور لها، ما عدا أنها تمثل وسيطا للتبادل.

[11]. John Maynard Keynes, **The General Theory of Employment, Interest and Money**, New York: Harcourt, Brace, 1936.

12. كينيشي أوهمي، **الاقتصاد العالمي المرحلة التالية: تحديات وفرص في عالم بلا حدود**، ترجمة مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2006، ص78.

13 . إلياس سابا، الأزمة المالية العالمية : أسبابها وانعكاساتها، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 360 / فيفري 2009، ص 11.

14 .جون ماينرد كينز، **النظرية العامة في الاقتصاد**، ترجمة نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر، 1991، ص5.

15 .الكفاءة الحدية لرأس المال وهو ما يطلق عليه «إرفينغ فيشر» في كتابه (Theory interest 1930) «معدل المردود بالنسبة إلى الكلفة» ويقدم تعريفا مماثلا لتعريف كينز حيث كتب يقول : (إن معدل المردود بالنسبة إلى الكلفة هو المعدل الذي إذا استعمل لحساب القيمة الحالية لكل الكلف والقيمة الحالية لكل المردودات، يجعل هاتين الكميتين متساويتين. ويبين فيشر أن توسع التوظيف في اتجاه ما مرتبط بالعلاقة القائمة بين معدل الفائدة ومعدل المردود بالنسبة للكلفة.

16 .نفس المرجع، ص199.

17. رغم ما دوّنه الدكتور فؤاد مرسي ضمن سفره «الرأسمالية تجدد نفسها»، وما أشار إليه من مرونة الرأسمالية وقدرتها على تجديد نفسها وتجاوز مآزقها الدورية، إلا أنه يجدر التأشير أن هذه المرونة والديناميكية المُشار إليها، والقدرة على التجديد ورغم أنه تاريخيا يُسجل، لكن حجة الواقع تثبت فشل الأفكار المتجددة في امتحانات لاحقة، كما أننا نتساءل في سياق ما يُطلق عليه الدكتور بـ : «الرأسمالية المتجددة»، بعد كم من التكاليف والخسائر والآثار... وأي الأزمات النمطية التي وصمة بها والقائلة بعبء ثقيل.

أنظر : فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147 / مارس 1990.

18 .محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين 17، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000، ص26-27.

19 . هذه هي الوصفة المعتادة للصندوق، ويرى غير قليل أن المشورة السليمة كانت تقتضي عكس ذلك، وبذلك أضيفت إلى تكاليف الأزمة وأعبائها، تكاليف مشورة الصندوق الخاطئة.

20 . لقد ظهر خطأ في هذا الاتجاه بجلاء في أندونيسيا، حيث كان أول إجراء تم اتخاذه ضمن برنامج الصندوق في نوفمبر 1997 إغلاق ستة عشر بنكا، وقد اعترف الصندوق بعد ذلك أن الإجراء زاد في تعميق الأزمة.

21 . يمكن أن تصنف « القروض » : وفق « مدة الاستحقاق » المتفق عليها إلى : طويلة الأجل، قصيرة ومتوسطة الأجل . وعلى أساس المبتغى منها، إلى : قرض استثماري، وآخر استهلاكي ... الخ . وبالنظر إلى « طبيعة الضمانات » المقدمة، إلى قرض عقاري مثلاً . أو من خلال « طبيعة المقرض والمقترض »، إلى : القروض الخاصة والعامة، الحكومية ... الخ.

22 .محمد الفنيش، مرجع سبق ذكره، ص29.

23 . Furman, Jason and Joseph Stiglitz. 1998, Economic Crses: Evidence and Insights from East Asia. BrooKings Papers on Economic Activiy

نقلا عن محمد الفنيش، مرجع سبق ذكره.

24 . عبد الله شحاتة، مرجع سبق كره، ص2.

25 .محمد الفنيش، مرجع سبق ذكره، ص29.

26. Stephanie Pomboy, **The Great Bubble Transfer**,Macro Mavens, 3 April 2002. www.macromavens.com/reports/the_great_bubble_transfer.pdf

27. جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، **الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية**، ترجمة عطية بن كريم الظفيري، ط1، مكتبة أفاق، الكويت، 2013، ص123.

28 . Charles P. Kindleberger, Robert Z. Aliber, **Manias, Panics, and Crashes A History of Financial Crises**, Fifth Edition, John Wiley & Sons, New Jersey, Canada, 2005.

29. أحمد مهدي بلوافي، **أزمة عقار أم أزمة نظام**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008، ص11.

http://islamiccenter.kau.edu.sa/arabic/Hewar_Arbeaa/abs/PDF-Hiwar4/Belwafi01.pdf

30 . نفس المرجع، ص 12.

31 . عقبة عبداللاوي، فوزي محيريق، مصيدة السيولة الكينزية كأحد حلول الأزمة بين : وصمة من انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح إسلامي، **ملتقى دولي حول : الأزمة المالية والبدائل المالية والمصرفية ... النظام المصرفي الإسلامي نموذجا**، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 5 ــ 6 ماي 2009، ص 11 .

32. عقبة عبداللاوي، فوزي محيريق، مرجع سبق ذكره، ص ص 11 -12.

*. تتناسب أسعار السندات تناسبا عكسيا مع سعر الفائدة. إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات. ويعود السبب في العلاقة العكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة إلى محدودية العائد السنوي المستحصل من السندات.

المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر

Women and the problematic of economic empowerment in Algeria

منيرة سلامي
جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر
sellamimounira@yahoo.fr

ملخص :

أصبح الآن الحديث عن المرأة وضرورة تحقيق تمكينها اقتصاديا، هو الأرضية الأساسية لبناء مجتمعات واقتصاديات تنافسية ومتينة بشكل مستدام ؛ بيد أنه على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال المرأة تواجه التمييز والتهميش والإقصاء؛ حتى وإن كانت المساواة بين الرجل والمرأة هي أحد المبادئ العالمية التي يقرها المجتمع الدولي، إلا أن الممارسات الواقعية تظهر اختلاف ما يجب أن يكون، ومن هنا جاءت أهمية وضع إطار تشريعي منظم من أجل وضع الضوابط المساعدة على تنظيم عملية تمكين المرأة وإعطائها مكانتها، ليتسنى لها القيام بدورها بأقل عدد ممكن من الحواجز، والمساهمة في التنمية المستدامة للاقتصاديات.

والجزائر بدورها، وإدراكا منها بأهمية إدماج المرأة في التنمية، وتذليل مختلف العقبات التي تقف عائقا أمام رقيها، حاولت وضع إطار تشريعي منظم يساهم في تحسين مكانة المرأة وإدماجها الاقتصادي بدون حواجز تحول دون ذلك، وانعكس ذلك من خلال التعديلات الدستورية لصالح ترقية المرأة وما انبثق عنها من قوانين وسياسات والتي جسدت من خلال تبني إستراتيجيات وطنية، انعكست على سوق العمل وتحقيق تمكين المرأة لكن ليس بالمستوى المرجو.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، قوانين ترقية المرأة، اتفاقية السيداو، الجزائر، تمكين اقتصادي.

Abstract:

Now talking about women and the need to achieve economic empowerment, is the basic ground for building societies and the economics of solid and competitive in a sustainable manner; however, despite the progress achieved, women still face discrimination and marginalization and exclusion; even if the equality between men and women is one of the universal principles approved by the international community, but the actual practices shows the difference in what should be, hence the importance of the establishment of a legislative framework to establish controls to assist in organizing the process of empowering women and give them their place, in order to enable it to play its role in the least possible number of barriers, and to contribute to the sustainable development of economies. Algeria, in turn, and conscious of the importance of the integration of women in development and to overcome the various obstacles that stand in the way of objectivity, tried to put a legislative framework is organized to contribute to the improvement of the status of women and economic integration without barriers prevent this, this was reflected through amendments.

Keywords: women empowerment, the Acts on the promotion of women, sidaw Convention, Algeria, economic empowerment.

تمهيد:

المرأة هي المرآة العاكسة لنمو المجتمعات، حقيقةٌ أصبح ينادي بها الجميع، وواقع فرض نفسه بفعل الزمن، فمكانة المرأة تعتبر اليوم معياراً مهمّاً، يوضح درجة تقدم أي مجتمع، وقياس حركة تفاعله مع معطيات العصر الحديث، بكل ما يحمله من قيم ومبادئ. حيث تزايد في العقود الأخيرة الحديث عن دور المرأة وضرورة تحقيق تمكينها، ما جعل الهيئات والمنظمات الدولية تتسابق من أجل عقد المؤتمرات والقمم للمناداة بضرورة إشراك المرأة في التنمية لأنها تشكل نصف قوة المجتمع، وتعطيل هذه القوة يعني اختزال نصف موارد المجتمع وتجميدها.

والجزائر بدورها وإداراكا منها لأهمية مشاركة المرأة، حاولت تبني عدة برامج وتجسيد العديد من المشاريع من أجل توسيع مشاركة المرأة في كل الجوانب، وتحقيق تمكينها على مختلف الأصعدة، لكن الإشكالية المطروحة: هل الاستراتيجيات المتبناة والبرامج المطبقة كافية لتحقيق تمكين المرأة في الجزائر، وكيف انعكست تلك البرامج على مؤشرات تمكينها ؟ "

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية، سنقوم بتقسيم مقالنا إلى ثلاثة أجزاء كما يلي:

- الفرع الأول: الأسس النظرية حول التمكين الاقتصادي للمرأة ؛
- الفرع الثاني: الآليات التشريعية، الاستراتيجيات المتبناة والبرامج المطبقة لتمكين المرأة في الجزائر ؛
- الفرع الثالث: قراءة في مؤشرات تمكين المرأة في الجزائر.

1- **الأسس النظرية حول التمكين الاقتصادي للمرأة:** تعتبر المرأة عنصر فاعل في المجتمع لما لها من ادوار متعددة تحكم جميع الأبعاد الحياتية وتحدد جميع جوانبها، وتؤثر فيها وترسم جميع حناياها؛ وإدراكا لهذه الحقيقة أصبحت الدول في تسابق لتجسيد هذه الحقيقة وانتهاز هذه الفرص، والاستفادة من هذه القدرات الكامنة، فكثر الحديث في الفترة الأخيرة عن تمكين المرأة، وتبنت المفهوم العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، وأصبحت تنادي به في كل المنابر، وأصبح مفهوم مشاركة المرأة مقترن بمصطلح التمكين[1]، والذي عُرف حسب اليونيفم* ومبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بأنه:[2] "قدرة الأشخاص نساءً ورجالاً على امتلاك ناصية أمور حياتهم، وضع التخطيط لأنشطتهم الخاصة، واكتساب المهارات(أو الحصول على اعتراف بما يملكونه من مهارات ومعارف)، ورفع مستوى ثقتهم في ذواتهم، وحل المشكلات، وتنمية قدرتهم على الاعتماد على الذات، والتمكين يشمل كلاً من الخطوات العملية وما يتبعها من نتائج.

فماذا عن مفهوم تمكين المرأة وما هي الخصوصية التي يؤكد عليها، هذا ما سنراه من خلال العناصر الموالية:

1.1- نشأة مفهوم تمكين المرأة: ارتبط مصطلح تمكين المرأة بالتنمية ومر بثلاث مقاربات، الأولى تتعلق بإدماج المرأة في التنمية **(IFD)**[3] سنة 1973، والتي دعت لدعم إدماج المرأة للعمل في عدة قطاعات وتقلدها للمناصب ذات القرارات المؤثرة على تحسين شروط عمل المرأة كما حاول هذا التيار إحداث تغيرات قانونية وإدارية لضمان الإدماج الأحسن للمرأة في النظام الاقتصادي[4]، ونظرا لعدم وجود قاعدة للمساواة[5] في المقاربة الأولى جاءت المقاربة الثانية **المرأة والتنمية (FED)** حيث تم التركيز في هذه المرحلة[6] على التفكير في كيفية تطوير تكنولوجيا تسهم في التخفيف من أعباء الأسرة حتى يتوفر للمرأة وقت أطول يتم توجيهه إلى العمل الإنتاجي، وقد تركزت السلبيات في هذا المدخل في ظهور صراع الدور الذي نجم عن قيام المرأة بأدوار متعددة في آن واحد وعدم قدرتها في الوقت نفسه على الانتفاع من ثمار عملها في ضوء علاقات النوع السائدة والتي تميز بين الرجل والمرأة، لذلك فقد زادت أعباء المرأة داخل الأسرة وخارجها دون أن يكون هناك مردود فعلي لهذا العبء بسبب سيادة عادات وتقاليد لم تستطع كثير من المجتمعات خاصة العربية التخلص منها، ونظرا لإهمال هذه المقاربة لدور المرأة الاقتصادي وحصره فقط في دورها التقليدي، جاءت خلفا لها مقاربة **النوع والتنمية (GED)** والتي تؤكد على مفهوم التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وأن عدم المساواة سببه تثمين العمل المأجور للرجل مع عدم الاعتراف بالمساهمة الاجتماعية للمرأة من خلال عملها

داخل المنزل[7]. ومن خلال ما سبق نجد أن هذه المقاربة تسعى لتحقيق تمكين المرأة الذي حسبها بتجاوز المستوى المالي للتمكين بل يصل إلى غاية تحقيق التمكين السياسي، كما تعتبر المرأة عامل للتغيير وليس فقط كمستفيد من التنمية.

ومع بروز هذه التيارات الجديدة الداعمة لدور المرأة، أصبحت قضايا المرأة تحوز اهتماما متزايدا في مختلف أنحاء العالم، حيث تم انعقاد العقد الأول للمرأة[8] (1975-1985) الذي شهد إقرار الأمم المتحدة بالاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في ديسمبر 1979، وأعقب ذلك مؤتمر بكين 1995، ثم مؤتمر نيويورك 2000، وفي إطار هذا الاهتمام المتزايد بشؤون المرأة صدرت العديد من التشريعات والقوانين بُغية تحسين أوضاع المرأة، كما أعقبها صدور العديد من البحوث والدراسات لإبراز هذا الدور، ويُعتبر التمكين أحد أهم المفاهيم الذي ظهر لتأكيد دور المرأة ومكانتها، حيث أصبح الخطاب التنموي يركز على توسيع الخيارات ومستويات الإنتاج للمرأة كفرد، وبشكل خاص في برامج المنظمات الدولية، مع انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام1995، حيث اعتبرت مسألة تمكين الناس كأفراد وجماعات أساسية في خطط التنمية.

ومنذ ذلك أصبح "تمكين المرأة" مفهوم جديد يعبر عن ضرورة مساهمة المرأة كفاعل تغيير في التنمية، وأصبح الأكثر استخداما في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية[9] ، سعيا للقضاء على كل مظاهر التمييز ضد المرأة من خلال الآليات التي تعينها على الاعتماد على الذات وتمكينها من ظروفها وفرصها وممارسة حقها في الاختيار.

وكتعريف شامل لماهية تمكين المرأة، يمكن القول أنه : "عملية شمولية تبدأ بإدراك المرأة ذاتها، وشعورها بالسيطرة على حياتها الخاصة، وقدرتها على اتخاذ القرار .أما على المستوى الجماعي، فهو قدرة النساء على المشاركة في عملية التنمية، وخلق وعي مجتمعي بالحقوق الفردية والجماعية، والقدرة على الانضمام إلى مجموعات ضغط وحركات اجتماعية قادرة على تمثيل مصالحهن، وتنتهي بتمثيل أكثر للنساء في مراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي."[10]

2.1- التمكين الاقتصادي كأحد مداخل تمكين المرأة: عند حديثنا عن تمكين المرأة فإن ذلك يمس العديد من المجالات، فهناك:

- التمكين السياسي: ويخص تمثيل المرأة في المجال السياسي ؛
- التمكين المجتمعي: ويتعلق بتمثيل المرأة لمراكز مهمة في المجتمع والتأثير على القرارات التي تخصه ؛
- التمكين القانوني: وهنا يتعلق بمدى خدمة القوانين لقضايا الأفراد (المرأة) ومنحهم لحقوقهم في عدة مجالات ؛
- التمكين الإداري: وهنا يخص الموظف في المؤسسة[11] ؛
- وأخيرا التمكين الاقتصادي: محور موضوعنا.

فنظرا للأهمية البالغة الذي يحققها التمكين الاقتصادي للمرأة، ونظرا لإدراك مختلف الدول والاقتصاديات لذلك، أدى ذلك لإدراج مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة لترتيب الدول في تصنيفات تقارير التنمية البشرية[12].

وبالرجوع للاهتمامات الدولية[13] لمفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة، فأول اعتراف دولي به كان ضمن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعروفة باسم سيداو (CEDAW) 1979. حيث حملت الاتفاقية عدة نصوص مؤكدة على ضرورة التمكين الاقتصادي للمرأة بدءا من ديباجتها التي ألزمت فيها ضرورة ضمان مساواة الرجل والمرأة في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ؛ كما أوردت في البند الأول والثالث عشر على ضرورة كفالة حق المرأة الاقتصادي وحث الجهات المشرعة على تحقيقه من خلال بناء أرضية قانونية حمائية. كما أوردت أيضا الوثيقة الختامية لمؤتمر بكين +5 المنعقد في سبتمبر 1995 على ضرورة تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة في البند 26 ودعت الدول في البند 35 لضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية.

وتم التأكيد على ذلك مرة أخرى من خلال إعلان بكين+10 للتضامن من أجل المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام (2005)، من خلال البند 19 إلى أن المؤتمر يهدف إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتمكينها، خصوصا ضمان وصولها إلى الموارد والمنافع الاقتصادية والمالية والسوقية للمرأة وتعزيز توظيف المرأة والعمل اللائق لها.

وإذا أردنا تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة فيجب الرجوع والاستشهاد بأهداف الألفية للتنمية (OMD)، التي تم تحديدها من طرف ONU والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، حيث باتت هذه الأسباب المرجع العالمي لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية، حيث وفي البند الثالث لأهداف الألفية الذي يؤكد على:" تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"[14] كان هذا البند الأرضية لبقية البنود الرامية لمحاربة الفقر والتعليم الأساسي للجميع وتحسين صحة الأم.

فحسب مكتب العمل الدولي، فتمكين المرأة اقتصاديا يعني: "انتشالها من العمل متدني الأجر ومنحها فرص عمل أحسن"[15].

أما حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[16] (UNDP) يعرف التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه يشمل توفير الفرص الاقتصادية (مثل توسيع فرص الاستخدام والتوظيف الذاتي والريادية، تشجيع العمل اللائق والمنتج، تحسين فرص الوصول للتمويل)، الوضع القانوني والحقوقي (على سبيل المثال تحسين حقوق المرأة في الملكية، الميراث، ملكية وحرية التصرف بالأرض)، التعبير، الدمج والمشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية (تطوير آليات تعزيز مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار).

لذلك يعتبر تمكين المرأة أهم مؤشر للتنمية الاقتصادية للبلدان، حيث أثبتت الدراسات[17] أن النساء تخصص نسبة كبيرة من أرباحهن لإنفاقها على العائلة والأهل[18]. ومن هنا وجد أن دعم دور المرأة في الاقتصاد يساعد على تخطي الأزمة المالية والاقتصادية، كما يعتبر جد ضروري للتأثير على النمو الاقتصادي.

كما يعمل تمكين المرأة على إحداث تعديل في القوانين والسياسات والآليات والإجراءات التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء وتغيير المفاهيم والقيم بحيث تتم مشاركة النساء الكاملة في البناء الرئيسي للتنمية وتحقيق المساواة وإزالة جميع أشكال التمييز.[19]

ولقياس مدى تمكين المرأة اقتصاديا، فهناك من اختصرها في ثلاثة مؤشرات فقط كما يلي:[20]

- المساواة في التحاق الفتيات في التعليم الأساسي ؛
- حصة النساء في العمل المدفوع الأجر ؛
- تمثيل متساو للنساء في البرلمانات الوطنية.

وهنا نلاحظ أن التمكين السياسي جزء من التمكين الاقتصادي للمرأة، كما أن حق المرأة في التعليم يكفل لها وصولها للتمكين الاقتصادي ؛ وللملاحظة هناك عدة مؤشرات أخرى يعتمدها الباحثون لقياس مدى تحقيق التمكين الاقتصادي[21].

2- **الآليات التشريعية، الاستراتيجيات المتبناة والبرامج المطبقة لتمكين المرأة في الجزائر :** الجزائر بدورها، وإدراكا منها بأهمية إدماج المرأة في التنمية، وتذليل مختلف العقبات التي تقف عائقا أمام رقيها، حاولت وضع إطار تشريعي منظم يساهم في تحسين مكانة المرأة وإدماجها الاقتصادي بدون حواجز تحول دون ذلك، وسنتناول فيما يلي أهم الآليات التشريعية والإنجازات المؤسساتية التي تم إرساؤها لتحقيق تمكين المرأة وتفعيل دورها في التنمية.

1.2- الآليات التشريعية المستحدثة لتمكين المرأة في الجزائر: أولت الجزائر منذ استقلالها اهتماما كبيرا بقضايا المرأة إيمانا منها أنها المحرك الدافع بعجلة المجتمع نحو الرقي، لأن الثقل التي تحمله كمواطنة وزوجة وأم وعاملة يجعلها عنصرا محوريا في تماسك المجتمع ووحدته وازدهاره. لذلك أردنا من خلال هذا الجزء التعريج على أهم

الإستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لتحسين وترقية دور المرأة وتمكينها على جميع الأصعدة، بدءا من الإصلاحات التشريعية التي قامت بها نتيجة الاتفاقيات الدولية الموقعة، وصولا لأهم الآليات المؤسساتية المرساة لتسهيل الاهتمام بدور المرأة وأهم ما توصلت إليه الجزائر في هذا الإطار.

1.1.2- الجزائر واتفاقيات حماية المرأة: في إطار حماية المرأة وتحسين وضعها على جميع الأصعدة، قامت الجزائر بالتوقيع على عدة صكوك واتفاقيات دولية، والتي سنسردها وفق ترتيبها الزمني وأهمية محتواها تجاه خدمة مصالح المرأة وحفظ حقوقها، وذلك كما يلي:[22]

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: انضمت الجزائر إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) سنة 1963 الذي ينص في مادته الأولى، على حق كل شخص في التمتع بحقوقه وحرياته المعلن عنها بدون تمييز قائم على العرق، اللون أو الجنس.
- كما صادقت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية (1966) سنة 1989 مع الإعلانات المفسرة للمواد 1، 8، 13، 23.
- صادقت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) سنة 1989 مع الإعلانات المفسرة للمواد 1، 13، 23.
- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981): صادقت الجزائر على هذا الميثاق سنة 1987، وبموجب الفقرة الثالثة من المادة 18 منه، تلزم الدولة الطرف بـــــــــــ: " السهر على القضاء على شتى أشكال العنف ضد المرأة وضمان حماية حقوق المرأة والطفل مثل ما هو منصوص عليه في الإعلانات والاتفاقيات الدولية" ؛ لكن لم يتم التطرق لحقوق المرأة بطريقة واسعة. وفي هذا الإطار، جاء اعتماد بروتوكول الميثاق الإفريقي بحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة (2003)، لكن الجزائر لم توقع على هذا البروتوكول.
- إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979): تعتبر اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة بمثابة الإعلان العالمي للحقوق الإنسانية للمرأة، وهي تمثل الاتفاق الدولي الأكثر شمولا في المجال. ولقد صادقت عليها الجزائر سنة 1996 مع لائحة من التحفظات♦، التي في أغلبها لم يعد لا أي أساس نظرا للإصلاحات التي تم القيام بها منذ 2005 على قانون الأسرة، والقانون الجنائي وقانون الجنسية ؛ لكن الجزائر لم تصادق على البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية (1999).
- الإعلان الرسمي لرؤساء الدول الإفريقية حول المساواة بين الرجل والمرأة: يتطرق هذا الإعلان الذي تمت المصادقة عليه خلال مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في يوليو 2004 في أثيوبيا إلى مبدأ التكافؤ في اتخاذ القرار. ولقد نقحت الجزائر دستورها سنة 2009 مع إدخال المادة 31 مكرر حول تكريس مبدأ المشاركة السياسية للمرأة.

كما أن لجزائر طرف أيضا في اتفاقيات أخرى تتعلق بحقوق المرأة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي:[23]

- اتفاقية المرأة المتزوجة (1957).
- اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج، التي تمت المصادقة عليها في 7 نوفمبر 1962.
- اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير (1949)، التي صادقت عليها الجزائر في 1963 مع تحفظ على المادة 22.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965).
- اتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم (1958) التي صادقت عليها الجزائر سنة 1968.

- الاتفاقية رقم 111 لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالتمييز في الاستخدام والمهنة (1958) التي صادقت عليها الجزائر في 15 أكتوبر 1969.
- اتفاقية حقوق الطفل (1989) التي صادقت عليها الجزائر سنة 1992.
- الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهه (2003).
- اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة (1952) التي اعتمدتها الجزائر سنة 2004.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة، خاصة ذلك المتعلق بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال.
- الاتفاقيات رقم 100 /أ/ و111/ف/ لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة.

2.1.2- الإصلاحات التشريعية التي تبنتها الجزائر لترقية دور المرأة: نتيجة الاتفاقيات العديدة التي وقعت عليها الجزائر وسعيا منها لترقية مكانة المرأة والحفاظ على حقوقها، قامت بإرساء العديد من القوانين والتشريعات التي تجسدت من خلال الدستور والقوانين المنبثقة عنه، حيث أهم التعديلات والقوانين التي تركز على ترقية المرأة خاصة تلك المتعلقة بدعم تمكينها اقتصاديا مست:

- **الدستور**: عرفت الجزائر منذ استقلالها أربعة دساتير[24] متتالية 1963، 1976، 1989 وآخرها سنة 1996 ؛ وخلال دساتيرها الأربعة حاولت إرساء مبدأ عدم التمييز والمساواة* بين المواطنين والمواطنات في كل الميادين.

ويكرس الدستور الجزائري مبدأ التسلسل الهرمي في المعايير، كما تنص المادة 132 من الدستور[25] أن المعاهدات المصادق عليها من قبل رئيس الجمهورية أعلى من القانون، وينص قرار المجلس الدستوري بتاريخ 20 أوت 1989 على أنه "بعد المصادقة ومنذ تاريخ النشر، تدمج أي اتفاقية في القانون الوطني".

ويعتبر دستور 1996[26] آخر دستور أُعد سنة التوقيع على اتفاقية السيداو، حيث حاول من خلال مواده الصريحة رقم 29 و31 المناداة بضرورة إعطاء المرأة حقوقها، وعدم تمييزها عن الرجل، والتي تم تعديلها فيما بعد حسب التعديل الدستوري الجديد الموقع في السادس من شهر مارس سنة 2016[27]، وتم استبدال المواد الخاصة بترقية حقوق المرأة بالمواد 32 و34 و 35 والمادة 36 وذلك كما يلي: [28]

- المادة 32[29]: كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي.
- المادة 34[30]: تستهدف المؤسسات ضمان كل المواطنين و المواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان و تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية.

وسعيا من الدولة الجزائرية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، تم تعديل المادة 31 بالمادة 31 مكرر، وذلك في نوفمبر من سنة 2008، والتي تم استبدالها بالمادة 35 حسب تعديل 2016 والتي تنص على ما يلي: " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة".

وفي إطار تشجيع دور المرأة في الحياة العملية تم نص مادة دستورية جديدة صريحة تخص ذلك كما يلي:

- المادة 36 : تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل. تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات.

وتؤكد هذه المادة سعي الدولة الحثيث بترقية دور المرأة الاقتصادي وإدراجها في التنمية، كما أكدت من خلال هذه المادة أن مناصب المسؤولية ليست حكرا على الرجال فقط بل للمرأة الجديرة حق تقلد تلك المناصب.

كما حاولت إرساء مواد أخرى لترقية وضعية المرأة في عدة مجالات، منها:

المادة 63[31]: "يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون". وبناءا على هذه المادة[32] يكرس المرسوم 06-03 المؤرخ 19 جمادى الثانية 1427 الموافق لـــ 15 جويلية 2006 والمتضمن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية مبدأ عدم التمييز بين الجنسين في العمل في القطاع العمومي، وبالفعل فإن المادة 74 منه تنص على أن: "تعيين الموظفين يخضع لمبدأ تكافؤ فرص الحصول على وظائف في القطاع العمومي".

ويكرس المرسوم المذكور آنفا كذلك عددا من الحقوق للعنصر النسوي في الوظيفة العمومية، فيما يخص[33]حظر التمييز بين الموظفين (المادة 27)، الحق في إجازة الأمومة (المادة 129)، الحق في إجازة بدون مرتب (المادة 214 +146).

- **التعديلات القانونية لصالح ترقية المرأة في الجزائر:** قام المشرع الجزائري باتخاذ مجموعة من الإجراءات ترمي إلى ضمان حماية حقوق وحريات الإنسان بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة، تماشيا مع المعايير الدولية المتخذة في هذا الشأن، حيث تم إعادة النظر في مجموعة من القوانين لتدارك مواطن النقص التي تعارض مع مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق، ومن جملة هذه التعديلات التي مست القوانين نذكر:

- **قانون العمل والضمان الاجتماعي ونظام التقاعد:** حيث تم ما يلي:

- قانون العمل: يمنع تشريع العمل طبقا لأحكام الدستور أي شكل من أشكال التمييز، فالقانون رقم 66-133 المؤرخ في 02 يونيو 1966 المتعلق بالوظيف العمومي في مادته 05 يمنع أي تمييز بين الجنسين في العمل، أما القانون 90-11المؤرخ في 21 أفريل 1990 المعدل والمتمم المتعلق بعلاقات العمل فيضمن الحق في العمل للجميع والمساواة بين الجنسين في التشغيل وعلى استفادتهم من نفس الحقوق الأساسية[34] (الحق في العمل، المساواة في الأجور، الترقية والتكوين، الترقية والتكوين، احترام السلامة البدنية والمعنوية للمرأة العاملة وكرامتها، حظر العمل الليلي، حماية صحة المرأة في العمل، الاستفادة من عطلة الأمومة، ...).
- قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد: يُعد نظام الضمان الاجتماعي، نظاما حمائيا للمرأة عاملة كانت أو من ذوي حقوق العامل، حيث لا تتضمن أحكامه أي تمييز مرتبط بالجنس، فزيادة على الحقوق الأساسية مثل التأمين على المرض وحوادث العمل، هناك حقوق خاصة بالمرأة لاسيما في إطار حماية الأمومة (القانون رقم 83-11 المؤرخ في 07/02 المعدل والمتمم المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، وكذا التقاعد (القانون 83-12 المؤرخ في 07/02/ 1983 المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 97-13).

- **قانون الانتخاب ودعم المشاركة السياسية للمرأة:** منحت الجزائر حق الانتخاب للمرأة في عام 1962، ودخلت المرأة الجزائرية البرلمان في نفس السنة، كما أن حقها في الانتخاب مكفول لها بموجب المادة 62 من الدستور[35]، التي تنص على أن: "لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتَخب ويُنتخب"، وتتضمن مختلف قوانين الانتخابات تمثيلا متساو وعادل للمرأة والرجل في المجالس المنتخبة، خاصة القانون العضوي[36] 17-91 المؤرخ في 14 أكتوبر 1991 المعدل والمتمم للقانون 13-89 المؤرخ في 7 أوت 1989، المتضمن قانون الانتخابات والذي ينص على إلغاء الانتخاب عن طريق الوكالة، هذا الإجراء الذي سمح للمرأة بالتعبير غن اختياراتها السياسية بمطلق الحرية.

وبعد التعديل الدستوري لسنة 2008، قررت وزارة العدل في مارس 2009 إنشاء هيئة لإعداد قانون أساسي[37] يهدف إلى زيادة عدد النساء في المجالس المنتخبة، وذلك تطبيقا للمادة 35 -31 مكرر سابقا- التي تمت إضافتها لصالح المشاركة السياسية للنساء.

- **التعديلات في القوانين الأخرى المتعلقة بالمرأة:** بالإضافة لما سلف ذكره، تم تعديل عدة قوانين بما يتوافق مع المعاهدات والاتفاقيات الجديدة الموقعة في إطار ترقية المرأة، وذلك مس عدة جوانب[38]: كاستحداث قسم شؤون

الأسرة، في مجال الأحوال الشخصية، قانون الجنسية الجزائرية، قانون العقوبات، قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

2.2- الإنجازات المؤسساتية والإستراتيجيات المتبناة لترقية المرأة في الجزائر: إن الاهتمام الذي توليه الجزائر لقضايا المرأة تجسد في عدة مبادرات منها ما كان تعديل في الدستور والقوانين المختلفة، وأخرى ما تجسد في إرساء آليات ومؤسسات لترقية المرأة والاهتمام بشؤونها وأيضا تبني استراتيجيات وطنية والسهر على تطبيقها، وهنا من خلال هذا العنصر سنحاول التعريج على أهم تلك المؤسسات الموضوعة والاستراتيجيات المتبناة مع تلخيص أهم ما تم التوصل إليه في هذا المجال.

1.2.2- الهيئات والآليات المؤسساتية التي تم تنصيبها: قصد الاهتمام بشكل مكثف ودقيق بقضايا المرأة وترقية دورها على مختلف الأصعدة، كان لزاما الاهتمام وتعزيز الإطار المؤسساتي الذي يساعد على تحقيق ذلك، مما انبثق عنه تنصيب عدة آليات، هي:

- الحقيبة الوزارية: والتي تم إنشاؤها بموجب مرسوم رئاسي سنة 2002 تحت تسمية الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة"[39] الملحقة برئاسة الحكومة، لكن نتيجة تعديل وزاري لاحق تم إلغاء الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، وتمّ إلحاق هياكل الوزارة المنتدبة بالوزارة لتصبح وزارة التضامن والأسرة حسب المرسوم المعيّن للوزراء في التعديل الحكومي ما قبل الأخير ؛ غير أن مرسوم استدراكٍ صدر في الجريدة الرسمية؛ أضاف قضايا المرأة للوزارة التي أصبحت تسمى وزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة، والتي أسندت لها مهام تكميلية تهتم بالجانب الاجتماعي وقضايا المرأة معا.
- المجلس الوطني للأسرة والمرأة: أنشأ المجلس الوطني للآسرة و المرأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06 –421 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427 الموافق 22 نوفمبر سنة 2006. يوجد المركز تحت وصاية الوزيرة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة (سابقا) والآن تحت وصاية وزارة التضامن الاجتماعي والأسرة وقضايا المرأة، المجلس هو جهاز استشاري يتولى إبداء الرأي و ضمان التشاور والحوار والتنسيق والتقييم في كل الأنشطة والأعمال المتعلقة بالأسرة والمرأة يضم كفاءات وطنية تمثل الوزارات والهيئات والتنظيمات الجمعاوية والمهنية المعنية ومراكز البحث والخبراء.
- الجمعيات والمنظمات غير الحكومية (ONG): يشكل المجتمع المدني قوة دافعة للإرتقاء بمكانة المرأة باعتباره شريكا أساسيا إلى جانب الوزارة، في الدفاع عن حقوقها والمطالبة بالمساواة بين الجنسين. وقد كان صدور القانون[40] رقم 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 والمتعلق بالجمعيات ذات الطابع الاجتماعي، بمثابة بداية انطلاق المجتمع المدني في الجزائر.

وقد شاركت المنظمات النسائية غير الحكومية في إعداد وثيقة بعنوان "العناصر الإستراتيجية لإدماج الطرح القائم على النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الحكومية"، كما شاركت في مختلف أنشطة التدريب في مجال قضايا النوع الاجتماعي.

وقد بلغ عدد الجمعيات المصنفة وطنيا 962 جمعية من بينها 23 جمعية تهتم بمواضيع المرأة و696 جمعية محلية من 77361 جمعية معتمدة، وذلك حسب إحصائيات وزارة الداخلية[41].

بالإضافة لمختلف الآليات المذكورة والمنصبة لخدمة قضايا المرأة، فقد تم تنصيب عدة آليات أخرى ولجان، نذكر منها:[42]

- لجنتي المرأة والطفولة على مستوى الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة تتولى مهمة رصد ومتابعة وتقييم كل المسائل المرتبطة بمجال عملها ؛
- المراصد القطاعية جديدة لترقية عمالة المرأة والذي شرع في إنشائها ابتداء من فبراير 2002 ؛

- لجنة وطنية لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة 16 مارس 2009أسندت لها مهمة إعداد قانون عضوي يتعلق بتوسيع المشاركة السياسية للمرأة على مستوى المجالس المنتخبة ؛
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في 22 نوفمبر 2004 تهدف إلى تشجيع العاطلين على العمل أو عديمي الدخل على خلق أنشطة خاصة بما فيها أنشطة البيوت ؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2004 بغرض توسيع فرص العمل لفائدة حاملي الشهادات الجامعية والمساهمة في خلق مناصب الشغل والحد من البطالة ؛
- تعزيز الخلايا الخاصة بالتنشيط الريفي التي أوكلت لها مهمة الإرشاد الفلاحي الموجه للنساء الريفيات ؛
- هيئة على مستوى المديرية العامة للأمن الوطني لترقية حقوق المرأة الشرطية ضمن الأمن الوطني 01 مارس 2009 ترقية ومتابعة تطور المسار المهني للمرأة الشرطية وفق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ؛
- الخط الأخضر للتكفل بالنساء والأطفال والأسر بشكل عام في وضع صعب من خلال الاستماع والمساعدة النفسية والقانونية والاجتماعية والتوجيه.

2.2.2- الإستراتيجيات المطبقة والسياسات المتبناة لترقية دور المرأة في الجزائر: في إطار استكمال السياسة الداعمة لدور المرأة في الجزائر، قامت الجهات الوصية بتبني وتطبيق عدة إستراتيجيات تخص ترقية دور المرأة، منها ما يركز على دورها الاقتصادي وأخرى على الدور الاجتماعي، وأهم تلك الإستراتيجيات والبرامج المطبقة نذكر:

- الإستراتيجية الوطنية لإدماج المرأة والنهوض بها: والتي أعدتها الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة –سابقا- بالتنسيق مع مختلف المتدخلين المعنيين بقضايا المرأة، وتمس هذه الإستراتيجية فترة خمس سنوات انطلاقا من 2008 إلى غاية نهاية السنة الحالية (2013)، حيث تم اعتماد هذه الإستراتيجية من قبل مجلس الحكومة[43] بتاريخ 29 جويلية 2008، تُستعرض فيها حصيلة التقدم المسجل لصالح المرأة في مختلف المجالات وتقترح الإجراءات اللازمة والكفيلة بتحقيق نهوض ملموس بأوضاع المرأة وتمكنها من التمتع بحقوقها وحرياتها الأساسية لتمارس أدوراها التنموية وتشارك بفعالية أكبر، في مختلف مجالات الحياة العامة للبلاد.
- الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء: حيث بادرت الجزائر بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة بتنفيذ مشروع مكافحة العنف ضد المرأة وذلك سنة 2006، وتم في هذا الإطار إعداد إستراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد النساء توفر إطارا عاما للتدخل من أجل التغيير، والغابة الأساسية منها هي المساهمة في التنمية البشرية المستدامة وترقية حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف بين المواطنات والمواطنين بإلغاء كل أشكال التمييز والعنق ضد النساء عبر دورة الحياة.

كما تدعمت هذه الإستراتيجية بمخطط تنفيذي للفترة 2007-2011 يهدف إلى إعداد وإعمال مخططات قطاعية تتدرج ضمن مخطط تنفيذي وطني، يحدد التدخلات ذات الأولوية ويرتكز على دعم القدرات التقنية والمؤسساتية لمختلف الشركاء، لضمان الوقاية من كل أشكال العنف والتمييز تجاه النساء والتكفل المناسب بالضحايا، وكذا إعداد وإعمال إستراتيجية للاتصال والدعوة لكسب التأييد من أجل التغيير والتوعية والتجنيد الاجتماعي، للوقاية من كل أشكال العنف خاصة تجاه المرأة.[44]

- الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية: وهي موجهة للنساء خاصة في المناطق الريفية، إن تنفيذ الإستراتيجية التي خصص لها غلاف مالي يقارب 50 مليار دينار تستهدف بشكل خاص الفئة العمرية المتراوحة بين 15 و49 سنة، وتهدف إلى تقليص الأمية إلى 50% في حدود 2012 والقضاء عليها تماما في آفاق 2015 ؛ وفي هذا الإطار تم تنصيب "جهاز محو الأمية تأهيل"[45] الذي يستهدف النساء اللواتي لم يلتحقن بمقاعد الدراسة إطلاقا على أن يتوج هذا المسار بتأهيل مهني في 34 تخصص، حيث يشهد هذا الجهاز إقبالا كبيرا.

- برنامج التجديد الريفي (2007-2013): وهو برنامج يرمي للمساهمة في القضاء على التهميش وتحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة لاسيما عن طريق دعم المشاريع الجوارية لسكان المناطق الريفية، حيث سيسمح مستقبلا بتشجيع المرأة الريفية وتحفيزها بشكل أكبر على استحداث مشاريع استثمارية خاصة في الأنشطة الفلاحية والخدماتية والصناعات التقليدية وحتى السياحية[46].
- اعتماد سياسة وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة: من خلال تبني الحكومة لمقاربة النوع الاجتماعي، حيث جاء في برنامجها لسنة 2007 ما يلي:[47] إدماج الطرح الخاص بالنوع الاجتماعي في كافة البرامج الوطنية ؛ إزالة العراقيل التي تمنع الاندماج الاجتماعي والمهني للنساء من خلال وضع إستراتيجية وطنية ؛ تحسين مؤشرات التنمية المتعلقة بالتنمية البشرية وحماية الفئات المحرومة ؛ وضع الآليات والهياكل الضرورية الكفيلة بمساعدة وتدعيم النساء اللائي يتواجدن في وضع صعب سواء في المدن أو في الأرياف ؛ مكافحة العنف ضد النساء وتقليص هذه الظاهرة من خلال اتخاذ إجراءات التكفل بالضحايا وكذا وضع سياسة وقائية.

بالإضافة لـــــ:

- البرنامج المشترك للمساواة بين النوعين الاجتماعيين وتمكين المرأة في الجزائر: وكان هذا المشروع في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويخص البرنامج الفترة 2009-2011 بتمويل من صندوق اسبانيا وبرنامج الأمم المتحدة.

كما قامت الجزائر باتخاذ عدة ميكانيزمات قصد إدماج المرأة، مست عدة جوانب، وبالتركيز على مجالي التكوين المهني والتشغيل، نجد:

- **في مجال التكوين والتعليم المهنيين:** حيث تم في هذا الإطار:[48]
  - إنشاء الفروع المنتدبة وملحقات مراكز التكوين المهني في المناطق الريفية للسماح للفتيات من الالتحاق بها ؛
  - إدراج النساء الملازمات للبيوت ضمن فئات المستفيدين من التكوين المهني ؛
  - تمديد السن القانونية القصوى من 25 إلى 30 سنة للسماح لنساء الفئات الخاصة كالمطلقات والمسعفات من التكوين عن طريق التمهين ؛
  - إعداد برامج خاصة بالتربصات المهنية والتكوين المهني موجهة للنساء الحرفيات والنساء الماكثات بالبيت وتلك اللواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد خاصة في ظل وجود آليات مرافقة للاندماج الاقتصادي ؛
  - تشجيع التكوين التحضيري الذي يدوم ستة أشهر يدمج بعدها المتربص في الأقسام للحصول على الشهادة الأولى بالنسبة للشباب الذين تجاوزوا سن التمدرس والنساء الماكثات في البيوت بغض النظر عن شرط السن.
- **في مجال التشغيل ودعم المشاركة الاقتصادية للمرأة:** في إطار تشجيع التشغيل وخلق مختلف الأنشطة المدرة للربح لاسيما بالنسبة للنساء، تم وضع برامج لدعم التشغيل خاصة انطلاقا من سنة 2004 تتمثل في:[49]
  - برنامج نشاطات الاحتياجات الجماعية: ويمثل أحد الوسائل الأكثر نجاعة في الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب إناث وذكور، طالبي العمل على المستوي المحلي والمناطق المحرومة ؛
  - المؤسسات المصغرة: وتتمثل هذه الآلية في مساعدة الشباب في إنشاء مؤسساتهم الخاصة من خلال قروض دون فائدة أو قروض بنكية مع تخفيض في نسبة الفائدة ومساعدات مالية أخرى ؛
  - القروض المصغرة: يتوجه هذا البرنامج الذي تم وضعه سنة، 1999 كوسيلة للإدماج ومكافحة البطالة والفقر، لفئة البطالين لإنشاء نشاطات مدرة للدخل. وتقدر نسبة النساء المستفيدات من هذه الآلية 70 % سنة 2008.
  - برنامج الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات: وقد تم وضعها لفائدة خريجي التعليم العالي في حالة بطالة والذي يسمح لهم باكتساب التجربة المهنية المطلوبة في سوق العمل. وقد وصل عدد طلبات العنصر النسوي إلى

147.968 طلبا خلال الأربع سنوات الأخيرة. وتحتل المرأة مرتبة متقدمة في هذا البرنامج وذلك بنسبة 65% من النسبة الإجمالية.

- مرصد شغل المرأة ": والذي أنشئ سنة 2002 على مستوى الشركة الوطنية للمحروقات(مجمع سوناطراك) التابع لوزارة الطاقة والمناجم، جرى تعميم التجربة على مستوى فروع الشركة في بعض ولايات الوطن، نظرا للدور الذي تلعبه في تعزيز نسبة التشغيل النسوي في مختلف الوظائف وأنشطة المجمع، وتطوير المسار المهني للنساء العاملات في المجمع على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص وتوفير فرصة اعتلاء النساء العاملات مناصب المسؤولية في جميع مجالات أنشطة المجمع .

وتم إنشاء عدة آليات وميكانيزمات تسهر على تنفيذ ومتابعة هذه البرامج من أهمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما استحدث مخطط العمل الخاص بترقية التشغيل ومحاربة البطالة جهازا للإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية ولحاملي شهادات التكوين المهني و والإدماج المهني للأشخاص دون أي تأهيل بالتعاقد مع المؤسسات العمومية والخاصة، يمنح خلالها المستفيدون من مرتب تساهم في تغطيته ميزانية الدولة.

3-**قراءة في مؤشرات تمكين المرأة في الجزائر:** من خلال ما سبق، توصلنا إلى أن تهيئة الأرضية التشريعية والقانونية أصبح لزاما إذا أردنا تحفيز المرأة وإشراكها في التنمية، وهذا ما سعت الجزائر لتطبيقه كما رأينا سابقا، لكن السؤال المطروح يتعلق بمدى المساهمة الفعلية لكل هذه الأجهزة الموضوعة والآليات التي تم إرساؤها على الواقع الفعلي للمرأة وتحقيق تمكينها على مختلف الأصعدة، وكيف يمكن لنا تقييم دور المرأة الاقتصادي في الجزائر، هذا ما سنحاول التعرف عليه من الجزء الأخير من هذا المقال، وذلك من خلال التعرف على نصيب المرأة من مخرجات التعليم، وانعكاس ذلك على مستويات تشغيلها ومشاركتها في الأنشطة الاقتصادية.

1.3- المرأة والتعليم في الجزائر:لأن المرأة تشكل نصف المجتمع ومُربية الأجيال، مما يجعل الضرورة جد مُلحة للاهتمام بتحسين مستواها التعليمي وتطويره ؛ من خلال إقرار إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته لكل جزائري وجزائرية، دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي[50].

ولتوضيح تطور مؤشر تمدرس الإناث بالجزائر، سنستعرض فيما يلي معدلات التحاق الإناث بالمدارس في مختلف الأطوار التعليمية عبر مجموعة من السنوات[51].

جدول رقم (1) يوضح تطور عدد المتمدرسين في الجزائر حسب الجنس

	2001/2000	2004/2003	2009/2008	2012/2011	2014/2013	2015/2014
إجمالي المتمدرسين	7.712.182	7.851.893	7.381.962	7.614.477	7.835.740	7.989.546
منه إناث	3.726.603	3.848.282	3.639.469	3.765.924	3.892.379	3.959.101
نسبة الاناث في الابتدائي %	46.81	47.01	47.29	47.47	47.67	47.7
نسبة الاناث في المتوسط%	48.05	48.74	48.72	48.43	47.61	47.55
نسبة الاناث في الثانوي%	56.14	57.53	57.87	57.22	58.21	57.63
التعليم الجامعي (جامعي+ تكوين المتواصل)	541443	716452	1186046	1231576	1283707	1241550*
منه إناث %	50.81	53.83	59.87	58.72	59.49	-
التعليم والتكوين المهني	323432	341979	637948	687327	684800	728082
منه إناث	43.98	43.22	38.6	44.95	43.17	42.22

Source: CNES, "Rapport national sur le développement humain 2013-2015"–Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algerie, (Algerie, ANEP rouiba, 2016), p 180.
*: sauf la formation professionnelle.

من خلال الإحصائيات، نلاحظ أن المرأة تشكل نسبة جد معتبرة من عدد المسجلين في التعليم الأساسي تصل إلى قرابة نصف المسجلين بنسبة 47,7% سنة 2015، في حين ترتفع بشكل أكبر بالنسبة لمستوى الثانوي حيث يفوق عدد المسجلين الذكور وتصل إلى 57,63% سنة 2015 ؛ كما تشهد الجامعة أيضا نسب أكبر لالتحاق الإناث بالمقارنة مع الذكور تصل إلى 60% سنة 2015، مما يؤكد على أن الجزائر تهتم لشكل متجانس بالتعليم لكلا الجنسين، وأصبح هناك وعي أكثر لدى العائلات بضرورة تعليم المرأة وتحسين مستواها، وأيضا وجود وعي لدى الأولياء لتشجيع بناتهم على استكمال دراساتهم، كما نلمس وجود وعي أكبر لدى النساء بأهمية التعليم والحصول على شهادة جامعية.

أما فيما يخص التكوين والتعليم المهنيين، فنلاحظ إقبال نسوي جد معتبر يصل 43% في سنة 2015، ما يؤكد على وجود نية لتحسين المستوى واكتساب المهارات المهنية من طرف النساء، وهنا يجب الإشادة بدور الجمعيات النسائية في تفعيل دور المرأة الماكثة في البيت، خصوصا ممن استفدن من برامج محو الأمية، والتي تتوج أغلبها بمواصلة التكوين داخل مراكز التكوين المهني إذ لا تتجاوز مدة التكوين ستة أشهر، يحصلن في نهايتها على شهادة تأهيل تمكنهن من طلب قرض مصغر وإنجاز مشروع في بيتهن لإعالة أسرهن.

2.3- المؤشرات الاقتصادية لتمكين المرأة في الجزائر: رأينا من خلال الإحصائيات أن المرأة تشكل نسبة مهمة من مخرجات التعليم، وتسجل حضورا قويا مع ارتفاع المستوى، فهل الوضع نفسه بالنسبة لسوق العمل والنشاط الاقتصادي، هذا ما سنحاول توضيحه من خلال سرد الإحصائيات حول عمل المرأة وكذا معدلات البطالة التي سجلتها.

1.2.3- المرأة وإشكالية البطالة في الجزائر: أظهرت الإحصائيات ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية، فهل انعكس ذلك إيجابا على نصيبها من سوق العمل، وهل أدى ذلك أدى لتقليص معدلات بطالة المرأة خاصة ذوات المستوى التعليمي الأعلى، هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا العنصر -أنظر الجدول أدناه.

جدول رقم "02" يوضح معدلات البطالة لسنة 2015 حسب الجنس والمستوى التعليمي

	ذكور	إناث	المجموع
المستوى التعليمي			
بدون مستوى	3.9	1,4	3,6
ابتدائي	7.9	5.5	7,7
متوسط	12,9	17,8	13,4
ثانوي	8,8	14,8	10,1
جامعي	8,5	20,5	14,1
الشهادة المحصل عليها			
بدون شهادة	9,6	11,7	9,8
شهادة تكوين مهني	12,3	16,9	13,4
شهادة جامعية	8,2	20,2	14,1
المجموع	9,9	16,6	11,2

المصدر: Ons, Bulletin statistique:" activités emploi et chômage en septembre 2015, (édition 2016), P06.

فكما تظهره الإحصائيات المسرودة في الجدول أدناه، نلاحظ أن الجزائر كغيرها من الدول، تعاني من ظاهرة البطالة بالنسبة للجنسين، ولجميع المستويات التعليمية، بالرغم من تسجيل انخفاض في نسب البطالة خلال فترة العشر سنوات الأخيرة، إلا أنها تشهد تذبذب فيما يخص دور المرأة، حيث سجلت سنة 2015 معدل بطالة وطني قدره[52] 11.2 %، تتوزع بين 9.9 % بالنسبة لفئة الرجال، و16,6% بالنسبة لفئة النساء، ما يقابل 384.000 امرأة بطالة.

ومن أجل التوضيح أكثر، قمنا بتمثيل البيانات المدونة أعلاه في الشكل البياني الموالي:

شكل بياني رقم "01": يوضح مستويات البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي

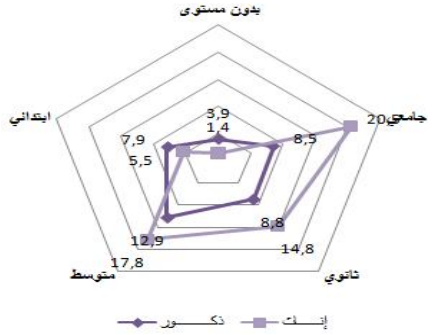

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم"01"

كما تظهر الإحصائيات الممثلة في الشكل أعلاه، هناك علاقة طردية بين ارتفاع المستوى التعليمي ومعدل البطالة لكل فئة[53]، حيث نجد أن البطالة لدى الفئة النسوية التي بدون مستوى تعليمي تقدر بـــ 1,4 %، في حين معدل البطالة يعلو كلما ارتفع المستوى التأهيلي للنساء، حيث يصل إلى 14.8 % بين فئة ذوات المستوى الثانوي، ويشهد أعلى المستويات بنسبة 20,5% لدى فئة الجامعيات، وهي ما تسمى بطالة المتعلمين، ومن هنا جاءت الضرورة للبحث في حلول عاجلة لاستغلال ذلك الخزان العلمي الثمين، ومحاولة استغلاله في مشاريع تنموية تدر بالفائدة على الاقتصاد الوطني، والسؤال المطروح كيف انعكس ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية على نصيبها من سوق العمل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال العنصر الموالي.

2.2.3- **المرأة وسوق العمل في الجزائر:** للتعرف على مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل، سنسترشد بجملة من الإحصائيات الرسمية الأخيرة المتوفرة ؛

ومن أجل التعرف أكثر على دور المرأة في الحياة العملية، أدرجنا الشكل البياني أدناه الذي يوضح تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال فترة العشر سنوات الأخيرة 2004-2015.

شكل بياني رقم (2) يوضح: تطور الفئة العاملة بالجزائر حسب الجنس

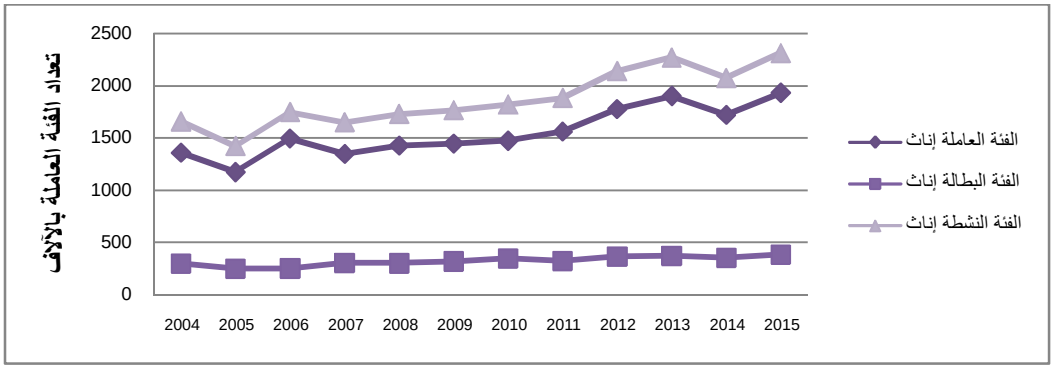

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سبق ذكره، ص 10

كما يظهر الشكل البياني أعلاه، نلاحظ تطور في معدلات مشاركة المرأة في الحياة العملية، حيث خلال فترة عشر سنوات، نلاحظ أن فئة النساء العاملات انتقلت من 1.359.000 إلى 1.934.000 إمرأة عاملة، بمعدل ارتفاع قدره: 42%، في حين انتقل مجموع الفئة النسوية النشطة من 1.660.000 إمرأة إلى 2.317.000 إمرأة ناشطة. مما يبرز بشكل واضح ارتفاع نصيب المرأة في الحياة العملية.

وبمقارنة معدلات مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية من إجمالي الفئة النشطة نجده يساوي 13,6%، مما يعتبر نسبة ضئيلة ولا تسمح باستغلال رأس المال البشري النسوي بشكل جيد، مع العلم أن مجموع النساء الماكثات بالبيت 8.190.000 إمرأة بما نسبته 61.90 % من إجمالي النساء اللواتي تفوق أعمارهن 15 سنة ؛ في المقابل، وإذا

احتسبنا مجموع النساء البطالات بالإضافة للماكثات بالبيت يظهر لنا معدل عالي من القوى البشرية النسوية الغير مشغلة ومستغلة، وهنا التساؤل المطروح، ماذا لو تم استغلال هذا الخزان البشري الراكد في التنمية الاقتصادية ودعم النمو.

وفي هذا الإطار يجب التنويه إلى أن القطاع غير الرسمي غير مدرج في الإحصائيات، حيث حسب تقديرات[54] 2007 فهذا القطاع يمتص 51% من النساء النشطات (نشاطات منزلية مثل الخياطة وصناعة الحلويات...الخ)، فإذا تم احتساب هذه الفئة لكانت نسبة النساء العاملات أكبر مما هي عليه.

وبقراءة دور المرأة في الحياة العملية حسب المستوى التعليمي، فكما تظهره الإحصائيات في الجدول أدناه، نجد:

جدول رقم"03" يوضح توزيع الفئة النشطة والعاملة حسب المستوى التعليمي والشهادة

	معدل النشاط الاقتصادي			معدل التشغيل		
	ذكـــور	إنـــاث	المجمـــوع	ذكـــور	إنـــاث	المجمـــوع
المستوى التعليمي						
بدون مستوى	39.6	3.7	16.0	38.1	3.6	15.5
ابتدائي	71.7	7.7	42.1	66	7.3	38.9
متوسط	76.1	12.7	51.6	66.3	10.4	44.7
ثانوي	64.3	18.1	41.6	58.6	15.4	37.4
جامعي	65.6	44.4	53.6	60	35.3	46.1
الشهادة المحصل عليها						
بدون شهادة	61.8	7.0	34.1	55.9	6.2	30.8
شهادة تكوين مهني	84.4	40	66.9	74	33.2	58
شهادة جامعية	81.6	63.5	71.5	75	50.7	61.5
المجموع	66.8	16.4	41.8	60.2	13.6	37.1

المصدر: Ons, Bulletin statistique:" activités emploi et chômage en septembre 2015, Op-cit, P06.

ومن خلال الإحصائيات نجد أن الفئة النشطة والعاملة من النساء تتوافق إيجابا مع ارتفاع المستوى التعليمي، حيث سجلت الجامعيات معدل مشاركة في الحياة العملية يصل إلى 35,3% ، لكن هذا لا ينفي أن نسبة كبيرة من الجامعيات تفوق 64% لا تستغل مما يعتبر إهدار لخزان علمي كبير.

3.2.3- المرأة وتمكينها السياسي في الجزائر: وفي هذا الإطار، نُذكر أن الجزائر انتهجت إصلاحات تشريعية عديدة تسعى لتحسين دور المرأة وتمثيلها في مختلف المناحي العملية، وتعزيز مشاركتها السياسية، وفي هذا الشأن تم تعديل دستور الجزائر جزئيا في نوفمبر 2008 وتم إضافة المادة 31 مكرر، التي تلزم الدولة للعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، وفي هذا الصدد تم تشكيل لجنة وطنية[55] تتولى اقتراح مشروع قانون عضوي لإعمال هذه المادة.

والجدول أدناه يوضح تطور تمثيل المرأة في المجلس الشعبي عبر عدة سنوات إلى غاية آخر تمديد لأعضاء المجلس الشعبي الوطني الذي تم بـ 2012 وتدوم عهدته إلى غاية 2017.

جدول رقم (25.1) : يوضح تطور التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة (المجلس الشعبي الوطني) في الجزائر

	1962	1976	1991	1997	2002	2007	2012
عدد المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني	10	10	6	12	27	35	146

المصدر: مصادر متنوعة حسب السنوات :

- 1962-2002: نعيمة سمينة، "قراءة في مسار تمثيل النساء في البرلمان الجزائري من الاستقلال إلى اليوم"، مقال منشور ضمن موقع الحوار المتمدن، العدد 3697-2012/04/13، على الرابط الموالي:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=303229

- سنة 2007: تقرير بيجين+15، مرجع سبق ذكره، ص 18.
- سنة 2012: الموقع الرسمي للمجلس الشعبي الوطني، على الرابط الموالي:

www.apn-dz.org/legislature_7/arabic/liste_ar_femme.php

ومن خلال المعطيات نلاحظ أن تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة عرف تطورا عبر الفترات التشريعية السبعة التي عرفها المجلس منذ الاستقلال، إلى غاية آخر عهدة التي عرفت قفزة نوعية جد معتبرة نتيجة لتجسيد المادة 35،

حيث انتقلت نسبة تمثيل النساء في البرلمان من 5,32% سنة 1962 أين كان مجموع أعضاء المجلس الشعبي الوطني 194 عضو، ووصلت هذه النسبة ستة مرات في آخر سنة انتخاب لتجديد الأعضاء محققة بذلك عتبة 32% لما يساوي 146 عضوة من مجموع 462 عضو بالبرلمان، مسجلة بذلك أعلى النسب عربيا من حيث التمثيل السياسي في المجالس المنتخبة.

أما مجلس الأمة والذي يعتبر الهيئة البرلمانية الثانية[56] التي أقرتها مراجعة الدستور لسنة 1996، ويتكون من 144 عضو يُنتخب منهم 96 عبر التصويت غير المباشر بالأغلبية من قبل الأعضاء المنتخبين في المجالس الولائية والمحلية، ويعين رئيس الجمهورية 48 عضو المتبقية[3] من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والثقافية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية، حيث عرفت هذه الغرفة أيضا تمثيلا نسائيا عبر السنوات، حيث انتقل عدد النساء العضوات بمجلس الأمة من ثمانية عضوات سنة 1997 ليصل عددهن[57] إلى 10 سيناتورات لسنة 2012 سنة آخر تجديد لأعضاء مجلس الأمة.

حيث أصبح للمرأة وزن سياسي ودور أساسي في اتخاذ القرارات ووضع السياسات، وهذا لم يقتصر فقط على مستوى المجالس المنتخبة، بل تعدى ذلك لتقلد مناصب عليا وعدة مسؤوليات، كوزيرة وسفيرة ومحافظة ورئيسة دائرة ورئيسة ديوان، كما ترشحت في الانتخابات الرئاسية (سنة 2004 و2009) وفازت بالمرتبة الثانية.[58]

ويقدر حاليا، حسب آخر تعديل وزاري في جوان 2016 عدد الوزيرات بخمسة يتوزعن مابين:[59] وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ؛ وزارة العلاقات مع البرلمان ؛ وزيرة منتدبة لدى وزير السياحة و الصناعة التقليدية مكلفة بالصناعة التقليدية؛ وزيرة التربية الوطنية؛ وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وفي هذا الإطار، تجدر بنا الإشارة لآخر إستحقاقات رئاسية منظمة بالجزائر بعنوان سنة 2014، حيث شهد السباق منافسة بين ستة مترشحين من بينهم إمرأة (الأمينة العامة لحزب العمال)، مما يؤكد على عدم وجود حواجز سياسية قانونية تحد من مشاركة المرأة وطموحاتها السياسية، وتقلدها لأعلى المناصب في الدولة.

أما بخصوص الالتحاق بالسلك الدبلوماسي فهو متاح للنساء والرجال[f]، حيث تشارك نساء السلك الدبلوماسي في اللقاءات الدولية وكذلك على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف دون أي تمييز على أساس الجنس، وتعيين نساء بصفة منتظمة للاشتراك في وفود جزائرية في مختلف المفاوضات واللقاءات الدولية. كما يرشحن أنفسهن في للمناصب الانتخابية في منظومة الأمم المتحدة. وحسب آخر إحصائيات[60] متوفرة (سنة 2008)، وصلت نسبة المنتسبات لمجال الأمن الوطني 50% ضمن عناصر الشرطة القضائية.

أما في مجال العدالة والقضاء، تعتبر الجزائر من الدول العربية القليلة التي فتحت سبل الالتحاق بالقضاء للرجال والنساء على حد سواء، وذلك منذ القانون الأساسي الأول للقضاء[61] الصادر بموجب الأمر 27/69 المؤرخ في 13 ماي 1969، وصولا إلى القانون العضوي رقم 11/04 المؤرخ في 6 سبتمبر 2004، المتضمن القانون الأساسي للقضاء.

مما ساهم في تقلد المرأة الجزائرية لأعلى المناصب القضائية، حيث تشغل قمة الهرم القضائي الإداري ممثلا في مجلس الدولة، وبلغ عدد رئيسات القسم بين المحكمة العليا ومجلس الدولة 12 رئيسة، أما على مستوى المجالس القضائية محاكم الاستئناف فبلغ عدد النساء في مراكز القيادة إمرأتين، وعلى مستوى المحاكم تم إحصاء 29 رئيسة محكمة.

أما فيما يخص نسبة التمثيل داخل الهرم القضائي فتقدر بـــ 21% على مستوى المجالس القضائية، و39,56% على مستوى المحاكم. وتمثل أعلى نسبة للنساء في مجلس الدولة بـــ 20 قاضية من أصل 49 قاض، وتقدر بذلك نسبة النساء بجهاز القضاء 34,72%، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع الدول العربية.

وهذه النسب وإن دلت، فهي تؤكد على ضرورة وجود العنصر النسوي وأهمية دوره في مختلف مناحي الحياة العملية، أكيد بنسب متفاوتة نظرا لطبيعة النشاط والتزاماته في كثير من الأحيان، وبالرغم من ذلك إلا أن المرأة

استطاعت إثبات وجودها واكتساح عدة مجالات ولو بنسب لا تزال لم ترق لطموحاتها، إلا أن الإرادة تبقى موجودة وهي المحدد الأساسي لتحقيق الأهداف.

الخلاصة :

تعتبر مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية المولد الحقيقي للنمو، نظرا لكونها تمثل نصف تعداد هذا المجتمع، مما يؤكد على ضرورة إشراكها في النمو إذا أردنا تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

لذلك حاولنا من خلال هذا المقال الوقوف على أهم ما تم إرساؤه في الجزائر لتحقيق تمكين المرأة وترقية دورها، حيث تم توقيع جملة من المعاهدات والاتفاقيات التي تنظم عمل المرأة وتحد من ظاهرة التمييز الممارس ضدها التي تؤدي إلى تقليص دورها، ورأينا أن من أهم الاتفاقيات الموقعة في هذا الإطار، اتفاقية السيداو، التي كان لها الأثر الواضح على وضع المرأة في الجزائر الذي انعكس من خلال إدراج تعديلات على الدستور وبعض القوانين الأخرى على غرار قانون العمل والضمان الاجتماعي والتقاعد.

كما قامت الجزائر باتخاذ العديد من القرارات المهمة لصالح المرأة في الجانب السياسي من خلال العمل بنظام الكوتا الذي كثف من حجم تواجدها على مستوى الغرفتين، وكذا الحكومة حيث أصبح هناك ولأول مرة وكسابقة لم تطبقها حتى الدول المتقدمة من خلال تمكين المرأة من المناصب العليا والمتعلقة بالحقائب الوزارية أين تم تكليف 5 حقائب للنساء.

والأكيد أن هذه الإجراءات لم تأت من العدم، فأهم إنجاز لصالح المرأة في الجزائر نراه من خلال تنصيب جهاز وزاري برمته خاص بقضايا المرأة، والذي تم من خلاله تنفيذ العديد من الاستراتيجيات التي تعنى بتحقيق تمكين المرأة على مختلف الأصعدة، وكذلك تطبيق العديد من البرامج لصالح المرأة، والتي تؤثر بلا شك وتدعم مشاركتها الاقتصادية.

حيث انعكس ذلك من خلال تطور معدلات مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، الموازي لارتفاع مستواها التعليمي، الذي ساعدهن في الحصول على فرص عمل أحسن، في مختلف المجالات والقطاعات، وبالرغم من كل الجهود المبذولة، إلا أن المرأة تعرف معدلات بطالة مرتفعة، وتتناسب طرديا مع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، مما يعرف بظاهرة بطالة المتعلمين، مما يجعلنا نفكر جليا في النزف الذي تعاني منه الاقتصاديات، نتيجة إهمال هذا الجزء المهم من العمالة ذات المستوى التعليمي العالي.

أما من الناحية السياسية، فقد عرفت تطورا كبيرا من خلال تبني الجزائر لنظام الكوطا الذي وسع من مشاركة المرأة في المجالس الشعبية بغرفتيها، كما عرف السلك الديبلوماسي أيضا تمثيلا نسويا ملحوظا، يؤكد على كفاءة المرأة من حيث تولي المسؤوليات وقدرتها على أداء مختلف المهام.

بالرغم من كل هذه الإنجازات لصالح المرأة، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من العقبات التي تحول دون إمكانية تحقيق تمكينها، مما يتطلب بناء أرضية صلبة لدعم مختلف القرارات وتسهيل تطبيق مختلف البرامج، من أجل رفع مؤشرات تمكين المرأة.

الهوامش والمراجع :

[1] عُرف مصطلح التمكين من طرف العديد من الباحثين والهيئات الدولية، وللاطلاع على تلك التعاريف أنظر: Randolph and Sashkin (2002), Can Organizational Empowerment? Work in Multinational Settings, Academy of Management Executive, 16 (1), 102-115& Fiona Flintan, "Etude sur la bonne pratique: l'autonomisation des femmes dans les sociétés Pastorales", Septembre 2008, INPD, PNUD, P 04. & a. Ninacs, Types Et Processus D'empowerment Dans Les Initiatives De Développement Economique Communautaire Au Québec, thèse de doctorat (PHD), école de service social, faculté des sciences sociales, Laval, Québec, Janvier 2002, P 51.&
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2010 ، **الثروة الحقيقية للأمم : مسارات إلى التنمية البشرية** ، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2010 ، ص66 .

[*] اليونيفم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة UNIFEM ، وهو صندوق يقدم المساعدة المالية والتقنية للبرامج والإستراتيجيات الابتكارية التي تهدف إلى تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، و يحرص الصندوق على وضع النهوض بحقوق الإنسان للمرأة بوصفه محورًا مركزيًا للجهود التي يقوم بها كافة، فهو يركز على التقليل من الفقر المنتشر بين النساء، ووضع حد للعنف ضد المرأة، وتراجع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بين النساء والفتيات، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ظل إدارة ديمقراطية، في أوقات السلم والحرب على السواء.

[2] صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة (UNIFEM) واتفاقية الامم المتحدة العالمية **(UN Global Compact)**، " المبادئ المعنية بتمكين المرأة"، وثيقة إلكترونية منشورة على الموقع الرسمي لصدنوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المتفرة على الرابط الموالي:

http://www.unglobalcompact.org/issues/human_rights/equality_means_business.html ، تاريخ الاطلاع 2012/11/27، ص03.

[3] Lufuta misenga, "l'autonomisation de la femme et problèmes de genre en R.D.CONGO, cas de la ville de KINSHASA et particulièrement la commune de NGABA", mémoire de fin d'études, faculté des sciences économiques et de gestion, université de KINSHASA, 2004-2005, mémoire publié sur le site de Mémoire online: http://www.memoireonline.com/12/07/793/m_autonomisation-de-la-femme-rdc2.html; site consulté le : 12/12/2012.

[4] خليل النعيمات، "تمكين المرأة"، مقال إلكتروني منشور على الموقع الإلكتروني للمؤسسة الأمريكية لإغاثة اللاجئين في الشرق الأدنى (ANERA)؛ http://arabic.anera.org/ تاريخ الإطلاع: 2012/11/26، ص 4.

[5] نفسه.

[6] خليل النعيمات، مرجع سابق، ص 4.

[7] Lufuta misenga, "l'autonomisation de la femme et problèmes de genre en R.D.CONGO, Op-Cit, P inconnu.

[8] سامي الشريف، " دور الإعلام في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة العربية"، ورقة عمل مقدمة ضمن أشغال الندوة القومية حول: "دور الإعلام في إحداث التغيير المطلوب للنهوض بعمل المرأة"، منظمة العمل العربية، الجونة، 26-28 أكتوبر 2010، ص 120.

[9] خليل النعيمات، مرجع سابق ص 4.

[10] زهيرة كمال، مرجع سابق، ص 7.

[11] حيث عرفه أفندي بأنه: بأنه عملية اكتساب القوة اللازمة لاتخاذ القرارات والإسهام في وضع الخطط، خاصة تلك التي تخص وظيفة الفرد واستخدام الخبرة الموجودة لدى الأفراد لتحسين أداء المنظمة.؛ أنظر: أفندي عطية، "تمكين العاملين مدخل لتحسين والتطوير المستمر"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 11.

[12] سامي الشريف، " دور الإعلام في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة العربية"، ورقة عمل مقدمة ضمن أشغال الندوة القومية حول: "دور الإعلام في إحداث التغيير المطلوب للنهوض بعمل المرأة"، منظمة العمل العربية، مرجع سابق، ص 121.

[13] خليل النعيمات، مرجع سابق ص 4.

[14] لمزيد من التفصيل أنظر:EVELINE HERFKENS ، ، "مقدمة حول الأهداف الإنمائية للألفية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المغرب، ص 4.

[15] مكتب العمل الدولي، "ألفباء حقوق المرأة العاملة والمساواة بين الجنسين"، مرجع سابق، ص 49-50.

[16] وهو نقلا عن: شركة ريادة للاستشارات والتدريب، "التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية، فلسطين"، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال –أصالة، تشرين الأول 2010، ص 22.

[17] Stéphanie vallée, "l'autonomisation économique des femmes dans l'espace francophone" rapport présenté à l'occasion de l'assemblée parlementaire de mla francophonie, Kinshasa, Congo, 5-8 juillet 2011, , P 6.

[18] فحسب دراسة أنجزت بالبرازيل وجد أن نسبة حظوظ البقاء وحياة الأطفال تزداد بنسبة 20 % عندما تكون الأم المسؤولة عن تسيير دخل العائلة

[19] يمن الحماقي، " ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي للمرأة العربية"، ورقة عمل مقدمة في ملتقى "ريادة الأعمال العربية –ريادة الأعمال النسائية"، بيروت، أفريل 2010، منشور ضمن مجمع أعمال المؤتمرات، "المرأة العربية في الحياة العامة والسياسية"، الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2012، ص 67.

[20] ريادة للاستشارات والتدريب، "التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية، فلسطين"، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال – أصالة، تشرين الأول 2010، ص 22.

[21] لمزيد من التفصيل أنظر: ريادة للاستشارات والتدريب، نفسه.

[22] تقرير حول الوضع الوطني-الجزائر، الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي ؛ تقرير منشور ضمن برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية (2008-2011)، بتمويل من الإتحاد الأوروبي، 2010، ص 31-32.

♦ هناك بعض البنود لم توافق عليها الجزائرمما يتعارض مع احكام قانون الجنسية الجزائري وقانون الأسرة الجزائري مثل مسائل كيفية اكتساب جنسية الأم، ، وأيضا ما يتعارض مع الشريعة الأسلامية فيما يخص مسائل الزواج والطلاق والميراث وتعدد الزوجات،... ؛ حيث يستمد القانون هنا شرعيته من الدين الإسلامي ؛ لمزيد من التفصيل أنظر: نص التحفظات والإعلانات المقدمة من الجزائر فيما يخص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 22 مايو 1996، نص منشور ضمن مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا ؛ النص منشور على الموقع الإلكتروني: http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/Algeria-CedawR.html ، تاريخ الإطلاع 09 أكتوبر 2011.

[23] تقرير حول الوضع الوطني-الجزائر، الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي ؛ 2010، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

[24] الإصلاحات التشريعية المتعلقة بالمرأة في الجزائر، مقال ضمن مداخلة في ملتقى، منشور على الموقع الإلكتروني: womendw.org/nimages/doc3.do ، تاريخ الإطلاع: 2011/10/11 ، ص ص 5-7.

♣ المواد التي تكرس مبدأ المساواة حسب الدساتير الأربعة هي كما يلي: المادة 10، 11، 12، 18 من دستور 1963 ؛ المادة 12، 41، 42، 39، 40، 66 من دستور 1976 ؛ المادة 08، 28، 30، 31، 50 من دستور 1989 ؛ المادة 29، 31، 32، 53 من دستور 1996.

[25] أنظر: دستور الدولة الجزائرية 1996، قابل للتحميل على الرابط الموالي: www.joradp.dz ، تاريخ الإطلاع: 2013/12/31.

[26] للإطلاع على مواد الدستور الجديد، يرجى الاطلاع على الحريدة الرسمية رقم

[27] أخر تعديل دستوري صدر سنة 2016 وذلك تبعا للقانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، أنظر الجريدة الرسمية على الموقع الرسمي : http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm ، تاريخ الاطلاع 02 جانفي 2017، على الساعة 20h32.

[28] دستور الدولة الجزئرية ، لسنة 2016، ص10.

[29] المادة 32 عي نفسها المادة 29 حسب التعديل الدستوري السابق.

[30] المادة 34 عي نفسها المادة 31 حسب التعديل الدستوري السابق.

[31] المادة 63 صدرت في تعديل 2016 وهي نفسها المادة 51 حسب التعديل الدستوري لسنة 2008.

[32] الجزائر، التقريران الدوريان الثالث والرابع للجزائر عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 18 ماي 2009، تقرير مقدم للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، الأمم المتحدة، 24 ماي 2010 ؛ ص 47.

[33] التقريران الدوريان الثالث والرابع للجزائر، مرجع سابق، 47.

[34] الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ؛ تقرير حول: "المرأة الجزائرية....واقع ومعطيات" ؛ معطيات متوفرة على الموقع الرسمي للوزارة: http://www.ministere-famille.gov.dz/indexa.php?page=ministere_ar_educ ، تاريخ الاطلاع 2011/10/11 مرجع سابق، ص 15-16.

[35] دستور الدولة الجزائرية، تعديل 2016، مرجع سبق ذكره.

[36] الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، "المرأة الجزائرية –واقع ومعطيات"، 2007، ص 8.

[37] تقرير حول الوضع الوطني-الجزائر، الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي ؛ مرجع سبق ذكره، ص 22.

[38] عائشة عبد السلام & آمال قواجلية & غنية حاج كولة، " دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية"، دراسة مقدمة من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة في إطار منظمة المرأة العربية، 2009، ص ص 15-16 ؛ أيضا أنظر: "المرأة الجزائرية واقع ومعطيات"، مرجع سبق ذكره، ص ص 9-14 ؛ أنظر أيضا: الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، "المرأة في التشريع الوطني"، مصنف 2009، ص ص 15-17 ؛ انظر أيضا: الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، "الدراسة المسحية الخاصة بالنهوض القانوني للمرأة"، الجزائر (بدون سنة نشر)، ص ص 6-7.

[39] الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، "التقرير الوطني للجزائر بيجين+15"، مقدم في إطار المؤتمر العربي الإقليمي لمراجعة بيجين+15، رابطة المرأة العربية & هيئة كرامة & المركز الإنمائي للأمم المتحدة، القاهرة، 13-14 ديسمبر 2009، ص 29.

[40] عائشة عبد السلام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 25 & تقرير حول تحليل الوضع الوطني-الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[41] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الجزائرية على الرابط الموالي:

http://www.interieur.gov.dz/default.aspx?lng=ar.2014/03/20 : تاريخ الاطلاع ،

[42] تقرير 2008 للوزارة المنتدبة المكلفة الأسرة وقضايا المرأة ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[43] تقرير بيجين+15، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-3.

[44] تقرير بيجين+15، مرجع سبق ذكره، ص ص 3-4.

[45] "Bilan des réalisations des recommendations issues des trois conference-exposition"; مداخلة ضمن الندوة الوطنية الرابعة حول تكوين ومرافقة المرأة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[46] تقرير بيجين+15، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[47] تقرير بيجين+15، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[48] أنظر: تقرير بيجين+15، مرجع سبق ذكره، ص ص 09-10 & عائشة عبد السلام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 23.

[49] نفسه، ص ص 23-24.

[50] الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 08-04 المؤرخ في: 23/01/ 2008 والمتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، العدد الرابع، ص ص65-67.

[51] CNES, "Rapport national sur le développement humain 2013-2015"–Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algerie, (Algerie, ANEP rouiba, 2016), p 180.

[52] **ONS,** Bulletin statistique:" activités emploi et chômage en septembre 2015, (édition 2016), P06.

[53] Pour plus de détail voir : ONS, "Activité, Emploi et chômage au 4ème Trimestre 2013",Op-Cit, P.07.

[54] تقرير الوزارة المنتدبة والمكلفة بالمرأة، بيجين+15، مرجع سبق ذكره، 2008، ص ص 14-15.

[55] تقرير بيجين+15، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[56] تقديم مجلس الأمة، منشور على الموقع السمي لمجلس الأمة على الرابط الموالي: www.majliselouma.dz/presentation/presentationphp?page=historique، تاريخ الإطلاع 10 ديسمبر 2013.

[ج] الأعضاء المعينين من طرف رئيس الجمهورية يشكلون الثلث الرئاسي من مجلس الأمة.

[57] الموقع الرسمي لمجلس الأمة، صفحة أعضاء مجلس الأمة، على الرابط الموالي:
www.majliselouma.dz/presentation/presentationphp?membres=1&legi=3&will=tt&aff=tt، تاريخ الإطلاع 2013/12/10.

[58] تقرير بيجين+15، مرجع سبق ذكره، ص18.

[59] لمزيد من التفصيل، أنظر بوابة الوزير الأول، على الرابط الموالي: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/composition-du-gouvernement.html ، تاريخ الاطلاع: 2017/01/02.

[ƒ] حسب حركة تعديلات على السلك الدبلوماسيالتي تمت سنة 2013 والتي تضمنت 59 سفيرا و20 قنصلا، حيث تم على إثرها تعيين السيدة بن عزة لطيفة كسفيرة للجزائر بكندا، وتم تعيين رئيسة دائرة أوروبا الشرقية في وزارة الخارجية السيدة جلولي الطاوس كقنصل في نانتير، لمزيد من التفصيل، أنظر مقال عثمان لحياني & ب.سهيل: "أكبر حركة في السلك الدبلوماسي منذ الاستقلال"، مقال صادر بـــ 2013/06/30، وذلك على الرابط الموالي:
www.alkhabar.com/ar/politique/342326.html .

[60] تقرير بيجن+15، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[61] عمار بوضياف، "حقوق المرأة في الجزائر بين الإطار القانوني والواقع العملي"، مداخلة ضمن ورشة عمل بعنوان: "التمثيل القانوني للمرأة العربية في البرلمان، وأثره على تفعيل دورها التنموي تجارب عربية"، الإتحاد الوطني للمرأة التونسية، تونس، مارس 2010، منشور ضمن مجمع أعمال المؤتمرات حول "المرأة العربية في الحياة العامة والسياسية، المنظمة العربية للتنمية الإارية، جامعة الدول العربية، 2012، ص 154.
http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/composition-du-gouvernement.html

تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر

Analyzing the quantitative impact of public spending on economic growth in Algeria

العمرية لعجال
جامعة باتنة1، الجزائر
Lamriat28@gmail.com

محمد يعقوبي
جامعة المسيلة، الجزائر
Moh_yagoubi@yahoo.fr

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة تحليل وتحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل تطور حجم وهيكل النفقات العامة في الجزائر وقياس العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام خلال الفترة 1995-2014.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والنفقات العامة لكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز وذلك في الأجل الطويل، وبلغت قيمة المرونة المتعلقة بنفقات التسيير 0.368. وقد انخفضت من 0.88 الى 0.36 لصالح نفقات التجهيز؛ وارتفعت قيمة المرونة بالنسبة لنفقات التجهيز إلى 0.406، وهو ارتفاع جد مهم يعكس اتجاه السياسة الإنفاقية خلال الفترة المدروسة حيث سطرت الجزائر برامج تنموية مهمة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، الناتج المحلي الخام، الإقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aims at determining the impact of public spending on economic growth in Algeria by analyzing the evolution of the public expenditure size and structure in Algeria and measuring the relationship between public spending and gross domestic product during the period 1995-2014.

The main results of the study indicate a proportional relationship between the GDP and public spending for each of operating and capital expenditures in the long term, and the flexibility value of the operating expenditures was 0.368, and it has fallen from 0.88 to 0.36 in favor of the capital expenditures; and the flexibility value of the capital expenditures has decreased to 0.406, which is a very significant rise in expenditures reflects the direction of spending policy during the study period, where Algeria has planned an important development programs.

Key words: public spending, operating expenditures, capital expenditures, gross domestic product, Algerian economy.

تمهيد:

يتوافر الاقتصاد الجزائري على موارد مادية وبشرية معتبرة، ونتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل أسعار النفط بداية الالفية الثالثة شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في اتباع سياسة مالية ترتكز على التوسع في النفقات العامة، تجسدت بالخصوص في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014، حيث جاءت هذه السياسة بعد فترة صعبة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، ولعل أهم الأسباب التي أدت الى الزيادة المتواصلة للنفقات العامة في الجزائر تعود الى العوامل التالية: المحدد الاقتصادي والمذهبي، ويقصد بذلك حتمية تغير الهيكل الاقتصادي؛ المحدد الاجتماعي، وهو عبارة عن ضغط الطلب على الخدمات العمومية؛ المحدد المالي، ويتمثل في الجانب المالي الناتج عن قطاع المحروقات.[1]

وفي ظل ظروف الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط تم التوجه الحالي نحو سياسة تقشف مع برنامج خماسي للفترة 2015-2019. وعليه، فإن هذه الدراسة تأتي لتحليل وتحديد الأثر الكمي للنفقات العامة على النمو

الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل تطور حجم وهيكل النفقات العامة في الجزائر؛ ومن ثم تقدير العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام في الجزائر.

1- تبويب النفقات العامة في الجزائر: تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والإجتماعية، وذلك من خلال ما يعرف بالموازنة العامة للدولة. ولقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر بحيث تشتمل نفقات التسيير، نفقات التجهيز أو الاستثمار، القروض والتسبيقات[2].

1-1- تبويب نفقات التسيير: يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة من أجور الموظفين ومصاريف صيانة العتاد، المعدات والادوات..الخ وهي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية[3]. وتظهر ميزانية التسيير في قانون المالية بالجدول ب، بحيث تظهر الدوائر الوزارية والاعتمادات المخصصة لها بالمقابل أما التكاليف المشتركة فهي نفقات مشتركة ما بين الوزارات[4].

ويتم تبويب نفقات التسيير إلى أربعة عناوين وهي محددة في المادة 24 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية المتمثلة في: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛ تخصيصات السلطات العمومية؛ النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛ التدخلات العمومية[5]. هذا، وتتكون النفقات العادية من نفقات التسيير والنفقات التحويلية، وتضم نفقات التسيير العنوان الثاني أي تخصيصات السلطات العمومية والعنوان الثالث أي النفقات الخاصة بوسائل المصالح، بينما النفقات التحويلية تضم العنوان الأول أي أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات والعنوان الرابع أي التدخلات العمومية. وكل عنوان من هذه العناوين يتم تقسيمه إلى أقسام ولكنها ليست ثابتة في كل الوزارات بل متغيرة حسب كل وزارة [6].

1-2- تبويب نفقات التجهيز: يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتظهر في الجدول ج الملحق بقانون المالية من كل سنة حسب القطاعات. وإن ميزانية التجهيز أو الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، من أجل تجهيز القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول الى تحقيق تنمية شاملة. وتقسم نفقات التجهيز بحسب العناوين والقطاعات الفرعية والفصول والمواد[7].

2- تحليل تطور حجم النفقات العامة في الجزائر:

2-1: التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر: تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليها - بالسياسة الإنفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته إرتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة، ويمكن توضيح ذلك من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (1) الذي يتبين منه أن النفقات في الجزائر متزايدة كأي دولة، غير أن نسبة الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع هذه النسبة وأحيانا تنخفض، وذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة، فمثلا نلاحظ أن نسبة الزيادة من سنة 1999 إلى 2000 قدرت بـ 22.5 %، وهذا نتيجة الإرتفاع في أسعار البترول يحيث ارتفع سعر برميل النفط من 17.5 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 27.5 دولار أمريكي سنة 2000، وبالتالي ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر عائدا مهما للإيرادات العامة للدولة.

ويلاحظ أيضا أن معدل النمو السنوي في المتوسط للنفقات العامة للفترة 1990-1999 قد بلغ 26.78% وهذا مقابل نفس المعدل للفترة 2000-2011 الذي قدر بنسبة 15.91% في المتوسط، أما معدل النمو السنوي للنفقات العامة للفترة 1990-2011 فقد قدر بـ 21.09% في المتوسط، وهذا راجع لبرامج الإصلاح التي تم تنفيذها. وكان ذلك نتيجة لمختلف برامج النفقات العامة التي طبقتها الجزائر مستغلة في ذلك ارتفاع أسعار البترول. كما بلغت نفقات الميزانية الكلية في 2013 مستوى 6635.62 مليار دينار مقابل 7058,2 7054.35 مليار دينار في 2012، أي بانخفاض

يساوي 5.9 ٪. وقد خص هذا الانخفاض في النفقات الكلية، بعد الارتفاعات التي عرفتها بنسبة 28 ٪ و23 ٪ على التوالي في 2011 و 2012 النفقات الجارية أكثر مما خص نفقات رأس المال (-578.3 و -387.7 مليار دينار على التوالي). إذ أدّت الارتفاعات العالية للنفقات الجارية خلال سنتي 2011 و2012 إلى رفع نسبتها إلى إجمالي الناتج الداخلي لتبلغ 26,7 ٪ في 2011 ثمّ 30,2 ٪ في 2012 مقابل 22,2 ٪ في 2010. وبالعكس، فقد أدّى انخفاض النفقات الجارية في 2013 إلى خفض هذه النسبة إلى ٪25,6 ، مع بقائها أعلى ممّا كانت عليه في 2010 . أما فيما يخص نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي، فقد تسبب انخفاض نفقات رأس المال في 2013 (التي عادت إلى مستواها المتوسط لسنوات 2008-2011) في تراجعها من 14.4% في 2012 الى 11.5% في 82013.

ولقد انتقلت النفقات الجارية من 4782,6 مليار دينار في 2012 إلى 4204,3 مليار دينار في 2013، أي بانخفاض قدره 12,1 ٪ مقابل ارتفاع بـ 23,3 ٪ في 2012 وبـ 45,9 ٪ في 2011 وقد نتج أساسا هذا الانخفاض (-578.3 مليار دينار) عن الانخفاض في التحويلات الجارية (-447,2 مليار دينار) وبقدر أقل عن انخفاض نفقات المستخدمين (155.4 مليار دينار). ويفسّر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات قد احتوت الأثر الرجعي على عدّة سنوات للزيادات في الأجور. ونتج انخفاض التحويلات الجارية بمبلغ قدره 447,2 مليار دينار أساسا عن الانخفاض في نفقات بند تحويلات أخرى بـ 359.5 مليار دينار (أساسا الجماعات المحلية والتحويلات)، وبقدر أقل عن الانخفاض في نفقات الخدمات الإدارية (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) التي انخفضت بـ 87,6 مليار دينار.

وفيما يخص نفقات التجهيز، فقد ارتفعت بقوة من 2005 إلى 2008 لتستقر بين 2008 و2011، وبلغت 2275,5 مليار دينار في 2012، قبل أن تنخفض إلى 1887,8 مليار دينار(-17%) في 2013، أي نفس المستوى الذي بلغته بين 2008 و 2011. ويرجع هذا الانخفاض في نفقات التجهيز بصفة شبه كلية إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دينار في 2012 الى 243.6 مليار دينار في 2013 (-370.5 مليار دينار)، بينما عرفت هذه الفئة من النفقات ارتفاعات مطلقة تقريبا متساوية بين سنتي 2011 و2012 (342.6 مليار دينار). بالمقابل، ارتفعت نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية بـ 86 مليار دينار(13.7%) لتبلغ 714,5 مليار دينار، وتمثل 37,8 ٪ من اجمالي نفقات التجهيز والذي تراجعت قيمته بنسبة 16.4% الى 381 مليار دينار، في حين عرفت باقي بنود نفقات التجهيز توجهات نحو الانخفاض ونحو الارتفاع قليل الأهمية.

أما فيما يتعلق بنفقات التسيير فإن معدل النمو السنوي للفترة 1990-1999 قد قدر بـ 29.78% في المتوسط، في حين وصل نفس المعدل للفترة 2000-2011 نسبة 14.73%، أما معدل النمو السنوي لنفقات التسيير للفترة 1990-2011 قدر بـ21.18 %. بالمقابل فان نفقات التجهيز التي تتأثر كثيرا بالتغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة وبالتحديد الإيرادات البترولية، عرفت أي نفقات التجهيز معدل نمو سنوي للفترة 1990-1999 ما نسبته 24.05%، وقد قدر هذا المعدل للفترة 2000-2011 ما نسبته 23.09% في المتوسط، في حين استقر هذا المعدل عند 23.51% في المتوسط للفترة 1990-2011 وهذا راجع للبرامج الاستثمارية المسطرة ضمن البرامج التنموية، أي أن معدل نمو نفقات التجهيز للفترة 2000-2011 يفوق معدل نمو السنوي في المتوسط لكل من نفقات التسيير من جهة ومعدل نمو الجباية البترولية من جهة أخرى، وهو يعكس ربما مستوى الأهداف المسطرة والطموحات المرجوة، من الناحية الإيجابية، أو حجم التكاليف لهذه البرامج، مما يجعلنا نتساءل حول إنتاجية النفقات العامة. وهذا يرجع لارتباط النفقات العامة بما يقابلها من مصدر التمويل والتي تتمثل بنسبة كبيرة في الجباية البترولية، عرفت أي الجباية البترولية معدل نمو سنوي للفترة 1990-1999 ما نسبته 30.68% في المتوسط، وقد بلغ نفس المعدل للفترة 2000-2011 مانسبته 14.09% في المتوسط، أما معدل النمو السنوي للجباية البترولية للفترة 1990-2011 قدر بـ 21.2% في المتوسط، وقد عرف أكبر تغير سنوي سنة 2005 بارتفاع قدر بنسبة 52.64%.

وقد اتخذت الإيرادات العامة نفس المنحى على العموم حيث وصل معدل النمو السنوي للفترة 1990-1999 مـــا نسبته 24.76% في المتوسط، في حين عرف نفس المعدل للنمو للفترة 2000-2011 ما نسبته 13.15% في المتوسط، بالمقابل عرف معدل النمو السنوي للايرادات العامة للفترة 1990-2011 ما نسبته 18.12% في المتوسط، وهذا راجع للانخفاض الذي عرفته الإيرادات الجباية البترولية للسنة 2008 بنسبة 36.74%.

الجدول رقم 1: تطور حجم وهيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1970-2014

الوحدة: مليون دج

السنوات	النفقات العامة	معدل النمو السنوي للنفقات العامة	نفقات التسيير	معدل النمو السنوي لنفقات التسيير	نفقات التجهيز	معدل النمو السنوي لنفقات التجهيز
1970	5876		4253	-	1623	-
1975	19068	42,2	13656	45,2	5412	35,2
1980	44016	31,3	26789	33,3	17227	28,3
1985	99841	9,0	54660	8,7	45181	9,3
1990	136500	9,6	88800	10,7	47700	7,7
1995	759617	34,1	473964	43,5	285923	21,2
2000	1178122	22,5	856193	10,5	321929	72,2
2005	2052037	8,6	1245132	-0,5	806905	26,5
2010	4466940	5,2	2659078	15,6	1807862	-7,1
2011	5731407	28,3	3797252	42,8	1934500	7,0
2012	7054350	23,1	4691340	23,5	2363010	22,2
2013	6635620	-5,9	4156360	-11,4	2479260	4,9
2014	7153040	7,8	4542040	9,3	2611000	5,3

المصدر: أعد هذا الجدول بناء على البيانات الواردة في التقارير الآتية:

-http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/pdf/rétrospective/budget/budget2013.pdf
-http://www.ons.dz/img/pdf/ch12-finances_publiques_arabe.pdf.

2-2: تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج الإجمالي المحلي من العوامل الاقتصـــادية التي تؤثر على حجم النفقات العامة لأي دولة، حيث يتزايد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج المحلي، ويمكن توضيح حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 2: حصة النفقات العامة من الناتج الإجمالي المحلي

السنوات	النفقات العامة المليون دج	الناتج المحلي الخام بالمليون دج	نسبة النفقات العامة للناتج المحلي الخام
1970	5876	24072,3	24,4
1975	19068	61573,9	31,0
1980	44016	162507,2	27,1
1985	99841	291597,2	34,2
1990	136500	554388,1	24,6
1995	759617	2004994,7	37,9
2000	1178122	4123513,9	28,6
2005	2052037	7561984,3	27,1
2010	4466940	12034399,0	37,1
2011	5731407	14481007,8	39,6
2012	7054350	16208698,4	43,5
2013	6635620	16643833,6	39,9
2014	7153040	17205106,3	41,6

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالإعتماد على البيانات الواردة في التقارير الآتية:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/rétrospective/budget/budget2013.pdf.

يتبين من الجدول رقم (2) أن حصة النفقات العامة في الجزائر من الناتج الداخلي الخام في حدود الثلث، حيث قدرت هذه الحصة للفترة 1990- 1999 ما نسبته 32.36% في المتوسط، وفي حدود 33.51% في المتوسط للفترة 2000-2011، واستقرت في نفس المستوى للفترة 1990-2011 أي ما نسبته 32.99% في المتوسط، ومع ذلك فقد ارتفعت هذه الحصة خلال هذه الفترة إلى مستوى 43.5% سنة 2012 واستقرت عند 41.6% سنة 2014. فعلى الرغم من كون النفقات العامة في الجزائر تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها لا تزال لا تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، فهناك العديد من القطاعات لا تحظى إلا بالجزء القليل من مجموع النفقات، كما أنه هناك نقص في الخدمات المجانية المقدمة للأفراد كخدمات الصحة خاصة مع الاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية.

أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام فقد ارتفع من 135570.6 دج سنة 2000 الى 397323.6 دج سنة 2011، أي بمعدل نمو سنوي 10.67% في المتوسط للفترة 2000-2011، حيث شهد انخفاض من 319265.2 دج سنة 2008 الى 282636.5 دج سنة 2009 بنسبة 11.47%.

3- تحليل هيكل النفقات العامة في الجزائر:

3-1- تحليل تطور هيكل نفقات التسيير: لقد عرفت نفقات التسيير خلال فترة الدراسة تزايدا مستمرا، مما يعكس تزايد المهام والوظائف التي تقوم بها الدولة، حيث نلاحظ أنها تتزايد من سنة إلى أخرى. إذ ان نفقات التسيير قد ارتفعت إلى أعلى مستوى لها بنسبة 80.6% سنة 1999، وهذا ما يوضح أثر الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وبلغت نسبة نفقات التسيير الى النفقات العامة 65.9% في المتوسط للفترة 1990-2011، في حين سجلت نفس النسبة للفترة 1990-1999 ما يقارب 70%، لتعرف بعدها اتجاه ومنحى تنازلي لصالح نفقات التجهيز وصل الى 63.1% في المتوسط للفترة 2000-2011، بل انخفضت إلى المستوى 52.9% سنة 2008.

أما فيما يتعلق بالقيم المطلقة فإن مبالغ نفقات التسيير تبقى في تزايد مستمر بالرغم من اختلاف معدل النمو السنوي إذ ارتفعت من 88800 مليون دج سنة 1990، 856193 مليون دج سنة 2000، الى 3797252 مليون دج سنة 2011. ولا تزال نفقات التسيير من حيث حجمها في نمو وإرتفاع نتيجة ارتفاع اصنافها والمتمثلة في التحويلات الجارية فقد ارتفعت من 1108.5 مليار دج سنة 2009، 1140.2 مليار دج سنة 2010، 1773.9 مليار دج سنة 2011، 2431.7 مليار دج سنة 2012 الى 1984.5 مليار دج سنة 2013. أما فيما يتعلق بنفقات المستخدمين فقد ارتفعت من 910.9 مليار دج سنة 2009 الى 1212.6 مليار دج سنة 2010، 1774.7 مليار دج سنة 2011، 1988.4 مليار دج سنة 2012 الى 1833 مليار دج سنة 2013. أما فيما يتعلق بمنح المجاهدين فقد سجلت 130.7 مليار دج سنة 2009، لتصل الى 226.5 مليار دج سنة 2013.

أما ارتفاع نسبة النفقات الجارية فقد نجم عن ارتفاع التحويلات الجارية بحوالي 52% في 2012 (31.6% في 2011) وبدرجة أقل عن ارتفاع نفقات المستخدمين بـ 10.2% (لكن 46.4% في 2011). وإن هذا الارتفاع في نسبة النفقات الجارية لم ينجم عن ارتفاع الخدمة العمومية بل كان ناجما عن ارتفاع التحويلات، بما فيها الدعم، وارتفاع دخل الموظفين. إذ بلغت نسبة التحولات والدعم إلى النفقات الجارية 32.1% في 1999 وتصاعدت منذ ذلك لتصل 48.2% في 2009، وبعد ذلك تراجعت لتبلغ 42.9% و45.7% في 2010 و2011 على التوالي، وذلك بسبب الارتفاع القوي في نفقات المستخدمين، ومن ثم إرتفعت هذه النسبة من جديد لتصل 53.1% في 2012. وبالمقابل، فإن التحويلات والدعم لا تمثل سوى ما يقارب 28% من النفقات الجارية خلال السنتين 2011 و2012 (20.5% في 2010) في تونس و19.5% و29.2% في 2009 و2010 في المغرب [9].

أخيرا، نصل إلى أن التوسيع الميزاني خلال سنوات 2000 وبخاصة في السنتين الأخيرتين قد أدى إلى ظهور نوعين من التحديات الكبيرة اللذان يواجهان الاقتصاد الوطني. يتعلق الأول بقابلية استمرارية المالية العامة على المدى المتوسط الأجل ويتعلق الثاني بأثر النفقات العمومية على النشاط الاقتصادي.

3-2- تحليل تطور هيكل نفقات التجهيز: سجلت نفقات التجهيز ما قيمته 47700 مليون دج سنة 1990 لترتفع الى ما 285923 مليون دج سنة 1995، بعدها شهدت تذبذب بالانخفاض لغاية سنة 1999، حتى تعاود الانطلاقة من جديد وبمعدل مرتفع لتصل الى ما قيمته 1434638 مليون دج سنة 2007، لتعاود الارتفاع من جديد من1807862 مليون دج سنة 2010 الى 1934155 مليون دج سنة 2011. نتيجة للأوضاع الخارجية التي تؤثر على الوضع الاقتصادي الداخلي حيث انخفضت الإيرادات العامة بسبب انخفاض الجباية البترولية من 2714000 مليون دج سنة 2007 الى 1715400 مليون دج سنة 2008 ثم الى 1927000 مليون دج سنة 2009، 1501700 مليون دج سنة 2010، لتشهد بعدها تحسنا الى 1529400 مليون دج سنة 2011.

ومن جهة أخرى، تماشيا مع الظروف الاقتصادية الداخلية وما تتضمنه من برامج للتنمية فإن هذه الزيادة في نفقات التجهيز أساسا ترجع إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 271.4 مليار دينار في 2011 الى 611.1 مليار دينار في 2012، أي زيادة قدرها 125.2%. أما نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية التي كانت حصتها في نفقات الاستثمار بـ 40.1% 2008 فقد عرفت تراجعا منذ تلك السنة لتبلغ حصتها في 2011 نسبة 35.7% فقط وبقيت مستقرة تقريبا في 2012 بواقع 693.3 مليار دينار وتمثل نسبة 31% من نفقات التجهيز الاجمالية. وعرفت النفقات الأخرى ذات الوزن المعتبر في مجموع نفقات التجهيز تطورات متباينة، إذ انخفضت نفقات البنية التحتية في قطاع الفلاحة والري من جديد بنسبة 23.3% في حين بقيت تلك الخاصة بالتربية والتكوين مستقرة نسبيا(134.6 مليار دينار مقابل 137.9 مليار دينار في 2011) كما عرفت النفقات الخاصة بالبنية التحتية الاجتماعية والثقافية ارتفاعا قدره 23.4%.

يجدر التذكير هنا بأن الارتفاع في نفقات التجهيز منذ بداية سنوات 2000 كان أهم عنصر في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات المسوقة التي أدت إلى ارتفاع النمو الاقتصادي خارج المحروقات والطلب على العمل من طرف المؤسسات. وعليه، فإن الحفاظ على المبالغ المتوصّل إليها في هذا النوع من النفقات توافقا مع امكانيات الامتصاص المتاحة للاقتصاد الوطني لمواصلة دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي وكذا تحسين الخدمات العمومية يستدعي كل الاهتمام [10].

2-3- علاقة النفقات العامة بالإيرادات العامة: ترتبط وضعية الموازنة العمومية بحجم النفقات والإيرادات العامة؛ فالنفقات التي تصرفها الدولة تقابلها أو تغطيها إيرادات تحصل عليها، وتختلف هذه الإيرادات من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الاقتصادية وإمكانياتها، فالجزائر مثلا تأتي النسبة الأكبر من إيراداتها من الجباية البترولية التي قد تفوق 60 % أحيانا، مما يدفع إلى البحث عن العلاقة بين هذه الأخيرة والنفقات العامة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (3).

يلاحظ من البيانات الواردة في هذا الجدول أن الجباية البترولية تمثل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة وكذلك الايرادات الجبائية. حيث كانت الإيرادات الجبائية للفترة 1970-2014 في حدود 92% في المتوسط سنويا، وقد بلغت 94% سنة 2014. أما نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الجبائية فقد وصلت إلى أعلى نسبة قدرت بـ 79% سنة 2006، وإتجهت نحو التراجع انطلاقا من سنة 2006 الى غاية سنة 2014 لتصل الى 43%، وفي المتوسط سجلت هذه النسبة ما يقدر بـ 62% للفترة 1990-2014، مقابل 47% في المتوسط للفترة 1970-1989.

كما يتضح أيضاً أن الجباية البترولية تعتبر أهم مصدر تمويل النفقات العامة في الجزائر، حيث بلغت نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة ما يفوق 69% في المتوسط وذلك للفترة 1990-2007، وقد بلغت نسبة التغطية

للنفقات العامة الى أقصى معدل لها خلال هذه الفترة بما يفوق 111% سنة 2006، لأن معدل نمو الجباية البترولية أكبر من معدل نمو النفقات العامة بالرغم من اتجاه الارتفاع المستمر للنفقات العامة في هذه السنة، بعدها بدأت هذه النسبة في التراجع إلى أن وصلت إلى 22% سنة 2014. أما فيما يتعلق بنسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير فقد بلغت ما يفوق 96% للفترة 1990-2011، وقد ارتفعت إلى 189% سنة 2006، بل وصلت الى أدناها بنسبة 40.3% سنة2011.

الجدول رقم 3: نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر للفترة 1970-2014

الوحدة : مليون دج

السنوات	النفقات العامة	الجباية البترولية/النفقات العامة	الإيرادات الجبائية	الإيرادات الجبائية/الإيرادات العامة	الجباية البترولية	الجباية البترولية/الإيرادات الجبائية
1970	5876	23	5456	87	1350	25
1975	19068	71	23195,0	93	13462,0	58
1980	44016	86	58020,0	97	37658,0	65
1985	99841	47	93778,0	89	46786,0	50
1990	136500	56	147300,0	97	76200,0	52
1995	759617	44	578140,0	95	336148,0	58
2000	1178122	100	1522739,0	96	1173237,0	77
2005	2052037	111	2908308,0	94	2267836,0	78
2010	4466940	34	2799644,0	91	1501700,0	54
2011	5731407	27	2978298,0	88	1529400,0	51
2012	7054350	22	3430250,0	90	1519040,0	44
2013	6635620	24	3643640,0	94	1615900,0	44
2014	7153040	22	3668110,0	94	1577730,0	43

المصدر: تم استقاء بيانات هذا الجدول من المعلومات الواردة في التقارير الآتية:

- http://www.dgpp.mf.gov.dz/images/stories/PDF/rétrospective/budget/budget2013.pdf
- http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

4-تقدير العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام في الجزائر: لغرض تقدير العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام في الجزائر استخدمت بيانات سنوية لسلاسل زمنية، ممثلة للمتغيرات محل الدراسة، بالاعتماد على وثائق ومصادر من وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات[11]. كما تم إعتماد رموز لمتغيرات الدراسة بعد ادخال اللوغاريتمات على قيمها الاصلية وهي:

- LNG للنفقات العامة
- LNGF لنفقات التسيير
- LNGE لنفقات التجهيز
- LNPIB لإجمالي الناتج المحلي

وقصد الوصول إلى تقدير العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام، تم تقدير معادلة الانحدار باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية.

4-1- العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام: من أجل قياس العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام تم تقدير معادلة انحدار الناتج المحلي الخام على النفقات العامة، وبما أن متغيرات العلاقة مأخوذة بقيمها اللوغاريتمية،

فإن معالم النموذج تمثل المرونات بالنسبة للمتغيرات التفسيرية في المدى الطويل، ومن المفترض أن تكـــون موجبـــة. وفيما يلي نتائج التقدير للفترة 1995- 2014:

$\bar{R}^2 = 0.978$ DW=1.008 F-stat=807.609 N=20

إن هذا النموذج يعتبر مقبولا من الناحية الاقتصادية، كون معالمه موجبة، وهي تعكس وجود علاقة طردية بـــين الناتج المحلي الخام والنفقات العامة في الاجل الطويل. بالنسبة للمرونة المتعلقة بالنفقات العامة يلاحظ ان قيمتها 0.859 (اذا تغيرت النفقات العامة بنسبة 1% يؤدي الى تغير طردي في الناتج المحلي الخام بنسبة 0.859%). ومع ذلك يلاحظ انخفاض المرونة مقارنة بالفترة السابقة من 0.93 الى 0.85.

كما يحتوي النموذج على عناصر قوة من الناحية الإحصائية القياسية، فجميع المعالم معنوية عنـــد عتبـــة 5%، ومعامل التحديد المصحح يأخذ قيمة كبيرة 0.978. ومن الناحية الإحصائية يلاحظ توفر الشروط الأساسية من التوزيـــع الطبيعي أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وثبات التباين.

4-2- العلاقة بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز والناتج المحلي الخام: كانت نتائج تقدير العلاقة بين نفقات التســـيير ونفقات التجهيز والناتج المحلي الخام وذلك للفترة 1996-2014 كما يلي:

$\bar{R}^2 = 0.988$ DW=1.248 F-stat=694.298 N=19

يعتبر هذا النموذج مقبولا من الناحية الاقتصادية، كون معالمه موجبة، وهي تعكس وجود علاقة طرديـــة بـــين الناتج المحلي الخام ونفقات التسيير ونفقات التجهيز في الاجل الطويل. أما بالنسبة للمرونة المتعلقـــة بنفقـــات التســـيير يلاحظ ان قيمتها 0.368 (إذا تغيرت نفقات التسيير بنسبة 1% يؤدي الى تغير طردي في الناتج المحلي الخـــام بنســـبة 0.368%)، وقد انخفضت قيمة المرونة من 0.88 الى 0.36 لصالح نفقات التجهيز؛ وارتفعت قيمة المرونـــة بالنســـبة لنفقات التجهيز الى 0.406 (إذا تغيرت نفقات التجهيز بنسبة 1% يؤدي الى تغير في الناتج المحلي بنســـبة 0.406%)، وهو ارتفاع جد مهم يعكس اتجاه السياسة الإنفاقية خلال هذه الفترة حيث سطرت الجزائر برامج تنموية مهمة.

وإن هذا النموذج يحتوي على عناصر قوة من الناحية الإحصائية القياسية، إذ أن جميع المعالم معنوية عند عتبـــة 5%، ومعامل التحديد المصحح يأخذ قيمة كبيرة 0.988. كما يلاحظ توفر الشروط الأساسية من التوزيـــع الطبيعـــي، بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وثبات التباين.

الخلاصة:

بعد حلول الصدمة النفطية سنة 1986 تزعزع الاقتصاد الجزائري وظهرت الاختلالات في مختلف المؤشـــرات الاقتصادية الاجمالية مما استدعي القيام بجملة من الإصلاحات مقابل مجموعة من الشروط، أهمها التخلي عن السياســـة المالية التوسعية، وفي سنة 1999 عاودت النفقات العامة الارتفاع ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعـــاش الاقتصـــادي الذي استهدف تطوير البنى التحتية والخدمات الاجتماعية وكذلك دعم النمو ومواجهة ضغوط البطالة والفقـــر، أدى الـــى زيادة حجم الانفاق العام مما يعكس رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية توسعية.

ولقد توصلت هذه الدراسة التي اهتمت بتحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفتـــرة 1995-2014 إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والنفقات العامة في الأجل الطويل.
- أن المرونة المتعلقة بالنفقات العامة قد بلغت قيمتها 0.859، وقد انخفضت مقارنة بالفترة السابقة من 0.93 الى 0.85.
- فيما يتعلق بعلاقة الناتج المحلي بنفقات التسيير ونفقات التجهيز تبين أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام وكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الأجل الطويل.
- بلغت قيمة المرونة المتعلقة بنفقات التسيير 0.368، وقد انخفضت من 0.88 الى 0.36 لصالح نفقات التجهيز؛ وارتفعت قيمة المرونة بالنسبة لنفقات التجهيز الى 0.406، وهو ارتفاع جد مهم يعكس اتجاه السياسة الإنفاقية خلال هذه الفترة حيث سطرت الجزائر برامج تنموية مهمة.

الهوامش والمراجع:

[1] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف،.اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

-حماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2012، ص. 10.

[2] علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص. 31.

[3] صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص. 32.

[4] قانون 15-18 المؤرخ في 2015/12/30، **يتضمن قانون المالية لسنة 2016**، الجريدة الرسمية، العدد 72، 2015، ص.37.

[5] المادة رقم 24 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية.

[6] لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، 2004، ص. 53.

[7] لعمارة جمال، مرجع سابق، ص. 58.

[8] للإطلاع أكثر، أنظر: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf

[9] وذلك بحسب ما ورد في التقرير المتوافر على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2012arabe.pdf

[10] لمزيد من التفاصيل أنظر: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf

[11] تم الحصول على هذه البيانات بالإطلاع على التقارير المنشورة في المواقع الآتية:

- http://www.dgpp.mf.gov.dz/images/stories/PDF/rétrospective/budget/budget2013.pdf
- http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

Pour quelle liaison entre le chômage et l'inflation ? Cas de l'économie Algérienne (1985-2012)

c**For which linkage between unemployment and inflation ?** the case of the Algerian economy (1985-2012)

Leila khaouani
Université abou berk belkaid de tlemcen
lilas_kh101@yahoo.fr

Zahira bedjaoui
Université abou berk belkaid de tlemcen
Bedjaoui.zou@gmail.com

Résumé :

Les objectifs de la politique monétaire sont définis comme ceux qui ont un rapport naturel avec le bien être. Selon le carré magique de N. Kaldor, cette politique se doit d'atteindre quatre objectifs : croissance économique, équilibre extérieur, plein emploi et maîtrise de l'inflation. Si l'inflation et le chômage constituent deux objectifs de la politique monétaire, on peut se demander si ces deux objectifs sont conjointement réalisables ?

Cet article va tenter de déterminer cette relation au sein de l'économie Algérienne d'une part et d'autre part tenter de percevoir les déterminants du chômage et ce pour une période allant de 1985 à 2012.

Mots clés : courbe de Philips, Inflation, chômage, déterminants, Algérie.

Abstract:

The monetary policy objectives are defined as those having a natural connection with welfare. According to the magic square of N.Kaldor, this policy must achieve four objectives: economic growth, external balance, full employment and inflation control. If inflation and unemployment are two objectives of monetary policy, one wonders if these two objectives are achievable together.

This article will attempt to determine this relation within the Algerian economy on one hand, and on the other hand trying to detect the determinants of unemployment and this for the period from 1985 to 2012.

Keywords: Phillips curve, inflation, unemployment, determinants, Algeria.

Introduction

L'inflation et le chômage constituent à l'heure actuelle des problèmes économiques majeurs. Ce sont deux caractéristiques persistantes de la vie économique. Leur relation constitue, dans la théorie économique un des principaux domaines de recherche. Cette relation a été démontrée par la fameuse courbe de Phillips. En effet en 1958 il publie un article qui porte sur la recherche d'une hypothétique liaison entre le taux de croissance du taux de salaire nominal et le taux de chômage, cette recherche repose sur l'observation de l'économie anglaise de 1861 à 1913 puis de 1867 à 1957. La relation statistique observée est forte et négative. La courbe de Phillips établissant un lien de causalité chômage salaires fut reprise par l'économiste Lipsey en 1960 qui la transforma en remplaçant tout simplement la variable salaire par l'inflation. Désormais on établit une relation causale explicite entre le taux de chômage et l'inflation des prix.

Mais à partir de la fin des années 1960 début des années 1970, des économies subissent la « stagflation » l'inflation s'accélère et le chômage augmente, ce qui remet en cause l'observation de Philips.

Cette remise en cause pose le questionnement suivant : existe-t-il toujours une relation négative entre l'inflation et le chômage comme l'a supposé la courbe de Philips ?

Plusieurs théories et études empiriques ont tenté d'expliquer cette relation entre chômage et inflation en tentant d'identifier la forme de la courbe de Philips. Les résultats sont différents. Mais l'idée la plus commune pour expliquer ce phénomène insuffle que la courbe de Philips est instable.

La problématique que nous traitons est la suivante :

L'analyse de la courbe de Philips est-elle vérifiée dans le contexte de l'économie Algérienne ? Si non qu'est ce qui détermine le chômage en Algérie ?

Pour répondre à cette question, il convient tout d'abord :

- de présenter la courbe de Phillips et de donner les apports théoriques en la matière.
- de faire une analyse de l'évolution de l'inflation et du chômage en Algérie.
- tenter à partir de cette analyse de voir le choix fait par nos autorités monétaires (inflation et/ou chômage).
- de vérifier la forme de la courbe de Philips en Algérie.
- et enfin déterminer les variables (ou variable) qui déterminent le chômage en Algérie.

I- Interprétations théoriques et empiriques

I.1- Interprétations théoriques

a- courbe de Philips et inflation

A l'origine la courbe de Philips est une simple relation empirique, (observation de l'économie de la Grande-Bretagne sur les périodes 1861 – 1913 ; puis 1867 – 1957), entre le taux de chômage et le taux de variation des salaires nominaux. Mais cette relation a ensuite servie de base à une réflexion proposée par Robert Lipsey (1960). Selon lui, le pouvoir de négociation du salaire nominal est d'autant plus fort que le niveau de pression sur le marché du travail est faible. Les périodes de faible taux de chômage s'accompagne ainsi d'un renchérissement du coût de travail. Inversement, l'existence d'une main d'œuvre disponible fait baisser les salaires ; les salariés sont incités à la « sagesse » alors que les entrepreneurs ne sont pas poussés à la générosité. [1] Mais, puisque le taux de croissance des salaires nominaux est souvent corrélés au taux d'inflation positivement, les théoriciens ont réinterpréter ce modèle en une relation inflation-chômage. Comme le montre le graphe suivant :[2]

Graphe 01 : relation d'arbitrage entre inflation et chômage

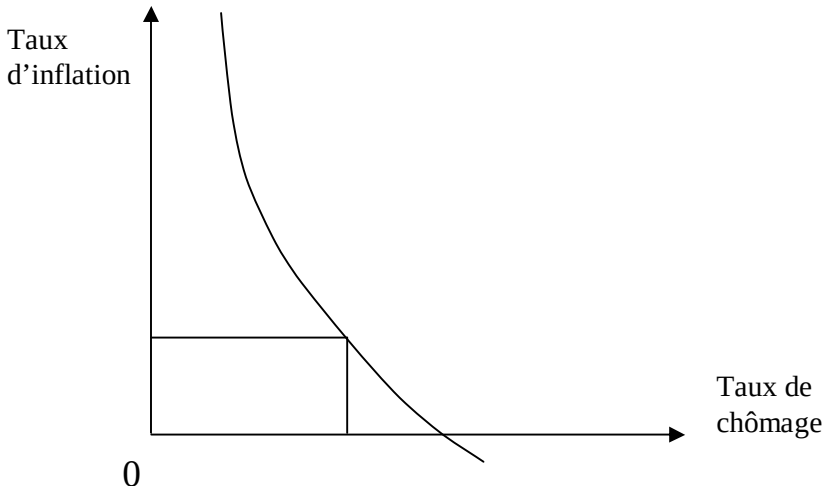

Source : O. Hueber : « Economie générale: Microéconomie, macroéconomie, monnaie et financement ». Éd. TECHNIP. 2012.

Cette connexion identifie trois sources d'inflation :
- l'inflation anticipée ;
-L'écart du chômage par rapport à son taux naturel, appelé chômage conjoncturelle ;
-les chocs de l'offre. Figuré dans l'équation suivante : $\pi = \pi^e - \beta (\mu - \mu^n) + v$
Inflation = inflation anticipée -β (chômage conjoncturel) + choc de l'offre

β paramètre supérieur à 0. Le chômage conjoncturel est dotée d'un signe négative ce qui signifie donc que si le chômage augmente l'inflation diminue.[3] Donc la hausse du chômage serait synonyme d'une baisse de risque inflationniste et l'augmentation du chômage équivalente à une inflation croissante.

Cette relation justifiait les politique de stop and go aux yeux des keynésiens ; relances budgétaire et monétaire sont bénéfiques en cas de chômage mais font monter le taux d'inflation, tandis que les politiques inverses s'imposent en cas de surchauffe et de dérapage inflationniste, mais au prix d'une aggravation du chômage. La politique économique paraissait alors en mesure de déplacer la position de l'économie le long de la courbe de Philips, permettant de choisir entre les deux maux d'un cruel « dilemme » , suivant l'expression de P. Samuelson , l'inflation ou le chômage.[4]

C'est sur cette relation que les nouveaux débats se sont focalisés. Cette relation semble devenir instable avec le temps. Dans les années 70 et 80, la montée de l'inflation et du chômage (stagflation), semble toucher d'une manière forte cette relation si robuste. Ce qui a ouvert la voie à de nouveaux débats.

b - critique de Friedman et Phelps

Dans les années 70, les développements théoriques mettent en évidence l'erreur d'interprétation dans la courbe de Phillips. Les concepts développés par Friedman M. (1968) et Phelps (1970), vont montrer que dans le long terme, il n'ya pas de troc permanent entre l'inflation et le chômage. La forme de la courbe de Philips est contestée. Friedman et Phelps trouvent sommaire l'analyse faite par Philips.

Car la stagflation (récession+chômage +inflation) engendrée par les deux chocs pétroliers en 1973-1974 et 1979-1980 crée une rupture. De 1973 à 1975, le taux de chômage passe de moins de 5% à plus de 8% aux Etats Unis, et l'inflation de 6% à plus de 9%. Inflation et chômage progressent de concert. [5]

Il a identifié l'émergence des situations stagflationnistes aux effets induits des politiques économiques Keynésiennes et fournir une autre explication. Friedman part de l'hypothèse que c'est l'inflation (variable monétaire) qui est à l'origine d'une baisse de chômage (variable réelle), causer par la création monétaire déclenchée par la politique de relance keynésienne, cela n'est que transitoire. Selon lui les agents connaissent leur pouvoir d'achat réel, et que si à court terme il ya un arbitrage entre inflation et chômage, à long terme, l'inflation n'a aucune incidence sur les valeurs d'équilibres des valeurs réelle puisque les agents ont l'éventualité de s'ajuster au taux d'inflation d'équilibre. Pour les monétaristes les salariés ne se rendent pas compte immédiatement de la hausse des prix, permettant dans un premier temps une réduction des coûts de production et par là une croissance de l'activité et de l'emploi. Mais les salariés se rendront compte de leur erreur et revendiquerons une hausse de salaire. Cette dernière induira à une hausse des coûts réels de l'entreprise.

Ce qui impliquera qu'à coté de cette hausse, s'ajouteras une nouvelle augmentation des prix due à la hausse salariale. Les prix vont augmenter, la demande des consommateurs va diminuer, vu la diminution de leur pouvoir d'achat et de l'effet de substitution (achat d'autres produits étrangers moins chères). Cette perte de compétitivité va réduire les parts du marché des producteurs nationaux. La contraction de la demande qui en résulte provoque donc un frein de la production et un accroissement du chômage sans pour autant faire baisser l'inflation.[6]

Pour les monétaristes l'arbitrage entre inflation et chômage n'est concevable que dans la courte période. La courbe de Philips est verticale à long terme, car le chômage ne peut descendre ou augmenter en dessous ou au-delà de son taux naturel le NAIRU (non-accelerating-inflation rate of unemployment) (taux de chômage qui n'accélère pas l'inflation).

D'après la théorie, pour que le taux d'inflation se stabilise, il faut en effet que l'inflation réelle soit égale à l'inflation anticipée. La somme, du chômage frictionnel et le chômage structurel, déterminant le taux naturel de chômage, lorsqu'elle représente le taux de chômage effectif, constitue donc l'inadéquation effective entre la demande et l'offre de travail. Parce que « naturelle », cette inadéquation est censée engendrer le taux de chômage anticipé pour lequel l'inflation rationnelle anticipée est identique à l'inflation réelle. C'est pourquoi ce taux naturel de chômage n'accélère pas l'inflation.[7] (NAIRU).

Pour les nouveaux classiques il n'y a pas un arbitrage entre l'inflation et le chômage ni dans le court terme, ni dans le long terme. La courbe de Philips est verticale dans le court comme dans le long terme. Formant des anticipations rationnelles, les agents ne peuvent être systématiquement en retard.

Le raisonnement des agents sera le suivant : dés que la banque centrale annonce son intention d'augmenter le stock de monnaie, les agents économiques privés vont se protéger par avance contre cette inflation future jugée inévitable. Tous les prix s'ajustent instantanément à la progression de la masse monétaire, et le niveau d'activité reste donc identique, laissant le chômage inchangé à son niveau « naturel ». L'Etat n'a alors aucune chance d'influencer les variables réelles, même sur le court terme, sauf à agir par surprise. La courbe de Philips se transforme donc tant sur le court terme que sur le long terme en une droite verticale.[8] Cette nouvelle interprétation à eu pour but de renverser l'idée selon laquelle il faut lutter contre le chômage par des politiques discrétionnaires.

II- à propos de l'inflation et du chômage en Algérie

Chaque politique économique à des objectifs politiques et sociaux. Mais le carré magique de Kaldor les résume ainsi : le plein emploi, la croissance, la stabilité des prix et l'équilibre extérieur. Du choix des objectifs découle des enjeux assez sérieux pour chaque gouvernement en matière d'orientation de l'économie. Actuellement, la plupart des pays donne de l'importance pour dissoudre l'inflation à la politique monétaire, et pour résorber le chômage à la politique budgétaire. L'Algérie n'en échappe pas. Quels sont les résultats en matière de ces deux fléaux.

II.1- En Matière d'inflation : Remarquons à partir du tableau que le taux d'inflation a évolué de façon différente.

Le taux d'inflation a connu une augmentation fulgurante de 6.6% en 1970 à 17.3% en 1978. Il contre une augmentation de 10.6 % en 1985 à 9.3% 1989. Cette inflation peut être imputée au système de prix qui ne reflétait pas les coûts de production et à la rigidité dans la fixation des prix[9].

Tableau n°01 : Evolution du taux d'inflation de 1970 à 2012

année	1970	1975	1978	1985	1989	1990	1992	1995	1997
IPC	17.7	22.6	32.5	61.4	85.7	117.8	195.4	394.1	494.9
%	6.6	8.1	17.3	10.6	9.3	24.9	32.7	27.7	5.7
année	1999	2001	2003	2005	2006	2008	2009	2011	2012
IPC	533.	105.75	195.7	111.47	114.0	123.98	131.1	142.4	155.1
%	2.6	4.2	4.26	1.38	2.31	4.86	5.54	4.52	8.9

Source : ONS

De 1990 à 1995 : cette période a été marquée par un fort taux d'inflation puisqu'il passe de 24.9% à 27.7% (avec un pic en 1992 de 32.7%). L'Algérie a subit une inflation qui s'est manifesté après la libéralisation des

1970 prix (L'accélération du processus de libéralisation des prix, amorcé en 1989, faisant passer 85% des prix au régime libre), associée à la forte dévaluation du dinar algérien survenue pour contrer la détérioration des termes de l'échange qui a engendré un renchérissement des produits importés (voir tableau ci-dessous : dévaluation du Dinars par rapport au dollars) .

Tableau n° 02: Evolution du dinar par rapport au dollar

Années	1987	1989	1994	1996	1997	1998	1999	2000
%	4.84	10.0	47.7	54.7	57.7	58.7	66.6	72.0

Source : ONS

Cette action est agréée par le FMI dans le cadre du programme de stabilisation de mai 1994 à mai 1995 et du programme d'ajustement structurel de mai 1995 à mai 1998.

De 1997 à 2005 : La mise en œuvre des programmes de stabilisation et d'ajustement structurel a permis de lutter de manière efficace contre l'inflation en Algérie dans la mesure où le taux d'inflation est passé de 5.7% à 1.38% pour cette période et ce entre le début et la fin de l'application des programmes. En se fixant pour objectif primordial la compression de la demande intérieure, le programme de stabilisation a fatalement permis de maîtriser l'inflation. La réalisation de la performance en matière d'inflation a été rendue possible grâce à une politique d'austérité.[10] lors de cette période pour contrôler la liquidité globale, la Banque d'Algérie à augmenter le taux des réserves obligatoires et à repris directement des liquidités sur le marché monétaire (2001), La politique de contrôle de la liquidité qui avait pour but de prévenir les pressions inflationnistes qui pourront être générées et développées par l'excédent de l'offre de monnaie, a eu des effets positives vu le taux d'inflation.

Mais à partir des années 2008 nous remarquons une légère relance de l'inflation. L'inflation passe de 2.31 % en 2006 à 4.86 % en 2008, et atteint 8.9% en 2012. Durant cette dernière période le taux d'inflation est instable et va en s'augmentant avec deux pics importants l'un en 2009 avec 5.74 % et l'autre 8.9%.en 2012. Selon Mohamed Laksaci accélération de l'inflation en 2012 est due en grande partie à des facteurs internes, notamment au dysfonctionnement des marchés, aux positions dominantes et à la spéculation, et non pas comme à l'accoutumée à l'expansion de la masse monétaire, Le phénomène d'inflation est plus de nature endogène, lié aux dysfonctionnement persistants des marchés des biens où la formation des prix relève plus de positions dominantes et de la spéculation, qu'à l'opposé de

2011, où l'inflation était beaucoup plus engendrée par l'expansion de la masse monétaire, principal déterminant de l'inflation en Algérie.[11]

Qu'en est-il du chômage lors de ses périodes ? A-t-il agi en sens inverse comme le préconise la Courbe de Philips ?

II.2- En Matière de chômage

Après l'indépendance l'Algérie est massivement dépendante de ses hydrocarbures. En moyenne sur la période 1960-1980, l'industrie était l'un de ses principaux secteurs. Les recettes tirées de ce secteur ont protégés nos entreprises publiques de toute concurrence. Leur développement était arrangé par le système d'économie administré. Ce dernier ayant pour but la protection sociale a été créateur d'emploi. Les entreprises se sont trouvées avec un sureffectif cautionné par l'Etat. Le taux de chômage passe de 22% en 1978 à 8.7 % en 1984.

Tableau n°03: Evolution du chômage de 1978-2012 en %

Années	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
Chômage	22	16.3	14.1	13.9	13.6	13.2	8.7	9.7	16.1
Années	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
Chômage	21.4	21.2	18.1	19.7	21.2	23.8	23.2	24.4	28.1
Années	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Chômage	28	28	28	29.2	29.5	27.3	25.9	23.7	17.7
Années	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
Taux de chômage %	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0	9.8	11.00	

Source : nous même

Le privilège du secteur public, s'effondre à partir de 1986, avec la chute du prix du pétrole. Les recettes pétrolières réduites, l'Etat n'est plus dans la capacité de financer son économie. Cette année peut être considérée comme une date de décollement du marché du travail .En effet, le taux du chômage accuse une reprise en hausse. Il passe de 16.1% pour grimper à 23,2% en 1993, soit un retour à la situation de 1978 (22%). Il atteint 28.1% en 1995 ceci est du aux effets de la politique de l'ajustement structurel en étroite collaboration avec le FMI. Ce programme, lancé en 1995, a connu certaines victoires acquises au prix d'opérations de restructuration et de liquidation d'entreprises étatiques et du désengagement de l'Etat. Ces initiatives se sont soldées par des lourds congédiements.

Vu ce débordements l'Etat décide à partir des années 2000 de lutter activement contre le chômage. Le taux de chômage va s'esquissé en passant de 29,2% en 1999 à 13,8% en 2007 et à 9,8% en 2011. Ses prouesses enregistrées en matière de réduction du chômage sont dues au Plan de relance économique (PRSE) 2001-2004, au programme d'investissements publics 2006-2010, Programme complémentaire de soutien à la croissance (PCSC). Ce qui s'est traduit par une importante création d'emplois; A l'amélioration du niveau de l'investissement privé, et aux dispositifs de la promotion de l'emploi des jeunes. Mais en 2012 nous remarquons une tendance vers la hausse puisqu'il passe à 11%.

III- Le dilemme inflation-chômage en Algérie

L'un des soucis de nos autorités, était la mise en œuvre de programme pour lutter contre l'inflation et le chômage en même temps. Pendant toute la période qui va de 1980 à 2012, nos autorités ont tenté d'obtenir simultanément le plein emploi et la stabilité des prix. Mais dans les faits, ils ne vont réussir qu'à s'attaquer soit au chômage soit à l'inflation tout en

maintenant les deux. Pourtant selon la théorie keynésienne il fallait choisir ou la diminution de l'inflation ou celle du chômage.

En Algérie si l'on se réfère au graphe suivant, nous remarquons que :

Graphe2 : Evolution du taux de chômage et de l'inflation de 1980-2012

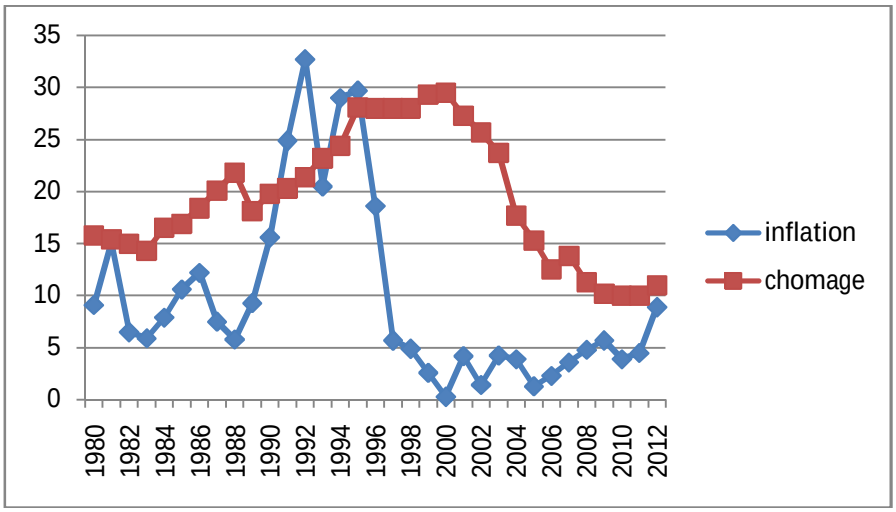

Source : graphe fait par nous même.

Entre 1978-1980 le chômage et l'inflation ont tendance à varier dans le même sens (ils ont eu tendance vers la baisse : le chômage passe 22% à 14.1% et l'inflation baisse de 17.3% à 9.1%) ; pour l'année 1981 les deux points se rencontrent puisque le chômage était à 13.9% et l'inflation à 15.1%. De 1982 à 1983 l'inflation diminue de par contre le taux de chômage augmente venant ainsi confirmer la logique établie par la courbe de Phillips qui repose essentiellement sur la relation négative entre le taux de chômage et le taux d'inflation.

Pour la période 1984-1988, le chômage croit mais l'inflation croit (7.9% pour 1984 et 12.2% pour 1986) l'année 1986 précise que le taux du chômage accuse une reprise en hausse. Il passe de 9.7% en 1985, grimpe à 23,2 en 1993, soit un retour à la situation de 1977 (12 point en 7ans). Toute fois la courbe aura la même tendance de 1993 à 1995, la corrélation inverse entre ces deux variables semble ne pas se vérifier, notre pays entre dans une période de stagflation, cette période semble donner raison à Friedman (anticipations adaptatives). De 1999 à 2011, le chômage et l'inflation amorce une baisse puisqu'ils passent consécutivement de 29.2% à 9.8% pour le chômage et 2.6% en 1999 contre 0.3% en 2000, puis nous remarquons une certaine instabilité pour ce qui est du taux d'inflation.

Cette instabilité fera que la courbe de Philips ne sera pas vérifiée pour la période étudiée.

En Algérie cette courbe a cette forme là :

Graphe 3 : Forme de la courbe de Philips en Algérie 1980-2012

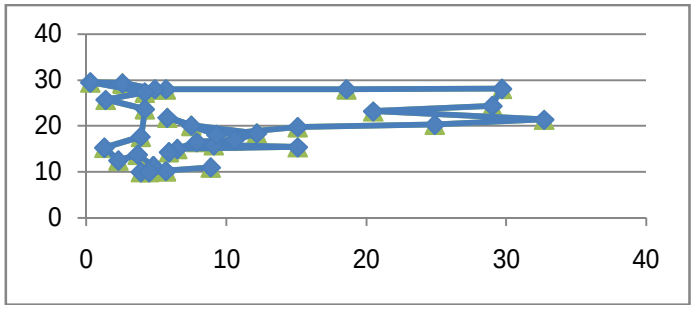

Source : graphe fait par nous même.

La représentation de la liaison pour l'économie algérienne permet de mettre en évidence des courbes placées de plus en plus haut et vers la gauche de 1978 à 1979. La période1990 à 1995 se traduit par une augmentation de l'inflation et du chômage. Après 1997 le déplacement s'inverse et les boucles de Philips décrivent un recul de l'inflation et une augmentation du chômage. Depuis, 2009 la liaison est affaiblie et le chômage diminue puisqu'il atteint 10.9 contre une inflation relativement stable (entre 5.7 à 4.5 %). Pour ce qui est du paysage Algérien ces deux variables (le chômage et l'inflation) ne semble pas avoir la relation que préconisait Philips l'une à l'autre, ce qui renvoi à s'interroger sur les déterminants du chômage en Algérie.

Qu'est ce qui réfute cette courbe dans le contexte de notre économie ?

IV- Déterminant du chômage en Algérie (étude économétrique)

Après la phase d'investigation théorique et empirique, il est intéressant de procéder à une évaluation économétrique des déterminants du chômage en Algérie. Pour cela et à partir des outils statistiques, nous procéderons dans un premier temps à la spécification du modèle du taux de chômage, nous présenterons l'estimation puis l'analyse critique des résultats, l'étude économétrique est déterminée pour la période 1985-2012.

IV-1 Le choix des variables

Les variables économiques ont été sélectionnées sur la base de la disponibilité des statistiques : le taux de chômage a été pris entant que variable dépendante. Le taux de croissance des dépenses et le taux de croissance démographique naturel, l'inflation, les prix du pétrole, le PIB réel et la taille de l'investissement et les salaires sont considérés comme variables explicatives.

- **Taux de chômage (CH)** : cet indicateur a connu le plus faible taux de 9,7% en 1985 et un maximum de 29,3% en 1999 , puis a commencé à diminuer en raison de l'introduction de nouveaux postes de travail relatives surtout à une politique expansionniste des dépenses publiques touchant tout les secteurs
- **taux de croissance démographique naturel(POP**) : ce taux est passe de 3,2% en 1985 a 1,55%en 1999 cela est due à la décennie noire puis il a maintenu le même rythme entre 2000 à 2010 Cela est dû à plusieurs facteurs, comme le niveau élevé de d'éducation pour les couples, l'âge tardif du mariage, la politique de l'espacement des naissances, et la pénurie de logements.
- **Produit intérieur brut à prix constant (PIBC)** : résultant de la division du produit intérieur brut sur le niveau général des prix. Le PIBC a connu un ralentissement durant les années 90, puis a commencé à croître à un rythme accéléré, puisque l'Etat a adopté le programme de relance économique et que les prix du pétrole étaient élevés. Selon la théorie économique il existe une relation inverse entre le taux de chômage et le PIB réel (si le PIB augmente il mènera à la création de nouveaux emplois tout en poussant le taux de chômage à la baisse).
- **La masse salariale (SA)** : est affecté par le nombre des travailleurs et la valeur de la rémunération. La masse salariale est passée de 103 millions de dinars en 1985 à 1897.1 millions de dinars en 2007, Cette évolution est due à la transition de l'économie Algérienne à l'économie de marché.
- **Investissement (INV) :** il est passé de 96765.4 milliards de dinars en 1985 pour atteindre 3224923.8 milliards de dinars en 2010, cela est dû à la politique de l'Etat quant à l'encouragement de l'investissement privé dans le seul but de réduire le taux de chômage.
- **taux d'inflation** (**INF**) : En outre la détermination de la relation entre le taux d'inflation et le taux de chômage n'est pas simple, Selon la Courbe de Phillips il existe une relation inverse entre ces deux variables citées, pourtant l'étude empirique des courbes de divers pays industriels montre l'instabilité de la courbe de Phillips.

- prix du pétrole (**PP**) **:** Dès que les cours du pétrole baissent, un débat revient sur le devant de la scène, qui est celui de l'influence réelle du prix du baril sur le chômage. Une fois que le cours du baril baisse ceci influe sur l'inflation donc pour préserver leur pouvoir d'achat les salariés tentent d'obtenir une revalorisation de leur salaire. En effet, en mettant l'accent sur la hausse des salaires, on peut constater le rôle important que joue le taux de chômage, plus le chômage est faible plus la position des salariés est forte pour exiger des hausses de salaire et vice versa. C'est ce qui a été démontré par Philips.

- taux des dépenses publiques (**DEP**) : Le taux des dépenses publiques est passé de 34,13% en 1994 à 3,61% en 1997, cette chute a fait accroitre le taux de chômage pour cette période. Toutefois l'expansion du taux des dépenses publiques, instrument primordial des programmes de la relance économique (2004-2001) et (2005-2009), ont coïncidés avec un fléchissement évident, du taux de chômage pour les années 2000. Nous déduisons donc l'existence d'une relation inverse entre le taux de chômage et le taux des dépenses publiques.

IV-2 présentation du modèle

a- La forme fonctionnelle du modèle

L'analyse économétrique se base sur la régression multiple qui va nous permette de tester les hypothèses portant sur la relation entre une variable dépendante y et au moins deux variables indépendantes notées x_i (il s'agit donc d'un ensemble de variables exogènes).[12]

Dans un modèle de régression multiple, lorsque les variables explicatives sont fortement corrélées, on est en présence d'un cas de multi colinéarité : il est alors difficile, sinon impossible, d'isoler l'effet particulier de chacune de ces variables sur la variable dépendante. En pareille circonstance, les coefficients MCO estimés peuvent être sans signification statistique, donc il existe plusieurs indices pratiques et descriptifs liés à la multi colinéarité d'échantillonnage :

_ le coefficient de détermination R^2 atteint une valeur élevé ;[13]

_ Les estimateurs sont sensibles à un petit changement de spécification du modèle (l'ajout ou le retrait d'une variable provoque des grandes variations dans les estimateurs) ;

_ Le signe des coefficients estimés est illogique ou non consistant ;

_ Certains estimateurs ont une grande magnitude, mais des signes opposés.

Pour détecter la multi colinéarité on peut utiliser le test de Frisch (1934), qui est fondé sur la comparaison du coefficient de détermination R^2, calculé sur le modèle à k variables ainsi que sur les coefficients de corrélation entre les variables explicatifs. Donc pour détecter les meilleurs déterminants du modèle on a utilisé le test R.Frish (1934), basé sur les étapes suivantes:[14]

_ La régression de la variable dépendante par rapport aux variables explicatives ;

_ Le choix du modèle qui donne des résultats adéquats ;

_ L'introduction des variables explicatives l'une après l'autre et ceci pour connaitre la meilleure régression et mesurer leurs impacts.

-Après suppression du problème de multi colinéarité, on prend le modèle qui représente les variables explicatives les moins corrélées et les plus significatives.

b- Estimation du modèle

Dans le cadre de notre étude nous spécifions le modèle :

CH =f (DEP , INF, INV, PIBC, POP, PP, SA)

CH: taux de chômage

DEP: taux des dépenses publiques

INF: taux d'inflation

INV: investissement

PIBC: Produit intérieur brut à prix constant

POP: taux de croissance démographique naturel

PP: prix du pétrole

SA: masse salariale

Pour évaluer notre modèle nous avons utilisés le modèle linéaire multiple. Les calculs on été fait avec le logiciel Eviews 6.

CH = 52.6604321 - 0.0247622171*DEP + 0.20356506*INF - 6.13244327e-06*INV
T student 3.2909 -0.913846 2.868089 -0.761996
Prob 0,0049 0,3753 0,0117 0,4579

+ 0.00011580721*PIBC - 14.340800*POP - 0.162095954*PP - .0001005462*SA
T student 1.094751 -2.899669 -1.282549 -0.006066
prob 0.2909 0.0110 0.2191 0.9952

F-statistic= 22.19000 R^2 = 0.911936
prob= (0.000001) Durbin-Watson stat=1.659529

- **Interprétation statistique**

Le t de student montre que les coefficients du modèle sont supérieur à 0, 05 on conclue que la plupart des variables du modèle ne sont pas statistiquement significative à l'exception de : la variable constante, le taux d'inflation et le taux de croissance démographique naturel.

Le coefficient de détermination de notre modèle est de 0.911936 : donc les variables explicatives du modèle expliquent la variable dépendante à 91%. Nos coefficients sont significatifs vue la statistique de Fisher 22.19000 avec une probabilité de 0.000001 inférieur à 0.05.

- **Interprétation économique**

- Le coefficient constant α = 52.66043 prends un signe positif cela montre que le chômage ne peut pas être éradiqué totalement d'une société.
- Toutefois, certaines variables étudiées comme : l'inflation (+0.20) , la masse salariale (-0.001) n'ont pas les signes conformes à l'énoncé théorique. Par ailleurs, les coefficients relatifs aux : taux des dépenses publiques (-0.024), l'investissement (-6.13) et les prix du pétrole (-016) ont des signes attendus. D'après la théorie une augmentation des dépenses nationales brutes diminuerait le taux de chômage.
- le signe de l'inflation est positif cela veut dire qu'il existe une relation contraire à la courbe de Philips qui stipule l'existence d'une relation opposée entre le taux d'inflation et le taux de chômage. Pour notre modèle si le taux d'inflation varie de 1% cela induit à une variation positive de 0.2075 % du chômage.

c- La découverte de la multi colinéarité

Nous concluons, qu'il ya corrélation multi colinéaire, et nous résumons les résultats les plus importants:

- le **coefficient de détermination (R^2)** est élevé puisqu'il a été déterminé à : 0,911936.
- Les variables indépendantes : masse salariale (SA), le PIB réel (PIBC), le taux des dépenses publiques (POP), les prix du pétrole(DEP) et les investissements (INV) ont des coefficients non significatifs vue la statistique de Student.

Pour détecter les meilleurs déterminants du chômage nous avons utilisé le test de (Frisch), basé sur les étapes suivantes:

1. Nous procédons à la régression de la variable dépendante par rapport aux variables explicatives.

**Régression du taux de chômage sur le taux des dépenses publiques
CH = 21.52978+ 0.009400*DEP
T stud 13.10779 0.157782
Prob 0,0000 0,8761
F-statistic= 0,02489 R^2 = 0,0094
prob= (0.8761) Durbin-Watson stat=0,3053

**Régression du taux de chômage sur le taux d'inflation
CH = 20.60880+ 0.100110*INF
T stud 11.39598 0.817431
Prob 0,0000 0.4229
F-statistic= 0.668194 R^2 = 0.030838
prob= (0.422860) Durbin-Watson stat=0.296282

**Régression du taux de chômage sur le taux de croissance démographique naturel
CH = 33.05002 -5.425215* POP
T stud 7.561630 -2.678297
Prob 0,0000 0.0141
F-statistic= 7.173272 R^2 = 0.254613
prob= (0.014070) Durbin-Watson stat=0.327955

**Régression du taux de chômage sur l'investissement
CH = 23.18634 -1.63E-06* INV
T stud 13.39813 -1.191428
Prob 0,0000 0,2468
F-statistic= 1.419500 R^2 = 0.063315
prob= (0.246778) Durbin-Watson stat=0.313383

**Régression du taux de chômage sur le PIB réel
CH = 31.61953 -0.000156* PIBC
T stud 11.84700 -3.969078
Prob 0,0000 0.0007
F-statistic= 15.75358 R^2 = 0.428627
prob= (0.000700) Durbin-Watson stat=0.54791

**Régression du taux de chômage sur les prix du pétrole
CH = 27.15697 -0.200272* PP
T stud 13.46486 -3.138852
Prob 0,0000 0.0050
F-statistic= 9.852392 R^2 = 0.319340
prob= (0.004958) Durbin-Watson stat=0.373920

**Régression du taux de chômage sur la masse salariale
CH = 21.89277 -0.000281* SA
T stud 10.09981 -0.108378
Prob 0,0000 0.9147
F-statistic= 0.011746 R^2 = 0.000559
prob= (0.914725) Durbin-Watson stat=0.301351

Selon les fondements théoriques la relation que nous avons pris en considération est celle qui représente la régression du taux de chômage sur le PIB réel, vue le coefficient de détermination R^2 = 0.428627.

2. Pour mieux cerner la variable du chômage nous avons procéder à l'introduction des variables explicatives l'une après l'autre et ceci pour connaitre la meilleure régression et mesurer leurs impacts.

**Régression du taux de chômage sur le PIB réel et la masse salariale
CH = 33.44285 -0.000289* PIBC +0.009597* SA
T stud19.04437 -8.245328 5.504599
Prob 0,0000 0,0000 0,0000
F-statistic= 34.01732 R^2 = 0.772817

prob= (0.000000) Durbin-Watson stat=1.653262

**Régression du taux de chômage sur le PIB réel, la masse salariale et l'investissement :

CH = 23.51809 - 0.0001356711*PIBC + 0.02654096*SA - 1.250512e-05*INV

T stud 4.059615 -1.478948 2.760180 -1.788817

Prob 0.0007 0.1555 0.0125 0.0896

F-statistic= 26.23929 R^2 = 0.805563

prob= (0.000001) Durbin-Watson stat=1.723417

**Régression du taux de chômage sur le PIB réel, la masse salariale, l'investissement et le taux d'inflation

CH = 13.90 - 2.2184e-05*PIBC + 0.038*SA - 2.07181e-05*INV + 0.138275*INF

T stud 1.7435 --0.2001 3.3016 -2.498 1.6730

Prob 0.0983 0.8436 0.0040 0,0224 0.1116

F-statistic= 22.24281 R^2 = 0.831730

prob= (0.000001) Durbin-Watson stat=1.857376

**Régression du taux de chômage sur le PIB réel, la masse salariale, l'investissement et les prix du pétrole

CH = 23.837 - 8.839e-05*PIBC + 0.02411*SA - 9.858997e-06*INV - 0.149551*PP

T stud 4.114052 -0.861575 2.438652 -1.324287 -1.0239

Prob 0.0007 0.4003 0.0253 0.2020 0.3194

F-statistic= 19.99175 R^2 = 0.816265

prob= (0.000002) Durbin-Watson stat=1.638040

**Régression du taux de chômage sur le PIB réel, la masse salariale, l'investissement, le taux d'inflation et les prix du pétrole :

CH = 10.88 + 0.0001*PIBC + 0.039*SA - 1.92e-05*INV + 0.189*INF - 0.257*PP

T stud 1.4197 0.8209 3.5502 -2.4548 2.3018 -1.8497

Prob 0.1737 0.0331 0.0025 0.0252 0.0343 0.0518

F-statistic= 20.87226 R^2 = 0.859922

prob= (0.000001) Durbin-Watson stat=1.922830

L'étude économétrique montre que :

_ le modèle représentatif est : CH =f (PIBC , SA, INV, PP, INF)

_ Certaines variables étudiées ont des signes contraires à ceux stipulé dans la théorie économique (ex : l'inflation)

_ En Algérie c'est l'accroissement des prix du pétrole, du PIB réel et de l'investissement, qui agissent de façon contraire au taux de chômage. (Lorsque ces variables augmentent le taux de chômage diminue). Donc c'est ces variables qui devraient déterminer la courbe de philips.

Conclusion :

Le problème des relations entre l'inflation et le chômage constitue depuis longtemps un des principaux sujets de recherches et de controverses en macroéconomie. Philips propose une courbe qui montre que, généralement, un niveau d'inflation élevé est associé à un chômage faible et que, inversement, un chômage élevé est associé à une inflation faible. C'est sur cette relation que les nouveaux débats se sont focalisés. Cette dernière semble devenir instable avec le temps. Dans les années 70 et 80, la montée de l'inflation et du chômage, semble toucher d'une manière forte cette relation si robuste. Le but de cet article était de déterminer la forme de cette courbe en Algérie tout en tentant de cerner les variables qui agissent sur le chômage.

A l'issue de notre étude, on constate, que l'existence d'une relation négative stable à long terme entre l'inflation et le chômage issue de la courbe de Phillips n'est plus vérifiée, puisque l'arbitrage entre inflation et chômage disparaît, en effet les points semblent s'aligner sans logique apparente.

L'explication de cette évolution est la conséquence de chocs successifs que l'économie algérienne a subie au cours des années quatre vingt et que la nature centralisée de l'économie ainsi que son architecture institutionnelle n'ont pas permis d'absorber.[11] Une caractéristique essentielle de l'Algérie est d'être une économie rentière basée sur une seule entreprise SONATRACH. Le manque de croissance et de productivité peut expliquer la nature de cette courbe.

L'étude économétrique a montré après suppression du problème de multi colinéarité, que les variables qui influent de façon significative le chômage et par là le marché du travail sont : le produit intérieur réel (PIBC), la masse salariale (SA), l'investissement et les prix du pétrole.. Par contre le taux d'inflation est significatif mais le signe est positif contraire à ceux qui a été stipulé dans la théorie économique.

Il aussi a remarqué qu'il existe une relation opposé entre le taux de chômage et l'investissement, donc l'investissement procure des postes de travail ce qui provoque une diminution du chômage, et le PIB réel est responsable du volume d'investissement.

Les recommandations envers les pouvoirs publics sont :

- Notre système productif a insuffisamment évolué. Il nécessaire d'orienter notre économie vers le financement des activités productrices autres que celles des hydrocarbures, sans quoi toute politique se révélera inefficace car l'inflation et le chômage, en Algérie, sont en partie du à la faiblesse de la production.
- De prendre des mesures qui s'imposent pour coordonner et harmoniser les politiques monétaires et budgétaires.
- Activer l'économie en développant et stimulant le secteur privé et les PME afin de créer d'autres opportunités d'emplois.

Références bibliographiques

1- J.Jalladeau. « Introduction à la macroéconomie : Modélisation de base et redéploiements théoriques contemporains. ». Ed. de Boeck. 1998. P.380.
2- O. **Hueber** : « Economie générale: Microéconomie, macroéconomie, monnaie et financement ». **Éd**. TECHNIP. 2012.
3 - N.G.Mankiw. « Macroéconomie. ». Ed. De Boeck. 2003. P.428.
4 - S.D'Agostino ; P.Bonnewitz ; J.Buridant ; P.A. Corpon ; A. Figliuzzi ; L.Mezza. « Analyse économique et historique des sociétés contemporaines. ». Ed. Bréal. 2007. P.296.
5 - I. Waquet , M.Montoussé. « Macroéconomie. ». Ed.Bréal.2006.P.164.
6 - J.Gazon. « Le chômage , une fatalité ? : Pourquoi et comment l'éradiquer. ». Ed.L'Harmattan.2008.P.46.
7 - J.Gazon. « Ni chômage, ni assistance : du choix éthique à la faisabilité économique. ».Ed.L'Harmattan.2007..P.44.
8 - J.L,Baily ; G.Caire ; A.Figliuzzi; V.Lelièvre. « Economie monétaire et financière. ». Ed.Bréal.2006. P.130.
9 - Statistiques de la Banque d'Algérie.
10 - M.Zemmouri. « La portée du succès du post-ajustement dans le cas de l'Algérie. ». Revue des Sciences Economiques N°02.20003. P.49.
11 -La nouvelle république : Quotidien d'information indépendant. n° 4559 du 17 février 2013
12 - Bourbonnais, R.(2004) Econométrie, manuel et exercices corrigés , Dunod, Paris, p48.
13 - Dominick salvador, (1985) économétrie et statistiques appliquées, cours et problèmes, paris, p 231.
14 - Khaouani.L, (2015), cours d'économétries master 2 , université de Tlemcen.

Liste des graphes et tableaux

- Graphe 1: relation d'arbitrage entre inflation et chômage
- Graphe 2 : Evolution du taux de chômage et de l'inflation de 1980-2012
- Graphe 3 : Forme de la courbe de Philips en Algérie 1980-2012
- Tableau n°01 : Evolution du taux d'inflation de 1970 à 2012
- Tableau n°02: Evolution du dinar par rapport au dollar
- Tableau n°03: Evolution du chômage de 1978-2012 en %

Kasdi Merbah University Ouargla

Algerian Review of economic development ARED

A semi-annual peer-reviewed academic journal
Published by Kasdi Merbah University Ouargla

Concerned with publishing the researches and studies in the field of economic and commercial sciences and management

(Number 5 / Decembre 2016)

ISSN 5302/2392 : ردمد **Dépôt légal N° 5483/2014 : ايداع القانوني رقم**

Algerian Review of economic development ARED

Director: Pr Mohamed Tahar **Halilat (Rector)**
Edition Director:**Dr** Khelifa Abdelkader
Editor In chief: **Pr** nawal ben ammara

Assistant Editor in Chief: Dr. Abdelhak bentafat

Board of Editors

Dr. Gherib Boularbah	Dr.ahmed ramzi siagh	Pr.Cherifa refaa	Pr. Mohamed Zergoune
Dr. Larbi atia	Dr. Med Lahcene Allaoui	Dr. El Hadj Araba	Dr. Amina mekhlfi
Dr. Samir Bellal	Dr. Abedrazak moulai	Dr.Boualem Bouammar	Dr. Rachid menasria

Advisory Board:

Prof. Salah salhi (University of Sétif 1, Algeria)
Prof. Brahim Bekhti(University of Ouargla, Algeria)
Prof. Med Abdel halim omar (TaibahUniversity, Saudi Arabia)
Prof. Abdelmadjid Keddi(University of Algiers 03, Algeria)
Prof. Ilves Bensaci (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Ammar Ammari (University of Sétif 1, Algeria)
Prof. Med Djoumoui Korrichi (University of Algiers 03, Algeria)
Prof.Abdel Moneim Med Taieb (Sudan Academy For Banking &Financial Sciences, Sudan)
Prof. Madani Benbelghit (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Said Bouheraoua (International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance, Malaysia)
Prof. Mohamed Touhami Touaher (University of Algiers 03, Algeria)
Prof. Messaoud Seddiki (University of Ouargla, Algeria)
Prof.Omar El kttani (Mohammed V Agdal Of Rabat , Marocco)
Prof. Mohamed Kouidri (University of Laghouat, Algeria)
Prof.Ali Kassab(University of Algiers 03, Algeria)
Prof.Tarek Hammad Abdelal (Université Ain Shams,Egypt)
Prof.Nacer Selimane (University of Ouargla, Algeria)
Prof.Tidjani Berregui (University of Sétif 1, Algeria)
Prof.Haouari Souissi (University of Ouargla, Algeria)
Prof.Khalil Mahmoud Alrifai(Al-Balqa Applied University, Jordan)
Prof.Illham Yahiaoui (University of Batna, Algeria)
Prof. Med Hamza Ben Grina (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Messaoud Boudhiaf(University of El Manar, Tunisia)
Prof. Abdelghani Dadene (University of Ouargla, Algeria)
Prof.Nacer Youcef (International Islamic University, Malaysia)
Prof. Taieb Daoudi (University of biskra, Algeria)
Prof. Omar Azaoui (University of Ouargla, Algeria)
Prof.Hamdi Abed Eladim (Sadat Academy For Management Sciences, Egypt)
Prof. Abedwahab Dadene (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Mohamed Saad(University of Bristol,Uk)
Prof.Aissa Baheddi (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Dhaher Shaher Alqashi (Jadara University, Jordan)
Prof. Mohamed Chikhi (University of Ouargla, Algeria)
Prof.Malika Zeghib (University of Constantine 2, Algeria)
Prof.Hicham Houri (University of Nice, France)
Prof. Mohamed Oudhabdji (Université Cadi Ayyad, Marocco)
Prof. Ahmed Lamaa (University of Ouargla, Algeria)
Prof. Mordjan Mohamed(International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance, Malaysia)
Prof.Ahmed Ben aichaoui (University of Ouargla, Algeria)
Prof .Bachir Mazouz (canada)

معلومات الاتصال بالمجلة

جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر –

مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي

موقع الانترنت :http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/acceill/algerian-review-of-economic-development

البريد الالكتروني : revue.lepem@gmail.com

Overview

ARED review, founded in 2014, is peer-reviewed academic review published semi-annually by the faculty of economic and commercial sciences and management in coordination with the laboratory of the rehabilitation and development requirements of the developing economies under the global economic openness.

The editorial line of the review is based on the study of the institutional reforms importance and proposes policies to strengthen the institutions and governance principles and mechanisms, and developing the regulatory frameworks that support the investment opportunities, and rehabilitation of the developing economies for the challenges and implications of globalization.

The review is concerned with the publication of theoretical and applied researches and studies in the fields of economic, commercial sciences and management and publishing the critical studies of various modern Arabic and foreign publications. The review welcomes the researchers contributions in three languages: Arabic, English and French.

Indexing & Archiving

Algerian Review of economic development is indexed in following international databases:

http://pakacademicsearch.com/publishers

http://generalimpactfactor.com/searchresults.php

http://indianscience.in/pubs/journalDetails.php?journal_id=709

http://theopendirectory.org/index.php/246-algerian-review-of-economic-development-ared

http://www.daij.org/journal-detail.php?jid=133

http://www.researchbib.com/?action=editLogin&url=%2F%3Faction%3DviewJournalDetails%26issn%3D21701121%26uid%3Dr4eca5

https://pbn.nauka.gov.pl/journals/49607

http://www.publishersglobal.com/directory/publisher-profile/21987/

http://www.uifactor.org/JournalDetails.aspx?jid=3649

http://www.journalqer.com/index.php?numBegin=11&num=11&begin=90&af=naj

http://www.drji.org/Search.aspx?q=REVUE%20DES%20SCIENCES%20SOCIALES%20ET%20HUMAINES&id=0

http://www.journalindex.net/?qi=Revue+des+Sciences+Sociales+et+Humaines

http://eiop.or.at/cgi-bin/eurolink.pl?keywords=Algerian+Review+of+Economic+Development+%28ARED%29&cmd=Quick+Search

http://miar.ub.edu/ISSN/5302-2392

http://www.iseek.com/iseek/search.html?l=en&query=Algerian+Review+of+Economic+Development+%28ARED%29&sbl=2&bk=&spc=&as=UR0vWpEqOuOAJqjhb82xBfdO7UBFyO1Q

http://www.bing.com/search?q=Revue+des+Sciences+Sociales+et+Humaines&qs=n&form=QBLH&filt=all&pq=revue+des+sciences+sociales+et+humaines&sc=0-0&sp=-1&sk=

http://www.jourinfo.com/Journals/ARED.html

http://oaji.net/journal-detail.html?number=1606

http://www.entireweb.com/#q=Algerian+Review+of+Economic+Development+(ARED)&of=0&md=web&ts=1421824241256

http://gaudeamusacademia.com/groups/6554195:Group:62932?xg_source=msg_appr_group

http://www.israjif.org/single.php?did=2392-5302

http://www.efita.org/Agriculture/Agribusiness/Algerian-Review-of-Economic-Development-ARED-details-31050.html

http://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/besniesimages/index/Ca.PNG

http://www.scipio.ro/home

http://www.citefactor.org/journal/index/12096/algerian-review-of-economic-development-ared#.VYp4xlLtO1t

http://impactfactor.pl/czasopisma/28914

http://www.cosmosimpactfactor.com/page/journals_details/51.html

http://www.researchimpactfactor.com/applied_journal_list.php

The review publishing rules

1-Manuscripts should be submitted as email attachments in Microsoft Word RTF format to the following address: revue.lepem@gmail.com , and should not exceed 20 pages including sources, footnotes, tables and diagrams. The page numbers and sub-title should also be sequenced and clear, For Arabic text a 12 pts Simplified Arabic font and English or French text a 11 pts New Times Roman font should be used.

2- Page margins must be: up and down 2.54 cm, 2.6 cm right, and left 1.5 cm and 0.88 line spacing.
3- A list of footnotes and referrals references and sources must be at the end of research, and numbered sequentially as contained in the text.

4- Publishing material should be documented as follows:
   - Books: Author(s), Title, Publisher, Place of Publication, Edition, Year of publication, pages number.
   - Review: Author (s), Title of article, Journal name (Place of Publication). Volume number (Issue or part number), page numbers.
   - Website: Author (s), Title of article , Browsing date , full website address .

5- All manuscripts must include two abstract one of which in English. The abstract must not be more than 10 lines and at least five keywords as the order of their appearance in the manuscript.
6- Articles submitted for publication are subjected to a double-blind, peer review process.
7- The editorial board is entitled to do some formal amendments that deem necessary in the submitted article without affecting the article content.
8- The Review is not binding to inform the researcher for any violation of the publishing rules. The published or unpublished articles will not be returned to their respective owners.

9- The contents of the published articles do not reflect the official opinion of the review, but it represents the opinions of their respective owners.
10- Submissions and correspondences with the review are via the following Email: revue.lepem@gmail.com

Algerian Review of economic development ARED

(Numbre 5/ Decembre 2016)

Sommaire

Pour quelle liaison entre le chômage et l'inflation ? Cas de l'économie Algérienne (1985-2012)
Leila KHAOUANI & Zahira BEDJAOUI 1..... 1